الكلام المذكوره فيه انما يعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة فكان فيه ايجاز زياده اعتبار ليست في المعاني
ويحتمل ان يراد بحقائق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي
هي الصور الذهنية مطلقا من حيث الشي او حقيقته وبالبيان
ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
فان البيان في الاصل مصدر بان الشي اي ظهر ولهذا اورده
مع ان اضافة الدقائق اليه بابية ثم جعل اسما لما به يتبين
كاللفظ لما يلفظ فعلى هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة
الى استفاضته من الله تعالى والهام دقائق البيان الى
افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه
التخصيص الاشعار بان حمل الدقائق على الالفاظ المختلفة لوضوح
الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها
صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك
واضح وخصصنا ببدايع الايادي وروائع الاحسان الاصل
في لفظ المخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال
له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور
اعني الخاصة وهو المراد ههنا كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء
وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز والافراد او على حمل التخصيص
مجازا على التميز مشهورا في العرف والايادي جمع ايدي جمع يد بمعنى
غيره والايادي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل
في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة
الفاعلية او الصورية على المعلول كما يجي في البيان وقيل
مشترك بينهما وما قيل من ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي
وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما
كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال
الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء
وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان
الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا

جمع الايادي ح

راعنی ا

فیها والروایع الماجع رایعه من الروع بمعنی الاعجاب یقال راعنی الشئ ای اعجبنی او من الریع وهو النماء والزیادة فکانه مبنی علی تاویل احسان بالعطیة او الاحسان لا یتذکره من الاضافة بیانیة والماجع رابع اجراء لمجری الاسماء علی انه قد ذکر الاذبائی ایضاح المفصل وشرح الحماسة للامام المرزوقی ان فاعلا صفة اذا کان فی غیر ذوی العقول یجمع علی فواعل والاضافة بیانیة فی الموضعین بمعنی من کما فی جرد قطیفة وخاتم فضة واورد الاحسان رعایة للسجع مع وقوع المصدر علی القلیل والکثیر اتقن لحکمة نظام العالم علی وفق ما اقتضیه الحال الاتقان الاحکام والحکمة علم الاشیا علی ما هی علیه فی نفس الامر والعمل علی وفق الصواب والباء للسببیة والنظام فی الاصل ما ینظم به اللؤلؤ والمراد به ههنا ما ینتظم به امور العالم والوفق من الموافقة یقال حلوبته وفق عیاله ای لها لبن قدر کفایتهم لا فضل فیه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فیه نغنی عن الاضافة او عوض عن المضاف الیه علی اختلاف الرایین ثم هذه الجملة اعنی اتقن لحکمة الخ استیناف جوابا عن سؤال نشا من الکلام السابق کانه قیل لم الهمنا حقایق المعانی ووجه الجواب انه اتقن نظام العالم لحکمة وذلک الاتقان یقتضی الهام حقایق المعانی ودقایق البیان کالاخفی او هو کل من الهمنا به الاشتمال علی ما جوزه بعض النحاة ولا یلزم کون الجملة الاولی فی حکم السقوط کما سیاتی انشاء الله تعالی فترک العطف علی الاول لکونها کالمتصل بما قبلها لتضمنها فصل الجواب عن السؤال وعلی الثانی لکمال الاتصال بینهما فکانه لا احتیاج الی العطف لاقتضاء المغایرة المفتقرة الی الربط لکن یخدش هذا الوجه ما سنذکر فی آخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقدیم البدل علی العطف بالحروف هذا ویجوز ان یجعل الجملة المذکورة صلة بعد صلة وترک العطف لئلا یشعر بالتبعیة المخلة بالمقصود اعنی کون کل واحد من الامرین محمودا علیه بالاستقلال کل ذلک

سیانی

الخ ای ... الی ... فی ... التی ... الحرارة ... الثانی ... المقصود

سیانی انشاء الله تعالی واورد براعة فرق الامام فی طرق الانعام والافضال الایراد الادخال یقال اورده فورد ای ادخله فدخل وفی القاموس الورود الاشراف علی الماء سواء دخله او لم یدخله والفرق الرجم کذا فی المجمل وفی الصحاح الرجم واجتماع الفرق مع الرجم فی مواضع کثیرة من القرآن المجید مع اطراد تقدیم الاول علی الثانی یبعدهما فالانسب لنظم القرآن ما نقله الرازی عن القفال من ان الفرق مبالغة فی رحمة مخصوصة وفی دفع المکروه وازالة الضر فذکر الرحمة بعدها لیکون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهی الجماعة والانام اسم جمع بمعنی الناس وقال الامام الزبیدی الانام الخلق وبحور الانس وقال الامام الواحدی قال اللیث یعنی الانام ما علی وجه الارض من جمیع الخلق والافضال الاحسان واضافة الطرق الی الانعام من قبیل اضافة المشبه به الی المشبه کما فی لجین الماء او لامیة تشبیها بالفضاء المشتمل علی الطرق والصلوة علی نبیه محمد النبی فعیل بمعنی فاعل من النبا وهو الاخبار یقال نبا بنباء وانباء ای اخبر وجمعه نباء کعلماء کما فی قول العباس آیة یا خاتم النبا انک مرسل ویجمع ایضا علی انبیاء وتصغیره علی نبئ علی وزن نبیع ذکره الجوهری ویجی ایضا نص علیه سیبویه واقتضته القاعدة او بمعنی مفعول من النبوة بمعنی الارتفاع وهی ما ارتفع من الارض کذا فی الصحاح ومنه یقال تنبی فلان اذا ارتفع وعلا وقیل من النبی وهو الطریق لم قول محمد عطف بیان لنبیه لاصفة لکونه علما یقع بیانا للعلم ولا یصف به وما ذکره صاحب الکشاف فی سورة الملائکة فی قوله تعالی ذلکم الله ربکم من انه یجوز فی حکم الاعراب ایقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بیان وربکم خبرا انما یصح بناء علی تاویله بالمعرف باللام کالمستحق للعبادة والا فیجوز نعت اسم الاشارة بما لیس معرفا باللام والیس بموصول مما اجمع النحاة علی بطلانه وقد صرح هو ایضا بامتناع کل من الامرین فی المفصل وبما صرح فی اوائل الکشاف بان هذا الاسم لا یوصف به ویستدل بذلک علی علمیته

بهم ثم التوليد وان لم يجوز في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
ذكر ما لكن الاظهر ان المقصد الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة
وتقرير النسبة تبع والتوليد يستدعي العكس حرس نبع صفة
لحميد لا لنبيه والاقدام على عطف البيان كما هو القانون و
النبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات
الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين
الماء والصيقي الاصل وكذا الضوء ضوء والنبؤ نؤ وعن بعضهم
ضيفني على وزن حثيل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة
الجود والسبوغ بالعين المعجمة الظهور والدوح الشجرة العظيمة
من اي شجرة كانت والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة
وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات
لابن الانباري اللسن الفصاحة في الكثرة ولا يقال ذلك في
الخير والله اعلم الاضافة في ضيفني الكرم ودوح اللسن
لامية اذا اريد بالمطافين آدم او ابراهيم او اسمعيل عليهم
السلام بيانية ان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف
والحق على ما صدقه مشبه كل كلام او اعتقاد طابق الواقع والصدق
على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص
الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع اذا ناسب حقه ان ينسب
الى الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك
الشيء بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي
هو بمعنى الثابت ويناسب ان يراد به الشريعة الحمدية الواجبة
الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور
اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق
وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان
ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلعم لكن كمال
وضوحه انما هو روايات الآل والاصحاب وارائهم و
اجماعاتهم ثم لا يخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية
والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية يوصل راكبها

الى

الصنيف ر
ضيفني ر
كلمة

الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة واثبت للغرة
ما يلائم معناه الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق الاضاءة والدين
وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات
ويضاف الى الله لصدوره عنه تعالى والى النبي لظهوره
منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح
في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف
والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به
الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة
بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف
الى الشمس في قوله تعالى والذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد
يفرق بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عرضي وقد يقال ينبغي
ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور
السموات والارض الآية واجيب بانه انما يجز اذا لم يكن
معنى النور في الآية الكريمة المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك
واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى
وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال
وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لتروُنها عين اليقين وبالجملة المشاهدة
اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة القاضي اللطائف
المذكورة في الاولى فتامل فيها فانه مستخرج وهو ظرف من الظروف
الزمانية المقطوع عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو
مكانه ردا للاختصار مع الربط الصوري ولذا لزم الفاء بعده
والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاعل على ما توهم اما والعامل
فيه ما يفهم من السياق من شئ اقول او اعلم واحق بمعنى الليق و
الاستحباب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم
والمعارف التصورات او التصديقات او ادراك الكليات والجزئيات
او ادراك المركبات والبسائط والعطف تفسيري والتصدي
التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي
للاحاطة ايتبعها اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام
المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو

[illegible]

خبر في المعنى عن المعطوف وخبره اعني واسبقها على التخلي وهو خبر
عن المعطوف عليه اعني احق القضايا ملتبس بل كل من الخبرين
المتعاطفين خبر عن كل من الاولين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف
ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر
لا من الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع مثلا ومن ادوات الجمع
قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قائم
ابوه وذاهب اخوه على ان الضمير في اخوه لعمرو ولا بد في مثله
من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقديم
خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف
وجه وجعله لتاكيد اللصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث
لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي
القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس
الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه فلا بحث بالمرة والصناعة في عرف
الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء
حصل بمزاولة العمل او لا وهو المسمى بالصناعة في عرف العامة
وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له انه صناعة
له والنكتة فعلة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس
من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او
لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او لمقارنتها له غالبا ويقال لها
اللطيفة اذا كان ما فيها في الفضل بحيث يورث نوعا من الانبساط
لا سيما علم البيان لا النفي للجنس وسي مثل شي وزنا وهي
اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا
كان مفردا فالمجرور على الاضافة اليه وما زائدة كما في قوله
تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة
اي لا مثل شيء علم البيان والمرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة
ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من
هذا الوجه لاحتياجه الى حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة وصرح به الرضي
على انه يتوسع في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل
وهم ما نوه وعلى الوجهين فتحة سي اعراب لانه مضاف واما

منصوب على تقدير اعني او على انه خبر ان كان نكرة لان
ما بعده التشبيه وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في
لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين نفعا لتجويز النصب اذا
كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف
عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان
التحلي بحقائقه احق بالتقدم من التحلي بحقائق غيره وعنده ما
خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل ويكون
خبر لا معرفة وجوابه انه نقدرها نكرة موصوفة واما الجواب
باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان
ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن
فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع ابهام مراده ولهذا
لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتا تذكر يوسف اي لا
تفتا لكن ذكر البلباني في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال
سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا و
حذفها وقد يقال لا سوا لا سيما لا سيما والواو تدخل عليها في بعض
المواضع كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعترض به ذكره الرضي
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والاظهر
انها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من
معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى
وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو
التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس
السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو وقبلها كثير الا ان المجيء
اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية
والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي
تاليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات حسبما
يقتضيه العقل فانه كشاف احتمل ان يكون تعليلا للصفة
السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون

تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في
العبارة مكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف
ولا يخفى ركاكته واجيب بان المعنى الترجيح باعتبار العقل و
الاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع حسن لانه موصوف
بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لذلك العقل راي بحجب
وهو صفة الكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه
كشاف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قوله
فانه رائق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف
فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير
والمراد به صارف اللفظ الى ما اول واما التفسير فهو مقلوب من التسفير
وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني
لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح
الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي عم او عن الصحابة
وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث
لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسم اذ لا
يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن
فلا يدخل تحته المحالات وقال في الحواشي التاويل ما يتعلق بالدراية
والتفسير بالرواية وعليه اكثر كلام الرازي والشارح في شرحيهما
للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون ازالة اذ
الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالعرف الى محكم الكتاب والسنة
المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت
الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق
كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم بالمروي لها واما الدراية فليس
من حيث هو طريق للعلم كذا في شرح الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية
بالتفسير والتاويل ناظرة الى ماهية العلم لا الى نفس الحاصل وتدارك
الاعتبار انه لا يكون التفسير ارذل من التاويل وفي المظهر قيل التاويل
بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول
متعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه الفاعل والثاني بالرواية

وقيل

وقيل التفسير بيان المحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بالمحتمل اللفظ
احتمالا باطنا مثاله قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي معناه يخرج الانسان من النطفة ويخرج النطفة من
الانسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج البيض من الطير
هذا هو التفسير لان معنى الحي في الانسان والطير ومعنى الميت
في النطفة والبيض ظ وقيل معناه يخرج المؤمن من الكافر
ويخرج الكافر من المؤمن هذا هو التاويل فوجه اضافة الدين
الى التاويل على هذا اظهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان
اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية
فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى
المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في
القسمين فافهم قال تبيان مصدر بني على الشذوذ اذ القياس
فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين
البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال العقل
وقد سبق ان التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني
على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ
هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة
التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن لم هو بمعنى اسم
الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر
اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف
اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية
مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف
بين الثواني لجريها على نهج التعديد والمراد به لابل الاعجاز
واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن
والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا
في الصحاح وقيل الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء
وكونه ايضاحا لمعالم الاعجاز فبيانه النكت الكثيرة التي تشتمل

عليها الظلم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله و
المراد باثار الفصاحة الاطناب والمساوات اما يعمهما وغيرها
ما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من
عطف العام على الخاص لتخيص لغوامض مشكل كتاب الله
تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية
تقال لخص القول اذا اقتصر فيه واختصر منه على ما يحتاج اليه
وقيل هو التفسير احب كذا في الراموز فلو قال تبيان لغوامض
لكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض
اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة
تنبيه على المبالغة في الاشكال كان في امثاله من خيار الخيار
وعيون العيون مبالغة في المختار به ومعضله من اعضل الامر
اذا كان معلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اي اعيا
في امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال
غاص فلان في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع
والفرايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي سببه الاطلاع
على ما في كتاب الله من الاسرار والفائق باستخراج الدرر
من قعر البحر استصحاب له ولا يخفى لفظ التورية عن الاشارة الى
ذلك فوائده كافية فتاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء
بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله
واضاءه يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد
به ههنا القوة العاقلة او الحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح و
قوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي
والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل اذ اجوز حذف الموصول
مع بعض صلته كما قيل او هو موصولا وصلة طريق الوصول
الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدى
به اليها مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار
الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود
الى الماء والالتهاب الشوقة والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب

والكذب

والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق
بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق واللباب جمع اللب وهو
خلاصة كل شيء وضيق اي كثر ولم والاظهر ان المراد باسرار
التركيب التنزيل ما يشاول خواصها ورموزاتها لا المعاني الوضعية
فقط وهي في الاصل تجايا من رسم الشيء وكثرتها بهذا العلم
بالنظر البناعذب اي لطاب العباب بالضم معظم الماء وعبابه
البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر
والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها من الخاص والعام
والمطلق والمقيد ولحار الاساليب كالحبس الماء والصفاما
بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في العرفين
اضافي بالقياس الى ساير العلوم لا يدرك الواصف المطري
البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر
والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح و
اصله من الطرادة لان الممدوح يهتز بمدح المادح فيظهر في
طرادة والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم
وما في وصفا مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها
هذه لا يكون خاصا فيقول اعجبني ما تفعل ولا يقول اعجبني ما تخرج
غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير
ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش
وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير وانما يجوز صاحب الكشاف
مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه
ملتبس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام
واعترض به عليه بل هو مبني على انه عايد الى الظلم المفهوم
من ظلموا او في المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته
والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في
وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله
وان كان مستوفيا على كل وصف الى آخرها او ان وصفه
الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين العبارية من اللطايف
البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف

وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفعل في
ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو انتفاؤه بما
ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا
آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو
الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة
على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفتى من
قوله لا اسما وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم
والاسرى جمع اسير كالعظام جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا
بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ
قتلاء واسراء صرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القيد الاسير
سمي الاسير به لذلك لانهم كانوا يشدونه بالقيد كما يقال اسرت
الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى
وقال هذا الكتاب بأسره اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور
المناسبة والتغلبة اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بمعنى الفعل
وكثر من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق
يفرق وحكى الاخفش طفوق وقد جاء طفق يطفق كجلس
يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اعني الاخذ
باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تأكيد لما تقدم
والتوثيق الاحكام والسويداء التوثيق للسواد وهو الاستقامة
والصواب من القول والعمل ثم الجملة منفصلة لحيث الوقوع
في ايدي اسراء التغلبة ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الهذاهر
الاجمال كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية
يحومون اي يدورون وترك لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا المطعة
او صفة لجماعة او تأكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف
يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني
لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما يستفيد في بحث الفصل
والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا
عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب

الكشاف

الكشاف التوقف بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان سائلا
لو سأل لم يحفظ عن الشيطان فاجيب بانهم لا يسمعون لم
يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وفيه تطبيق على بيان
المعنى بالكناية كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومعاضدة الفن
اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي
الحديث نهى رسول الله عن قيل وقال وعن الوائد انهما فعلان
استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء ومعنى
الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات
ومعنى دورانهم حول القيل والقال شغلهم الاقوال المختلفة من غير
اهتداء الى تحقيق المرام والمعاد والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن
وكان هذه الجماعة لا تعد وفي تلك الاصطلاحات منهم يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم والله اعلم بما يكتمون وستعرف معناهما والفرق بينهما
وارتقه على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه
نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة
ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام
من عنقه والجمع ربق وارباق وانما الحبل المذكور هو الربق على
وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء او مكنة وتخييله بان شبه
التقليد بتحقق ارتبطه بها بهيمة شرح اي ترعى وتسرح بهما
بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في
الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا
اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجئ السرح بمعنى لكن المذكور بمعنى لازم
كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب
واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق
كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع
حدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق
رمز الى انهم على نظر يحرجوهم عن قيد التقليد يقتصرون على
ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تحقيق الحقائق فيناسب
المقام وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى
ينطبع دقائق التحقيق في ضمائرهم اسعة اذ لا يخفى ان مآل

الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب والحول
فى الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم
بالتدبر والتفكر يعلمون الحقايق علم تعين كانهم يعاينونها
بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره لكن
القايل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة الغطاء
وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء فى العين يمنع الابصار
فى الليل ومنه الاعشى والاول اوضح رواية ودراية والتعصب
من العصبة بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة التقليد الاضافة
والبصاير جمع البصيرة وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الراس شبهها
بالمرايا او بابصار فحال بينها وبين نورها كانها حايل فاثبت لها
الغشاوة والانطباع الانتقاش والنقير فى الاصل الحفرة الرحل
فى نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بال لما قبله
والبضاعة طايفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادى فى
الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة
فى الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وجل الشى معظمه و
الصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد
خلاف الغى فهيهات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد منهم وهو
اسم فعل يجوز فى اخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا
تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق
واهله وهيهات خل بالعقيق نواصل وما نقله صاحب المنقص عن الشيخ
من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم
ولا عرف مان الجواد قد يكبوا والصارم قد ينبوا قالوا المفتوح
الاخر مفردة وتاوها للتانيث كعزافة ولذلك يقلبها الواقف
هاء فيقول هيهاه والفها منقلبة عن الياء لان اصلها هيهية
فى المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوح واصلها هيهيات
فحذف اللام والوقوف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة
فى الاصل الاشارة بالحاجب مثلا بخفى حسن وشد بالرمزة و
الشان فى الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت
شانه اى اذا قصدت قصده سمى به الامر الذى هو واحد

الامور

الامور نسبة للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كان تسميته بالامر
كذلك فانه مما يؤمر به او التفطن التفهم واللمح الابصار بنظر
خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء
مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم نشار او على الواو
فى قوله او التفطن ليفيد عموم النفى كما ذكر فى قوله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفورا او انى بعد ما فشيت شروع فى سبب تصنيف
الفن واشتمال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة
بنفسه وبعد برالجملة باب لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة
وقضاؤه استيفاؤه والجلة من الاجالة وهى الادارة كما يقال اجلنا عند
ودهوا اذا استخطته ايها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم
قبل ان يراش ويركب عليه نصله واشارها على السهام مناسب لما سبق
من فضايل الفن لا لاستعارة بان التمام بهذا الفن او مجهول على
التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف الى المشبه به او شبهه بذى السهام
فانبتها له والاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والنهمة اسم لعقد
القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهى فى الاصل من
همت الشى اهم هما اذا قصدته وفى الارتقاء متعلق بها والمدارج
جمع المدرج وهى المذهب والمسلك ستر الكمال الجبل الشامخ
ولهذا اورد الارتقاء والنوط التجاوز عن الحد والشعف من شعف
الحب اى احرق قلبه اورده صاحب الديوان فى باب فعل
بفعل بفتح العين منهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون
العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم
الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص
والرحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم فى الاصل
مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث وجراق ونحوهما
والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة منها انتقال الركخ وهى
التى اشتهرت الان بخوارزم وفى خراسان ايضا بلدة اسمها جرجان
بناها يزيد بن المهلب بن ابى صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم
لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه والحط المنزل من الحط وهو
الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث

ولالجى اى الرحل والرحال من صدر شبه الا مسعاف والمخيم موضع
الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به والبوايق جمع بايقة
وهى الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوايق الحادثة
فى الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر
لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والخير منها فيه اصعب
ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة
وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولهذا لم يقل
طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت المعطوف على
مقدر اى نزلت بهما فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع الجد
الاجتهاد فى الامور يقال حاجة فى الامور لجد ولجد بكسر العين
وضمها واجد مثله وساق الجد كمنه وتخييله وشمرت شرح وقيل واجدهم
اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت
بتضمين معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد مايلا الى اقتناء او ملت
مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل
والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهى ما يذخر لوقت
الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والامتداد الانقطاع
والاناسى جمع انسان والانسان العين وهو المثال الذى يرى
فى سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
وعوض اى عاملت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله من الكتاب
بنفس شطر عمرى على تسمية البعض شطرا توسعا فى الكلام
كذا فى القاموس وفى ازاحة اشارة الى ان الرجوع من
الطرفين وفضله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين الترمذى وعلاء الدين السغنانى وبهاء الدين
الحلوانى والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم و
المضمار الميدان وكانت عادة العرب ان يسابق الفرسان
ان يعودوا قصبة فى اخر الميدان لمن اخذه بعده وحسب بعد
سابقا فكان لاالقصب والسبق مستعمل كناية عن الكمال فى فن
من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر فى صنعته وكذا
نصب على الظرفية وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه والاسم

كان

كان خبرا الشان والجملة خبره او على المصدرية اى تخليج حبسا كثيرا او تخالج
كثيرة وتخالج مفاعلة بمعنى التفعيل كسافرت من خلج تخليج خلجا
اذا جذبه والشرعة كان اطلاعه على حقايق المختصر مع
احتياجه الى الشرح بصيرة بحيث لا يقدر على امساك نفسه
او باق على معناه الظاهرى اى منازع كان ما ذكره يحركه
وما عاناه من شدائد الزمان يثبط فى القاموس خالج قلبى
امر اى نازعنى منه فكر فعلى هذين الوجهين ان الشرح فاعل
تخالج وقلبى مفعوله وهو تفسير المخالجة بالتحرك والاضطراب
لحق قلبى فاعل تخالج وان الشرح ظرف بتقدير فى او بالعكس
اذا جوز حذف فى فى الظرف المجازى او يكون احدهما
مفعول تخالج بطريق حذف فى والسجال الفعل توسعا والمنسوب
صفة الكتاب او صفة للتخليص والامام الذى يقتدى به والجمع
امام ايضا ذكره فى القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان
ما ذكره الجوهرى والقاضى ومن تبعهما فى قوله تعالى واجعلنا
للمتقين اماما محمول للضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائممة
على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها
من يقتدى به والتبحر فى العلم وغيره والتعمق فيه التوسع ودمشق
بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم
ايضا قال البكرى سميت به باسم دماشق بن نمرود بن كنعان
وانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل ع وكان
عبدا حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان
اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع
شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية
والرضوان فان الله تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى
غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهى الحديقة وقيل
الفردوس فى الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد بهما
اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهى البستان ومنه الجنات
جنة م والعرب تسمى النخيل وقيل المراد بالاصول الدلائل بمعنى ان الاصل
ما يبتنى عليه الشئ وبالفروع المسائل والترادف ظاهر جاء جامعا

والعوايد جمع عايدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه
يحوي حويا اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى
وتعديته كتعديته والاحوال المنضويات بعد قوله مختصرا اما اوصاف
منوالية او احوال مراد كذا او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي
ما يوقع في الخيال معنى به الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف
ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كما يك صدر الدس
تحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والروض جمع وقد
سبق بانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة
والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان
يعوق معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة
الى ان الشرح والتعطيل التفريع والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر
والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف
والمراد بهما العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع من الصدر
بمعنى وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون
والمتعلمون ومراسم الشئ محال اثاره وعفت اي اندرست
والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار واشفت اي
اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم
الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد
والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشئ
اذا تحسر والاندراس الامحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكيا
جمع الذكي من الذكاء وهي حدة الفؤاد ويمكن ان يذهب الزمان
يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا
بهذا الزمان بل هو امر مستمر ليس بحادث ودروس الاثر امحاؤه
وقال درس الرسم ودرست الرسم يتعدى ولا يتعدى
اكثر الشرح على التعدي قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع
عبرة بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى
على كلا الطرفين ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصده سواء
الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة

رجل

رجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها بعثت من نوكه
النوار فما حاولت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان
يحمي من الردى احد لحماك ما اصابك الحذر رحمك الله من
اخي ثقة ليس في صفوه وده كدر وهكذا يذهب الزمان و
يعني العلم فيه ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين
لكن لما ترك استدراك مما سبق لاستعارة بعدم الاقدام
على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد
والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغنى عن البيان
والشوق والتكشف والتمام والرغبة في الشئ الارادة المقارنة للرجى
من رغب بالكسر لا من رغبت عن الشئ اذا لم ترده وزهدت
فيه وكان تعديته بعلى لملاحظ معنى الاستعلاء والامتداد اعناقهم
تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل
والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع
جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان
افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا
بتفصيلها ولو قال مجملة ومفصلة لكان انسب بقوله وتحصيله
على حرصوا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب
الخير وتخييب اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب
والستر الذي يكتم وراء دبار موز والاسرار المطوية فيه اذا لم يقع
عليه اللحظة والخرائد جمع خريدة وهي الجميلة من النساء في الاساس
انها العذراء واللؤلؤ خريدة ما يثقب شبه بها المسائل المشكلة في
الاستتار والتركيب احتمال للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد
من وجوه الاعجاز اسرارها ويجيء من الشارح بيانها نرى
استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع بيان الى
المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من
قال والحالة واحدة احوال الشئ وخلالة الطرائق جمع طريقة دلالة
ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه
حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما
لا يخفى والحاصل ان المراد بطرائق الالفاظ وعباراته الموصلة الى

المعانی وسلوکها حلها والدلیل المرشد فاضلوا کثیرا وضلوا الاظهر
ان یقال فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله
تعالی ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا کثیرا و
ضلوا عن سواء السبیل اختلست ای سلبت جواب لما والاثناء
جمع ثنی والاثناء الثنی تضاعیفه وثنی الجبل والوادی منعطفهما
ویقول العرب هذا فی ثنی کتابی ای فی طیه والفرص جمع فرصة
وهی النوبة وما فی بالجرع مصدریة وتجرع الماء شربه شیئا
فشیئا وکذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل ای
لیدل علی ان اصل الفعل قد حصل مرة بعد اخری کالتعبیر فی کل
منها التدریج فی المصادر التجرع وزد بدن خشم والجرع ان
مائة والغصص جمع غصة وهی الشجی اعنی کل شیء یتوقف فی
الحلق ولا ینحدر والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو ضد
النوم ومواد السهر مواضع ینبغی ان یسهر الطالب فیها لیفوز
بالمقصود ولجج الماء بالضم معظمه ولجج الافکار کلجج الماء والالتقاط
اخذ الملقی من الارض وفوائد الفکر نتائجه التشبیه بالدرر الکثیرة
والمطارح جمع مطرح وهو المرمی والنظر فی المشهور مرادف
للفکر وقیل الفکر حرکة ذهن الانسان نحو المبادی والرجوع
عنها الی المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فی ضمن
تلک الحرکة والاضافة فی مطارح الانظار لامیة والبذل الاعطاء
والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة
والمزاولة والملازمة فی ملقة بیاضیة موطئة للقسم والتناهی البلوغ
الی النهایة جرد منها الجزء معناه اعنی البلوغ مجازا بقرینة غایة
الوسع او الکلام من باب التجرید بجزء المعنی لزیادة التاکید
کما فی قوله ... والتصفح
النظر فی الصفحات والغایة مدی الشیء والجمع غایای والطاقة
الوسع ثم جمعت عطف علی اختلست ثم للاستبعاد جمع شمل
هذا الشرح المحتاج الی فراغ البال ای الفارغ عن اصلاس من
العرض وتجرع الغصص ویجوز ان یکون للتراخی بالنظر الی

تمام الجمع

تمام الجمع کما جاز فی مثل الفاء نظرا الی تعقیب اول اجزائه کقوله
تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار یبتدی بعد نزول المطر لکنه یتم فی مدة فبالنظر
الی الابتداء یصح الفاء وبالنظر الی الانتهاء یصح ثم مایلبس من
الذوال بالکسر وهو اللبن والصعاب جمع صعب وهو نقیض
الذلول والعویصات جمع عویصة وهو الصعب والابیة فعیلة
من الاباء بمعنی ممتنع والاضافة فی ذخایر کنوزه بیانیة الکنز المال
المدفون فالمجرور صفة کاشفة والمراد به ذخایر کنوزه معانیه کما ان
المراد بطریق وصول الخاطرة وشیء نفیس ای مایرغب فیه وتنفس
تنافسا وتنفاسا صار مرغوبا فیه وکانه ظرف والوشح فی الاصل
اللباس الوساح وهی شیء یتخذ من ادیم عریضا ویرصع بالجواهر
تحمل المرءة بین عاتقیها وکشحها تستعمل فی الکرس مطلقا توشح جار
والغرة جمع غرة بالکسر فهی خرزات الظهر المرتبة المنتظمة بها
الضلوع من الجانبین وهو ایضا حلی یصاغ علی هیئة خرزات
الظهر ویطلق علی اجود بیت فی القصیدة واجود قرینة فی
الخطب تشبیها لها بفقرة الظهر فی حسن الانتظام ومن عین التحقیق
ای نفس التحقیق لا من الظن والتخمین او من خیار التحقیق وخلصه
او من منبعه وهو خاطره الوقاد السیال او من ذهب التحقیق
عنک اعتصمت والعدل خلاف الظلم وکذا الانصاف وحقیقة
الانصاف کانه التسویة واعطاء النصف التجنب التباعد ویتعول
منه ... والبغی التعدی والاعتساف المشی علی غیر الطریق
والایماء الاشارة الخفیة واصل الاشارة بالشیء والحاجب
ذل فی الظعن ای رفیق الاخذین ای الشارعین والناس
الامنة احفظوا علی بناء المفعول ای اتبعوا وتحقیق الواجبات
من قبیل الحذف والایصال ای من تحققها او علی البناء
للفاعل ای احرموا التحقیق الواجبات علی انفسهم وما وجبت
ای ما اوجبت السنة الطریقة والمضاف محذوف ای
سلوک سنتهم والمراد من عدم فرض سلوک سنتهم علی
نفسه تحریم نسبتها ده العرف کما فی قولهم فلان لا یحب فلانا

اى ما يغطه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من ثم
فى الجمع بين الربض والسنة والجماعة والروض والرحب والظل
صنعة مراعات النظير مع الايهام) وحين ظرف مضاف
الى الجملة عامله زمانى والجملة عطف على جمعت فان قلت
اين العايد الى حين فى الجملة المضاف اليها قلت لا احتياج
الى الرابط لكونها ملكوله بالمصدر صرح به فى شرح الرضى و
اما قولهم ضمت سنة العام واجيئى يوم ولدت فزوعم بعد
ذلك وجبان فادر فهذا الحكم خفى على اكثر النحاة
فالصواب فى مثل ذلك اجيئى يوم ولدت فيه سنوس اليوم)
وصل الجمل بعده صورا ومثل اجمع ولا يتصرف منه فى باب
التاكيد فانه يجب تجريده عن ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم
باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على جمع
والمعنى جاءوا بجماعتهم كذا فى مغنى اللبيب ورمانى الدهر مجازه
عقلى والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها
وهو المصيبة والظرف اعنى بالارزاء لغو متعلق برمانى
وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعمه الخطابى وهم الغشاء
والغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة مع
سكون الشين والنبال جمع نبل وهو السهام وهى مؤنثة
لا واحد لها من لفظها وقد تجمع على انبال والنابل حاملها
والنبال صاحبها وربما قال اولا رمانى وثانيا فؤادى
ايماء الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب
حقيقة هو القلب وفى اختيار اذا فى اذا اصابتنى ايذان
بتحقيق وقوع المصيبة واختيار سهام على اسهم لافادة الوزن
ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال
جمع نصل وهو حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين
المذكورين رما وفاما ابالى بالرزايا لانى انتفعت بان
ابالى وذلك الرمى المذكور والتوارد التعاقب ومعظم
الامر معظمه والعشاير جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من
المضاف اليه عشايرى واخوانى وتلاطم امواج العش ضرب

بعضها

بعضها بعضا والتميمة التعويذة التى تجعل فى عنق الصبى لئلا تصاب
وحلها فى تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها
والاول بعض الاجزاء اول على وزن افعل بهمزة العين فقلبت
الهمزة واوا على غير القياس وادغم بل على هذا اول بنيك
وجمع على اوايل واوول فقلبت همزته واوا واوا ادغمت و
قال قوم اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى
همزة وانما لم يجمع على اوول لاستثقال الواوين بينهما الف الجمع
والجملة واول ارض معطوف على الديار وجلدى مفعول مس
قدم للوزن ترابها فاعله يا باه العرف على ان الظاهر المصراع
تضمين لما انشده ابو نصر الاسدى وهو احب بلاد الله ما بين
صادره الى مقوان ان يصح سحابها بلاد بها سطت على تمائل
واول ارض مس جلدى ترابها والباء فيه مرفوعة حوزا عن
الاقواء فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده
هناك ملغة حرد فى موضع التعليل لما سبق واللام الموطئة القسم
وتجرد السيف انتضاؤه والاهالى كالاهالات جمع اهل بمعنى الاهل
زادوا الياء فيها على خلاف القياس كما زادوا فى اهلات كذا
فى المفصل والعوادى الظلم والاباعد اعادى لم يدع
اى لم يترك من ودع يدع وما زعمت الادباء من ان العرب
اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبى عم
افصح العرب وقد روى عنه عم ابن عباس رض انه عم قال
لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اى
عن تركهم اياه كما قال الشاعر ليت شعرى عن اميرى ما الذى
غاله فى الحب حتى ودعه وعروة ومجاهد رض انهما قرء
ما ودعك بالتخفيف فى الاساس الدمنة هى البقعة التى سودها
الرماد والبعر وبوث سواشيه فيها وفى الصحاح الدمنة آثار الناس
وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع
قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم اشار
اى ارى منازل الحبيبة المكنى بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها
بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة مغنيا لفرط سرعة

او من اثارها وحذف القاء من نكل فايس اما تحريك اليم فلوزن
والحور الطايفة ولم اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على
تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم يلمح اذا حلف
في الوعد والعجبي جمع عجيف كرضى جمع مريض والعجف بالتحريك
الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس
لان افعل فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب
تبنى الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا
اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحرز على
الاقارب لكن بيلمح قوم عجفى وداول من تكلم بها بيهس الملقب
بنعامة لما راى قوما في خصب واهله في شدة كان لم يكن
اه تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد
ما نفى مع عشيرته من مكة ونزلها الى اليمن كما اشار اليه
في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذلك البيت
والخير ظاهر جانبها المليك بقدرة كذلك يجري بالانسان
المقادير بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود
العواثر والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا
معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهيا
الى الصفا مؤنس ولم يتحدث بالليل فيه وكان من عادة
العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص الشاعر بالذكر
والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر
ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجانا من باب ضرب ونصر والعناكب
جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على
فعالل كما يقال في جمع الورد فق فوارذ على راي وقوله نسجت
على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما
قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوج عليه العناكب
وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او على الحمل على
المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المحجوب حجابا
مستورا اي ذا ستر كما قال سهل منعم اي ذو انعام والهجران
يراد مبالغة انه حجاب من دونه او حجب فهو مستور بنوه او حجاب

نيران

نيران بحر تكشف بحر المحجب والمشتكي الشكاية وتعدلم الى الله
للحصر واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان
ايماء الى ان الاول مقطوع والثاني مشكوك فيه ثم الجاني
عطف على راني او على طرحت وثم للتراخي والاضطرار
فرط الملال كثرة السامة والبال القلب وصفه كناية
عن سوء الاحوال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع
الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى انتقال
من ارض الى ارض اضطرارا ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ
والجر والرفع والخفض الحث من الحث الحبل فاستتباع اي اركبه
فركب فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به المجد والاقامة
والمحروس المحفوظ وبراءة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان
حماها اي حفظها والافات جمع افة وهي الواحدة مبني على لفظ
المؤنث والمنتهى ومن في مهاجرتها كما في رثيت من زيد الاسد
والمراد من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف
بيان لجنة النعيم تحيى به للمدح كالايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف
البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من
ما ضربه وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدل منهما ان اشترط
فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري
في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به النحاة والطيب خلاف
الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض
اللؤم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب
الحكيم او من كرمت الارض اذا ذكي زرعها والصفة المشبهة
تجيء ابدا من اللازم واذا اريد استعمالها من المتعدي يجعل
لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع
الحسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة قطعت
اي ارتفعت خمدت النار من باب فتح ودخل سكن لهبها ولم
يطف جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور واصله نوران لان
النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق
لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء ووجه الشبه

الاهلاك ظل اي صاروا الظل سروف والملك بالضم
المملكة وقيل السلطنة وهي الاستيلا مع ضبط وتمكن من
التصرف شبه الملك بشجرة واثبتت له الظل والمظل الاسواد
لكنه لجبلاه وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار
والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي صلعم
وبالعوالي بالغلبة معقود اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي
مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود
بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذي
يتبخر به ويقال له القطر واله يضرب به والعظم في اصل اللسان
والرواء بالضم المنظر الحسن واضي اي عاد وصار ابيضا ولم
على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما جمع
فيه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه جائز الارادة لكن
الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل
لا من الوصول والبتات القطع وارتعوا بالعين المهملة
اي اخذوا ربعهم اي منازلهم ودورهم او اكلوا الربيع او اقاموا
في الربع ويروى ارتعوا بالغين معجمة من فوق اي اكلوا
ما شاءوا من قولهم رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال الناظم
حلتني ذنب امرء وتركته كذا العير يكوى غيره وهو راتع ويروى
ان العبارة في النسخ المعروفة على المعنى ارتعوا بالغين المعجمة من
ربع خلاف ابلا اذا اتركها الماء كيف شاءت والميا من جمع يمين
والله ولله لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة
لذاك والسلطان الوالي من السلاطة وهي القهر ظل الله قيل
وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان
كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكة كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود
الحق سبحانه وتعالى ولان الظل يتنعم به ويلتجا اليه عند اشتداد
الحر كذلك السلطان ينتفع به ويلتجاء اليه عند اصطدام شرار الشر و
الرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد تجمع على رقب ورقاب
وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع
امة وهي الجماعة مؤنث لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامي

قدم

قدم شبه او الماحق المزيل والاجلي ما فيه من جنس الغلب والتوكيد
بمعنى المستقيم والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطية والمهاد
الفراش وجمعه امهدة ومهد بضمتين والاعتساف اصل البناء والجور
الميل عن الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية
بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم
والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد
السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف
فهو سرادق وامتثل امره امتثاله وحمل على مثاله ونص القران
والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس
النظم والاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية
الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه
يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا
ان لم يكن مال اليه الغضب وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى
كل قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون
العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القران
كلا على ما كان عليه المتقدمون عن عدم الفرق بين الكلمة و
الكلام صرح به الشيخ في شرح اللب والرسول هو الذي انزل
عليه الكتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب
او انزل عليه جبرئيل وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر
المشترك بينهما والمرسل من بعثه الله لدعوة كان صاحب
الشرع ام لا وقيل عليه ورد من لم الايمان ان يؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء
عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان
الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان ايمانا
بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة
والخليفة في الاصل كان من خلف غيره في امر من الامور
اي قام مقامه وسد مسده بخلف غيره في الملك والتاء للنقل
من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا

اى نفس خليفة فى الارض الخليفة الخلافة وفى الصحاح
الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جار على الاصل خلائف
ككريمة وكرائم وجمعها على خلفا محمول على اسقاط الهاء بناء
على انه لا يقع الا على المذكر واد الفعلية بالبناء لا الجمع على فعلاء
ملكا اى تصرف والسطوة المرة من سطا عليه سطوا اى قهره
بالبطش والجمع سطوات واشار المرء على الجمع ايذان بان
السطوة الواحدة منه كافية فى تلك الافادة واسناد ملك الى
السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق
خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان
قدم على اسمه وهو هواه للاهتمام او مرفوع مبتدأ او اسم كان
مستتر راجع اليه وهواه خبر والمد الغاية والتاء تانيث اى والتنوين
عوض عن المضاف اليه والمعنى ايه طريق سلكا اى ذهب
كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف فى سلك
للاشباع والذرى بالفتح كل ما استتر به يقال انا فى ظل فلان وفى
ذراه اى فى كنفه وستره والرواية فى العالمون كسر اللام لا فتح
كما ترى الحجيج فى موقع اى حومها ما شبه بما ترى فان قلت لا يصح
ظاهر التشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج
معترك العهد الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان
المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد مما ذكر فى
حيزها فالمعنى يشبه حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم
معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من يتأتى منه
الرؤية كما ذكر فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا
كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالفتح والحجاج والحج فى اللغة القصد
وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان
لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله الاول
وان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركه
او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف
اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل
معتركا اسم مكان على ان يكون حالا فى بيت الله والرؤية

بمعنى الابصار او مصدرا اى تعترك اعتراكا مثل الحج الى
ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما
ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم الرضى كلجين الماء وخبر مبتدأ
راجع الى الخليفة لانه يذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان
اعطاء نضارته بافاضة الخيرات الى اهله والجملة خبر بعد خبر
للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره يهلك والكافح فى
الاصل المستقبل فى الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به
المعارض واللظى النار والباء سببية متعلقة بيهلك ومن
سخط اى عوم رضاه مستقر فى موضع الصفة للظى لا لغو
متعلق بها والالف فى يهلك كما فى سلك والمشهور ان
هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف فى تفسير
قوله ويهلك الحرث والنسل فى سورة البقرة انه قرء الحسن
ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى
يابى وذكر فى الاحقاف انه قرء فهل يهلك الا القوم
الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك
وأطار من اطار العصفور من الزرع وفى المصادرة
الاطارة برانيدن والصاعقة نار تسقط من السماء فى
رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد
ينقض معها شقة من نار لا تمر بشئ الا اهلكته و
الاول هو المناسب هنا والسماك اسم لكوكبين
احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر
ليس من منازل ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك
اى ارتفع وقد يجئ بمعنى رفع كما فى قوله تعالى ان
الذى سمك السماء بالبناء اى اعلى سقفها والطول
معنى الاول سمك مبنيا للفاعل وعلى الثانى مبنيا للمفعول
او الفاعل بان يكون لواء الشرع منصوبا على المفعولية
وصادف الشرا اى وجد الطريق المستوى الذى خلاف
الرشد والانهماك الجد واللجاج فى الامر والجملة فى محل
الجر صفة لمتعلق قرير العين اى ذات قرة والقرة بالضم

بالهاء وهو دونها البرودة يقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر
قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر بالفتح
والكسر نقيض سخنت وهي كناية عن الراحة عند العرب
لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة و
قيل ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا و
الاظهر كناية عن السرور فان دمع السرور بارده ودمع
الحزن حاره ولذلك قال قرة العين وسخنها للمحبوب والمكروه
والقاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل
معناه صارت عينه ذات قرار اي سكون لا يضطرب بالنظر
الى الجوانب رجاء من يجيء ونعم شعاره كما ينبغي والابتسام
التبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر
والقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والطلاق منطلق متبسما
اي متبسما والعز في علا راجع الى الخليفة اي ارتفع للخليفة في المجد
والشرف وارجاء الى الدين [illegible] لتعيين رجوع العز في
المعطوف اعني فاتح الى الخليفة وهو هاهنا ليس من العلو لانه
في المكان بل العلاء وهو في الشرف فان الخطبة [illegible] بن حصين
حيث غزا ابن عامر فادرك ابن ابيه مالك الذي قتلوه وداع
بينه بعضهم لخادة وبعث لزيان العلاء بمالك اي اشرب
لتوملك الشرف مالك والمضارع من الثاني يعلى كما انه من
الاول يعلو لكن القياس الشايع في الماضي على بالكسر وكان
حل يعلى من التداخل او على لغة من يقول بقي يبقى بوعوه
الورى جراح ان حل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى
دخل في الصباح ريثما يحو اريث ظرف لغو ومصدريه اي
ساعة يحيمهم في الغروب امهله ريثما فعل كذا اي ساعة فعل وقد
يستعمل بدون ما كقوله لا تصعب الامر الا ريث تركبه وفي
الكلام ابهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الجارحة المخصوصة
وان يراد عين الفعل من ملك والملك منقول من الالوك
وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او مصدر له
بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم ترك الهمزة

لكثرة الاستعمال

لكثرة الاستعمال وردت في الجمع يسمى الملك به لانه واسطة بين
الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب
الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك
الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد الملائكة
في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيهما اصلية ولو
كان مكون على وزن كمكك على ما توهمه لقيل مكون وهو
ظاهر والجاه الذي [illegible] الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو
وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر
واصله دنو والاقرب في تعريفها ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها
قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت
لالتقاء الساكنين [illegible] والغياث اسم من اغاثه واصله غواث
وفي المصادر الاغاثة فريادخواستن وفريادرسيدن والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء والباء الفوقانية [illegible] على
النعظم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب
والمشرقة اي اشرقت الشمس اضاءت وقال اشرق الرجل
دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون و
الغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه
والغاية العقد وفي الكلام [illegible] والمستنبط الاحكام
من الشئ وهو الغص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي
الصحاح الشيد كل ما طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان
الحائط اثر ما شرف عقيب اقرب في المصادر الاشهاد [illegible]
[illegible] والامطار [illegible] من المطر تعالى مطرت السماء
من باب نصر امطارا [illegible] وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر
بمعنى والسحاب والسحب جمع السحابة والاسبال العطف
والتشفق والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشي فهو طوق
والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مقيمة
في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك
والمراد الاية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين
كالطرف بفتح الحاء وسكون الراء ضد السرور كما قال القاضي

فی قوله تعالی فلا خوف علیهم ولا هم یحزنون الخوف المتوقع
والحزن علی الواقع وفیه بحث لقوله تعالی حکایة انی لیحزننی
ان تذهبوا به ویمکن ان یقال المعنی قصد ان تذهبوا به والقصد
حاصل فی الحال وبهذا یندفع اعتراض ابن مالک علی قول
جمهور النحاة وان احدی فائدتی لام الابتداء تخلیص المضارع
للحال لان الذهاب فی الآیة الکریمة مستقبل فلو کان یحزننی
حالا لزم تقدم الفعل فی الوجود علی فاعله مع انه اثر وسمت
علی البناء للمفعول ای حرث واسمه وهی العلامة وعمیم
لطفه ای لطفه العام واللطف فی العمل الرفق فیه وقیل فی قوله
تعالی الله لطیف بعباده ای بر بحسن الیهم بایصال المنافع برفع
والغبطة ان تتمنی مثل حال المغبوط من غیر ان ترید زوالها
عنه وبه تمیز عن الحسد محظوظا ای ذا حظ ونصیب من الرزق فشد
ذلک ای قوی اتصافی بما ذکر والعضد الساعد وهو ما بین
المرفق والکتف وفیه ست لغات عضد بفتح العین مع ضم الضاد
وکسرها وسکونها وعضد کقفل وعضد وعضد ککبد وعنق ذکرها
صاحب القاموس وهو من عطفی ای حرک بعض جانبی علی
ان من تبعیضیة وهو کنایة عن حصول بعض الارتیاح فیه وقد
یقال هز العطف کنایة عن ازالة الغفلة لان الغافل ینبه بتحریک
جانبه والاول انسب قم ای عطف علی ثم الجانی والهدی
الارشاد والدلالة یذکر ویؤنث وقد یقال هداه الله الدین
یهدیه هدی وهدیا وهدایة بکسرهما فهدی واهتدی وهداه فی
سواء الطریق لغة اهل الحجاز وغیرهم یقول هدیه الی الطریق
والی الدار وقد ورد هدی فی الکتاب العزیز علی ثلاثة اوجه
متعدیا بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقیم وباللام نحو الحمد لله الذی
هدانا لهذا وبالی نحو اهدنا الی سواء الطریق والفرق الذی
ذکره الشارح الفاضل المحشی فی حاشیتها للکشاف بین المتعدی
بنفسه والمتعدی بواسطة الحرف من ان معنی الاول الاذهاب
الی المقصد والایصال ولهذا یسند الی الله تعالی خاصة کقوله
لنهدینهم سبلنا ومعنی الثانی الدلالة واراءة الطریق فیسند

الی النبی

الی النبی ﷺ مثل انک لتهدی الی صراط مستقیم والی القرآن مثل
ان هذا القرآن یهدی للتی هی اقوم مع انه لا یساعده کتب
اللغة منقوض بقوله تعالی حکایة عن ابراهیم ﷺ یا ابت انی
قد جاءنی من العلم ما لم یأتک فاتبعنی اهدک صراطا سویا وعن
مؤمن من آل فرعون یا قوم اتبعونی اهدکم سبیل الرشاد
وعن فرعون وما اهدیکم الا سبیل الرشاد والحمل علی الحذف
والایصال خلاف الاصل سبحانه علم للتسبیح مصدر سبح بمعنی نزه
تنزیها بلیغا من سبح اذا ذهب وبعد لانک اذا ابعدت من شیء
فقد نزهته عنه او من السبح بمعنی الفراغ من الشغل کانک جعلته
فارغا عنه ولا مقصد ان یکون تنزیه الله تعالی لفظا تنزیه
مخصوص بجعل بمعنی التنزیه البلیغ من جمیع القبائح لازم الاضافة
الیه تعالی بحیث لا ینقطع عنها فی اللغة الفصیحة وقد یستعمل سبحان
الله عند التعجب والسر فیه ان التنزیه البلیغ یستلزم التعجب
ممن یعدها نزه عنه من المتشرعة فکانه قیل ما ابعده من هذا فتارة
یقصد به التنزیه البلیغ اصالة والتعجب تبعا وتارة بعکس کما یشهد
به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروک اظهاره
تقدیره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل
علی التنزیه البلیغ من جمیع القبائح التی یضیفها الیه تعالی اعداؤه
سبحانه کذا فی الکشاف وهو هنا جملة معترضة لکونها تقدر
الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت فی اثناء الکلام
لنکتة التنزیه علی ما صرح به الشارح فی آخر الباب الثامن
والسواء الوسط والسجال بکسر السین وتخفیف اللام جمع سجل
بفتح السین وهو الدلو اذا کان فیه ماء والاستنهاض لشیء الامر
بالنهوض ای القیام لذلک الشیء والرجل جمع راجل وهو خلاف
الفارس والخیل الفرسان اعنی الراکبین علی الفرس وهو اسم
جمع لا واحد له من جالو فی استعاشة لتفتیح الکتاب بکل ما یمکن
ان یستعان منه بحال من استعان لجنده من الخیالة والرجالة
علی اعدائه فی مطلق الاستعانة وذلک اشارة الی الرجوع
وکونه اشارة الی طرح الاوراق یاباه السیاق کما لا یخفی علی

للمصنف الى ان المنكر من فيه يغير فتورا والسنوح الظهور به
نجاه بحمد الله اي اني اجمعت عقيبه بحوايجي واضافني
اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى
الصيروره او مرفوع ناصحه كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون
ومن في جواهر الفوايد بيانيه ليست في مثل هذا المقام زايده
للتوكيد كما توهم الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها
ما جاء في من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام
لا الناقص ليتسلسل به التقديرات وهو صفة كاشفة لكنز و
المشحون المملو والتحف ما اتحف به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف حضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس
الرجل والعليه فعليه من العلو وهو الارتفاع والخدمه مصدر
من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحمله على الكتاب بجوزه و
السده باب الدار وجمعه سدد والسنيه فعيله من السنا بالمد
وهو الرفعه والملجا والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين
بين الحصانه والباء بالبنى للقسم والخلان جمع الخليل وهو
الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص
والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوه بكسر الهمزه وضمها
والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزه والى الاخت اخوي ايضا
وكثيرا ما يستعمل الاخوان في الاصدقا والاخوه في الولادة
وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلصوا هم
عن شوب النفاق وتشيعوني اي يجعلوني مصاحبا من
الاشاعه يقال اشاعكم السلام اي جعله مصاحبا لكم وتابعا
فالبلد في اصطلاح الدعا زايده او على تضمين الاشاعه معنى الذكر
والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته
وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول
الثاني الشه صرح به الثقات فلا استقامه لما جوزه الشارح
والمحشي في شرحها للمفتاح في قول الشاعر ساشكر عمرا
ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على

المسامحه هذا والباء في بما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابله
اي المقابله ما عانيت والكد الشده في العمل والعناء بالمد
المشقه وهو بمعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت العنا على ما هو
آل المعنى مثل شابهت غايه الوسع في احتماله للوجهين ولو
قرئ عانيت من المعاينه لكان اظهر لكن الروايه لا يساعده
وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طلبا للمعروف وكذا التوص
وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب
عن الطريق اي عدل كطرب ودخل في الملبس من الاباله
وهي الظهور اي المحصلون الموصوفون في الصفات
المذكوره لعمري اللام للابتداء وعمري مبتداء حذف خبره
وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر
بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله
لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب وكذا
امثاله مما اقسم فيه لغير الله كقوله كالشمس والليل والنجم ونظايرها
اي ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله
ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه
اقوى من ساير المذكورات واسلم من التاكيد بالقسم
بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعيه لانه
غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى
وصفاته مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من
كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به
وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم
ان الله نهاكم من ان تحلفوا بآبائكم من كان حالفا فليحلف بالله
او ليصمت وعن ابن عباس رضه كان حلف بالله تعالى فاثم
خير من ان حلف بغيره فاجر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة
القسم على الوجه المذكور ولا باس به ولهذا شاع بين العلماء
كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغه وكذا
اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به الغلبه

اشتغاله لان الفوز تقتضي الظفر غالبا والمرام مصدر ميمي من
رام يروم رومًا وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان
المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب
في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب
ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان
الطالب ايضا كثيرا فقد نفى الملزوم بنفي لازمه وقد
يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى
الفاعل والغرض اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي
الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا
يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر اي
الحق المبين قليل طالبه والطباع والطبيعة التحية التي جبل عليه
الانسان والالد شدة الخصومة فالاضافة في قوله تعالى
وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى في اي
شديد الخصومة في المخاصمة وجعل الخصام الدا للمبالغة وما نقله
العاجي من ان الآية نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي
مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي
وغيره واحتمال السلامة بعد نزول الآية بدفعه قوله تعالى
في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن فاتني اه فان قلت
المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط
للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على
الشرط ومن ثمة تسمى اللام الموذنة وتسمى الموطئة ايضا
لانها وطئت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب
ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا
ان يبنى على مذهب الفراء قلت ان اللام ههنا زائدة لا
موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى
تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد
بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب من احسبه اذا كفاه يقول
هذا رجل حسبك درهم بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى
المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف قال احسبه الشيء اذا كفاه

وفي الصحاح

وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء
كما نقله الزمخشري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما
كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة
نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية
والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير
والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالبسملة بحمد الله
يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع
الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح
كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن ملتبسا بحمد الله فلا
تفاوت ح بين التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى
انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باء بسم الله
للملابسة فاستقرا حالا من فاعل عاملها المقدر وان جهة
التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علمه الله الكتاب
لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان بحمل قوله ههنا بعد التيمن
اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن ولكن الحق الحقيق بالقبول
وعليه المعول انه الفعل المخصوص اعني المؤلف ههنا وبالجملة
خصوصية كل فعل شرع فيه لو لم يتبرك بها وله الزم حذفه
في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل من شرع
في فعل تبركا بالتسمية عن عامل التراكيب او للاشعار بانه موضع
ينبغي ان لا يبتدأ بغير ذكر الله تعالى اذ لو ذكر الفعل
المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصد
ولهذا قال بعضهم التقدير باسم الله تعالى ابتداء او تقدير
الفعل الخاص كدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه
وانتهائه بالتسمية اشمل بالمقام واولى بتادية المرام من تقدير
ابتداء اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية
وكذا ما استحسنه الشارح لكن لما يقدر ذلك تحقيقا ولا حرج
في الشرع حصل بانه كون المشروع فيه متلبسا كما في النية
حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة وحكمها في جميعها
تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث البشارة لا لان المقدر

قبل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عم في
خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك
ربي وضعت جنبي وبك ارفعه وقوله عم باسمك احيى
وباسمك اموت فانها تدل على وجهة تقدير الافعال الخاص
وفيه انه مبني على تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة
وهو في حيز المنع ملبنا مثل هذا او يحتمل ان يكون الظرف المذكور
لغوا منه الاشتاح ح الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية
استعمال بافاده الحق واعراض عن ذكر الجلي ويلوح الى
ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض
بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة لان
الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر
كاظن اذ لو حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق حسن التادب
لانه يفضي الى جعل اسم الله تعالى آلة ولا له لا يكون مقصوده
بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن
الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي
يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في
البحث كما قيل اولان الاول محمول على الحقيقي والثاني
على الاضافي في اعتداده بالكتاب والاجماع الوارد من
على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما ان في التسمية
جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا
يقال له الحامد عرفا فبهذا ثبت التعارض الظاهري
بين الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب
بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحده عليه تعالى **قوله** اذا ابيد
ما لوح الى تعليل الاشتاح بها يعني بموجب الحديثين اشار
الى تعليل الاشتاح بالحمد بوجه اخر مقوله مفعول له
للاشتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد
الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على
ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار
عن ثبوت الشيء ليس به واجيب عن الاول بان الغرض

الاصلي

الاصلي من الاشتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي
هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما
حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما
ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله ع
لان شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان المقصود ذلك
الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو
التاليف واجبا فعلل الاشتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء
الى هذه النكتة على انه سيجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم
في العلل والمقتضيات فتعليل الاشتاح بالحمد بالاداء المذكور
لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريق وقد يجاب بانه تعليل
الاشتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص
ويرده الظاهر من تقديم الحمد والحمد المقدم وبانه تعليل
بحمد الله لا الاشتاح وفيه ان المقصود بالبيان الاشتاح بالحمد
فابعاده بلا علة وحصر العلة المفيد باباه الذوق وبان
الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا
بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب
من شكر النعماء مستبعد جدا نعم يجب تقديم الشكر عند
قصد الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه من الشكر على
معنى ان الحق بهما فيما شكرا لك من شكرك كما ستذكره
الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد
لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين
التوحيد وبان القول المذكور في امثاله اخبار رابع
موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان
المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب
به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد
لك يا رب لمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى
بوصف الجميل والجادة بهذا اللفظ والقول بانه مشترك
بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يليق الا به لان
الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى

اعانت المصلح الاحكام واثبات النقل في امثالها لحق جنبه
بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** لحق سمي مما يجب عليهم
شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية
بيانية بناء على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله
الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى
واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان
الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى لشيء
هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن
وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين التعرض لوجوب
الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في
الموضعين فالاولى بيان شيء والثانية بيان لما يجب والمراد
بالشكر الشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لا انهما متحدان
كما سنطلع عليه والمنعم على التقادير ان المصنف ادى شيئا
من الشكر كما هو حقه لصفاء اعتقاده وخلوص طويته فهو المراد
بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تفي بحق شيء من
الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **قوله** هو
الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان
الثناء لا يكون الا به واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة
واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر
في مقابلة قوله سواء كان ذكر اللسان وبانه لدفع احتمال التجوز
من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصوليين ببيان التقرير
فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق
ان اختصاص الثناء باللسان غير محقق ومن نقل المفهوم من
الصحاح ومن الكشاف في قوله وادكروا انعمه وغيرهما من
الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم
ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن لو سلم اختصاص
الكلام باللفظي انما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان
قلت كيف يختص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل

تغيير

وان

وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان لها قلت لما
ثبت ذلك الاختصاص بالنقل من الثقات من ارباب اللغة
تحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز **قوله** على الجميل لم يتعرض
للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر
المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة
وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء
عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعل من نهب
الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد
ولذا يلزم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على
الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع
او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود
عليه جميلا او يصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون
المحمود عليه في الحمد اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر ووجهوا
اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى
في اسور اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ
على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد وقد
واجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي
الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على
ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات
القديمة حمدا اذ اسناد تلك الصفات الى الذات ليس
بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في
علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان
يصرف الحمد عليها الى ايجاده قلت لما كانت الذات كافية
في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية
يستقل بها فاعلها اولان تلك الصفات مبدء الافعال
الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
فعل اختياري في التحقيق والمال وقد يقال الحمد فيما ذكر
مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من تجويز اسناد

العدم الى المختار رد لتجويز ان الحمد على تلك الصفات حقيقة
بهذا الاعتبار كما زعمه الخطابي فيما لا يقبل في هذا المقام
اذ لا بعد العقلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه
الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والاشكل او تقدم الشي
على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون
الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل
قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء
يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده اعني تعلق في تاويل المصدر
مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه
بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما
استيناف او حال بلا واو او اعتراض ثم هنا شبهة وهي ان
ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احد
فالصواب بدل ام ولفظ او بمعنى الواو وعن سهوه وقد
اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر
مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء وصريحا
كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام
مستعملان بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمزة يستعملان
في لا متعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين الى
الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل
فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما
وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء والاشارة
الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل توجب ركاكة
في المعنى اذ يكون من قبيل قولك الحيوان جسم حساس
سواء تعلق بالانسان ام لا او الرجوع الى الحمد فمستبعد
والفضائل جمع فضيلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي هنا التعلق بالغير لتحققه وجوبا

كالانعام

كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الاشتغال كما توهم والالم يجتمع
الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة
كما مر والفعل لا يشمل الاشتغال اصلا **قوله** والشكر فعل الخ
فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع
انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد
وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر بل
هو هذا فعينه وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة
وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة
الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين
ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية بعد
صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالنعم اللهم
اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية
المستفادة من التعلق باسم الله والاخر من التعلق بالانعام
ويعبر كل منهما على حدة ويجعل الشكر متحدا مع الثاني والاخفى
ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته
بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما لا يقدح في دلالة
اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال على انه يجوز
ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار
المعتقد نفسه او بفعله ويكون المبني بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر
الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث
وهو ان الانباء عن الشي لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك
ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله
يقصد به فليتامل **قوله** بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام
بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصريح كما صرح به البعض
ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه **قوله**
او اعتقاد او محبة بالجنان عطف على سابقه او وعطف الاخير
عليهما بما يدل على ان مجرد الذكر اللساني او العمل الاركاني
لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وكما لنذر افعال الجوارح

ولا اذن لان تلك المطابقة ... [illegible]
المراد من الاعتقاد ... [illegible]
قيل ... [illegible] الشكر ... [illegible]
... [illegible] صفات الكمال ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] من موارد الشكر اللسان ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] **قوله** ... [illegible]
... [illegible] ان الحمد ... [illegible]
شكر ... [illegible]
قوله وحده وقال ... اللسان ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] قال ابو علي الفارسي ... [illegible]
مطلق ... [illegible] اللسان ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] هو اللسان ... [illegible]
... [illegible] **قوله** ... [illegible]
... [illegible]
قوله على الوصف ... [illegible]
... [illegible] الوصف ... [illegible]
... [illegible]
الشكر ... [illegible] الوصف
... [illegible]
... [illegible] الوصف ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] في المهالك والاقدام في

المالك

المالك وهي المراد بها **قوله** ... [illegible]
الاسم ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] الوضع العام ... [illegible]
... [illegible] الواضع ... [illegible]
الاسم هو الحق تعالى ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
الوصف ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] الذات من صفات ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] **قوله** ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] الذات من حيث ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] الذات
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

الاستحقاق الذاتي لا بجزء ولا بجزءه على ان لفظ الله تعالى لما دلت
على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات
بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يحمل التعليق به
بالمشتق الدال على منشائه جميع الصفات وقوله بل انما نوقش
اضراب عن المقدر كان سائلا قال هذا الايهام لا يجري اذ
الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في الشكر و
هذا نوقض المص لها بصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك
بل انما نوقش اه وهيهنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتي
هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي
الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده
بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بما ادى اليه الوجب لما تقرر
عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتامل
ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع
الاوصاف الذاتية فانها لم تكن غير الذات اعطيت حكمها
فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق
بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي فاشار الى ان كل صفة من
صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد
بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان
مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم
لذاته لان استحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده
ولزوم تعلق الحمد بالعوارض والفضائل لا ينفي ان لا يستحق المعبود
لذاته انه يجوز ان يكون الكامل مستحقا لذاته ان يعظم على
فعله فتدبر **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به سياتي في بحث تقديم المسند اليه انك تحمله على ان تقدمه
تارة وتجعله مسندا اليه وتوخر اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك
يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه متوخر في
الاصل او متقدم فسواء اعتبر الحمد متوخرا في الاصل بان يكون
التقدير احمد الله حمدا او يكون مقدما بانه يكون الحمد حمد الله

تستقيم

تستقيم بان النكت فلا وجه للاستغراب بان النكرة انما هي
للزوال عن موضعه لا للقار والحمد ههنا قار فيه لانه مبتداء
ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ
الاهتمام ليس بمقتضى الحال بل هو حال يقتضي تقدم الحمد و
مقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي
هو مفتتح التاليف يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد
اهتمام الاهتمام العارض للحمد بخصوصية المقام اولى بالرعاية من
الاهتمام الثابت للاسم الله الزايد على اهتمام غيره نفسه لان البلاغة
في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته لكن فيه
بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية
وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في
سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله
على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد والجواب
منع ان المقام في الايات المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان
استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف
وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف
اختار ابن الحاجب الجار والمجرور خبر مبتداء محذوف اي
والتحقيق على انه قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت
على غير تحقيق ثم جئ بما هو التحقيق فيها ثم انه اشار الى دفع
ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقتضى في
المقام وكونه نص صاحب الكشاف في سورة التغابن
بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على
الاختصاص مما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض
بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان صاحب الكشاف
صرح بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع
من التقديم مع وجود المقتضي اعني المقام ان قلت فما وجه ما
ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما
وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان
قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه كما سيجئ من ان الحمد

بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما يشعر بالصواب وخطأ والمخاطب بها هو الله تعالى كما ذكرنا فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره رماك فنعد قوله قد صرح بان فيه اي الحمد لله بتقدم الحمد ايضا اي كما فيه بتأخيره وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجرا صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله تعالى بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهل قوله وبهذا يظهر اه اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر انه ليس نفي الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراح اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تأويلا تندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني هو من فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني الاراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه لو حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص

جميع

جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف بل ابتنا على ذلك ولانه صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين اه فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث رده بين العهد وغيره وسيجي تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشريف والفاضل المحشي في حاشيتهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مدلول اللام وانما قلت الظاهر ان هذا اه اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع دون الاستغراق لزم حمل كلام الكشاف على الاستغراق على اثبات اللغة وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي

ارادة ذلك المعنى منه فى كل مقام واذا ثبت ان التعليل
الذى ذكره كثير من الناس سوق لبيان كون الحمد محمولا
فى المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقى الوجوه
المذكورة ههنا حقها ان يساق ايضا لذلك ليلتئم سابق
الكلام ولاحقه على ان الشارح يرد فى شرح الكشاف
على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق
فى الجملة عند الزمخشرى مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث
ههنا ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث
وسماه اولى مع انه يرد عليه وروده ظاهرا اما اورده هناك
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان
مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما
ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون
الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى فى غاية
البعد فعلى هذا ينبغى الشريف كلامه ان يورد على الشارح ما
اورده فان قلت اين ينبغى صاحب الكشاف كون
الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق قلت
فهم من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق الجنس على
الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان الاصطلاح
منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة
بالاشارة الى الحقيقة من حيث هى هى وصاحب الكشاف
جرى ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق
ههنا فى مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة
بذلك وهو المذكور فى التلويح وفى بحث تعريف المسند
اليه باللام من حاشية الفاضل المحشى من ان الدال على
ذلك انه صرح بالجنس فى موضعين ولم يتعرض لانضمام
الاستغراق فيه ايضا نعم اما الاول فلانه صرح بالجنس
فى صورة القصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع
انه لو جعله دليلا على نفى الاستغراق بل صرحوا بان المراد

بالاستغراق

بالاستغراق فان قلت الاستغناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة
الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولاكذلك
شيوع ارادة الاستغراق فى المقامات الخطابية قلت ادعاء
كون قرينة الاستغراق كنار على علم يدفع هذه الشبهة ويمكن
ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم القرينة
المجوزة للاستغراق والاستثناء فى الآية الكريمة قرينة موجبة
له فالفرق ظاهر واما الثانى فلان التصريح بالجنس وعدم التعرض
لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره فى معنى
الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك
للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو و
الجنس من حيث وجوده وضمن جميع افراده وكذا الحال
فى قوله اختصاص الحمد دون ان يقول المحامد بقى
ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفنارى فى
تفسير الفاتحة حاصله ان الحمد على اختصاص الجنس لا ينافى
مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه
وذلك لان اختصاص الحمد الذى ذكره صاحب الكشاف
مستفاد من اللام الداخلة على الله هو المختار وهو الاختصاص
فى الاثبات كما عرف لا الثبوت واثبات الجنس المذكور
لا للغيره لا ينافى ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال
السكاكى وقد يكون الغرض التنبيه والمراد بتخصيص معين
نحو جاءنى زيد وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع
الافراد للمذكور فانه ينافى ثبوت شئ منها للغير المذكور عند
المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال
بالاختصاص الثبوتى فى سورة التغابن وعزه بل الظ
ان مراده بالاختصاص فى قوله ههنا يعبد الدلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق الثبوتى فلا يبقى الاستغراق على الثبوتى
او الاثباتى لمنافاة مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص
الثبوتى مبنى على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار
مذهبه وارادة التصلب فيه يناسب لاوائل كتابه الا

زمن انه صدر فاصل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن
ثم عزوا الى انزل لوجوه ذكرها فاضل المحشي في شرحه والله
اعلم **قوله** بل على ان الحمد اه كلمة على متعلقة بخبر مبتدا محذوف
اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر و
لهذا اينوغ ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على
ان اه قوله على ان افعال العباد اه يدل على ان هذا
ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول
بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة
في دفعه الى ان يعتبر ان احد المعتقدين جهة الذهاب
الى ان تعريف الحمد للجنس اما مثلا خلق الاعمال وانه
سادمسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى
منتفية وان الجهة هي الثانية **قوله** والعدول الى الرفع
للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية
وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة
الدلالة عليه اذا ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لجهة الدلالة
الاسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث
بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان
المفيد بهنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية
التي خبرها فعل انما يفيد التجدد اذا لم توجد داع الى الدوام
والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم
الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف
رائحة الفعل فيجعل هذا الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد
نص الشارح في اواخر باب الثالث على ان زيدا
في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او
حصل وهو مشكل لما ذكرناه هذا ولقائل ان يقول
المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى التجددي لو ما يفوها
ان قال احمد الله ليفيد تجدد حمد فالحمد منا فتعلقه
بالله على الاستغراق الا ان بمعونة المقام على ان فيه الفا

النفس

النفس دون التشوقي لانها اذا اعتادت الشيء العبرة لاسك
ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في
اختيار طريق الحمد وترجيحها جانب البلاغة بملاحظ المحمود
عليه فان كان من الاحوال الثابتة فالمناسب ان يختار
الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية مثلا صفة ثابتة
للذات فلذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل
قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا
ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة
النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه
فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث
وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية
مثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما يجيء في احوال
متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب
عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل
المنزل منزلة اللازم اعني الذي تعلقه بالمفعول والتنزيل
المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظ **قوله** وفيه
نظر لان النائب مناب الفعل اه يريد ان المصدر المنكر كاف
في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه زيادة معنى هو الاستغراق
فتكون العبارة ساقطة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب
مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في
قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر في الاستدلال
مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلوله
مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير
بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي بما ذكر في الاستدلال
فاتمامه بتغير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم للاعتراض في
التحقيق وعند خفاء قرائن الاستغراق زاد وبقرينة الاستغراق
ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس
هو الشائع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجدا القرينة
المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق

السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما بنى على تحقق
القرينة المجوزة وكونها كما زعم علم واعلم ان مبنى الكلام
ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه
كلامه وقد صرح في المفصل فايدة اللام في التعريف و
التعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من
تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره
الاصوليون من ان الحمل على الجنس في والله لا اتزوج
النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل
صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب
الانتصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعمالها
فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها اي على القرينة
انتهى كلامه والجواب ان مبنى كلام ههنا على مذهب صاحب
الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وكون الامر كذلك
عنده في معرض المنع قوله ادعى ان اللام لا يفيد
سوى التعريف اه خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد
من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى
الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره
الفاضل المحشي والسبب في اختياره الجنس ان دلالة
اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى ثابت لا
يحتاج فيهما الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه
لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت قد ضم فاضل
المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يستلزم
تمام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خلو عن
ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا
يظهر اه الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار
اليه سابقا على انه لا فايدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى
اختصاصه بالله تعالى لان المفيد لذلك الاختصاص
على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية
وكذلك الافادة لا تفاوت حالا في الجنس والاستغراق و

بني

بني ههنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب
الكشاف الذي نقله الشارح بقوله ادعى ان اللام اه منقوض
اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من
معاني اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمة عهد
خارجي لا يقال هناك وضع آخر للمجموع بازاء المعهود لانا
نقول فلا يتجه الدليل المذكور وحده عدم كون اللام
للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء
الافراد فان قلت ذلك معلوم ولا يحتاج الى البيان قلت
وكذا المعهود ما المطلوب في التعليل الثاني التي اشرت اليها
هناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة
والاستغراق يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء
الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية
معهودة فان لم يكن ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود
في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق
او العهد الذهني فيظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم
يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد
اما ان لا يكون من هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لا على هذا
ولا يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه
لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة
الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على
خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص
مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على
اختصاص جميع الافراد قوله على ما انعم الظاهر انه ظرف
مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد
فصل بينه وبين عامله منبها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم
من الوصفي كما قيل فتدبر قوله مع تعدده في المعطوف عليه
اي الذي عطف على ما انعم وهو علم قال الاستاد ولان

علم وان كان يقتضي مفعولين الا ان مفعول الاول يجب
ان يكون عالما والثاني معلوما وعلى تقدير الضمير لا يجوز ان
يكون هو مفعوله الاول اذ لا وجه لكونه عالما وفيه نظر
لجواز ان يكون الموصول عبارة عن النفس الناطقة المتحلية
بالعلوم والمعارف كما جوز هذا القائل ان يكون هي
المراد بالشفاء في قول الشارح من شكر نعمائه ولا شك ان
الضمير على هذا التوجيه يصلح مفعولا اول هذا واعلم انه لما شاع
حذف الضمير الغير المرفوع من الصلة امكن ان يجعل العلة التعذر
والاحتياج توطئة له وذلك ان نقول جواز حذف الضمير المرفوع
مختلف فيه فمنع بعضهم جوازه مطلقا للزوم اللبس في بعض
المواضع نحو جاءني الذي رغبت فانه يحتمل ان يكون التقدير
رغبت فيه ويحتمل ان يكون رغبت عنه فحمل عليه ما ليس فيه و
اختار هذا المذهب الامام المرزوقي حيث قال في قول
الشاعر عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
من عدم كانوا عليه نحيا لامر الغاية فهو اخطأ اذ لا يجوز
الذي مررت جالس اي مررت به وذهب الاخفش الى
جوازه مطلقا وقال الكسائي وجماعة من النحاة لا يجوز
الا اذا اتسع فيه بان يحذف الجار اولا فيجعل المجرور منصوبا
كالمفعول به ثم يحذف ذلك المنصوب ثانيا ويلزم كثرة الحذف
ومنه كقوله تعالى بما تامرنا اي بما تامرناه والاصل تامرنا
به ولو كان المجرور مما لا يتسع فيه لا يجوز حذفه نحو الذي
مررت به او لا بي مررت فلما كثر الاختلاف في جواز حذف
المجرور جاز ان يجعل احتياج الموصول اليه مع وضوح
الوجه الشايع سببا للعدول عنها فقوله لا يمكن ان يجعل
اه قوله فيه تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز
عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول
فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور
كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطية
والتمهيد واما ارتكاب ما يستحسن كما في الوجهين الاخرين

فان

فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في
نفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم يفهم صريحا وههنا وجوه
الاول ان ينزل الى الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا
على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث
والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحدهما لو مجازا
الثاني ان يكون ما لم يعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف
الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد
الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلعاية ندرته
وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما
الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم مثل ما ذكر في عدم
جواز المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع
عدم اشتماله على نكتة شعرية قوله المكن من كمن بالضم
مكانة اخذ مكانه يريد ان الحمد على صفة المنعم استو مكنا
في القلب وقبولا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على
نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة
قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول
الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل
الشمول اجمالا وتفصيلا واما بطريق التعرض للبعض
فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى
الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله
اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما اختير
في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد
اقسام مطلق الشعور والادراك دايما الى اعتبار القصد
في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فمؤدى ما في
الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان حمل اختصاصه
فيه ههنا اي اختصاص الانعام بشيء دون شيء آخر
واختصاص الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح في تحقق

الوهم افادة تعلق الحمد على اسم الذات الاستحقاق لجميع
الاوصاف المذكوره فانهم قوله دون شئ معناه متجاوزا
شيئا آخر وسيجئ تحقيقه في بحث القصر قوله ولتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن النظر ان يكون هذه العلة
ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة
لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة التعرض للبعض
وان علة مستقلة فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما
ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل
الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل
النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة
ليفيد بواسطة خطابة المقام انتساب جنس الانعام الى الله
تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا
على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح
هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع في
شرح قول المص وعلم الى قوله وفصل الخطاب فبين
اولا على الاجمال ثم نزل اجزائه على التفصيل حيث قال
مقولة علم اه وثم الترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس مراده ثم اخبرك ان الذي صنعت
امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك
النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجئ في مباحث
الفصل والوصل زيادة تحقيق لهذا ثم ان المراد بالتصريح
التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به
ولعلى الاشارة في الصفين فيما بعد وبعض النعم نعمة
البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول
المتقن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها
هي الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التصريح لم يقع
في غير البيان والمراد بالايماء الى الاصول الايماء
اليها من حيث انها اصول او يقال الايماء الى مجموع
النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه

اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق
على المجموع من حيث هو مجموع على انه مومى اليه ولعل ذلك
باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم
نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون
التصريح به وجه الايماء الى تلك الاصول مما لا ينبغي اليه
لان تبين الشارح اصالة تلك النعم ثم نزل كلام المص عليه
واحدا بعد واحد مبنيا الى الدعاء المعاد في الرسول عم ثم تغير
الاسلوب فيه منبها على ان اصل معاونتهم ليس كاصالة النعم
صريح في خلافه قوله معادنون استيناف جوابا لسؤال مقدر
وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون
حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب قوله و
في الكتابة متعذر يعني يمكن ان يخلق الله علما ضروريا في كل احد
بحيث يعلم به بدلالة كل نفس على معناه من غير توسط
الالفاظ الا ان في تلك الكتابة متعذرا لاحتياجها الى ادوات
يعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة ما قبل منها لشفاء
حاجة الاعلام فيه يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه
عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح بمعنى
الناطق ولا معنى له واما بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او
بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان
ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى
المذكور ولعل اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له
قوله ثم ان هذا الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين
ونعمة البعثة ونعمة المعجزات المنزل عليه ولتبين المناسبة بين
ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله سبق الجميع عليه
قيل ضمير جميع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او العدل
فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال
يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل الا باعتبار
ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها
حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد بملاحظة تعدد المعاملة بالعدل

ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه
مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير
قوله بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فراق منها من قولهم
بده يبده ٢١٢ اي فرقه والتبديد اي التفرقه وتبدد اي تفرق
او لا عوض عنها فان البد يجي بمعنى العوض ايضا ثم الجار
والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين
حيث اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المنون
اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب و
خرجوا على ذلك قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما
منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه
مضارعا للمضاف مع ان مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق
الظرف فيما بين الاسم خبر على الفتح كما لحق فيه محذوفا
هو خبر المبتدأ او اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدأ
محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية
التعليلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان
يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بيد من
قوانين وعد الشارح الشريف في اواخر المفتاح الى ان الظرف
في مثله خبر لا حيث قال في قوله لا ملجئ لا ساريه وان لا ساريه
بلبس معمولا للملجئ والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف
بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب قوله
وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهر الله تعالى
على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة
باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق
الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه
معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح
ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه
باق على وجه كل زمان دائر بين الكتب على كل لسان في كل
مكان وفي بعض النسخ اعلى معجزات النبي صلعم على ان يكون

اللام

اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل
ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال
اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال
بحسب معنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون
الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء
لكنه يسمى باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا
اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد
ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك
البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان
في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف
الخاص على العام يشمل على امرين افراده بالذكر بعد العام
وكون ذلك الافراد بطريق العطف والتنبيه على جلالة نعمة
البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب
الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله
ومرتبته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف
او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالة
نعمة البيان باعتبار انه يومي الى ان الخاص يبلغ في الشرف
والكمال الى حيث يرتفع عن الدخول تحت العام قوله كما
اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث
خصه بالذكر من بين النعم التي وصلت الى الانسان بعد خلقه
وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه
بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان
والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف
او بانه مأول بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلم
والاول محذوف اي علمنا والاخير في ذلك اذ ليس علم
من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه
كيف وقد وقع الاقتصار في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا

ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول بمعنى الثاني اذ هما في الاصل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار عليه وقع على كلا المفعولين او ان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى علمنا من ظلمة الجهل الى نور العلم واسدى المنة ورسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما ينبغي بحيث اكتسبنا مثله وعن الثاني ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وفوزنا **قوله** رعاية للسجع قيل علم تحصيل رعاية بان قال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول **قوله** خرس نطق انما اختار خرس نطق على سائر الصفات المادحة لانه لم يناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشارع المعين للقوانين اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء وايضا لما كان عليه السلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الشرائع في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان دعاء له ابلغ الثناء على الله تعالى **قوله** على ما قرر الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى آخر وهو ما ذكر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب صلوات الله عليهم اجمعين فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة الارسال اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور ذكره صاحب

الكشاف

الكشاف وان رد عليه بان عدد الرسل زائد على عدد الكتاب فتامل **قوله** ولفظ اوتي اما دلالته على الايتاء من عند نفسه فظ واما دلالته من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا من الله تعالى مستغنى عنه اللهم الا ان يحمل توضيحا لسابقه **قوله** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم فالامر ظ والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بان ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمهما وشبههما فالامر ظ **قوله** فيفصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية **قوله** يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه ردا على من جمع ما لا بد في الافهام فالتبيين ههنا بمعنى العلم والفهم ولو ادعى بمعنى الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاولى ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالمخاطب ان يخاطبه الباري تعالى ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عم ومن يشهد الله اعلم **قوله** او لمعنى فاصل قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ

عبد القاهر فى قوله وانما هى اقبال وادبار وفيه بحث لان
الفاعل اذا بنى على معناه الحقيقى كان مضافا الى سمو له الذى
هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وسيتضح من الشيخ
فى اسناد المصدر الى ما تقدمه مما هو له فيما اضيف اليه الا ترى
انك لو قلت الجانى عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل
بل العدل على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا الطف
فى جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء عليه واما اذا
قلت الجانى سلطان عادل فاعتبار تجوز الفعل فى نسبة
العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف
مع ابقاء الفعل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا
بعيد افتدبر قوله اصله اهل فابدل الهاء بهمزة توصلا
الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء
الفا لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه اما قلبها همزة فتحقق
كما اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع قوله
قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير آل الا اهيل ولو
كان اصله اول لسمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك
لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم استعماله بالشريف بجواز
قصد تحقير من اخطا او تعليله على ان الخطر فى نفس لا ينافى
التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم
فرع التحقير كما صرحوا به قوله خص استعماله فى الاشراف
ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين من الاول انه لا يضاف
الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما
والثانى انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر
قيل لما ارتكبوا فى الآل التغير اللفظى بتغير الهاء ارتكبوا
التخصيص الاول توفيا للملايمة بين اللفظ والمعنى
ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونها من اقصى الحلق بطرف
الى

الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف قوى
ارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح
الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل
وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص
عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب
وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار
واما المثل المشهور اعنى اخباؤها ابناؤها اى الذين حنوا على
هذه الدار هم بنوها فقد قال الجوهرى اظن ان المثل
جاءنيها ثناثها الا ان يكون هذا من قبيل النوادر على ما
يجئ فى الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع
طاهر بحسب المعنى لانه جمع مبنى له فلا مخالفة بين كلاميه
قوله وصحابته الاخيار الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه
صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم الصلوة
والسلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها غلبة الاستعمال
فى اصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كالعلم لهم ولهذا
نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور
اهل الحديث ان الصحابى كل مسلم رأى رسول الله عم و
قيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رواه الاول
عم والاصح ان اللغوى لا يحتاج الى ما عدى الرؤية ذكره
العرفى بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم صحب
النبى عم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب
الجنة واصحاب النار فمعروف بتجدد هذا قيل كان
اهل الرواية عنه وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا
قوله جمع خير بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون
جمع خير مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز
عن خير بالتخفيف سطلحا التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف
فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب الغير المتصرف

حينئذ كما قرر في النحو **قوله** اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدأ
قال في مغني اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع
تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب
وحده او المجموع على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد
وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته
زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشيء فاعل يكن
لبقاء المبتدأ بلا عائد وارد التقدير مع الاستغناء تكلف
لا ابقاء الى وجه وقيل مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء
اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي
والاول هو الاوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما
ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد
سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء
فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل
مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما يفيد لزوم
ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل
الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وورث
ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط
والتفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله** بعد الحمد والثنا
ينبغي ان يراد بالثنا الثناء على الرسول عم بذكر الصفات
المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان
يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر **قوله** موقع اسم
هو المبتدأ يراد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير
اليه كما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما
تأتنا به من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه و
تأنيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي
وابن مسعود انها حرف ايضا ودليلهم وجوابه مذكور
في كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكره هاهنا من كون اما
واقعا موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لما ذكره في
احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود

فهديناهم

فهديناهم الآية حيث قال ثمه اصل اما زيد فقائم مهما يكن
من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني
يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه
يدل على ان اما لم يقع الا موقع ادات الشرط ويمكن دفعه
ببناء كلامه على المذهبين بقي هاهنا بحث آخر وهو
انه يفهم من كلامه هاهنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل
عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما النيابة عن الفعل و
الاوجه جعله في الجزاء لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد
فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى هاهنا ان
التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء ما لا ان التأليف لازم
لوقوع شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم
تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتأمل **قوله** لزومها
الفاء اللازمة للشرط غالبا ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف
عن جوابها الا لضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال
لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان
لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا للدلالة على تضمنها
معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا
اللزوم الكلي في اما لتحقق فرعيتها لان في الشرطية والاستلزام
فرعيتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثري **قوله**
لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اي اللزوم ما دل
بالالتزام اي لزومها لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره
لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني [illegible] لان اللزوم
صفة اللصوق والعضاء من حيث هو اي [illegible] صفة القاضي
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط
لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم
ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان
للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله واتباعه بقدر الامكان
فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب
ان يكون اللازم لتابعه ايضا ذلك ولما لم يكن ذلك لتعين

حرفيه انما جعل لحوق الاسم اى وقوعها بعدها بلا فصل بدلا
عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى برفع لاحقة
للحوق ولحوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذى ذكره
وثانيهما لحوق مفهوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول وبضميره
المستتر فى اللازم المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعترض
على لزوم لحوق الاسم لاما لقوله تعالى فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح فى الحواشى
بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاحق بها تقديرا واما
الفاضل الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من
الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما اولا قوله لما ظرف بمعنى
اذ الا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما
مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجمل قوله يليه فعل ماض
ان قلت فاين ذلك الفعل فى قول الشاعر اقول لعبد الله
لما سعاونا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل
فعل محذوف يفسره وهو سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت
اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه
ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا جعل بمعناه
بمعنى الاسم كان هو الجيا فان الاسمية والحرفية امران
يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية
بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا
كان عامله الجواب والواقع فى اليوم لا يكون واقعا
فى امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس
اكرمتك وهذا اشكل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى
كنت قلته قوله وعلى توابعها لم يرد به ان المضاف
منها مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى على البلاغة
بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف
فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه

الفائدة على اعرابه لان توحيد الضمير فى به يعرف لا يلايمه
بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق
اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للعلمين المخصوصين
كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو
ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى
الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى
ضمير توابعها وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه لبيانية
وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسنذكره الشارح
فى آخر المقدمة ان علم البلاغة علم البلاغة والتوجيه الخالى
عن شايبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو علم المعانى والبيان كما يفهم من
قول الشارح فى آخر المقدمة وسموا علم المعانى والبيان علم
البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما
يكفى فى افراد ضميره ومما لهما وهو ان الزمخشرى جعل
علم الادب فى كتابه المسمى بقسطاس العروض واثنا عشر قسما
على ما اشار اليه السيد فى صحيح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع
قسما برأسه بل جعل ذيلا للعلمى البلاغة وكذا السكاكى
لم يعده قسما برأسه وجعل مع العلمين اللذين هما الغاية
القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا
هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان
اعجاز القرآن لكونه فى اعلى طبقات البلاغة وايضا
لا دخل للبديع فى معرفة دقايق اللغة العربية بل النحو
اقرب منه فى ذلك اذ به يعرف ما لا به فى الافادة و
الجواب عن الاول ان الحق فى يد المص اذ لا يخفى ان
البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية
المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله

علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الآخرين ان
البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم
بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك قوله لانه
اي الجملة اجل جميع العلوم اذ التعليل بحر الكشف عن وجوه الاعجاز
وكذا بحر معرفة دقايق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من
العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في
افادة البلاغة في الجملة قوله بل جميع طايفة من العلوم اجل
ماسواها النظر ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به
الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف
اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في
المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير
المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط
الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي
وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من
الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل
من القوم وانما يجب على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة
فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون
الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف من المضاف
اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان
اثبت الا ان يحمل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة
فاول الطايفة بالجمع حتى لا تفوت المطابقة لمن هو الواجبة
في هذا المعنى قوله وجعلها من هذه الطايفة وفي بعض النسخ
وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
الثلثة قوله اذ به تعرف دقايق العربية اي اللغة العربية
وانما ذكر الموصوف لتوهم ان دقايق الفنون الادبية
بل كلها تعرف بهذا العلم فيعتبر هذا الايهام بحتملاته قوله
واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه
الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر
والمضاف اليه بطريق التبعية والاشهر هو الدقيق ايضا فاسرار

الدقايق

الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون
ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى
فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات
التي هي ادق ولما كانت ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق
الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا
فاستعان امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط
التفريع ومصححه وهي ان دقايق العربية ادق الدقايق
قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم
الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في
الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللف
بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في
مدحها واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف
عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة
دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه
في الوجود قوله في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز او
من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال
وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من
قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في
حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من
المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت
وجهها بخلاف رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل
هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به
حرف الجر كانه قيل ثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها
عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما
نحو جاءني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله
هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح اه
الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة

بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف
جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل
مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها
ابن مالك في الالفية حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف
اليه الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او
مثل جزئه فلا تحيفا **قوله** لان المراد بكشف الاستار معرفة انه
معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل
قسمان انى لكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه ولمى يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة
المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال
باللمى على تعفن الاخلاط انى وعكسه لمى ولا شك ان
اللمى اولى واجيد ومعرفة اعجاز القرآن باللمى على الوجه المختار
وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل
على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت
المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من علم الكلام فلا اعتبار
في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كان
اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او
الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة
يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك
المرتبة فيتناول الطرف وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز
لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى **قوله** يقتفي اثره اي
يتبع النبي عم في طريقه او يتبع طريقه التي مقوله فيجاز نصب
عطفا على يقتفي او رفع على **قوله** فيكون من اجل العلوم
لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت
فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون
الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله
من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على
القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون
القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرف

شرف

شرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل
العلوم على ما قبل بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل
جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته
في نفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس
له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على
ما قبله كما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف المركب
وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله
اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر
عن الغير اشرف والاستفادة هذا العلم عنه فقد الذوق العطري
الامبرة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف
وقوله وذا لا يستدعي كون معلومه اه ممنوع والحصر المستفاد
من قوله وهذا انما يفيد شرف الموضوع ممنوع ايضا
اذ جلالة موضوع المسائل اما بوجه دلالتها او تعلقها بمعرفة
احوال اشرف الاشياء والثاني موجود فيهما ثم المراد بالمعلوم
في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم الا المسائل كما توهم فتربيته
افراده على انه تم الكلام ح ايضا **قوله** وجلالة الفن لجلالة المعلوم
وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الش
في قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس
الى المساوي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل
كما هو جوابه على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وتحقيق
الكلام ان شاء الله تعالى **قوله** فان قيل كيف التوفيق بين ما
ذكره وبين ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين
تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم
لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
معرفة انه معجز كما صرح به الش والسكاكي حصره في الذوق
اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله و
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الى السبب كما
يشير اليه قول الش في الجواب ولكونه الذوق المكتسب
منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص

انثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي
نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني واوضح فيه دفع الاول و
انما قدم الجواب على الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة فيه
اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في
هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا
مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر مدرك الكليات في
النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لم يتوهم تخالف الحصرين
وانما يظهر المخالفة عند ملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق
اسناد الى السبب كما اشرنا اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه
الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص
بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح
الشارح في تهذيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ضد
الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو
كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف
يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاته نقول
الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا
شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير علام بتوسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فضلا بلا تخلل الذوق اولى
كما لا يخفى **قوله** وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك
بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم **قوله** لا طريق اليه الاطول
خبر مبتدأ هو من العلمين والظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على
قول السعد ادبين لما فيه من معنى الافضاء والاطول بدل من
محل ... لا لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق
موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على رأي من جوز البدل
منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا و
الاطول بدلا منه او صفة لاسم لا او الاطول ما ذكر من الوجوه
قوله لا علم بعد علم الاصول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من
هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام
بناء على انه لا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات

وهي الى المحكمات العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره
الفاضلان في شرحهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني
رتبية شرفية ثم ان قوله الكشف روي مرفوعا ومنصوبا و
وجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان
في مثل قوله لا علم بعد علم الاصول اختلالا وفي المنقول اشكالا
اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد
علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه
ولا اعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا انفع في درك
لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع من وجه اعجازه
وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم
الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع على معنى لا علم
انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا
بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون
قوله الكشف مقيدا بالظرفين المذكورين من الشارح كما لا يخفى و
قد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك
واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول
اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف فمثل
منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم
العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا فان
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل
كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية
لهذين العلمين اصلا اذ استفادة اعلمية زيد في البلد بتحقق
باستواء العالمين فيه على اصله ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى
التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشرح وان
لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان
الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله
وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم
يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه

فيما اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية بعد المعطوف به
لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا ينهم من الكلام سواه والشيخ
ايضا قريب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله
عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد وكونه
فالتقييد بلاحظ تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله
بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد
به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله
بالنسبة اليه بعد التشارك في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه
متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قوله فيه على وجه الاحتمال
فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته
تعالى اذ لا مشارك احد في اصلها اعني يقصد الفضل نحو قولنا
الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن
يوسف ع رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي ع
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من
رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط العلم
فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان
في الكشف من كل علم متزايدان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن اه
نعم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله
لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام السابق
فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت
لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد
علم البلاغة ان يدرك وجه اعجاز القرآن بكمال حقيقته لمهارته
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعده
من العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت
تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة
القرآن تحت علم عالم بقواعد الفن الا تحت علم الله تعالى
الشامل فالحصر في قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى
المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع

قوله

قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا ترتب له وان كان الحق عدم
دخوله تحت علمهم ايضا وكذلك ان تحمل منشأ السؤال المقدر
مجموع ما ذكر فيما ذكره من وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة مشهوره بهذا
هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او دونه ان يدرك
وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او بسليقته فحصل
الجواب بنفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله
لامتناع الاحاطة يصح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة
السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم
اجمالا ويعرفونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي
في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب
البلاغة واصحاب الصناعة المعاني مطبقون على ان المجاز
ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة
بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم اي اللطائف
والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون
قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن اه حصرا حقيقيا كما هو الحق
لا اضافيا فان قلت هذا زعمت فيما سبق عدم التعريف
في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير
ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب
اليه المحشون بقي هنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه
انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه
بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا
العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني و
مجرد ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل مع ذلك يعرف
ما لا بد منه في تحقق الاعجاز محقق في القرآن وهو الامور التي
يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة
كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القرآن على الاعتبارات
مناسبة لها على ما ينبغي وهي ما لا يعرف بهذا العلم والثاني انه

اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان
يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فيتولد لهم حصول
كنه بلاغة القرآن الا بحث عنه اشار الى محل تامل قوله
ولتشبيه وجوه الاعجاز في النفس اه الاستعارة بالكناية عند المص
ان يضمر التشبيه في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي
المشبه والمشبه به ووجه الشبه واداته سوى المشبه والاستعارة
التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل
على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له
معنيان قريب وبعيد وهو الطرق المراده بهاهنا على الوجه
الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به ان كان في
الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى
الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عم اسرعكن لحوقا
بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر
الاسناد على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على
هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل
استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف
للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم
ان هذا القدر من البيان يكفي هاهنا والمتكفل للمذاهب الاخر
المشار اليها بقوله وقد مر بيانها في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع
على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان ان ساعدنا التوفيق
الالهي قوله والقرآن فعلان بمعنى مفعول اه وفي اثبات الاستالة
لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح ثم الظاهر من كلامه هاهنا
ان المص راعى القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء
ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا ع ويمكن
ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله
جعل اسما للكلام المنزل على النبي ع بيان الشخص الذي جعل لفظ
القرآن علما له ذكرها بعينه ويكفي في تعيينه العهد في لام الكلام
والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية
القرآن حتى يجب ان يطرد وينعكس المنقول عنه بالتواتر المكتوب

في المصاحف

في المصاحف كما في شرح الكشاف قوله ونظمه بالبف كلماته اه النظم
في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات
والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول
انسب بالمعنى اللغوي ولذا اختاره الش وقد يطلق على مطلق
التركيب المفيد اصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل
بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح تقول عملك بحسب
ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرور الحرف
الجر فالسين فيها متحركة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر
على الوجه الاول قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي
اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وقد يقال
انما اختاره عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي
للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس بمعنى اصليا للنظم
حتى يوجه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى الشكل للفظ قوله ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة
ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات بالدرر ويثبت لها النظم
وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب
الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه و
وجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا
مقيدا واما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان
المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات
القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة اه بيانا لوجه اللطافة
لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف
المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمده الله تعالى بغفرانه يقال
تغمد السيف اي جعله في غمده اي في غلافه وحاصل المعنى ستر الله
ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله وكان القسم
الثالث عطف على مدخول لما ومن في قوله من مفتاح العلوم
للتبعيض او ابتدائية حال من جزاء عظم وانما لم يجعل حالا من اسم
كان لما قيل من ان علم النحو يأباه وفيه نوع استعارة لطيفة

يمكن حمله على كون الاستعارة مصرحة لا مكنية وتضمنها
يبين الاخير هو الاستعارة تشبيه المشبه

كونه من تصنيف هذا الفاضل ففيه تحجيم للسكاكي قوله من الكتب
المشهورة بيان لما فات قلت القسم الثالث ليس بكتاب
بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم
ان يكون هو ايضا كتابا مالا ان افعل التفضيل بمعناه اعظم
من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث
قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق على
بعض المعنى رشد كتب اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات
الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من
قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي
اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض قوله تميز من اعظم
لان من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان يقع القسم الثالث
مما اشتهر من الاقوام ويتقرر لدى الخواص والاعوام لانه
لا يكون مختصا في المقصد وهو ان الاعظمية باعتبار النفع
لجواز ان يكون باعتبار آخر قوله من جهة الترتيب مع
اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل بمعنى
العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة
والطرد كما سيأتي قوله فلكل مسئلة مراتب اه دفع لما يقال
من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وان كانت
الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن
لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه
الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل
كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها
اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملا على زيادة خصوصا اذا
كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر قوله فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى
الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة
في المفعول بمعونة تحمله كما ظنه الرضي لم يكن كتب الشيخ
مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت
ان يعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت

قوة

قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشيء بضده كما قيل
وبضدها تتبين الاشياء والتصريح بان لا ترتيب في كتب
الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله
وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة
كما ان التقرير بيان بالعبارة وليس لذلك ههنا كثير معنى فلذا لم
يلتفت اليه ثم تعالى ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره
من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع
اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا
بالقياس الى ما في الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف
يفسره قوله حمدا الفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة
تمكينه في القلب لان الشيء اذا ابهم تتطلع النفس اليه
يكون اوقع فيها قوله ما اول بان مع الفعل فان قلت
لما اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما
المصدرية معه قلت لان ان حرف عريق في المصدرية
اعرف في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم
يقتضي عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية
فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وان
كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول
اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كالذي واخواته وصلته
جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما
المصدرية ثم اختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية و
الاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي
وان لم يقم دليل على جواز ذلك قيل والعلل وجهه ان وضع ان
المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان
المصدرية انما لو كان المصدر ماخوذا من المادة التي تدل
على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم
كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما ثبت

الدال بالصيغة فقط على ان فوات الامر به في الموصول
بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصول بالماضي والموصول بالمضارع عند التقدير المذكور
ثم ان المصدرية ان المخففة من المثقلة تشترك معها في لزوم
نقل ذلك فيهما في نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا
يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا
هذا ثم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود
اليه بجزئيه كما سبق ثم كون الصلة جزء للموصول وعدم امكان
جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء
فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز
تقدم كل الصلة عليه ولا جزءه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم
بعض اجزائها على بعض الا ترى الفعل والموصول
الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لان مع ما بعده
في تاويل المصدر فيطلب الحالة ما يقتضي المصدر ويجوز ان
اعجبني اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة
على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على
ذلك الشيء قوله كتقدم شيء جزء من الشيء المرتب الاجزاء
قبل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المركب من
الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر
فالوجه ان يقال على ما قبله واشتهر بانه اذا تقدم في الذكر
جزء اللفظ الذي جزءه بعض طائفة من اجزائه على باقي
الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم عليه فيلزم تقدم ذلك الجزء
نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه
الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما لا يخفى ونظره
الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه وتوصيف الشيء
بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد
وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا هذا
مبتدأ وخبره محذوف اي هذا ما ذكره جمهور النحاة وقد
صرح به صاحب الكشاف في مفصله قال الفاضل الرضي بعد

ما بين

ما بين قول ابن الحاجب لا يتقدم معمول المصدر عليه بما نقله
الشارح هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معمول المصدر
قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان
والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل او
معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة الجار والمجرور
لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على
جميع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور
مطلقا اطلاقا لاسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما
بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة وجه الاستدلال بالاية الثانية
ان المعنى بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة
وهذا المعنى انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة متقدما عليها واما
وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني
معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسؤال كانه
قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل مع الحد الذي قدر فيه
على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان
ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون
حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي
كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى
مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الحكم منهما في السعي لا انه
بلغ سعيا لصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه
كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورد على هذا القائل من ان
الحال المتوسط بين العامل والمعمول انما هو عن المتقدم عند عدم
القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية
المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه
كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ و
فيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا
والقول بان المراد بالسعي السن وهو الحد المعتبر اليه بالسعي
فلا يخفى ورود اللغوية مكلف لا يحتاج اليه ثم في الاستدلال حتى

تقدم معمول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام
في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق
ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على ما ذكره و تاويل المصدر بان
مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرره
في النحو فلا تغرب لما ذكره **قوله** والتقدير تكلف فيه بحث
وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى
معه السعي وان كان تكلفا لكن تقديم المصدر المقدم على ان يكون
المذكور معه الرس فنون البلاغة لما ان بان كال سعيه المصالح
مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة
على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان
يراد معه على ما ذكر في مغني اللبيب بحرد المصاحبة على ان يكون مرادف
عنده بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان سعى مع السلطان
اي سعى عنده ولم يرد ان التسعي صادر عن السلطان ايضا اذ ح
لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل يكون حاصل المعنى
بلغ في محبة ابيه بحالها بحضاله بلا مغارقة من اول وجوده الى اوان
حد السعي بحيث كان مستعملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال
بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم
عليه معمولا مطلقا ويجوز مرجوحا في الظرف لاحتفاء صورة ان
والتوسع فيه مع ان الفراء جوزه تقدم صلة ان المصدرية عليها
مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقدم معمول الظرف عليه يقدم في
علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يملعون الى لطف المعنى
بعد ان كان لما ارتكبوا وجه ساغ في العربية وان كان مرجوحا
فاذا وجد ناظرا ما مقدما على المصدر فان رعاية نكتة تحصل بتقدم
معموله عليه حملناه معموله واذا حملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء
الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف يفسره وجعل اذ ليس في نكتة التقدم سوى النسج **قوله** وليس
كل ما في ذلك لما عاك من ان التقدير ضروري لان المصدر ماول
بان مع الفعل وان كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها
عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ماول

بشيء

بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لا جل ان لا يعمل لنقصان مشابهة
الفعل عن مشابهة اسم الفاعل ومعنى كما تقرر في النحو **قوله** مع ان
الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل
كحرف النداء واسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك والمراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني
الزمان والمكان وتقييد انه حكم بوقوع الشيء فيه وعلى التكاثر
عنه وهو انما يستفتي منهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك
عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف
اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في
الظرف ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولذا جمع الظرف مع
الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولذا اتسع في الظروف ليشمل
شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع
في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله
وما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون
ومن قول العجز كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها ثم المراد في قوله
مع ان الظرف ما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم
تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق
الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت
الاتساع في الظرف جاز ان يعمل فيه المصدر لما فيه من معنى
الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان الظاهر
ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع
لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان
التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد جعل قوله
مع ان الظرف الخ اشارة الى جواب تقدم معمول
الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس
بشيء اذ لا مرتبة لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل
لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف
في العمل حتى يجاب الى الجواز في الظرف بكفاية رائحة

الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء
عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس
الفعل لا الجملة قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع
في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع فاما تسامحا فاعل اتسع بتضمينه
معنى الفعل المتعدي اي اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها قوله
وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة تسامح اذ قد
ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفايدة
بحيث يكون الزايد متعينا كما في قوله فارتني لكلمة صراع
الرمس والعلق فان الرمس زايد اذ الصراع مغن عنه
والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة
فلا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفى قولها
كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا
على التعيين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس بمناسب ظاهرا
لما سياتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سياتي بمعنى
الزايد كما اشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في
عبارة الشرح هناك بعض نبوة عنه قوله وسيجيء الفرق
بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق
الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي
ذكرناه الان وما ذكره هنا فقيل انما يفيد الفرق بحسب
المفهوم لا الصدق فان المودى واحد وقد يمنع بان
التطويل على ما ذكره هنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في
الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام
لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا يعتبر فيه ان يكون اصل
الكلام في محله وخصوصه لا فيه وايضا يجيء ان المراد بالزايد
في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن
فتامل قوله بنوعيه اي بصنفيه وفي نسخ التعقيد بكون الكلام
ه تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد مبني للمفعول
قوله مايلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح

والتجريد

والتجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من آه كان او
من خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل
ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من احوال
المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين
لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين
اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل
التطويل ليشمل الايجاز والاطناب والمساوات ثم انه
قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان
موجب تغير القسم الثالث وعكس ناظرهما في التعبير اهتماما
بذكر الاختصار لان مولفه مختصره وتلخيصه وعدم ناظر
التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما
اختار الفت على اختصرت مع ان مولفه اختصاره اشعارا
بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف
مختصر يتضمن ما فيه ويصحح ما فيه من القسم الثالث شطر فا
للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني وتنصيص
باعتباره ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا
ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمن معظم ما فيه
منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل و
الاستدلال وعلم العروض والقوافي ودفع المطاعن
عن القران لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني
والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه فيها
قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته والمراد بالحكم القضية
من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي به وجد عليه الكل وجودا
وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته
حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع
وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف و
واللام فيها لام المال بمعنى التوبيخ قضية كلية يشتمل على
احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها
ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها اشتراح

تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى
لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته و
تلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية
تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن
ان يحمل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف
كل في ضمير ينطبق على جزئياته والاستخدام لاندراج الى
الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر
تلك الان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلايم
التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف
ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتائج بالجزئيات
الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات
تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير
الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها
الاحكام التي منها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل
حكم القيته الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح
قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة واعترض
عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى
ويقال هذه عربية مولدة انتهى الكلام في بيان لغة ولم
يتعرض لبيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان
لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في القاموس
ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على
ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق
على ان زيدا قائم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا
قائم او يصدق بمفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال لا
كلام فان قلت الكلام مع المنكر الى الملقى اليه ان كان
مجردا عن التأكيد فالصغرى ممنوع وان كان مؤكدا يلزم
صدق الكبرى تأكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت
نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء
على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى منكر يجب ان

يحمل

يحمل مؤكدا اي مشتملا على التوكيد حين الالقاء فلا يفيد
وجوب لحوق التأكيد الى الملقى حتى يقتضي خروجه عنه
ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل قوله فهي
اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد و
هو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغا كما صرح بقوله
لكونها من التنزيل لم يقل من الشارح قال الاخصية بالنظر الى
ما يلزم في الشواهد انه من كلام من يوثق به دون
الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات
فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين
يرد ان الاخصية مهما باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح
مثالا بلا عكس لجواز ان لا يكون المثال من كلام
من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض
المقصود من الاخر مع ما قصد قوله فقد يتحقق التباين الكلي
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي يقصد به الايضاح
والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق
التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من
قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر اي يكون الشواهد
اخص ايضا ولذلك قال ربما يكون لكن تلك الارادة
بعيدة تنفي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن
مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية مفهوما
وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يعتقد في عدم دخولها
في الاخصية لان هذا من المفهوم ايضا متوقف بالعرض
على ما يحتملها الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص
من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد بل يتوجه
ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل
له في الخصوص فتدبر قوله والحال عطف على النعت
ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الالو وهو

التغير يجوز ان يكون ما آل في كلام المص على معناه
الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع
كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول
الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعل بمعنى
مجتهدا او مصدرا للحال المقدره اي ما آل مجتهدا او
يجتهد اجتهادا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على
انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والقائل هو الاول او
يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي
في تحقيقه قال الاستاد ولا يجوز ان يكون تميزا لانه
يجب ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا وهو لا يصلح
لشيء منهما وفيه نظر لانهم صرحوا التميز عن النسبة الى الفاعل
ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه
بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق
مخالفا له في التعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله بمعنى
طار عمرو فرحا طير الفرح عمرو او شيء من الجنس فيه قوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا للتفجر لا للتفجير والفعل المذكور
اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق التقصير الذي بمعنى
الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا
ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اي
لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان ما آل من الافعال
الناقصة بمعنى ما زال فيكون جهدا منصوبا على الخبر بمعنى
جاهدا وانما لم يحمل الش عبارة المص على هذه الوجوه بناء
على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية
الشيوع فكانه يرجح المجاز المشهور قوله وحذف ههنا
المفعول وهو اما كاف الخطاب او الامر العام اي
لا امنع احدا مثلا قوله في تحقيقه اي المختصر يحتمل ان
يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتأمل قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او الى المفعول وقع على انه خبر مبتدأ

محذوف

محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول
اي هذه اضافة المصدر او اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة
المصدر اه او اراد المص بترتيب السكاكي اه مضيفا الى الفاعل
او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى
المفعول بما تقرر في كتب النحو من الاول اكثر واولى قوله
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعني لم ابالغ
ورتبته ثم ذكر مفعولين اعني تقريبا وطلبا وجعل كلاهما مفعولا له
للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد
بقوله تقريبا للتعاطي تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد
بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف
كما لا يخفى قوله ولو لم اول الفعل المنفي الى قوله بل لامر آخر قيل
في العبارة او في مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس باول
بما ذكر بل المأول المجموع كما صرح به في شرحه للمفتاح فالاظهر ان
يقال ولو لم اول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته
ما يعرب ولا يعرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي
بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله
ولو لم اول اه خفي حتى ان الاستاد لم يطلع عليه فاعترض على
الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر الش
نفسه في شرح المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد
مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم الالو
بالمثبت كما في ما اشتمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في
كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل
المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم اول الفعل المنفي
ههنا بالمثبت كتركت او افنيت او ما يؤدي مؤداهما لكان
مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب
تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار
كونه فعلا للمبالغة او لانه دخول النفي عليه ثابتا ويلزم المحذور
المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على

كون القيد معمولا له مقصودا وقد اشار اليه الشارح في شرح المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في
كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق لا محيد عنه ان يقال
معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان يتقيد بشيء لعدم ملاحظة
المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح
الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصح الاخبار عنها
بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف
النفي ضعيف لا يعمل في المعمول له ولا في الظروف عند الجمهور
النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في مغني
اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه
اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل لو ركب لا يجدي
نفعا لامتناعه ان يتوجه التركيب الى ذلك القيد الزايد كما
نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الامتناع
ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد وعكسه امران
منسوبان الى المقام غير انه لا يتبع اذا لم يأول بالفعل المثبت
تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابليته اي الحرف
للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لانه
سه اذ المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى
المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد
والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى
الفعل فقط من غير اعتبار لتقييد النفي او اثباته كقوله
تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين
يعني ان عدم الاصرار يتحقق التشريع قطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد ان لم يكن قيدا
للنفي يحتمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح في شرح
الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد اه هذه العبارة
من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا
ثم النفي ولو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله

وان

وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبر اليقع
على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة
كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا
من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد
خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا
نصب على المصدرية باقيا على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد
خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان
نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى
مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأيناها لكان تأكيدا
لم يدل على الاجتماع في زمان كما صرح به الشارح في
بحث تأكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل
الفعل دون الزمان لم يظهر فائدة رجوع النفي الى القيد اذ
المعنى الماخوذ من القيد حاصل في نفس المقيد والا لكان اجمعون
تاسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت في المؤدى سواء رجع النفي
الى القيد او المقيد قوله لقد افرط المصنف الافراط التجاوز عن
الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط واما مفرط
قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا
عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا تدل به على
شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما يريد فذكر التلويح في الثاني والتعريض في
الثالث تفنن من الشارح لان التلويح حيث قال مائلا للاختصار متنفرا
الى الاطناب والتطويل كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك
المذكور من القاعدة وغيرها اي اول القواعد والشواهد
والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره
قوله ولقد اتى بما هو بحسب حسن وجه الاستحسان ما فيه من
اخفض الجناح حيث نسب الزيادة الى حضايصه وشان
الزوايد ان تحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص
اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز

ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسئل الله
تعالى لا غيره لان ما التفت لا يصح لان يلتفت اليه غيره
فضلا عن ان يسأل الشفيع به فيكون المراد استحقار مؤلفه
ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسأل الله تعالى
لا معارضي ولا حاسدي من علماء الزمان وكلاهما ليس
بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم
صلاحيه لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح
مختصره وترجيحه على المفتاح انما يتكلف واما الثاني فلانه
ليس ههنا من يعتد بشكر معارضيه وحاسديه في السؤال
حتى يحتاج الى التخصيص وتوجه الحصر وذلك ايجاز قوله
ولا للتقوي قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي
اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجو
ان يتم عليه ولا يخيب سعيه فهو مجتهد باقصى وسعه ما جبر
من الايماء الى انه لا يعتمد على المبالغ في وصف مؤلفه بل
يسئل الله تعالى الاشاع به قوله فكأنه قصد جعل الواو للحال
الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا جميع الافعال
من التأليف وما عطف عليه قوله فاني ما لجملة الاسمية ولو
اتى بالفعلية لكان العطف اظهر واختلف الجملتان في
المعنى والمضارع لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف
الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان مال
جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو ولا
الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال يسئل الله تعالى
والجواب ان قصد الاستيناف اقرب فلا يحصل الغرض
المذكور ولا كذلك توهم العطف في العدول الى الاسمية
كما لا يخفى لا يقال لا يجوز كون الواو للاعتراض لان شرط
وقوعه في آخر الكلام انه ضعيف فان قلت لا يلزم
من انتفاء معنى التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن
التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان خصوصية
المسند اليه بمضمون الجزء دون وصفه الخبر كما قيل في الرب

بين الز

بين الزيد يشرب وبين يشرب الزيد قلت قوله انا اسأل
الله تعالى انشاء للسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاي
داع الى اعتباره اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف في بيان
افعاله مثل الترتيب والتأليف والتسمية والسؤال قوله حال من
ان ينفع اي من الجموع والمعنى اسأل الله تعالى الانتفاع
به كائنا من فضله والحال بين هيئة المفعول والعامل فيها
اسئل وليس فيه تقديم ما في حيز المصدر عليه قوله اي
محبي وكافي يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في
آخر شرح الديباجة لم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في
جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه مبالغة في الكفاية
في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة في اماكن
نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على
اداء العبادة ليلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب
انه لتناسب الفعل الذي يتضمنه هو حسبي بسبب عطفه على
الجملة المستانفة المذكورة بان المعلل الذي هو سؤال النفع
منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المصباح وغيره اي في قسم
النحو لم المحوج الى النقل مخالف ما ذكره الجمهور المشهور من
ان المخصوص اما مبتدأ والا ثانية خبر له مقدم عليه او
خبر مبتدأ محذوف قوله لم عطف الجملة على المفرد لو الح
باعتباره الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة
من شرح المصباح ان يقال لم عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتباره كذا لا يصح بهما او لا يحسن وانما يصح او يحسن اذا لم يكن
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة اه
ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الامر موقع لكن
كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن
ليس بحرفين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع
الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر
عين المذكور زيد وان كان غنيا لا غنا عنده وانما يكون

عنده عناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا
ثم يجاب عن الاعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار
بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة بدون ملاحظة الاخبارية
والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل
بان السكاكي والمصنف لا يقولان بما ذكر بل هو وجه دقيق حسن
اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه
معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح عن طرف
المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي هذا التركيب مطلقا
كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله
تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف
الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام في مباحث الفصل
والوصل باعتبار عطف القصة واستحسنه ونص في احوال
المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف
الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان
يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا
التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رده هذا التركيب
مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث
قال الله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب
الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة اه بان ذلك
جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب قال وكفاك
حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وهذا الجواز ليس مختصا
بالجمل المحكية بعد القول اذ لا شك من له مسكة في حسن قولك
زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه
بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف مثل ما قرينة
ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم
الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع

وجو

وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره
حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان
قال التقدير خلاف الظاهر لكون الجمل قطعية بهذا المعنى محل
بحث تامل او يقال هذه الجمل الواقعة والمقسم بها ما يكتب الشارح
والخطاب في قولك وكفاك متوجه اليه ولا يمكن الشارح ان
يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال ح لما جوزت التقدير
في الآية فليجوز في كلام المصنف مثلا فلا وجه الاعتراض عليه
واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في
الانشائية الواقعة خبرا لكن عطف ما جوزه وما استقبحه
من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم
الوكيل على نفس حسبي من عطف الجمل التي لها محل من الاعراب
على المفرد بل من عطف المفرد الذي يتعلقه جملة انشائية
ولا كلام فيه اللهم الا ان يراد يصح عطف الانشائية على الاخبارية
ظاهر الكلام انه في توجيه التركيب الذي استصعب الشارح مثل
ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي
وما نقل عنه رحمه الله من انه لا مجال للعطف ح الا بتاويل
بعيد لا يلتفت اه رده ان يقال بتقدير وقولنا نعم الوكيل
ثم يجوز العطف على الجملة المتقدمة يعني حسبنا وفيه نظر لان
التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر
لفظ قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية للعطف
المذكور على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي
التقدير عنده لكان مستلزما الاحتمالات الموجودة في توجيه
التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض وادعاء
ان قوله وهو حسبي انشائية كقولنا الحمد لله على [illegible] وان
المعطوف عليه بقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله
وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشاء
عليه وامثال هذا اكثر من ان تحصى كما في المطالب وغيره فيوشيها و
اذ ليس في ذكره فائدة زائدة وقيل الحوي ان لا يشتغل
بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا الحقيق لوجه العطف

وتبيين لطريق التركيب وان الحق الذوق السليم منهم من
عبارة الشارح نوع قدح في التركيب **قوله** على رئى زيارة
الى قيل ان قوله وصل الليل سكنا حال بتقدير قدرا و
عطف على جملة قالوا لا اصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح
قوله او ان الشروع في المقصد في النجاح الا وان الحين
والجمع او سه كرمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصد مقصود
الكتاب وبهذا دخل المقدمة فيها مع اخراجها عن مقصود العلم
ثانيا والمراد من المختصر في قوله رتب المختصر المقصد فلا يندرج
فيه الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما في البلاغة
فاندراج البديع بطريق التغليب واما في البلاغة مع
توابعها فالاندراج اظهر **قوله** الثاني المقدمة اخره في التقسيم
لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة
الى الشق الاول لاشتماله على اقسام **قوله** عن الخطا في
تادية المرام لم يذكر قيد الجزم الاحتراز عن التقليد المعنوي
اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطا في
كيفية التادية لا فيها **قوله** فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير
الاسلوب تنبيها على غرابة البديع **قوله** وعليه منع ظاهر
يدفع بالاستقراء لعدم المنع ان قوله فهو ما يعرف به وجوه
التحسين لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر ويمكن الدفع
بانا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون
الثلثة واعلم ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء
في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو
اثبات حكم كلي لثبوته في جزئياته ورد الشريف روح
الله روحه بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام
الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام
لا تعدية احكامها الى القسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء
دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل
اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم للقسم في

الاقسام

الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري
وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا تتاتى
الا بعد حصول الاقسام كذلك معرفة انحصاره فيها **قوله** والحق ان الخاتمة
انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في آخر الايضاح
بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع
بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن
البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم
جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الابتداع فانه داخل في
الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله
على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فهو شيئان فعقدنا
فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه
تصاعل دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في
الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين
بذلك ان ما ذكره في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة
وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا تعين اهماله وليس راجعا
الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية فهو من البديع **قوله** صار
كل منها معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا
لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والا للغا الحمل في
الفنون كلها بل الى المحترز به عن الخطا في تادية المراد مثلا
ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد
العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلثة على نسق
واحد ولو لم يذكر الفن في الاول لقرب العهد كما فعل
صاحب المفتاح لكان اظهر مبنى الكلام على كتابة الاتحاد
الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين
المذكورين لا الفن الاول مثلا ويمكن بناءه على كتابة
الذكر التقديري في العهد الخارجي لما ان كلامه في آخر
المقدمة الى انحصار المقصد في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا
بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك

فنونا ثلثة او ما يجرى مجراها ليقع كل منها بازاء علم من
العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان تعيين تلك الفنون بتبع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم بعينها ان ذلك بازاء علم المعاني
او غيره اذ التقديم الذكرى كما فى باب الاختصار لا يفيد
التقدم فى الرتبة الا ترى ان الشارح قدم فى باب
وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره فى
الرتبة فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني
فعلم بهذا التقدير ان كلا من طرفى الجملة معلوم وانما المجهول
الانتساب كما فى زيد اخوك فان قلت فالكلمة بالارم
فى الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت
هو والسند بعد العهد **قوله** فى بيان معنى الفصاحة اشارة
الى ان المراد بمقدمة الكتاب هى الالفاظ كما صرح به فى شرح
المفتاح **قوله** وانحصار علم البلاغة اى المسمى بعلم البلاغة
او العلم الذى له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما
يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة
وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين الفصيح
وبين ان مرجع البلاغة ما ذا او غيرهما **قوله** ماخوذة من
مقدمة الجيش الى منقول عنها او مستعارة ويمكن ان
يكون كلا منهما منقولا من قدم اللازم على ما عرف فى لفظ
الحقيقة من الوجهين فيها ثلث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشرى فى الفائق يشعر بالثانى حيث قال الجماعة
التى تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول
كل شىء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف وكلام
المغرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى و
منه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح
محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا لم المقدمة
قد تحمل من قدم المتعدى لان هذه الطائفة لاشتمالها
على سبب التقدم كانها تقدم من سمعها او لافادتها البصيرة
تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله** لما يتوقف عليه

مسائل اى شروعا كما صرح به فى المختصر والا لبطل طرده
بالمبادى **قوله** لمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد
من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق
فيكون فى الحد اى فى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية
والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على
راى القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك
حصر هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لاعموم
العلم ونفى التوقف عليها واما على راى من يلتبس مقدمة العلم
الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وهذا اطلق التزييف
فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج فى توجيه قولهم
المقدمة فى كذا وكذا الى تكلف ولم يعلم بلزوم التناقض
بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت
عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة
فى كذا وكذا والا فلا وجه يمنع كون التصور بوجه ما مع
قرينته مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع
مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف
فى اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التى يمكن ان
يكون حاجة واقلها ثلثة واربعة وهى صفة غالبة كانها
الجماعة الطائفة حول الشىء وذكر فى اواخر سورة الزلة
ان الطائفة اسم لجماعة يطوف بالشىء ويحيط به واقلها
اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وهذا فسر
ابن عباس رض فى قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة
منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشىء واحدا كان او اكثر
وقيل لانه مود النعمت اليه علامة الجماعة اعنى التاء فرعى
المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه فيه المعنى
الثانى هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من كلام
اللفظى لا العقلى على ما عرفت واما قوله فى شرح
الرسالة وهى ههنا امور ثلثة كما فى بعض النسخ فاما بتقدير
مضاف اى ذوات امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم

اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان نصب
الغرض هناك ح مع اشكال التوقف مغلط لا الطريقة
ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق ا ه المعنى
على اللفظ اعني اطلق الامور المذكوره واراد وا بها
والقرينة في الكل ما سبق من اشارة بهما وتصريح في
المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لا ارتباط
لها اي بمعانيها اذ المعاصر انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة
لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على المعاني
تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم
ان ارتكاب الحذف في موضع واحد احق من قوله الطائفة
اي المعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ووجه
الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لي الحاجة الى
ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة لم اطلاق المقدمة
على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم
توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب
على ذلك ولا الى ما نقل عليه من كلامهم كالاحتياج الى اطلاق
الفن مثلا على جزء من الكتاب اليها يتع وجوده على ما
نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول ان
التسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة
على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية ~~الالفاظ~~
~~بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت~~ الدال باسم المدلول
ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف
عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز
اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا بعد ورق
اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعترض بعض
الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون

كل

كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصد مقدمة
الكتاب وذلك ان نقول نحو تسليم بطلان اللازم على تقدير
تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك
الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق **قوله** ولعدم فرق البعض
ان قلت فايحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان
مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها
المؤلف امام المقصود لم يتقدمه وان حصل فيه الارتباط
والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال معلول مقدمة الكتاب
على مقدمة العلم كلا وبعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول
الشارح سواء توقف الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين
بالتوقف ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني
والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع
الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا
يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيره
فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما
يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان
غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع
التصديق بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه دائما واما
الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما صرح به
المحشي في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي
احتاجوا اليه في التقصي عن الاشكالين قلت اما التكلف
في رفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع
بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة
اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان
يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وبانقص منه كما
اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة
انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد
توقف البصيرة على نوعها بحيث يحصل به في ضمن اي فرد

كان او يقال المراد توقف حدس كاحد ود البصيرة ولا
اشكال الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين
وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين
قلت ان يخص الاثنان ذلك الواحد فلا خر الحصول
الموقوف عليه والا فلا الحصول فتامل واما في دفع
اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المولى في حاشية
شرح المفتاح من ان في تجريده والمعنى ان هذه مقدمة
تجرد منها هذه الثلثة ويستنبط منها اواراده بعض بارادة
الشريف ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا
وجه آخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا
فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله لا افادة في ذكره الا الاطناب
المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام
من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون
فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ عن الابانة والظهور
العطف تفسيري [illegible] في العبارة [illegible] تركيب
الفصاحة على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في الفائق واما
كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من
الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم
فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح الاعجمي اذا تكلم بالعربية
وافصحت الشاة اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح
اللبن اذا ذهب اللبا عنه [illegible]
وكل واضح مبين وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه لم
كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان
المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير
الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث ذكر الامر الوجودي
وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فما اراد
الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى
اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يحمل وخلصت
عطفا تفسيرا بالاطلاق لقرينة السياق وكلام الشارح

في شرح

في شرح المفتاح يشعر بان معناه الامر العدمي حيث قال
في تفسير الفاتحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من
اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت
رغوته فذهب لباؤه قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر
ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المعنى صحيح
بان البلاغة يوصف بها الاجزاء فقط وعدم اتصاف
المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ولم ان الفاضل
المحشي رحمه الله رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج
في توصيف فصاحة المفرد الى قيود اخر وتحمل ... ونهاية
ما اختار التاويل في جانب الكلام وارد عليه ان
المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على
تنافر الكلمات كامرء الحر اذا سمي به كان كل من
جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة
حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع
معنى اصلا قوله ومنه القصيدة في النظم القصيدة ماخوذة
من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء
على ما عرف في نظائره من الوجهين او من القصيد
وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من
قصبه لسمنه فسموها به كما يستعار السمين للكلام الجزل
الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة
من اقتصد انقضب الكلام اي انقطع وقيل لا يسمى الابيات
قصيدة حتى يكون عشرة فما فوقها وقيل حتى يجاوز
سبعة وما دون ذلك قطعة قوله كما سيجيء الكتابة يقال
في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله والمشبع كلمة
بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من
عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي بها و
اجيب بان المراد ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السباق
فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت
الفصاحة توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله

وح لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب ح ان يذكر
قوله وكذا كاشف البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة
والبلاغة الخ في حيز الشرط قرينا للشرط الاول ويقول
في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما
لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الشارح الحكم
بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب
للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فان ثم الدست
ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية
لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان
عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس
ولا ضعف التاليف ولو ادرج الالفاظ الخ ولا بد ان يضم
الى قوله وقد علموا اه علم المص اجمالا ان علمهم لا يكون
سببا لجزم المص ولا احتاج الى ذلك لدخول المص في
الجماعة **قوله** وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل
عنه رحمه الله ان وجه كون الخلوص لازما غير محمول
لكون الفصاحة وجوديه والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال
الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص و
انما استعمال في الحمل لغرض المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص
ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف
لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى
المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ولجواز صدق
العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد
وبمنع وجودية الفصاحة لكونها عبارة عن الخلوص المنسب
بالمعنى اللغوي واجيب عنه الاول بان كتب الائمة
مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض فيها نعريف علم
المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المنفعتين
على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح من الحمل
التعريفي ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي
بطريق التعبير وبان للشارح ان يقول اني اردت

بالوجود ما

بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزء
من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصلح حملا على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من
المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد
فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فرد اللعدم
وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث
بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا
وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه
سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه
غرابة كيف كيف وان كان الثاني لازما للاول ويرد
على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا
على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي في الموضع
المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف
ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى يبنى على ذلك
تسامحه في التفسير بالخلوص كيف والمدعي انها عين الخلوص
وبالجملة لا يخفى على المص عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله
بالمقصود من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح
ان الفصيح هو الخالص يابى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا
يخفى وعلى قوله وبان للشارح لا خلاف في جواز حمل
العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا
في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات
العدميات على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه **قوله**
لكونه لازما تعليل للتفسير **قوله** تسهيلا للامر تعليل للتسامح و
قيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثاني تعليل له ايضا بملاحظة
التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللازم
سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح
والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم
المذكور ان معرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة

مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين
العرب العرباء فتحتاج الى تتبع تراكيب احاد الاعراب
الخلص المشتهرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما
كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة
الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد
برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء
مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سيذكره فيما بعد
وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في
المفرد والكلام واحدا هو سلامة الحس قوله كانتا حقيقتان
مختلفتان يحتمل الشرح بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجرد وابه
وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس
السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح
ويحتمل ان يكون ترددا لم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة
لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المختلفة متعذر
فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام ههنا في فصاحة المفرد وفصاحة
الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها
قوله لعدم تحصيلها قيل الظاهر ان يقول لعدم تحصيله اذ
لا تعدد للبلاغة اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة
ولا احتياج الى ذلك اذ لا يبعد ان يقال البلاغة لما
وبين شيئات يكون محصول الكلام رجع شيئا واحدا قوله
ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تعريف مطلق الفصاحة ايضا و
معناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك
فلا يرد ان المشترك لفظيا الا ويوجد بين معنييه قدر مشترك
ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يمكن توضيح
لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا
استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال
وكيف يعرف المطلق فلا مطلق حقيقة قوله نظرا الى الظاهر
يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدم
كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر والا فالحق انه يتعذر جمع

الحقايق

الحقايق المختلفة في تعريف واحد على ان يعرف الشيء على وجه
يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المختلفة في
المندرج تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفا
الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس و
ان الشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد
قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على
الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يحضره ويليق به لكان
اظهر فتامل قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك
اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يخلو عن تسامح قوله وهذا يتوجه
الاعتراض قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فيقول
كل واحد منهما بنوع صفة الخ فلاحظ قوله لما جوابه لا على هذا
القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمني على المص
في حال حياته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة
الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال
مختلفة لم اجد فيها ما يلغي منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى
الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وبين كون
الموصوف بهما المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما
ترى ان تعريف كل منهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من
كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور
ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم
بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى
جواب المص من ان المراد من الناس المعهود قلت
المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفهما وبلغت المص لا يصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق
بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف
من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان
لم يفده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال
قوله فالفصاحة الكاينة في المفردات الخ اشارة الى ان
الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر

المتعلق نكرة مع تصريحهم في شرح المفتاح بان الموصول بلام الجنس كالعهد الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف العهد الذهني ثم ان تعبير المعرفة ناش من المقام كما يظهر كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد نبهه في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت و اللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا لها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها اصطلاحيا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل النبأ في قوله تعالى هل اتيك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمين معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا جاز اعمال زيد ورجل في الظرف وان كان انتهاضه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما باللفظ نفسه او بمحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوع كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحال من الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشا القياس الصرفي استقراء اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء اشارة الى ان المعنى على السلب

الكلي لا على

الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو اعاد من في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وفتح العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين وانما يذكر المصنف مثال التنافر ما هو في النهاية لانه ادخل في الاحتراز عنه فما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف العكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة الذؤابة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها عود زينت اي ركبت فطالت قوله والضمير عايدا الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اث النبات يأث اثاثة اي كثر والتف والقنو كناية النخل وهي جمعها كالعنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان العثو يقال تعثكل العثو اذا كثر شماريخه قوله اي العلى جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين و سكون القاف كرهمة وبه صرح في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهي جمع مدرى وهي خشبة ذات اطراف يدرى بها الطعام وسقي الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة لا يخفى

قوله ومن المختصر المجموع من الشعر المختصر بالضم لغيره من شعر
وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة ياخذها
المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواوها ثم ترسلها
ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في
التلخيص **قوله** يعني ان ذوايبه مشدودة على الراس بخيوط
فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في
الجملة من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول و
يفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو
الخيط الذي يعقص به اطراف الذوايب كذا في مجمل
اللغة وقول الشارح المجموع دون المجتمع يشعر بما ذكر
وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر بعينها ان
شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعره محمد وحسن
الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم **قوله** والغرض بيان
كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص ميا اوز والمثنى والمرسل
تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى
واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها **قوله** وزعم بعضهم الى
قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور
ان الحروف المهموسة هي حروف ستحثك خصفة والمجهورة
ما عداها وجمعها ظل قو ربض اذ اغزا جند مطيع والشديدة
حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف
لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين
الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة
هي الحروف المجموعة في قولنا قد كرب ضرح ونطايبه و
وجه الضبط مذكور في اول البحث الثاني من شرح
المفتاح **قوله** وهو سهو لان الراء المهملة يعني لو كان
منشأ الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع
انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من
مستشرفات لكان ما ذكره الشارح باطلا لا امرا بد
هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكسائي انما الاوجه

الثقل

الثقل في مستشرف لان الراء المهملة وان كانت من
المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف
الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسيط الشين من
ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القايل
ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء
بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله
لو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف
المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف
المذكورة ببيان انواعها الغير مرضي كما لا يخفى على الذوق
السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق **قوله**
ومن البعيدة ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع
الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف لم هو
من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد لا على الطريقة
السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق
عمرا لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب
المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافي ومثله
سايغ شايع ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر
لا الى المتنافر به لئلا يلزم ان قوله مثال المتنافر لكن
لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى و
هو ان ليس التنافر بسبب بعد المخرج بل يكون دليلا
على البعد الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب
المخارج بل دليل الاول يستفاد من قوله بخلافه على حيث
وجد فيه بلا تنافر هذا لكن القول بان نحو الم اعهد وتسبحه
غير متنافر وقوله ملع متنافر مما لا يخلو عن اشكال **قوله** ملع
اي اسرع في السير **قوله** الى سلامة الذوق وهي حالة
وجدانية يدرك بها الشيء ولا يمكن التعبير عنه **قوله** و
قد سبق الى بعض الاوهام القايل بذلك هو الزوزني
قوله لا يوجب استثقالا الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح

فى اكثر النسخ وفى بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان
لفظ الوصف سقط فى النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح
او عن قلم الناسخ للنسخة التى وقعت فى نظر الشارح لكن
ينبغى ان يحمل كلام المصنف ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف
اذ لا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة
الكلام فان قلت قوله فى الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة
الاولى وان الشارح حمل كلام المصنف على النسخة الاخرى
لان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها
وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد
فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام
فى انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام
فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت
لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كانت
فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف
وليست كذلك لان المؤيد ادعاه ونفى عليه التأييد
فتأمل **قوله** لانه ثم اى وقوع مفرد غير عربى فى الكلام
العربى واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسى والقسطاس
رومى والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات فى
القرآن فهم لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور
ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة
والتابعين بوقوع العجمى فيه واتفق النحاة على وجود
العجمى فى ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان
عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربى عن العربية و
الى ان معنى قوله انا انزلناه قرآنا عربيا عربى الاسلوب
والنظم على ان الضمير فى انا انزلناه قد يرجع الى السورة
باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع
ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربى المتن لا الاسلوب
والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار اكثر الاجزاء
فانه يجوز ان يوصف الكلام من حيث هو كل حقيقة

بما هو

بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان مظنة ان يقال فلم يجز توصيف
الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان
الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط فى فصاحة
الكلام دون عربيتها فى عربيته ولما استشعر ان يقال انما
اشترطوا فصاحة الكلمات فى فصاحة الكلام بمعنى المركب
التام والمركب مطلقا واما اشتراط فصاحتها فى فصاحة عدة
من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت
قال وعلى تقدير تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج
الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير
فصيحة فى ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال
انهم اشترطوا فى فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة
والكلام المشتمل على السورة بتمامها بل القرآن مقول فى توجيه
المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ثم لكن الشرح
رجاب على سبيل التنزل **قوله** مما يعود الى نسبة الجهل او العجز
لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر
على ايراد الفصيح لزم الثانى وان لم يعلم او علم وقدر على
ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل فى الاول والسفه
فى الثانى وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين و
اعترض عليه الشوفى بانا نختار الثالث ونمنع لزوم
السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة لكون دلالته على
المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا نطلع
عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان
القرآن انما اتى معجزة وتحديا للرسول عليه السلام و
الاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود
كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار
المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا
وهذا الجواب ليس بتام لانه مبنى على ان فصاحة الكلمات
لازمة فى فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما
يقال الجامع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة

عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا اتت ظاهرة **قوله** ولا مانوسة الاستعمال ادعاء النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين منبها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حمة وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعن على اجماعكم على من لدغته الحية **قوله** هاجت ثم مرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا وهيجانا اي ثار وهاج غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني زائدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرء كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب الطفرة وعلق عليه لتضمين معنى الاجتماع **قوله** فانفلتت من الانفلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا مزججا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا متبرا قا وطرفا ابرجا قبل ازمان اسم امرئة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبراق اللماع والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة **قوله** اي مدققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعترض الاساس في تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلعم بعيبين زججا من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون الممشوقة اي المكتوبة انما

مطلقا

بحسن

بحسن باعتبار الاستقواس ورب حجر بان هذا التأييد انما يتم اذا حمل كمشق النون صفة كما سبق لا معيده لازجج ولا صفة للحاجب او ما الحلية قوله فان التشبيه بالنون الممشوقة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازجج كما لا يخفى **قوله** اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل المعنى ونطبق العبارة عليه على وفق القاعدة ان فعل قد يجي لنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريجي او الى السراج اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يجي على ان فعل قد يجي بمعنى صيرورة فاعله كاصله كموسى اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان المسرج على هذه الثلثة لازم لا يجي منه اسم المفعول **قوله** وهذا قريب من قولهم سرج وجهه الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق وجه القرب والفرق ظ **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى التخريج ووجه بعيد حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج ولم يعثروه لانهم انما يعثرون اللغات الاصلية لا المولدات وقوله لاحتمال انهم لم يعثروا او قوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج

الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يبعد جعل
مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله
واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني فكذا يجب
ان يفهم المقام **قوله** لا يقال الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية
بعض من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل
على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص
وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انث عذبه في قوله
فالغريب بجوز ان يكون عذبه لكون الغريب عبارة عن
الكلمة لم تعجز في تشبيه راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل
المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على حذف المضاف
اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية
لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى
قوم آخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي
بالنظر الى من له ذوق سليم **قوله** بل الوحشية قيد زايد لفصاحة
المفرد تقرير وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله
لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر
فيها سلبا زايدا على الغرابة اي لعدم عنها ولا دخلها فيها فلا
يحسن تفسيرها بها غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه
ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص
عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص
عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه
مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة او بان المراد
المعترض انه كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا
عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من
ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره
انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما وبانه لا يلزم مما
ذكر الخلوص المطلق لجواز ان يكون الخلوص من وجه يكفي
ههنا البحث وهو ان قوله بل الوحشية الخ يدل على ان الغرابة
اذا لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله

وان اريد

وان اريد به الخ يدل على خلاف ذلك فليتامل **قوله** لانا نقول
الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية
غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة
والعقار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء **قوله** استعيرت
للالفاظ التي لم يونس استعمالها التعليق بالوحشية دال في حكمه مشعر
بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي
لتلك الالفاظ بملاحظة الحيثية فتم المقصود ثم العبارة في الشرح التي
رايناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله
منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا
اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا
فكيف يصح جعله جزء التفسير الوحشية ولا يبعد لزوم عدم الظهور لعدم
الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه و
الجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام
المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف
فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحشي
قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض
لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل
على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب
اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله
ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
الخ اما على حذف المضاف اي ذو وان يكون مأول بالمصدر والمصدر
باسم الفاعل اي الكاين كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في آخر
المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله و
الوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي
ذكره المعترض لان كلا من هذين القسمين مخل بالفصاحة مع ان
احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما
ولذا قال فالوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم

ان سورد القسم المعنى الذى ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون
غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء بالنظر الى
الاعراب الخالص او بالنظر الى غير الخلص وهو اعم مما ذكره
الشارح لان المعنى الذى ذكر وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا
هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر
الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل
على عموم مورد القسم مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع
تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة
على الاطلاق بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في المفصل الذى
نقل الشارح من القوا وهو القبح في السمع والثاني هو المعنى
الذى ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي
قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل تشرنبث الشرنبث الغليظ اليدين
والرجلين وربما يوصف الاسد به وكذلك الشرابث بضم
الشين قال سيبويه الالف والنون يتعاوران الاسم في
معنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر اى ارتفع واقمطر يومنا
اى اشتد قال ابو عبيدة والمقمطر المجتمع واقمطرت العقرب
اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهى في النظم احسن
منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق
الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم
ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في الشعر اطلخم
الليل اى اظلم حنحت اى نحرت وتكبرت **قوله** وقولنا غير
ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية هذا شروع
في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية الخ وما ذكره
سابقا كان توطية لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا
تفسير للوحشية فما فايدة توسطها في البين قلت فايدته التنبيه
على ترادف الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان
الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما
سبق وكثرة الدوران لا تجتمع مع عدم الانس في الاستعمال
قوله او ما هو في حكمها اى حكم المفردات وهذا القيد لادراج

نحو

نحو سلوى فك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد
لزم ان لا يكون سلوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون
المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا يجرى لعدم فصاحته
قوله كوجوب الاعلال في نحو قام الخ تمثيل للقانون على حذف
المضاف اى كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو
ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو
عور والعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين
والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليهم الشيطان
اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على
الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد
عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديدة
الجعودة ورجل قطط الشعر بمعنى ومثل قططا سرر في قوله
تعالى وسرر مرفوعة وشرر في قوله تعالى ترمى بشرر كالقصر
ففك الادغام فيها لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال المخالفة
للقياس ان كانت لعلة كرفع الالتباس كما في فك الادغام
من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت
لمجرد الثبوت عن الواضع كما في ابى يابى فكذلك والا فهي
مخل كما في الاجلل ومثله **قوله** وال دماء يعنى ان اصلهما اهل
وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس
قوله وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة
من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس
السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون
المتاخرة **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما مصدر به ولهذا دفع
تفسير اللغة ودليلا ما اضرب عن التفسير الاول لانه يحتاج
فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة **قوله** الحمد لله العلى
الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد يروى غير ذلك **قوله** والقياس الاجل اورد عليه ان
عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب
عنه بان افصحية ما تثبت بالجواز وهو لا ينافي اشتراط الفصاحة

لان هذا الانتفا يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور
على السنة العرب العرباء لا من عدم جوازه ما رتكبه الشاعر
الا ان يرى ان استعمال الجرشى جايز مطلقا الا انه مخل بالفصاحة
فكذا استعمال الاجلل جايز فى الشعر كما ذكره سيبويه فى
الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال
امثاله كما يتحاشون من استعمال بكاكأتم وافرنقعوا قوله
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع
فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه فى الايضاح
وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء فعنه
تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجدهما فى
كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح فى دفع اعتراض خطيب
اليمنى فى تعقيب جواب المص بان المراد بالناس المعهودون
فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده فى كلام
الناس بل وجده مع قيد مستدرك فيقال لو سلم صحته فلا اقل
من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب
انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما فى كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم
ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ماخذه
وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر
ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه انه ينبغى ان يزاد قيد آخر
فى تعريف وهو الخلوص عن الكراهة فى السمع ومن كثرة
التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ارادتهم
فى كتابه ورده تتميما للفايدة على انه ربما يقال مراد الشارح
عدم الاحتياج الى ما ذكره المص فى دفع اعتراض خطيب
اليمنى كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا
قوله لموافقته اسم امير المؤمنين الاظهر فى العبارة ان
يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع
المظهر موضعه فايدة يعتد بها لم كون الاسم مباركا يجوز

ان يكون

ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح او ذم
والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم منهما قوله
استعيرت لكل واضح معروف ذكر رحمه الله فى شرح الكشاف
انه مستعار للشرف والاشتهار وكانه نظر الى ان وصف
اللقب بالشرف ليس اكثر حسن فسكت عنه قوله لانها
داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت
مفهوم الغرابة اذا لم يذكر فى تفسير الوحشة ما يدل عليها بل
اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان البلغا
يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال
فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال
فكذا التنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا
نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا فى مفهوم فصاحة
المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة فى السمع و
قد يقال لو سلم ان الخلوص عنهما معتبر فى مفهومها فانما
يلزم ذكره فى التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان
رسما فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت
ينبغى ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب
قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول فى مفهوم
فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فلم يتعرض
عنه ... وان اثبات دخول احدهما فى ماهية
فصاحة المفرد دون الآخر مشكل جدا قوله لظهور ان
الجرشى من قبيل بكاكأتم الخ يريد ان الذوق السليم حاكم
بان مثل الجرشى وهو الذى يدعى اشتماله على الكراهة فى السمع
من احد القبيلين اى اما مشتمل على عدم ظهور المعنى
وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع
الكراهة على الذوق لم المعترض من الرد بهما توكيد
الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتى
بكون الجرشى من قبيل الثانى وكيف لا وهو بصدد
بيان دخول الكراهة فى السمع تحت الغريب وتسليم

دخول الجزئي في القسم الاول لا يلائمه فان قلت كلام
الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخل بالفصاحة على
تقدير دخولها في كل من القسمين والحال ان مقابلته بكلام
المحشي يدل على ان كلامه ليس من قبيل الوحشي الغليظ
وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو
الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلثة
اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله وان ليس المراد
حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ان ادت
الى الثقل قد ناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست
مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول
انها ان نشأت عن الثقل الخ قوله وضعف هذين الوجهين
ظ اما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب
عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان
يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان
احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب
للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن ينبغي
ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ
من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت
يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء
ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجع الى النغم
النغم بتحتين جمع النغمة وهي الصوت يقال فلان حسن
النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح
قوله فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور
ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه
فصيحا قوله كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اى ظلمه
واصله ضوزى كطوبى الا انه كسر الفاء لتسلم الياء كما فعل
في بيض فان فعلى بالكسر لم يأت وصفا كذا في تفسير القاضي
قوله ودسر وهي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل
هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت

المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه البحث
بحث لانه قد تعرض الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن
اشتمال القران على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه
القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا
يخفى على المنصف هذا وقد يقال ليس هذا من البحث الذي
اورده الشارح اعتراض على المص ايضا اذ يلزم ان لا يكون
تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة
مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته لفصاحته فصيح مع عدم
صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف
خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا لقبحه وعلى هذا سائر
القيود فح يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح
انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه
في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء
في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا تخل
بالفصاحة لوقوعهما في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقويها ومثل دأب قوم نوح فيجب
عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور
من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى
قوله لما سيجئ في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية
من ان الشئ قد يكون غير فصيح فيلحقه امر يجعله فصيحا كقوله
تعالى الم تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ
يبدأ بل لا يكاد يسمع ابداء قال الله تعالى كما بدأكم
تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لما حسنه من التناسب
مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون بمنزلة
الفاعل وقيد النفي الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي
للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في
خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال
وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو

لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على بعض الظرف
مسامحة من قبيل اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة
متعلقه **قوله** واحترز به عن نحو زيد اجلل الى اعترض
عليه بانه يصدق على مثل القسم ضيزى وهذه كسرى وكيف
هذه الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون
كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان
حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا
ضم الى الاخر لم يعبده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض
فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيصدق على
حالته تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من
يسخو في حال تمكنه فانه صادق على الفقير الذي لا تمكنة له
لكنه بحيث اذا حصل له تمكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه
الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق
وطريقه كما صرح به في شرح المفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم
يقيد فيها يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا
ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي
الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة كلماته بحالها ذلك
الانتفاء بها البتة وهذا لا يصدق على قولك كيف يعبد الله
الحلق لم يعبده قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته
البتة لانتفاء الامور الثلثة لتحقق القيد الثاني دون الاول
وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في
قولك الكريم من يسخو مع التمكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد
صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في
ذلك على الوزان **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من
تنافر الكلمات الاظهر في الرد ان يقال القيد اعني
فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي
الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ادخل النفي على
كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة
السابقة فيلزم ما ذكر تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام.

انتفاء فصاحة

انتفاء فصاحة كلماته مع وجود ما التنافر مع وجود فصاحتها وهو
عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان
يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة
الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل
او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري
كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ ثم ما يقال من انه لما علم من
التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بفصاحة الكلام علم
اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال
عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما ذكره الشارح في
الحواشي من ان الاولوية على الاطلاق ممنوع اذ في كل من
الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية
غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة لمصدر محذوف يدل عليه الخلوص اي ان فصاحة الكلام
خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو
قريب من الاول المختار والله اعلم **قوله** المشتهر فيما بين معظم
الصحابة الاشتهار يجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان
تقول فلان شهر الناس فالمشتهر على وزن الفاعل و
المفعول **قوله** لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما
كان او غيره فيتناول الاخبار قبل الذكر معنى وحكما وكذا
ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لفظا
ومعنى وحكما **قوله** اعني ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم
على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون
الياء وتخفيفها كنية للامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن
سيبويه ان ابن جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كذا
ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد
نصر مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك
في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال
الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا

الفن وهو المرجع فی امر الفصاحه والبلاغة وكلامه حجه مطلقا
قوله جزى ربه عنی ای عن بمعنا للبدل کما ذکره ابن هشام
فی مغنی اللبیب فی قوله تعالی واتقوا یوما لا تجزی نفس عن
نفس شیئا والعاویات جمع عاو من عوی الکلب یعوی
عواء ای صاح وقد یروی العادیات وهی جمع العادی
وهو العدو قوله وقد فعل ای فعل الله ذلک واجاب سئلتی
قبل النقص منه اظهار الرغبه فان الطالب اذا شاهدت رغبته
فی حصول بکثر تصوره ایاه فربما یحیل الرحاصلا قوله ادی
الیه الکیل صاعا بصاع قبل الضمیر فی ادی راجع الی الشخص مذکور
بما سبق وفی الیه راجع الی مصعب وقبل الضمیر فی ادی
راجع الی مصعب وفی الیه الی اصحابه قصدا الی کل واحد
منهم کما صنعه فی شرح اللب ونظیره قوله تعالی وان لکم فی
الانعام لعبرة نسقیکم مما فی بطونه فان الضمیر فی بطونه راجع
الی الانعام او سوال لمشابهته لفظ الافعال للمفرد ولهذا
یجیء فی اکثر المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب
اسمال ونطفة امشاج ویقبل التکسیر نحو اناعیم والتصغیر نحو
ابیعام هذا وقوله صاعا بصاع تم طرح مقابلا واقیم صاعا
مقامه ثم الحال لیست هی صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع
لان معنی المنوب عنه یحصل من المجموع کذا ذکره صاحب
الاقلید فی کلمة فاه الی فی وفی مجمع الامثال جزاه کیل
الصاع بالصاع ای کان احسانا بمثله واسائة بمثلها قوله ای
رب الجزاء لیس الرحمنیا علی تقدیر المصدر فی نظم الکلام کما
ظنه الشیخ فی شرح اللب ورده بل علی ان المصدر موجود
فی ضمن الفعل هذا ویمکن ان یقال الضمیر فی ربه راجع الی المتکلم
علی طریق الالتفات عند السکاکی کما فی قول امرء القیس تطاول
لیلک بالاثمد قوله عن کبر عن ههنا یفید کون ما بعدها سببا
لما قبلها کما فی قولک فعلت هذا عن ادرکه ویجوز ان یکون
بمعنی بعد کما فی قوله تعالی لترکبن طبقا عن طبق ای جزی
بنوه ابا الغلان بعد کبره والغرض ذم ابناء ابی الغلان

لعدم

لعدم رعایتهم حقوق ابیهم ولهذا لم یرجع الضمیر الی المصدر علی
ان یکون المعنی بنو الجزاء کما یقال ابن الوقت وابن
الفضل وامثالهما بمعنی ملابسه وملازمه وما فی قوله کما یجزی
مصدریه وسنماد رجل رومی بنی الخورنق الی ظهر الکوفة
للنعمان بن امرء القیس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر میتا
لئلا یبنی مثلها لغیره وفی مجمع الامثال هو الذی بنی الاطم
لاحیحة بن الجلاح فلما اتمه قال لو احیحة لقد احکمته فقال انی
لاعرف فیه حجرا لو نزع لانقض الکل فسأل عن الحجر فاراه
فدفعه احیحة من الاطم فخر میتا والعدول الی صیغة المضارع
فی کما یجزی استحضار لذلک الفعل الشنیع وهو مقابلة الاحسان
بالاساءة وسیجیء انه من قبیل المجاز قوله الا لیت شعری
خبر لیت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قیام
الجملة الاستفهامیة التی سدت مسد مفعولی شعری مقامه
کما قال ابن الحاجب والتقدیر لیت علمی حاصل بجواب
هذا السؤال واما الجملة فی قولک شککت هل زید قائم فقیل
انه منصوب بنزع الخافض ای شککت فیه ای فی جواب
هذا السؤال قوله علی ما جر بالجیم والراء المهملة قیل هو من الجریرة
وهی الجنایة ویحتمل ان یکون من الجر فقد یروی بالحاء
المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع قوله فشا ذلا یاس
علیه واتمام یجز ههنا رجوع الضمیر الی المصدر المدلول علیه وهو
اللوم او الی الشاعر علی سنن الالتفات لان مقصود
الشاعر قوم زهیر فان الذوق السلیم یفهم من هذا البیت
تخصیص اقربائه علی لومه ولومهم علی ترک لومه ولعل قوم
زهیر غیر قوم الشاعر والله اعلم قوله ولیس قرب قبر حرب
قد ذکر فی عجایب المخلوقات ان من الجن نوعا یقال له
الهاتف صاح واحد منهم علی حرب بن امیه فمات فقال
ذلک الجن هذا البیت والواو فی ولیس یحتمل ان یکون
للحال وان یکون للعطف ثم ان القرب بمعنی القارب و
الاضافة لفظیه وکون اضافة المصدر معنویه فیما اذا کان باقیا

على معناه الحقيقي او بقول قرب طرف بحر ليس اي ليس قبر
كاينا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح
به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا
يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند
اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب
والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت جري معناه مانف
ونحن على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله
قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قبره لزيادة التمكين قوله
اي ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث
موسى بن ابراهيم الرافقي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه
فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا او متبرئا مما نسب
اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى
بعتبك عن طرف امرء صادق الود البس هجر القول من لو هجوته
اذن لهجاني عنه معروفه عندي قوله والواو للحال الظاهر ان
الاولى ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود
الفصل على نمط قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك
لان حالية قوله وحدي وان اشتهر في الجملة ان يكون مقابله
كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصودة في
المعنى والحالية لا تفيد ذلك قطعا كما لا يخفى وتؤيده رواية نهاية
الايجاز جميعا اي معي فان قلت العطف ينبغي ان يكون
مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير
تسليم محل السبب من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد
من السبب في باب الشرطية عند النحاة الانتفاء في الجملة ومدح
الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد
الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك الحاضر المجلس ولا يلزم
من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه
انتفائه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سيأتي في بحث
لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة هذا المعنى على تقدير العطف
قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معي مقصود

في المقام

في المقام فان قلت الاولى حمل العطف الى اتحاد الشرط
والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزءا على
حاله قلت بعد العطف او لا ثم التعليق بالشرط على انه
يجوز ان يكون عد بعض الاوصاف سببا لعد بعض الآخر
فيكون مدحه سببا لمدحهم بهذا الاعتبار تدبر قوله اي لا يشاركني
الغير لقوله لمته وحدي قوله في استعمال اذا الخ رد على
الزوزني حيث رجح ان الدلالة على الشك ووجه الرد
ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره
في جانب المدح لكثرة في اختيار متى في جانب المدح وهو سور
الاشتمال الكلي واختيار اذا المفيدة للاشتمال الجزئي في جانب
اللوم لطافة لا يخفى قوله ما عابه الصاحب هو اسمعيل بن عباد
صاحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن
بويه ولقب بالصاحب الكافي وقيل كان هو استاد الشيخ عبد
القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة و
قد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال
الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد
بين الحالتين بون بعيد وقد اجيب عن تعيبه بانه اذا جاز
استعمال اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال
اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو
والذم ولا يستحق قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شانه
اللوم كذا ذا لمته لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية
الادب ما لا يخفى لما بين الحاء والهاء من التنافر اي من حيث
هذين الحرفين والمتن فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب
المخرج لا وجوده في صورة في قرب المخرج حتى يناقش كلامه
كيف وقد صرح هناك بان ما عداه الذوق السليم ثقيلا متعسر
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير
ذلك وصرح بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج
على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول
التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر الكلي

بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب
مع عدم التنافر في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما فانه انما يفيد
عدم كونه علة مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم **قوله** ولم يرد
ان مجرد ادعاء غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان
قلت يجوز ان يعتبر هناك مانع السببية كما سبق مثله
قلت هذا اعتراض بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة
هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم مانع السببية لا مجرد الجمع
بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة
فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد ادعاء غير فصيح ان
يحصل عدم الفصاحة من تكراره لجواز حصوله من نفس ادعاء
مع انعدام مانع السببية قلت ادعى الشارح اللزوم
المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك
هو الذوق **قوله** فكل تنافر اورد عليه انه شامل لما هو
دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه تنافر
كل التنافر واجيب بان كلام واقع في المحاورة فيحمل على
المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد
هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه تنافر وقد يقال
المراد بالتنافر ههنا النبوة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها
للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجيء
كاملا **قوله** وفي الثاني حروف منها الا انه لم يجعل التنافر الحاصل
من الحروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف
ثم المراد في الحروف مجموع الحاء والهاء وفي عدها الهاء
من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** وزعم بعضهم
هو الخلخالي والسطل وقال السطل عجمي معرب وهو
معروف وبعضهم يقول السطل الطشت **قوله** لجميع السطل
الى قبل هذا اشتراط لتنافر الالفاظ وتنافيها بتنافر المعاني و
تنافيها لا يمتنع ولا يخفى بعده **قوله** انما يخل بالبلاغة ليس المراد
انه يخل بالبلاغة التركيب ولو جمعت تلك الامور في كلام
يتنقضيه لم يكن يخل بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها

واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى الخالي **قوله** انما يكون الكلام
بعد ادفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف
للتعقيد لا للمعقد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق
اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود
جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور
المراد **قوله** على ان المصدر من المبني للمفعول ههنا بحث غريب
ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهو
ان صيغ المصادر يستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا
واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك
الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة
والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر
المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول
يعنون بها الهيئتين مما معنا الحاصل بالمصدر والا لكان كل
مصدر متعد مشتركا ولا قايل به بل استعمال المصدر في المعنى
الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** تقدم
او تاخير فيه المراد تقدم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه
ترتيب المعاني وتاخره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا
فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخر من لوازم
التقدم **قوله** فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون
اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع
شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله بين عند ارباب
البلاغة فلا حاجة الى حمل قوله الخلل خارجا عن التعريف
بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المص ثم فيه توطية لما
سيجيء من قوله فهذا التقدم شائع في الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني
حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه اذ جوزه بلا
خلاف منهم ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون

التعقيد الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان
التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز
ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف
الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين مما
ضعف التاليف والتعقيد اللفظي مغن عن الاخر وما
سبق كان توطية لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء
ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح
فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني
احمد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول وقد
سبق من الشارح في اواخر الديباجة انه اغمض عما وقع
لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وانه ما وض
على نفسه في تطويل المباحثات فاطباق المحشين على
الطعن في الشارح لا يلتفت اليه قوله وهو ابراهيم بن
هشام فابو الممدوح سمي ابن ابراهيم قوله والا فالمختار الخ
لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على
الاستثناء يلزم الاشكال في عامله لخلاف ما لو جعل بدلا
لان الاشكال والاختلاف في عامل لما لا للعرب وتكلم
تورد كلامهم الى تقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في
الاعراب مع امكانه ايضا بكونه من تمام المنسوب اليه
ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء
فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا بنقل عن
الشارح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه
وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا مقاربا له او بالعكس
وهذا في الظاهر مناف لاقتضائه وجود المماثل والمقارب
مع عدمه ونشير الى ان تقابل هذا السلب بناء على عدم
المحكوم عليه وكفى بهذا اقلقا لكلامه وهذا مبني على ان المقاربة
بمعنى المناسبة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب
من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في الوجهين
لصحة نفي المقاربة عن المماثل وعكسه ولجانب باب الاستثناء
لايبح

لايبح لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل
على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل عن الممدوح ونفي
المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا
هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان
انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحي المقارب يستلزم
لانتفاء الموضوع وهو المماثل فنفيه نفي للملزوم بنفي لازمه
وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء وكيف
يعد قلقا وانه من باب المبالغة فتدبر قوله فتبر فصل
بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا آخر للتعقيد غير
ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن
المتكلم ليناسب قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك
الخلل يكون لايراد اللوازم الخ مع ان الامر بالعكس
باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور
ويجوز ان يراد ذهن السامع فيشكل التعليل عن ظهور الدلالة
مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد
الاعم من كل منهما وكذلك ان يحمل قوله في انتقال الذهن
على حذف المضاف اي في طريق انتقال ذهن السامع
واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون
الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهو ممنوع لجواز ان
يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف
على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض متعلقة بذلك
كامتحان الافهام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب
ان قصد التعمية والالغاز في الكلام الموضوع للافادة
يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا
بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف
البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما
صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة يجوز
ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على

الجنس على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يجيء الاستغراق
ولا العهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف
الوسايط بالكثرة ح بالنظر الى المواد وان يكون باقيا
على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد بالآحاد وان
جوزنا ان لا يكون ذلك الانقسام على السوية بل يكون على الاختلاف
والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان
يكون كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او
متعددة وهو الظ فالكلام سالم عن المحذور بلا اشتباه اذ
لا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة وان لم نجوز ذلك
لانه ح يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد على ان اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد
في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء
القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى وكونه مختصا باللفظ ملتبس بين لوازم معناه خفي
الكلام شبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم
واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة قرينة وبين
الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم
التعرض له لندرة مثل هي في قوله وذلك لايراد اللوازم
البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص فان
الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم
الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة
المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني فالانسب لمذهبه
ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتامل **قوله**
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في اختيار العبارة الدالة
على الاستقبال وصفا على السين دالة على ان البعد وان
كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود الاصلي لكنه مع ذلك
والمطلب الاعلى للمشتاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه
خليق بان يسوق طلبه ويمطل هذه النكتة اضاف البعد الى
الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** وهو اراده

الصحيح

الصحيح لثبوتها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من
معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من
الكآبة والحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن
وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رأفة و
رآفة **قوله** الشاكي الدهر وما ربما اي معنى البيت الشاكي
الدهر بما يحطني وما يجوز فلما سري بما سرى والباء في
قوله بما سرى من نفس الكلمة لا باء المتكلم بان قبلها نون
الوقاية بل مطلع القصيدة وهو ارى لي الدهر على حكمه
من سايح عال الى خفض **قوله** ولكنه اخطأ في الكناية بحيث
ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى
المعنى دائما كما عن الجمود الى محلها بالدموع او بارادة
البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور ومحتمل
ليس بمقبول الا انه غير مستقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل
في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه
يمنع الاذهان عن الالتفات لعنت هذا الانتقال فيما بينهم
فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم
فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه التجوز المعتبر اياما كان
كذا في حصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر
وان حيل من استعمال المقيد في المطلق لا تبعيد **قوله**
حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة البخل والمذكور
في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا **قوله**
الحماسي البيت الحماسي منسوب الى حماسة وهي في اللغة
الشجاعة والمراد ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى
الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي
يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي
يراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم
البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة

وهو الذي اجبر الامام اباحنيفة على ان يكون خاتمه في يده
ولا يسعد له كتاب ولا يخرج بشيء من بيت المال الا باذنه
فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال له دعوني حتى اشاورا
خواني فامر بتخليته وركب مطيته وهرب الى مكة قوله لتجاري
دمعها اي بدمعها الجاري واضافة اليوم الى وسطه وهو
لملابسة للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من باب استعمال
المقيد في المطلق قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد
اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة الاولى ايراد
الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد
يجاب بحمل اللوازم بناء على التغليب وبان البيت
مثال لمطلق الخلل في الانتقال من اللازم الى الملزوم
قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة
بالسرور لان المسرة مصدر سره البتة يقال سره مسرة واما
السرور فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد بها تتبع كتب اللغة و
اجيب بان المسرة ههنا مصدر من المبني للمفعول كما
ذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن
مسرة شيء بمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة
اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن
لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد
من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح
القرينة على المراد وهو مفقود ههنا في البيت لان المصراع
الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن
شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه و
الاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول
الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند
القوم عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في
تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا اعتبار
عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر
عندهم لاشتمالهما على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي ولم

خارج عن حيز الاعتبار م

قوله

قوله حتى يحصل الى السامع مع انه فهمه من حاق اللفظ اي
بموضع في جنان السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ
والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه
واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة
ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاص
يسمى مبتذلة وشرط في قبولها ان يكون الجامع
غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض
الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال
بان لا يكون مانع لفظي او عرفي قوله واما الكلام
الذي ليس له جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا
كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد
هذا طلب البعد واورد عليه ان كانا حاصلين حال الاخبار
يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل
فلا وجه لطلب البعد لحصول لزوم طلب الحاصل واجيب
باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره
ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال
كما يدل عليه قوله فبعد هذا طلب اي وزمان الاستقبال
مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه
ما هو خير ويميل الى النجاة عنده قوله وان رفعه كما
هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد
بينا وجهه ووجه الافساد بان سكب الدموع يدخل
تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست
اطلب البكاء الآن وربما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان
البكاء والحزن ينبغي ان يكون شعار العاشق المهجور غير
منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه
في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وان جاز بانه
لا معنى لطلب الحزن في الحال لتحصيل الحاصل بناء على
وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال
من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة

اورد عليه ان البعد

ان يكون ذا

للزوم م

على الكلب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار
بمعونة المقام **قوله** والجى ما فيه من التكلف والتعسف
قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب
في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوب
ورد بان من تطرفات الشعراء انهم يظهرون طلب ما
يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر التخيلي فلا
معنى للاعتراض عليه ابو الحسن الباخرزي [illegible] ولم تغنيت
الورق مغالطا واختلست اشعار عرس ووادى
وطمعت منها في الوصال لانها تبنى الامور على خلاف
مرادى وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب
مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال
من تجمد مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر
لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح
به الشارح ويجوز ان يكون العطف على مجموع
سأطلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال
من تجمد فلاحظ اقتضاء تسكب المسموع اليه والاقتضاء
ان ما ذكره النوع البيت ليس مانعه مما ذكره الشارح
وان انكشاف جلية الحال يتوقف على انكشاف حال
الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد قال مراد الشاعر
ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال
دايما ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه
كما قال اريد وصاله ويريد هجرى فاترك ما اريد لما يريد
والمقصود من ذلك الترك ان يرحم الحبيب فيتسبب
بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قول الشعر والله
اعلم **قوله** ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد مع ما يتوهم من ان التكرار
مجموع الذكرين فلا يتعدد ذكر الشئ ثلث مرات فضلا
عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه
الدفع ان التكرار هو الذكر الاخير لا مجموع الذكرين

فارادة الحال من تسكب ٥

في معنى ٥

وان المراد

وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة مخصص التكرار وكثرته
بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشئ ثلث
مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناه
العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول
وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر
الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار
من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة الذكر الحاصل
من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث
الذكر قطعا **قوله** وتسعدني اي الاسعاد الاعانة وتوحيد
الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث
سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوى فيه اي
في السبوح المذكر والمؤنث فعلى المراد بقوله تسعدني
اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض
الحروب لكنه عدل الى المضارع لصورة الاسعاد
والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام
قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم **قوله** وهو شدة عدو الفرس قيل هو تفسير
مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل
اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء
واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في
الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار
اليه المحقق هنا بقوله كانها تجرى في الماء وفيه
تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا
المقام حسن الجرى لا شدة العدو والحق ان كلامه
هنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها
الجرى ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى **قوله**
وعليها متعلق بها اى تثبوا لكن بتضمينها معنى الدلالة
فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في الضرر
قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف

التحقار ٥

خبره بعد ما عليه **قوله** حامة جرعى سنبسب حامة لانها ستادى
مضاف **قوله** وهى ارض ذات رمل كذا فى الاساس
واما فى الصحاح فقد قال الجرعا نفس الرمل المستوية التى
لا تنبت شيئا **قوله** مقصر للضرورة اى الضرورة الوزن
والا فالاصل جرعا كحمراء وبيضاء **قوله** وهى ارض ذات
حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال من الحجارة
كما صرح به فى الصحاح واما الارض ذات الحجارة الجندل
بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس
الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا
بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى
المراد اطلاق **قوله** كذا فى الصحاح اشارة الى الرد على
الزوزنى حيث قال معناه فانت بحيث تزين سعاد و
تستحسن كلامها وقد صرح فى المختصر بانه مخالف للنقل ايضا
ووجهه كما قيل انه لا يطلب التشكل من التشكى لكونه بحيث يرى
المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاولى ان يزاد بالامر
بالتبجح اظهار النشاط كالنبى غرضه عند مشاهدة الافراد فالمعنى
ح ما ذكره الزوزنى وما ذكره الشارح انما يجاد اذا كان الغرض
من الكلام بالتبجح اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام
الصحاح فهو الجواب فوجهه بان ما ذكره فى الصحاح معناه اللغوى
وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائى
لان حبل فلان كانبا المحل سرويه فلان كناية عن كونه
راشيا له **قوله** لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل
بالفصاحة اعترض عليه بانه استضعف قول من وجه نظر الشيخ
على من شرط فى فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة فى السمع
مثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له و
اجيب بان الكراهة فى السمع معنى مناسب الاخلال لان
الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان كذلك
يجتنبون عن استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم
اقتضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على اللسان عدم

اخلالها

اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما
من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لاقتضائهما
الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة
فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز
عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار
من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من
التكرار الذى يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثانى
لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به
امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح
النكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة فى السمع بقى
فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤديا
الى الكراهة فى السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل
بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه
ملح فليتامل **قوله** ان الكريم بن الكريم الخ قال صاحب
النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل
ووصف يوسف عم لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم
والعدل ورياسة الدين والدنيا **قوله** قال الشيخ الغرض
من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره فى وجه النظر ذاهبة نوه
بقوله وما اورده المص فى الايضاح **قوله** ما على بن حمزة
البيت الخ حمارة بفتح العين المهملة علم الشخص والحبارة
القثاء وليس بعربى اصيل بل الاظهر ان المعنى على القلب
اى انت حبارة فى ثلج والمقصود وصفه بالبرودة لان
الحبارة بارد بالطبع واذا وضع فى وسط الثلج بقى على
البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط
الحبارة حتى لا يحمل على القلب فيفرط الا ان يحمل
فى بعض مع وفى بعض النسخ خيارة بالخاء المعجمة المفتوحة
والباء الموحدة وهى ارض رخوة فالمقصود وصفه
بالضعف لان الثلج ان وضع فى الارض اللينة
تسرع فى الاضمحلال لكنه يجب ان يفهم معنى البيت

قوله ثم قال لا شك اى قال الشيخ لا الصاحب صرح به
فى الايضاح قوله كقوله فظلت الى البيت لابن المعتز من
قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غابر علالة ليل
طرقت بصباح غابر اى غارب والعلالة ثوب رقيق
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا
لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت
الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا
فى وقت بقى من الليل بقية رقيقة كالعلالة لاحت فيها
تباشير الصبح كالطراز فظلت تامة اى دامت وهو مع
تدير تنازعا فى ايدى جاذر والجاذر جمع جاذر ولد
الغزال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع
عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من
اضافة المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدنانير فى الصفاء
واللمعان والاستدارة وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر
لا العتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرحوا به فى
قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو
ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على
ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف فى السبك
حتى يكون الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده
وسهولة انسجامه اى سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا فى
الايضاح والبيت لربيعة ابن ابى ذؤاب قاله عتيبة
المذكور اى ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اى بيت
فى الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اى هدم ملكهم وثللت بصيغة
الحكاية او الخطاب قوله وما اورده المص فى الايضاح
الى ما ذكره الشارح ههنا من قوله فيه نظر الى قوله ملاح
هو الذى اورده المص فى الايضاح والمختصر بانه جعل
ونظايره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام
الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا على بن حمزة
بن عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب

فيه لان

ا قد يقال ان صيغة فى كثير من المواضع يعتبر فيه لفظة الصفة وقوع الصفة صفة

لحمزة لان الابن الاول صفة لعلى والثانى صفة لحمزة ووجه
الاشعار الثانى ان تناول تتابع الاضافات لغير الكريم شبه
انما علم بايراده كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك
التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار
وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاستشعار الثالث
انه جعل قوله يا على بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير
الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انهما فيهما مشابه
بها وقد يقال لا ضرورة تلجى الى حمل كلام المص على انه
اراد بتتابع الاضافات صورة الاضافات سواء كان
فى ضمن حقيقة الاضافة كما فى البيت اولا كما فى الحديث
فانه فى صورة مختص اضافات مترتبة اذ لا فرق
بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا
اليه فى الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله
عما هو عليه الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار
جعل قوله يا على بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات
اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل
قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة
ايضا مشابه اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللازم
منه بخلاف الكريم فى الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف
الحادث فى البيت لكونه فى صورة اسم الفاعل فتامل
قوله لا يقال ان من اشترط ذلك اى القايل هو الخلخالى
وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع
الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات
بما يلزمه من تتالى الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل
فى الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها فى الاخلال
بالفصاحة تحكم قوله وساء لشئ سمع اى كريه الطعم
قوله والا فلا حكم لا خلالهما بالفصاحة وقد وقعا فى التنزيل
يعنى ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار
وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان

ما ذكرنا يجوز ان يراد بتتابع الاضافات

البدن الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه
لاعتبار كونها علة تامة للاختلال والا لما وقعا في الزلزلة و
فيه نظر قوله ورسم القدماء الكيف بانها هيئة ارادوا الرسم
الناقص لان الغاية في الاجناس العالية فانها البسائط
على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا تحد اصلا
ولا ترسم رسما تاما لم يثبت التعريف بانها مع رجوعها
الى الكيف باعتبار الاجزاء باعتبار انه مقولة والهيئة في
اللغة الشارة كذا في الصحاح وهي الصورة ولما كان
شان الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر
الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا نسبة
لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاؤها اياها بواسطة الغير
اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهي
الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية
فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة
جزءا لها او خارجة لازمة لماهياتها قوله الا ان الغرض
الخ الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان
لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا بالمفهوم
متحدا بالمفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء قوله قارة فيه انه
يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف
قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير المؤثر
ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا
وهما البسائط كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراض
اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهر
واما اذا كانت داخلة فيها فلان كلا منهما نسبة خاصة و
الخاص مستلزم العام ومقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية
ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها
وجوابه ظاهر اذ حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل
قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان

الحس

وجه
الحس ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة
والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة
ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت
من الاين فقد خرجت بقوله لا يقتضي نسبة وكذا الفعل
والانفعال وايضا يخرج الزمان بقوله لا يقتضي قسمة لانه نوع
من الكم تم كلامه والاحسن ان يجرد افعل التفضيل عن الكل اعني احسن عن معنى التفضيل ١٢
فقد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور
الثلاثة قوله انه عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض
النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك
الاعراض ذاتية لها اذ يقال ح تصور تلك الاعراض
يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل
في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا
يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم لانه يعرف الجزء الا انه
بالخارج وتصورها يتصور كنهها فيندفع الاشكال الا ان
مقام التعريف يابى عن ... ويمكن ان يجاب عن الاخير
بان توقف النظري عن النظر ليس في حد ذاته والا لما
جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا ترى انه قد لا يكون
نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله ولا قسمة احتراز عن
الوحدة والنقطة على راي من جعلهما من الاعراض و
يخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع فان قلت اذا لم
نحصر الاعراض فيها من الاجناس العالية وهما البسائط لتحليل
لماهيتهما قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق بالتحقيق
باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة
بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته
في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقسمة
بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة
في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ورده
الشريف بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد
قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس فان المراد نفس الحيوان
الاهم

والاختصاص اضافي اي بالنسبة الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او بعسر زوالها قوله وتسميته بان الفصاحة لو لم تقيل ملكة لم توجد في اللفظ اسعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه معتبر فلا يتوجه فيه ان يستفاد الاستغراق فيه الكائنة في المعرف على تقدير تسليمه قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال بعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حال السكوت مع ظهور فساده فسرها بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع من الحال والاستقبال كاستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يرون النفي ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم صلى رسول الله اكثر ما كنا قط وأما ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله و ذلك لان اللام في المعرف للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصده المتكلم فيه اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اراده تجنب المعرف بعض من له تلك الملكة اي بما قصده في زمان من الازمنة التي الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل قلت لا حاجة الى حمل اللام على فائده

ای قهرناه

واعتقده

الاستغراق

الاستغراق مع ان لفظ الملكة يشعر بالاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح فلذلك الاستلزام عنه الجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح والذم او غيرهما ولو سلم فينبغي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بالك الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا بلفظ قوله فلو قيل بكلام فصيح الى الاسب للسياق ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب له ان يقول بها سيأتي دون مركب فصيح قوله ان يلتقي على الحاسب احاسا لحلولها فانه لا يمكن ح الا التعبير المفرد اذ لو قيل بل الاول دار والثاني علام او قيل الكتب دار لم يكن الملقى نفس الحاسب مقسطا كما لا يخفى على المصنف ثم الحسبان في قوله حسبانها مصدر حسب يحسب بالضم حسبا وحسبا وحسبانا وحسبانة اي عدد ترفع اما على صيغة الخطاب اي ان ترفع ايها الملقى ويبلغ عدد ذلك الاحاس عليه اي على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغائب اي يرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله سهو ظاهر وجهه ما نقل عنه بانه ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ورود الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا لبدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس شرطا في الفصاحة اصلا واجيب عن ذلك البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعدده ويتفرع على ذكر بعضها فقد ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان الذوق والعرف يقتضيان ان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح ذلك وقوعه الا انه يفوت فائدة الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدوره على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار لم يخرج بقيد

...لترفيه

في المقتاح والفتح والماضي لح

الا القاهرة

فلا يصح الصلا بل هو صفة مشبهة للمتكلم ح

الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان اراد تعريف الملكة
على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت
في موقع التفسير للملكة اليه وذهبا | قوله قلنا لا نم ان هذه اسباب
بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه
تاثير المؤثر قوله مطابقة لمقتضى الحال المراد بها المطابقة
في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة قوله
الحال هو الامر الداعي اه معرفة المركب الاضافي يحتاج
الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى
معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة
للعلم بان اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف
اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال المختص بها باعتبار
كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة
المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على المضاف اليه ان قلت
وكذا معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على المضاف
فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا
المضاف اليه لم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل
اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على
ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن
بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك
في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم
ان الاصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ يكون الخصوص صفة ولما
كان على المصدرية الحق ياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة
كما في علامة وضم الخاء المعجمة يحتاج الى ان يجعل المصدر
بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري
والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف
حتى يلزم الدور بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه
ثم الضمير راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد
مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو
قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان

الحال

الحال يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات فح
رعاية المطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان
الكلام بالطباق لكن مبنى الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد
بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله
الحال والمقام متقاربا المفهوم اه الغرض من هذا الكلام
ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعي
وهو الحل والمكان اختلاف مقتضى الحال لم تخصيص ذلك
الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان
اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فكذلك
الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او على تشبيه
حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامة واستصحاب من
قيام العود بمعنى استقامته واستصحابه اولانه كان من
عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام
على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وابتغ
المقام تعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثري والاقرب يضاف
الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سيأتي فمقام المقام مقام
ان يتردد المخاطب لم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح
لامية واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية قوله فمقام
تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام اه قيل هذا الضا
حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان
مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وان يختلفان بالاعتبار
فان معنى الاول بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان
يعرف ومعنى الثاني عكسه فتأمل والمراد بالاعتبار في قوله
ضرورة ان الاعتبار اه المعنى المصدري فيكون تعليلا
الاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتأمل قوله
ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله
سائغ شايع قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد
بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي تعتبر في انعقاد اصل الجملة
خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في

التنكير وقد يقال ح

الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد
الى قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به تحصيل
الجملة وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى
لكن فيه بحث وهو ان الجملة فى اصطلاحهم من اقسام
اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس
بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا
ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر
اجزائها اذ التغليب باب واسع قوله تاكيدا او رد التعصيل بقوله
وجوبا لكونه نحو ما فادوناه بتامه نظر لان هذه الاحوال ليست
مختصة باجزاء الجملة بل تجرى فى غيرها وان لوحظ فى الحكم
بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى جميع المسند اليه لم
يستقم قوله او الى المسند كما ذكر ويمكن ان يقال انه على
حذف المضاف اى كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من
نفس الكاف فتامل قوله او غير مخصوص كالمبتدا فى قولك
فى الدار رجل والفاعل فى جاءنى رجل وما ذكره ابن الحاجب
من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم مردود بان المحكوم
عليه اذا اختص بعموم الحكم كان الحكم على غير المختص فان
قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول
بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو المشهور
قلت الفرق ان فى تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام
وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على
الخبر يتنفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل
لانه لما سمع الفاعل المقتضى للاخر وتم فلا يمكن ان يقال بعد
ذلك لان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه
اى الذى يسند اليه وهو المسند فالضمير فى يسند الى ضمير المستتر
الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده حتى يلزم
قصر الشئ على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
فيكمل اى كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا
لا يوجد فى المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على اعتبار انه

فلا يرد

الخبر ~ح~
قوله ~ح~
وبعين ~سان~

فلا يرد ان كونه مفردا او غير فعل موجود فى المسند اليه و
قد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على
اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور
مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الانقسام
والاقرب فى الجواب ان الكون مفردا او غير فعل من
لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة
للمقام ولهذا لم يتعرض له فى الفن قوله مقيدا بالمتعلق المراد
بالمتعلق ما يسمى فى هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام
فى المتعلقات على الاظهر والاقيس كما سنذكره فى موضعه
ان شاء الله تعالى ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه
متعلقات نحو الضارب زيدا فى الدار بالسوط ضربا شديدا
عمرو لان المتعلق فى الحقيقة هو الحدث الذى تتضمنه الصفة
وهو مسند لا مسند اليه فمال ذلك الى احوال المسند ولكونه
فما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله على الوجوه المذكورة
فى بابه انظر انه قيد للايجاز والاطناب لا للمساوات
ايضا اذ لا اقسام لها قوله فمقام الى هذا اشارة الى القسم
الاول وهو المختص باجزاء جملة وقوله ومقام الفصل اشارة
الى القسم الثانى وهو المختص بجملتين وقوله ومقام الايجاز
اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ مما
ذكره لم المفهوم من قول الشارح ثم شرع الى ان الفاء فى
قوله فمقام الى للتفصيل ويجوز ان يكون للتعليل قوله اى
خلاف كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير فى خلافه راجع
الى كل المذكور سابقا الا انه يشتمل على كون المقام التنكير مباينا
لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال
اى خلاف مقتضاه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف
نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى
كل واحد من هذه الامور على سبيل البدل وملاحظة
الخصوصية واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار اليه
فى المفتاح الى الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده

فصلا ~ح~

فانه قد خفي على بعض شراحه والمعترض في قوله لكن لكونها
راجع الى الايجاز والاطناب اوالى لفظ كلي لا الى
المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون **قوله**
كذا خطاب الذكي فصل عما قبله لان هذا باعتبار المعترض وما
قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب
ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال و يناسب
الامور المذكورة التي هو مقتضى الحال فالاضافة لادنى
التلبس اي الخطاب الذي له تعلق بالذكي مثلا الى
الخطاب الذي يتعلق بالغبي بقية الامور المذكورة في
ان مقام الاول يباين مقام الثاني **قوله** وكان الانسب
الى اخر لم يقل وكان الصواب الا ان الظاهر ان الذكاء
على ما ذكره الشارح اخص من الفطانة فيجوز ان يريد بذلك
اطلاقا كالاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم
يذكر مع الذكي البليد لان الفطن انسب بالمخاطب
لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب
عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فقد يستعمل الذكاء في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان
من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع انه يجاب
المصنف رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه
صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمقام
محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرح او حال من كل
كلمة او صفة لها **قوله** اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول او
ما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء
على الاكثر **قوله** صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة
صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت اي
حلت من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى
على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك بهند
ممرور بها وان حملت من صاحب زيد عمرا فالثانية
واجيب بان المعترض الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتحصيل

اي

اي جعلت صاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسندا الى
مصدره بالتاويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها
ثم المتقدم التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية
الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل
من جهة الاشتقاق او غيره **قوله** ليس لها مع ما يشاركها في اصل
المعنى وهذا القسم يدل على فاو نهايتها ما الاشتراك فيه
بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له **قوله** اقترانها بالشرط
اي باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة
الى تقدير الادات الا ان السوق يؤيد الاول
قوله اذا المراد بالمصاحبة الى دفع لما يتوهم من ان التمثيل
بالجملة غير مطابق للمقصد لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها
والظاهر ان الصاحبة ايضا هي الكلمة **قوله** هكذا ينبغي ان
يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم
ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الى اعادة لما سبق
اذ ليس حاصله الا ان المقام المقتضي لهذا المسند
مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضي له مع المسند
اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان
الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع
نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة و
التجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى
وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي الى اشارة الى ~~بناء~~
مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة
من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب
ولا يخفى ان قوله فمقام الشكر الى قوله وكذا خطاب
الذكي الخ ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى
الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم
ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية
داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف
المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول السبب البلاغة

الاسطا بعد الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى
المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات
من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة
من البديع من حيث ايجابها بالحسن الذاتي باعتبار
تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء
الاحوال اياها لايخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها
الحسن الذاتي اسقاطا للنادر لكن درجة الاعتبار مع انهم
نبهوا بذكرهم في المقامات من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال
اياه كالالتفات والاعراض والتجاهل على ان سائر
المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره
ليناول ما لا ينتظمه النظم السابق مثل ان لان مع
المضارع معا لبس لها مع الماضي والفعل الواقع شرطا
مع ان معا لبس لها مع اذا الى غير ذلك مما لا يخفى فعنيه
تعميم ولا يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة
الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور المراد
في كثير مثل المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة
ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل **قوله** فارتفاع
شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان
نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي
وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما
هو زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء
المخاطب سبب لانتفاء الحسن رأسا لا للانحطاط في
الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا
تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب
الكلام على مقتضى الحال ولا على انطباقه واجيب بان
اصل الحسن الذاتي يحصل عند المصنف بالفصاحة فيرتفع
شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب
بان المراد بقوله في الحسن من جهة وبالقياس اليه فلا يلزم
الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في

الانحطاط

الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب
منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف
في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة
ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن
في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد
باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ بانتفاء المطابقة
للمعاني التي ياتي بها اللام كما سياتي فيكون على الانحطاط
حسب عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس
يتحقق فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل **قوله**
اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو
منصرف لا وصفية فيه ولذا دخله التنوين مع ان اصل
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى
والافاضل وهذا معنى قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم
يصرفه تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول
من هذا المقام وفي الثاني قبل هذا المقام والباء في بالذات
بمعنى وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا
واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق
هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام
الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة
بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا
انه لا ارتفاع بغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة
الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها
يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام
البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر **قوله** الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي
منشاه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية البلاغة
وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشاه
للخروج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان
منشاه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى
الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق
وسيجئ تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله لان
اضافة المصدر ربما تفيد الحصر كما ذكره الرضي من ان اسم
الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه
فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم
فيكون المعنى مهنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب اليه فيستفاد الحصر
اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع
حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت
لم لم يجعل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق
في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي و
البطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما
وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا
قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب و
مقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه
في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني
بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قول المصنف
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل الحمل
الحاصل وسيجئ تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة و
تاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد
منهما واحدا ما يتناول المساوات قوله والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما
على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى
الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير
العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان
مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور

في جميع افراده وما يشابه وغيرها دلالة اورد عليه النظر
فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص
تنافيا لم لا يجوز ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر
في الصدق والا لم يلزم بطلانهما على تقدير من الاولين
ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون
اللازم بطلان احد الحصرين او كلاهما ويمكن ان
يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام
باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار
جزئه السلبي ثم نقول اذا بطل الجزء الايجابي من
الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطة
ثبوت الحكم في غيره وحده لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء
السلبي في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من
الحصر في العام بواسطة بخلاف من وجه فان بطلان
كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا
الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الاخر بواسطة
حقيقة جزئه الايجابي والله اعلم قوله وفيه نظر وجهه على
تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساوات
ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول
جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى
السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على
تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه
لم يتعرض في الدليل لنفي المساوات ومع احتمالهما لا
الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى
الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب
الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي
بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما
سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار
وسببية مطابقة المقتضى من حيث مطابقة المقتضى فيلزم
اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب يتم ان ساعده الخصم

على ان المعنى المذكور ربنهم من الحصر قوله هو الذى يسميه
الشيخ عبد القاهر حيث يقول الى حاصل الاستدلال
ان الشيخ حصر معنى النظم فى مواضع من كتابه فى موضع الكلام
موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق
وكذا المراد بالتوخى ايضا فان قلت التوخى هو الطلب
فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامه للسبب مقام
المسبب كما فى تعريف علم المعانى بالتتبع ثم المراد من وضع
الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو وان يكون ذلك
بحسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام كما نبه عليه
بقوله ثم ليس هذه المذكورات الخ ويدل عليه ايضا تصريحه
بذلك فى التعبير الاخر وربما لكان علم النحو المعانى
والمعانى كما ذكره الشريف فى منهج شرح المفتاح ويمكن
ان يقال اراد الشيخ علم النحو تماما ثم لا يخفى ان معرفة
تلك المعانى لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته
حتى يلزم تمادى علماء تراكيب البلغاء السليقين عن حلية
النظم وهذا ظاهر قوله فيما يترجح من ان لا يكون الظاهر
ان من طرف لغو متعلق بترجح بمعنى يتردد ولو مجازا
كما نقل عن الشارح وجعله ظرفا مستقرا اى دائرا بين كل
قبل يحتاج الى تقدير لا فى يترجح والا فلا يستقيم اذ استعمال
ان فى المشكوك لا الراجح وفى بعض النسخ يتردد بدل
يترجح ثم لا يخفى ان من البيانية يحمله اذ الدور بين مجموع
الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وبا اذ ايضا على عدا
ذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع فى كلام
فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل فى امر
على ظن الوجود كقوله واذا اصحبك خصاصة فتجمل ان
يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم
باتفاق على ان استعمال الحرف فى معنى الكلمة شايع
فى عبارات المتقدمين قوله فى الجمل التى تسرد اى يجىء
ويساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث

سردا

سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع
نسجها قوله بل وهذه اللفظة الى بل على قوله وهو جاء لفظ
آخر فى غاية الفتح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم
ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذ بلها
حل قوله والى هذا اشار المصنف اى الى ان الامور
المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هى
بل يعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ
لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكى الى ان
الافادة فى المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب
تاكيد المعنى الافادة قوله وذلك لما مر الخ بيان لوجه
رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثانى
تفريعا على تعريفها السابق قوله او غير مطابق اراد به
عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم فى
عرفهم من الوصف لعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب
مطلقا لزم ارتفاع النقيضين اعنى المطابقة وسلبها قوله
على ما ذكر فى الكشاف مرتبط بكون التاكيد معنى الكثرة
وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب
الكشاف احتمل قليلا فى الآية المذكورة صفة مصدر محذوف
اى شكرا قليلا ولم يذكر انه ذلك الاحتمال ههنا مع
ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد
يسمى اسدا شايع لا احتياج تذكير الوصف اعنى كثيرا حيث
لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا اجوز فيما سيأتى
من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف كلام الارب
على ان الانتصاب على الوصفية فى مثله مودف لا احتياج
الى التعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب
قوله وفى هذا اشارة الخ اى فى قوله فالبلاغة راجعة
الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله
ويسمى ذلك فصاحة ايضا قوله الاعجمى والعربى الاعجمى
منسوب الى العجم وهو الذى لا يفصح وان كان من

العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف
للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب
سكان البادية والموافق كتب اللغة ان العرب هو
هؤلاء الصنف المقابل للعجمي والاعراب منهم سكان
البادية خاصة والنسبة اليها اعرابي لانه لا واحد له فلو
اسقط الواو العاطفة من القرى لكان احسن كما لا يخفى
قوله وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات حاصل
توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله
فضل الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ
صفة له باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا صفة
لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه
ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني عند
التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار
التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من
صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض
من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول
وعد بحال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء
على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة
حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق
المشهور واراد بها حيث ~~حكم بانها راجعة الى اللفظ~~
ذكر انها راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير
بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حق
ان المعاني مطروحة ابى عن حمل الفصاحة على المعنى
المشهور تامل **قوله** ولا نزاع الخ فان الموصوف بها
عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة
هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها
اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل
بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على
تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لا بحال

فليحمل

فليحمل كلام المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ
المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح
توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا محل الفضيلة
قوله والشيخ ينكر على كلا الوصفين اي ينكر على اطلاق
كل منهما وبعض **قوله** على معناه اللغوي قيل عليه يلزم
منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة
على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية
او العرفية مثلا واجيب بان مبنى التعبير باللغوي
على ان هذا القسم الاعم الاكثر فلا ينافي وقوع المجازات
او الكنايات في المعاني الشرعية والعرفية سان اول
قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية الى دلالة
اللفظ على المعاني الاول لان للمعنى الاول دلالتين
وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال
على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول
فوصف هذه الدلالة بالثانوية ظاهر ثم دلالة المعنى
الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية
الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ
على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية
كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه
اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى
المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصد
البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** بل على ترتيبها ثم
ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيبها
المعاني جعلها في مراتبها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم
ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب ترتيب
الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه اي الترتيب الثاني
ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي للقصد
والاعتبار دون التلفظ والاظهار كما يطلقون مقتضى
الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة

فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم
حيث دل على كونه من عوارض اللفظ كما طه الاستاد قوله
والخواص والمراد بالكيفيات المشهور ان الخواص عبارة
عن الامور المستفادة من التركيب كالتجدد والوضع وان
المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك
الخواص فاطلاق هذه الامور على المعنى الاول من قبيل
المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ
فافهم قوله من الاوصاف الراجعة الى المعاني اللغوية ولا فضيلة
لها اصلا لها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما
من الاوصاف الراجعة الى المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا
اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي محل الفضيلة لان
ترتيبها في النفس لم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
على وجه يتميل الذهن منها يتوسلها الى الخواص هي الافادة
بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني
الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة
بلا شك قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات و
الحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف
والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية يحدث
في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممتنع
عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة
قوله فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني الخ
والاوجه تحمل تلفيقه على هذا بان يريد باللفظي في قوله
فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى
الثاني والثاني في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول
حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادة
المعنى على المعنى الاول حتى يكون لان تفريع قوله فالبلاغة
راجعة الخ على تعريف البلاغة باباه فان البلاغة صفة
اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد

الانكار

الانكار المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرف
تو منجر ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره شركان
في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد الانكار لكن البليغ
يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ
حتى يزول الانكار بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني
الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم
لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا
الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا
للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان
يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها
المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما تحتمل الثواني
عند اطلاقها كذلك الالفاظ تحتمل عند اطلاقها الالفاظ
المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال
المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في
المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر
فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل
في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك
المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقيا في غيره
كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى
بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد
في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انه لو جعلوها
صفاتا للمعاني لم يفهم انها ظاهرا انها صفات المعاني الاول
لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام
الذي ليس له محل ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند
البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول
والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات اذ عدم كون
اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى
ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كانت العلاقة بين
اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر نادر

الز من الجهادیهذا القدر یکفی للترجیح **قوله** تحعلونها کالمواضع
الی قوله والخاصه التی تحدث فیه فیل علیه المفهوم مما
سبق استعمال الالفاظ فی نفس المعانی الاول و
المفهوم من هذا استعمالها فی الصوره الحادثه فیها وبینهما
تناف فکیف یحمل هذا الکلام منتجا لما سبق علی ما یشعر
به الفاء من تجعلونها اجیب بان الشیخ یطلق علی المعانی
الاول بخصوصیات والصور وتقاطیرها سبالغة تنبیها
علی انهم وان کانوا یطلقون الالفاظ علی نفس تلک
المعانی ویصفون الالفاظ بالبلاغه وما یشاکلها الا ان
مدار توصیفها علی ما فی تلک المعانی ویصفون الالفاظ
من الصور والخواص فکان المعانی الاول نفس
الخصوصیات ولهذا صح التفریع وفیه نظر لان هذا
الجواب یشعر بان المراد ههنا بالصورة الخاصه نفس
المعانی الاول وقوله حدثت فی المعنی وتحدث فیه
مانع من الحمل علی ذلک والاظهر فی الجواب المصرانی
حذف المضاف ای محل الصورة والخاصیه **قوله** وقولنا
صورة الخ دفع لما یتوهم من ان المعنی لیس له صورة
فکیف یصح قولکم وهم یریدون الصورة التی حدثت
فی المعنی **قوله** هذا اکید مما ذکره الشیخ ای قلیل واعلم ان
الکلام الذی نقله الشارح عن دلائل الاعجاز لم
یذکر فیه علی هذا الترتیب بل بعضه مذکور فی اوائله
وبعضه فی اواخره ولهذا حکم البعض بان فی متن الشرح
احتلالا ولا ینبغی ان یظن هذا بمثله **قوله** هذا اذ الحروف
وسلاستها هذا وجهها ملایمتها للطبع وسلاستها سهولة
النطق بها **قوله** والفصاحة عبارة عن کون اللفظ
هذا هو الاعتبار الذی حدث من المعنی الثانی
للفصاحه فهو من عواده والا فان معنی ثالثا للفصاحة
بطل الحصر الذی یتبادر من کلام الشیخ فتامل **قوله**
کما یمتنع ان یوصف بانه دال اراد امتناع الوصف

بالدلالة

بالدلالة علی تلک الفضیلة کما دل علیه السیاق او اراد
بالدلالة الدلالة مطلقا لکن بالمعنی المشهور الذی
اثبت اللفظ الفصیح اعنی الدلالة اللفظیه وهو فهم
المعنی من اللفظ فلا ینافی ما سبق من قوله لم تجد
لذلک المعنی دلالة ثابتة علی المعنی **قوله** البه ینتهی البلاغة
کذا فی الایضاح نسبه الی الایضاح توطیة لدفع ما یوهم
قول المص من کون قوله وما یقرب منه عطف علی حد
الاعجاز **قوله** وهو ان یرتقی الکلام فی بلاغته الی
بشر الی ان اعجاز کلام الله تعالی بارتفاعه فی بلاغته
الی ان یخرج عن طوق البشر علی ما هو الرای الصحیح لا باخباره
عن المغیبات ولا باسلوبه الغریب ولا بصرف العقول
عن المعارضه واورد البشر بالذکر بناء علی انه المشهور
بالبلاغه والتصدی للمعارضه والا فالمعجزه ما یکون
خارجا عن طوق جمیع المخلوقات من الجن والانس
والملک **قوله** فان قیل لیست البلاغة الخ فان قلت
ان حمل السوال علی منع تحقق الاعجاز فی کلام الله
تعالی کما یشعر به قوله لم لا یجوز الخ یکون الجواب خارجا
عن القانون لان منع السند لا سیما اذا کان اخص
لا یفید اصلا وان حمل علی المعارضه یحتاج انه لم یذکر دلیل
علی تحقق الاعجاز حتی یعارض قلت اشتهار دلیل تحققه
فیه اغنی عن ذکره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان یحمل علم
البلاغه فی قوله وعلم البلاغة کافل باتمام هذین الامرین
علی المعنی العام لان المعنی المشهور وهو علم له زیادة
اختصاص بالبلاغه اعنی علم المعانی والبیان غیر
کافل باتمام الفصاحه بل یقول الکلام بعد الحمل علی
المعنی العام تغلیبی لان الکافل باتمام هذین الامرین
هو العلوم المخصوصه مع الحس لکن المام ما سیاتی انشاء
الله تعالی وکثیر من هذه الالفاظ انه تعلق بالجواب الاول
الذی هو منع کون علم البلاغه کافلا باتمام البلاغة

فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعلنا المهارة
اعم من الاحاطة فلا باس به في تعلقه بالجواب الثاني
قوله وما يقرب منه قال بعض اصحاب الحواشي ههنا
وجه آخر وهو ان ما يقرب منه معطوف على طرفان
وضمير منه راجع اليه لما نسبه الضمير باسم الاشارة او
باعتبار كل من الطرفين فيكون اشارة الى الاوسط
قال وهذا احسن لان في الكلام تعريضا للمراتب الثلثة
للبلاغة لطرفين والوسط وانت خبير بانه توجيه فاسد
لانا بعد اغماضنا عن وقوع الفصل بالاجنبي بين المعطوفين
فلا فايدة مفيدة ههنا نقول هذا الكلام استدراك قوله
وبينهما مراتب كثيرة كما لا يخفى على المنصف قوله فينبغي
لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم
كونه مفهوما من اللفظ انه يستفاد منه صريحا فمسلم ولا
وان اراد انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني فلا يدفع
الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظ واما اذا اخذ
نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول الحد
الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة
الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها
من الوسط كما لا يخفى على الفطن وحمله على قبيل التعبير
عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو
في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو و
وبكر الى آخر افراد الانسان نوع والكون طرفا اعلى
نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذة
في مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى
نهايته تجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن
النوع بافراده ان يصح بمجموعها لا ببعضها ومن ههنا ظهر
ان قوله على ان الحق الخ وجه آخر لابطال الجواب
الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد كما هو المتبادر له
لا بيان للفساد المذكور مبني بناء على ان الحق الخ على

ماطنه

ماطنه الاسناد قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف الخ
وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف
لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصرا
عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل
قوله يمكن معارضته على الصغر الكاشف حتى يحقق اقتضاء
مراتب الاختلاف فانه يثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز
امكان المعارضة ولا يستقيم الا بحمل الحد بمعنى المرتبة ثم
جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصغر
على المخصوص لم يحمل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى
بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف
على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان
الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير
ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل
ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه بالغا حد
الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان
الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز
والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فانه مقداره
آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق
فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند الله تعالى
على ما هو المفهوم من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان
بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى
على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان
المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث آيات و
ذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن
وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كيف
شهرته مؤيدة بعدم البعض بالزايد عليه وعن الثاني
بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله
تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل
وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا

والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من
ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور
اى يكون بعضه الذى من الله بالغا حد الاعجاز
وبعضه الذى من غير الله قاصرا عنه قوله ومما انبهت
اليه لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى
الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبة والاقرب ان يجعل وما
يقرب منه مبتداء محذوف الخبر اى وما يقرب منه كذلك
اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا
اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان الحمل المودى
لسلامته عن العطف على المبتداء بعد مضى الخبر والعطف
على المعمولين المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة
فاشيع من هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين
احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله
هو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله فى
الطرف الاسفل وهو ما اذا غير لبيان الطرف الاسفل
وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما
ان لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى
علم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه
المشتمل عليها فى اعلى المراتب الا ان بعضا منه لعله
يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
انكار تفاوت الآيات فى البلاغة كما اشار اليه من قال
در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن ؛ گرچه گوينده
بود چون حافظ و چون اصمعى ؛ در كلام ايزد بيچون
كه وحى منزلست ؛ كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى
قلت التفاوت الحاصل فى الآيات بالنظر الى الاحوال
المقتضية للاعتبارات فى بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية
فيها اوفق من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك
لا يقدح فى ان يكون كل منها فى الطرف الاعلى اى

فى مرتبة

فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآيات
لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال
التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله بجميعها فتامل
وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه
عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار
سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية او آيتين
فكانه قال ذا الطرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية
فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما
هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الآيات تأييد لما ذكر
من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان جميع الآيات واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها
اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى يحكم فيها بامتناع المعارضة
ما يكون بمقدار اقصر سورة والسكوت التقييد للشهرة
كما نبهت عليه مما سبق قوله اى طرف البلاغة نقل
عن الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل
ايضا من البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الايجاز من
ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة من شئ هذه عبارته
لا يقال الطرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا
دخل له فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل فى البلاغة
قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان
قول المص ما اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات
الحيوانات صريح فى الدخول لدلالته على ان الكلام
الواقع فى الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات
الحيوانات مثل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء
بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه الى كل مرتبة كانت
من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه
المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق
ما ذكر فى تفسير الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا
على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات

اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد
وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرناه
بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف
من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدر عن
محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم الاختلاف
العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل
وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان
حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور
وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال
وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب
تسامح في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في
شرح الكشاف الشريف ~~وما في العبارة اتكالا على ما~~
~~تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف~~ بحسب ما يتفق
اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بالاشياء
متشبثة بها قاصرة اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق
معها من الامور التي لا يقتضيها قوله سوى المطابقة و
الفصاحة هو غير منصرف بالاضافة ولهذا وقع صفة للوجوه
اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة
والفصاحة والمراد بتبعيتها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون
كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه
بالمتابعة ثم اعتبر تقييدها بالمغايرة للامرين او بالعكس
قوله وفيه اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار
المذكورين بلفظ تبعيتها وسوق كلامه ههنا يشعر بان
الاشارة باخر واسناده الى توصيف الوجوه
باخر مما لا يلتفت اليه قال قوله لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ره ان المراد انه لا يعهد
وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها
باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة
فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومحسن فلا يرد ان وصف

من صدر

من صدر منه الترصيع بالمرصع مجيء وقد يقال يفهم من هذا
الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة
جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك
لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة يكون تابعة
لبلاغته لا لبلاغة المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير
بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فليتأمل
قوله لكن يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع
اراد من المعاني والتوسعة على ارادة هذا المعنى ما تقدم
في تعريف فصاحة المتكلم لان ملاحظته يكشف عن المقصود
ههنا بطريق المقايسة وجهه وان كانت عنايته في التعريف
لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف
كلام البليغ في نوع من المعاني مثلا كالمدح لا يجعل
صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل
منها وهو ما ذكرنا والتعريف يحمل على المتبادر وعبارة
العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في
الاثبات بقرينة المقام او في التاليف على ان الكتابة
المصدر بعيد العموم منظور فيه لاستلزام انتفاء البلاغة
في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات
الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر
ولكن قد يتوهم يلزم ان لا يكون متكلما بليغا الا ان
لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر
عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله وانحصار
علم البلاغة في المعاني والبيان اي علم زيادة خصوص
بالبلاغة كما هو المراد اذ لو اريد به مجموع العلمين لم يكن
الانحصار المذكور معنى فليتأمل قوله وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلثة لان البلاغة لما علم انها
لا تجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان
مقصد الكتاب هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز
عن الفنون الثلثة قوله وعن تعريض صاحب المفتاح الخ

وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا الاختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني
والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة
وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر
لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كما يتنوع
للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الاثار المختصة به ورعاية
الفصاحة ليست كذلك لا يتنوع الى البليغ من حيث هو بليغ
بل هو امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في
الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان
قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تتمة المشترك
بناء على ان كل بليغ فصيح **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى
ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي الذي هو موجبة
جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام
لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان وهو ان تقديره
بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني ثم
المراد بالمكان المكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير
لا المكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يخفى ان
امكان الممكن لا يتوقف على شيء **قوله** الى طباق الحكم
للواقع ولا طباقه فقيل ههنا بين الصدق والكذب فكيف
يكون مرجعا بالمعنى المذكور احيب بان الصدق و
الكذب بمعنى ان مطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة
الحكم له وعدمها يحصل مرجعا لهما **قوله** عن الخطا في تادية
المعنى المراد واللام في الخطا للعهد والمراد ما لا يكون بسبب
التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول
يعني الخطا في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد
المعنوي على انه قد يقال الخطا بسبب التعقيد ليس
في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطا في تطبيق الكلام
على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** والا لربما ادى الى الغرض من

عليه بان النظر

عليه بان النظر المراد بالاحتراز عن الخطا عدمه فعلى
تقدير ذلك الاشعار على وجود الخطا بتعين تاديه المراد
بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة
ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل
على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن
مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطا المذكور فلا اقل من
تاديه المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض
الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية
على تقدير ذلك الاشعار اما ان يتعين اولا فان كان
الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فليحمل على التحقيق
فانها قد يستفاد منه كما نقل الشارح في مباحث الشرط
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع
البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد
من قوله والا هو نفي الملزوم اي لم يكن الاحتراز لازما
لربما كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب
بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة النفس عن
الخطا من لاشعاره اذ لا عبرة بمجرد الخطا اذا لم يكن عن محافظة
وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه
المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظة رب اذن في محله
ويكون للتكثير **قوله** والى تمييز الخ الانسب الى الاحتراز عن
الخطا ان يجعل المرجع ههنا والاحتراز عن اسباب الاخلال
بالفصاحة **قوله** ويدخل في تمييز الكلام الخ قيل لم قدر موصوف
فصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم
يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف
بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات
الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه فلهذا قدر الكلام
وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان
مختلفتان فلو قدر المص ما يتناول الكلام والمفرد كان
لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا حاجة ولذا احترز عن

توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق باللفظ حتى يحمل قرينة
على تقديره قوله على ما صرح به في الايضاح قيل عليه مرجع
بلاغة الكلام ايضا الى ذينك الامرين كما وجه تخصيص بلاغة المتكلم
الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها احيب بان
وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار
مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطا
في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية
في حين من الاحيان للبليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته
اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض
الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطا ليس
مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور احيانا
بل انما ينافي بلاغة المتكلم الواقع هو فيه ولا بعد في
ذلك الا ترى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان
كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات
قوله وفساده واضح اذ الغرض من الشيء ما يتاخر عنه
ويترتب عليه وانتفاء الخطا المذكور وتميز الفصيح من غيره
موقوف لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في
تغيير المرجع ولو سلم ترتبه وتاخره عليه لم يستقم الغرض ايضا
اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطا وتميز الفصيح
عن غيره وهو ظاهر الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه
بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف
الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن مسامحة
كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعني
ان المعلوم من تعريف البلاغة للمتكلم افادة بلاغة
المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتميز نفس الفعلين
او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما
غرضين عنها فتغيير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب الشروع
بقول فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد
به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار

المذكور

المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا يتوقف على
الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز ما فهم
قوله هو انه مركب النظم الاول راجع الى التحقيق و
الثاني الى التميز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم صفة
لمركب هذا وما يقال من ان تميز الفصيح من غيره كلي
لا كل وان هذه الامور جزئيات له لا اجزاؤه بدليل
صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا
يحمل عليه كلام ملتبس كما لا يخفى لان المراد تميز الفصيح
من حيث انه فصيح لا تميز ذاته من حيث هي ولا يصدق
على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه
قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم اي وبخلاف لفظ
لقد كالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما اجتمعتم ناظر الى
تكاكاتم قوله منه ما يبين ظاهر العبارة توهم ان بعضا
واحدا يتبين في اخذ هذه الاشياء مع ان المبين في
كل واحد منها بعض اخر من قبيل اللف والنشر فكلمة
او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى
فيكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه
الاشيا اذ يحصل لكل بعض من تلك التميزات واعترض
عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التميز الذي
فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد
اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الايجاد
الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي
ان يراد تخصيص الحس على سبيل التجوز قوله لان من
تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورده عليه الزوزني
من انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج
في معرفته الى ان يبحث عنه المطولات فكيف يقال
ان تميز السالم من غيره يتبين في علم متن اللغة وحاصل
الرد لكن المناسب بهذا التقرير ان يقول المصنف
منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى قوله والبعض لفظ الثاني

المتكلم

اجتمعتم

عبارة عن التميز وليس لقولنا التمرس في علم كذا كثير معنى
على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل
كان قد يكفي ان يقال او من الجنس **قوله** قد يطلق على
جميع اقسام العربية فلو قال في علم اللغة لتناول جميع
اقسام العربية ولم يتعين المراد **قوله** او في علم التصريف الخ
اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت من
الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون
الالفاظ الشواذ التي تكون في اللغة ويقولون انها شاذة
فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من
الواضع **قوله** والتعقيد اللفظي رد بان التعقيد اللفظي
قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال
جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون
لمخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في علم النحو غاية
ما يقال ان النحو باحث عن الموضع الاصلي لكل كلمة وان
الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه
فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى **قوله** والتوضيح
من هذا الكلام الخ اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ
وقوله يحترز عطف على يتبين والضمير في بها راجع الى
المقدر انث لكونه عبارة عن العلوم ذو الحس ولا بد
من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور التي يجب
ان يحترز عنها الترتب على ما ذكر من عدم اعتبار الامر
المذكور لا يعلم ان الباقي اي شيء **قوله** لمكان من زيد
اختصاص المصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان
على انه من باب الكناية مثل قولهم بعيد عنه مقام
الذنب **قوله** يعني الخطأ في التادية الاقرب في توجيه
عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز
به عن متعلق الاول **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة
اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب
وخواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشارة بتعلقه

بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد
المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما
تسمية الثالث بالبديع فلانه متعلق بامور بديعة
واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية
الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخرين بعلم
البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة
ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم **قوله** ان اريد

الفن الاول
علم البيان

بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول
الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون
احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني
اي معاني الفن الاول علم المعاني وان اريد به المعاني
او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال وعكسه فالامر
ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة
الى الاعادة **قوله** لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة
من في الموضعين ابتدائية باعتبار الاتصال والمعنى لكون
المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة
المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به والمخصص
ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال
المفرد بالمركب ونسبته اليه **قوله** بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتبر به
اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال الا ان علم البيان
يتوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان و
ان لم يكن المودي مطابقا لمقتضى الحال غايته ان
لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف
بتقدير مضاف اي تقدما طبعيا ومثله شايع وجعله
تميزا لا يخلو عن تكلف **قوله** وقبل الشروع الخ لم يقل
قبل الشروع في مقاصد العلم الثلثة الاتي مع ان

الاشارة متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي
من ثمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم
يقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح
فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب صرح بها فكيف
قال اشارة قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب
الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر مطلقا وان
اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الضمير بقرينة
المقام اي كل علم يدون بالتدوين فيكون المبتدا نكرة
موصوفة بفعل يجوز دخول الفاء في خبره قوله فلعل ان
يعرفها بتلك الجهة اي اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها
بها او بالوجوب العرفي الذي مال اعتبار الاولى والاليق
اذ لا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة
محصورة ثم ابتغاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة
المخصوصة اما بابتغاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ
يمتنع طلبها ولذا لم يتعرض له واما بابتغاء معرفتها بخصوصها
بان يعرفها بامر شامل او بتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل
وعلى التقديرين لا باس بفوات ما يعينه وتضييع وقته فيما لا
يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به
فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة
بصرف او قاتها الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب
ولا يتفرع منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت في غير
المط او يئس عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الاول
لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة باسمها وغيرها وانتزع الى
طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى بالطلب الى
غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة
انما يكون مطلوبا اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض
تصورها بوجه عام فليس المط الا تحصيل هذا المفهوم العام مرآة
الاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل الايقيم ذهنه عن

الخطا

الخطائي الفكر فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق
وان اعتقد ان هذه العصمة تحصل اي علم كان من
المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار كونها علما من
المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال هو العصمة
المذكورة قد فات وهو ظاهر قوله اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية حمل العلم ههنا على الملكة يحوج
الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر في ثمانية ابواب
على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات
الجزئية والالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول
الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو سلم انها
جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلوب الاصول
وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد
٥ مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما
كانت وسيلة الى استحضار الصورة وتلك الادراكات
مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات
الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من
علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما مع
بطلانه لانا نقول على تعريف اثبات عالمية بالمعاني
بمعنى حصول مسائله لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني
الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق
على البلاغة المكتسبة الا ان يعتبد بالحيثية اي من حيث
يعرف بها تلك الاحوال فيخرج اذ تصدق عليها
انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها
على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون
علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في [illegible] المتكلم متحدين
بالذات مختلفين بالحيثية قوله بيان ذلك الخ دافع
الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة
الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد

علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها
مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان تحصيل كثير للنفس
يمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من
المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر النهى
التام في الفقاهة جوازا فان قلت يلزم من هذا البيان
ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان
واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضعه
الاصول واستنباطها يحتاج في تحصيل ملكة الاستحضار
تحصيل كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار لا
يسمى عالما بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واي
محذور في ذلك لو نهاجهتي ادراك اذا حمل
العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالجود ايضا
لانها طرف منتشرة الى الادراكات الجزئية فالحصر
المستفاد من تقدم لنا بالنظر الى كون العلم المشبه ٥
بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق
جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد
يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل
جهة للعلم بالمدلول فليتامل **قوله** فلان يعلم النحو يعني
ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان النحو
عبارة عن المسائل **قوله** ان له حالة بسيطة اجمالية
يمكن ان يقال ارادة التنبيه على ان الملكة المذكورة بما
يحصل بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره
الفاضل المحشي **قوله** يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد كان يمكن ان يقال سكت عن حمل العلم على
الادراك لان الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج الى
بيان ارادته منه لولا اشارته في اول علم السابق
الى نفي حمله عليه بناء على انه محتاج الى تقدير المتعلق
الجملة علم بما سوى ثم العلم في الملكة او الاصول ان سلم
انه مجاز فلا شك مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه

كثيرا ما

كثيرا ما يطلق عليها فرجح على الاضمار **قوله** والعلم الكلي
او المركب سواء كان باعتبار تصورها بعينها او التصديق
باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون علميته منقوض
بقوله عم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه العلماء بالله
اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله
عم او يحمل على ان الباء بمعنى اللام مجازا الا صلة العلم
اي العلماء المخلصون كما يقول عم من اخلص لله تعالى
اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه
والله اعلم **قوله** ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد
ذهول بعض الى النسيان يحوج الى كسب جديد و
الا فالحاصل بعد الذهول زوال الصورة عن المدرك
فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا سبب
جديد نعم ذكره الشارح في اوايل الباب الاول ان
الالتفات الذهني الى ما هو مخزون عنده واحضاره
ربما لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه
ولهذا ما در الشارح هناك الى تسليم علميته **قوله** والمعرفة قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل
قوله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب
قبل يعرف دون رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء
من تخصيص العلم والمعرفة بالجزئيات والفاء في
فقال يعرف للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه
ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها
به لتجه على تعذر الترادف ولا شك ان هذا
الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد يجاب
بان ترك الكليات العلم الى المعرفة يستدعي نكتة
والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له **قوله** ادراكا
جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك
بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي

لادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار
بالتعبير الى ان جزئية الادراك لجزئية المدركات والا
فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق
المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله
فردا من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف
الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد
عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد
دون الاجماع وقد ترك لفظ كل في مثله مع ان مراد
كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من
قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما صرح به الشارح رحمه الله
تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك
القرينة **قوله** بمعنى ان اي فرد الخ فيه اشارة الى ان
الاستغراق عرفي وان كان المراد امكان المعرفة
بالفعل **قوله** او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين
مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا وجه
لا عتبار وجه الفساد فيه لزوم حصول هذا العلم لمن عرف
مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار
او نحو ذلك او الثلث والاربع ونحوهما لان عدم الدلالة
موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله** لكل
من عرف مسئلة تقتضيه لثلثة احوال لان المذكور في التعريف
احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض
حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا **قوله** وكذا
المحسنات البديعية هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه
فيما سبق من ان المحسنات البديعية مما يقتضيها الحال
فلا يخرج بما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف بقيد الحيثية
المرادة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة حذفه يعني وصف
الاحوال بما ذكر انما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف
بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل
اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة

تلك الاحوال

تلك الاحوال لكون اللفظ مطابقا بها مقتضى الحال
فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح **قوله**
عبارة عن هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي
عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة
هذه ثمرة علم المعاني لم يحتج الى ذلك **قوله** وهذا واضح لزوم
فساده قد ناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد
بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على
حذف المضاف واشتهر بان علم المعاني ليس عبارة
عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة
فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل **قوله** فتناسب مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه يلزم
اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال
اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان
زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام
مطلقا وكما القول بان المراد بمقتضى الهيئة العارضة
للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد اعرفه
من تقديم المفعول ففيما لم يذهب اليه احد **قوله**
قلت قد سامحوا الخ حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد
بمقتضى الحال وهو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس
الاحوال وبالمطابق صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق
بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي
مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق
بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فان المعنى الاحوال
التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها تكون من جزئيات
الكلام الذي هو جزء مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند
التحقيق كلام مؤكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله
في ترتيب علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور
حينئذ هو الكلام لا الحذف او التقديم او التاخير وعورض
بان قولهم انكار المخاطب يرده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد

الكلام وجوبا او استحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب
المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى
غير ذلك تحكم في ان المقتضي نفس تلك الحال والحمل
يحمل على الحكم سيما ان كان الغالب على ان اقتضاء الحال
في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف
واما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف
بان بعض المقتضيات واداة التعريف مما يذكر فوجب
حمل الذكر على التغليب رعاية لما مر في الاجمال
والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التاكيد والتعريف
لا اداتهما هي مرفوع بان رجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما
وبانه كان يجعله الالتفات مسموعا التعلق بالمسموع حمل العبا
انما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام
الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى
التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق
للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت
بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي
الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب
حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم
ان المقتضي اداتهما انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا
بزيادة لحذو او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر
حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او
جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة
المطلق ويرشد ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني
انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه
متعلق بالمذكور مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان
الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون
مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام مؤكد
فيه اتمام التمثيل كلاما مؤكدا حيث حكم بثبوت القيام
لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام

المشتمل

المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء
خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المذكور لا نفس التاكيد
لا رد عاه اليه على ما سبق **قوله** واحوال الاسناد ايضا في
جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير منذرج فيما سبق
لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وحصر
اليها لا رجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكيب
الخ لا بد من تخصيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن مؤنة
الرجوع الى شرح المفتاح مفعول التتبع الاستقراء تتبعا
فتتبعا والاستمرار جمع خاصة بمعنى الاثر اذ جمع خاصة
وفي الافادة صفة للخواص بتقدير المتعلق معرفة وجعلها
حالا وان اقرب لفظا ابعد معنى اذ لا حسن في تقييد
تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فائدة هذا القيد
تخصيص الخواص بالمعنى التي يعزها التراكيب احترازا عن
الصفات المختصة بها الراجعة الى هيأتها التركيبية او موادها
الواقعة فيها وجعل الافادة ظرفا للخواص لانها متبعها فكانها محيطة
بها واحترز الافادة على الدلالة دالا على ان المعتبر
في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد
دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضمير بها
للتراكيب ومن الاستحسان بيان لما وقع والمراد بالاستحسان
على ما في شرح الشريف للمفتاح مفهومه الحقيقي ومن
غيره عدم الاستحسان وفائدة ذكره ان التركيب المفيد
لخاصية قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا
يستحسن من اخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على
قصدها بل على صدورها من اتفاق وكذا حال المخاطب
فلا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة
كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد
تراكيب منطبقة على ما ساقها لاجلها ومن حمل كل تركيب
يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم وقول البحر متعلق بالتتبع
وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد لزيادة

الايضاح وان لم يكن لاخراج شي والمراد ان هذا
الاحتراز فايدة دون هذا العلم لاجلها ينبغي ان
يقصد المتتبع فلو قصد بتحصيل غرضا اخر لم يخرج ذلك
عن كونه علم المعاني كذا في شرح الشريف للمفتاح
ولك ان تحمل اللام في ليحترز للعاقبة كلدوا للموت
يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته هو الاحتراز فلا يخرج
لاعتبار اصلا واما قول المقدمة لبيان الحد والغرض
فاما بالنسبة الى واضع الفن او الغرض بمعنى الفايدة
ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهوم من التتبع تنبيه على
ان سبب الاحتراز حصول الخواص في الذهن لا مجرد
المعرفة ولو مخزونة كما في حال الذهول وانما لم يتعرض
للرعاية لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق
الكلام على المقتضي قد فهم من الشرح قوله تتبع خواص
تراكيب الخ تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده يستدعي
نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله
لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في
الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة
الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلالا
بل يؤدي الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله
وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق
الشريف في شرح المفتاح ان المراد عدم الاتحاد
قوله والثاني انه فسر التراكيب الخ حاصله لزوم
تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء
معرفتها يتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها
التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور
في تعريف البلاغة وثبت مجهوله لان التعريف الدوري
لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت
تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف
معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها لم يبينه

كانت

كانت الجهالة بحالها على هذا التقدير لا يرد ان يقال
لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا
يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره ولا احتياج
الى بيان لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف
المعاني نعم يرد عليه ان يقال قوله وقد عرفها في كتابه
الخ يشير الى ان لزوم المحذور الزامي مبني على تعريف
السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المصنف
عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها
به السكاكي وقد يوجه بانه كما كان لزوم المحذور في
تعريف المعاني على تقدير معتقده وهو تقدير تعريف
البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح حمله في الهرب عن
الدور بعدل عنه واعلم ان السكاكي لم يرد بتوقفه
الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية
الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق
عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه قوله كما
صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذ
قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص
تراكيب الكلام ومعرفة صناعات المعاني ثم تعريف
المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي
لا تخل بالمقصد لاشتهار ان العلم عبارة عن الملكة او
الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة المذكورة
ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك
المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع
الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة
حاصلة الخ مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل
في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب
المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد
بالغيث النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات
قوله حتى ان معرفة العرب الخ ذكره اعلم الله وعلماء كثيرة

لم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف اذ اجعل
جزء منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول
الامر على ان في ذكر التتبع فوايد آخر مثل الاشعار به
بصعوبة الضبط والتنبيه على طريق العلم قوله نعم نسلم لا له
كلام السكاكي اشارة الى منع ذلك بان نعلل قوله
وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التعريف بل التفسير
قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان
ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء لا تفسير
التراكيب قوله واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص
الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور
ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن
في الكلام المشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك
المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التادية وكذا الايراد
حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب
ايضا بهذه المثابة اذ لو فضل مثلا البلاغة يعني بلوغ المتكلم
في تادية المعنى حد الاختصاص بجعل كلام غيره على ما ينبغي
على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان
ركيكا اللهم الا ان يحمل التادية على نوع ما وكشفها على الغير
سواء كانت تواصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع
اعتراض المص فيكفي له ارادة تراكيب المتكلم من التراكيب
المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان يجعل ابهام غيرها
مطلقا فقوله لا يفهم الخ محمول على المبالغة في مقام المجادلة
كما سبق والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من
دأب المحصلين قوله ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة
ان يقول لنفي شك تركه ان يكون لكن ما ذكره ملائم لما
في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك
قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد به معنى تطبيق
كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يولد و

تطبيق ان

تطبيق ان يوجد على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه
وتطبيق ان يجعل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام
على الاطلاق معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص
تراكيب نفسه فتامل قوله تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف
في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص يعتني
بها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان
كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا
كما يجيء في احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى
اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ
واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى كون ايراد امثال التشبيهات
والمجازات وامثال هذا كثيرا مستعملا تقال فعلت ما فعلت
وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على من له ادنى ادراك
فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص
التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها تعم تراكيب
المتكلم فهو مستفهم من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص
التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وما يراد به انواع
التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها
قوله كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا
لمقتضى الحال قوله ويختص المقصد الخ لا يخفى ان حصر في
عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في
الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويختص المقصد الخ
اورد الشارح لفظ المقصد ما سياته وشبهها على ان المقصود
علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا ظهر خروج
الاشياء الثلثة وان عدت مندرجة في علم المعاني لشدة
اتصالها به حيث دونت معه ملتفظ من بيانه في التحقيق
وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في
الاجزاء وارتباط قوله والا انحصر في علم المعاني حيث لم يقل

لصدق المقصد من علم المعاني بما قبله وبه يندفع ما يقال ان المختصر
هو المقصد من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار
انحصار الكلي في الجزئيات لا الجزء وان الاشياء الثلثة
خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج
عنه فلا احتياج الى اقحام المقصد لاخراجها وان اجزاء
العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمسائل والمبادي
فلا يكون الكلي اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية
ولو حملت من على التبعيض والمقصد على جميعه بل المعاني
والمعنى جميع المقصد الذي هو بعض من علم المعاني المتداول
ولو بحسب التغليب والشامل له ولغيره من الاشياء الثلثة
المسائل والمبادي والموضوعات لاستعمال الكلام ايضا
قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في
الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر
اشارة الى صحة حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب
في السبب كما قيل مع بعده فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي
بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف
اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها
مفيدة تاكيد الحكم قوله قائمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك
النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب
مثلا هو طلب الضرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها
صفة له موجودة فيها وجودا متاصلا كسائر صفات النفس
لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج
في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود
في نفس من قال اضرب هو طلب الضرب والجائه لا
بمجرد تصوره كذا نقل من الشارح وفي قوله هو تعلق
احد جزئي الكلام بالاخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى
اعني تعلق احد جزئي الكلام بالاخر قائمة باحد الطرفين
لا غير وقد يناقش فيه بان من قال زيد قائم عن علم
بمعناه فهو متكلم بالكلام اجماعا مع انه لم تقم النسبة بنفسه قطعا

ويجاب

ويجاب بان اطلاق المتكلم بالكلام على ما ذكر لو سلم فانما باعتبار
المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه كلام في نفس الامر
اي مشتمل على النسبة مع السكوت عليه اذا صدر عن هو
عالم بالوضع لا بحسب صدوره عنه والحق ان اعتبار
قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر
والمراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام
بها والقرينة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون
والنائم والساهي كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة
على المعنى المذكور بنفس شيء منها قوله لانه لا يشمل الا الاثبات
ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشا
فان من اوجد الكلام باضرب اوجد النسبة المشتمل هو
عليه للغا ذكر الانتزاع لغوا صرفا للمعنى مع انه مخالف
للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا فلا انشاء الى
القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال
ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان
ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب او
سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب
كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من
ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها
كاذبة اذ لا نسبة خارجة لها في الحال تطابقها قوله تطابقه او
لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في الشقيم
الاتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله
فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه
قضية ومسئلة ونتيجة ومطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل
على الحكم ومسئول عنه ودعوى دليل ومطلوب به وحاصل منه
قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصد ارجاع النفي
الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله
متعلقات بكسر اللام على المختار كما عرفته فيما سبق قوله كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول الخ المشهور في كتب النحو ان معنى

الفعل اصطلاحا ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغة كحروف التشبيه
واسماء الاشارة ونظايرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد
منه معنى الفعل بصيغته وقد يطلق معنى الفعل على ما يتناول
القسمين وكذا شبه الفعل وكلام الشارح مبنى عليه وعلى ان
المراد بالفعل معناه الاصطلاحي لا ما يعم والحقيقى وان
كلام للايضاح تشعر به حملا للكلام على المتبادر قوله اذا كان
فعلا او فى معناه اراد بالفعل الاصطلاحى وبمعناه ما يعم
المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغة كحروف التشبيه
واسماء الاشاره ونظايرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد
منه ذلك بصيغته قوله ولا وجه لتخصيصه بالخبر اجيب بان
وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار وادل على الاشتمال
على اللطايف كما سيصرح به فى اول احوال الاسناد
قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض
التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم
يقيد الزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتبارها فى مفهومه و
ان كان كذلك فى نفس الامر فالذى يهمه الوقيل بباب
السبب والتعليل وطبقه الشارح ولا على المص الا الاشارة
الى المسايل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب
قوله ومن رام الى قوله فساد كلامه اكثر واظهر وعلى المحاكى
واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد فى نظر ارباب
الفن لقصوره عن افادة ما يهم قوله فجعل بابا سادسا هذا
بالنظر الى تقييم الش واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب
السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من
الترتيب السابق المذكور بعده فى المتن ولا يخلو الكلام
عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذى ذكره
لا ما ذكره المص قوله ولذا لم يعد احوال القصر لكون القصر
والوصل والفصل احوالا فى انفسها اقول واما الانشاء
فلما وسط بينهما اقتضاء سوق الكلام اياه فقد فسر المشاكلة
نظرة لظهوره لم يتعرض له قوله وسمى هذا البحث بالتشبيه اى
اعلم

اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض
عن الواو وفى قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشاره الى
ان التشبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان فى حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج
الى الدليل كالبديهى وما تعلق به علم سابق فى حكمه قوله
فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر
بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق يعرف بالخبر عن الشئ
على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة
على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح فى شرح المفتاح
بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور
لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وايضا خبر
بان ما ذكره خبر بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن
ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق
فى تعريف الخبر غير صحيح لانه يعرف بالخبر فاخذه فى تعريفه يكون دورا
وكذا القول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ فى
تعريفه فاخذه فى تعريف الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار
المذكور الكشف ولا اعلامى بمعنى لا الاثبات بالجملة الخبرية حتى
يعود الدور وبان الشئ على ما اختاره فى شرح المفتاح
النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات فالاخبار
والكشف عنها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا الحد
بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال
اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه
قوله وايضا الصدق والكذب الخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان
اعتباره اختلاف الصدقين كاف فى الجواب مع اتحاد
الخبرين وذا غير متصور والا لزم تعريف الشئ بمباينه فالمراد
ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس
وان استلزم اختلاف الاخر ظاهرا قوله تعريف لما هو
صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه
فقد اتحد الصدقان والغرض فى هذا الجواب اتحاد الخبرين

فالدور بحاله والجواب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل
المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على
ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث
اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكر يستلزم
وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه موصوفا لما
هو صفة الكلام لا محال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح
التعريف بحسبه لا انا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه
واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه
بالنظر الى الوجه الثاني والتحقيق ان الوجه الثاني المبني على
اختلاف الصدقين لا يجدي نفعا الا ورود تسليم اتحادهما اعتراض
بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف
بالخبر هو الشيء على ما هو صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا
بما لا يهم وتركا لما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي
وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف
صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على
من عرف صدق المتكلم اذ الثابت ان هذا التعريف منه في
صدق بان اجزاء معرف الخبر فليتامل **قوله** اي مطابقة
حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف
الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور
قلت ذكر العز شارح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في
الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان
المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات
وبواسطته يتصف الخبر بهما **قوله** وهو الخارج الذي اريد به
خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سياتي
وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بان ذلك اي المراد
وقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان
خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار
الشيئين اللذين ارجع اليهما ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام
فالفاء في قوله مع قطع النظر داخل عليه حكما لكن لما قدم عليه

معموله

معموله وهو الظرف المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء
وامتنع من عمل ما بعدها فيما قبلها على ما هو القاعدة فهي في الحقيقة
زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت
في موضع الصفة المقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا
اما بهذا الطريق او بذاك ويحتمل ان يكون الخبر قوله اما
بالثبوت والمعنى ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة كاين
اما بالثبوت فالفاء المذكورة تتفرع على ما تقدم والتوجيه
الاول هو الاولى واما الواو في لا بد وان يكون ففي داخل
بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر يناسب
المقام **قوله** لمطابقة هذه النسبة اي الظاهر انها هي النسبة التي دل
عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها
والتعريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق
والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجه
ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة
والخارجية فكيف يتصور مطابقتهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان
الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع
النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام فباحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان
يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان
ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة
الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع و
اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان
القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل **قوله** للفرق الظاهر
اي بين الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن
وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب
ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة
الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف
الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله
فانا لو قطعنا الى بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان

المثال الثاني مع ان العرف يتم بظهوره واتحاد المراد
بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف
الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير جائز فيما بينهم
ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف
العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على
العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا
فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة
فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق
قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة
لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد
ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشرح على ما يرادف
العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى
الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في
محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا يضر قدح خروج
غيره عن الضابطة تامل قوله وقيل مطابقة لاعتقاد المخبر
قيل ولا يرد على النظام ان يقال قولنا صدق الخبر مطابقته
للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول
ثبت المط وان كان الثاني بطل قولك صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد
كذبته جوابه انه يختار الاول ونقول صدق هذه
القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان
يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم
مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة
الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال الخ قد جرت العادة
باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان
في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر
وانه يوهم وجود الاعتقاد في المشكوك توهم وهو مخالف
للاجماع فليتامل قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه و
هو كلام لنسبة خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة

في اعتقاد

في اعتقاد القائل به قوله وتمسك النظام الخ التعريفات
وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر
في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء
او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى
الدعوى الضمني فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة الخ
فيه ايماء الى ان الآية وان اثبتت مذهب المستدل في
جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ
اشتراط مطابقة الواقع مما لا يذهب اليه وهم لا يثبت
في جانب الصدق اثباتا ظاهرا لا لنفي مذهب الخصم ولا
يثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة
عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه
عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة
الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة قوله وهو
ان شهادتنا هذه من صميم القلب كما ان خلاف معتقدهم
فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله
تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال
بالآية لاحد الفريقين وقوله الشهادة ان واللام والجملة
الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر
الى لازم فائدة اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل
الحكم هذا وقد يقال التواكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت
هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد
بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن
الذي اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول
الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به
لكنها تشعر بان الشهادة به عن صميم القلب ولا منافاة
بينهما قوله وليس بشيء لظهور انه ليس بجزم انشاء لما
صرح فيما سياتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله بعين حمل قوله ليس

بنى على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله
لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة
في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للمفتاح
لا انشاء لها ولعل الشارح بنى حكمه بالانشائية هنا على ما ذكر
في الكشاف في تفسير قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة من
انه يجوز ان يراد ان قولهم نشهد انك لرسول الله يمين
من ايمانهم الكاذبة لان الشهادة تجري مجرى الحلف فيما
يراد به من التوكيد يقول الرجل اشهد واشهد بالله واعزم
واعزم بالله في موضع اقسم واولى وبه استشهد ابو حنيفة على
ان اشهد يمين انتهى فعلى هذا يكون نشهد انشاء يمين لكن
لك ان تقول ولو سلم كونها انشاء لجاز رجوع التكذيب
اليه باعتبار تضمنه اخبارا ضمنيا وردها عنهم كما جوز رحمه الله في
شرحه للكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما
كانوا يكذبون الى قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر وان سلم
كونه انشاء باعتبار تضمنه اخبارا ضمنيا وردها عنهم قوله وفيه نظر
لان مثل هذا يكون غلطا ثم اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار
الخالي عن المواطاة شهادة بتضمن قولهم هذا لمسمى الشهادة
اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس كل منهما حيوانا
ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي
وهو ان صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية
ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل
بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة
ليست من دأب المحققين كما شرع النظر بتمامه وقد يقال لا
معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار له
مسمى بالشهادة عرفا فرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر
بل يرجع الى الوجه الاول قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل
اذ لا معنى لان يقال لا لم رجوع التكذيب الى قولهم انك
لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى
زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق الواقع فهو

كاذب

كاذب ويرد على ان صحة استدلال النظام موقوف على
رجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله
بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نم رجوع التكذيب
الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة
او التسمية او المشهود به ولكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا
غبار عليه غاية ما في الباب ان المجيب القائل المذكور
لم يصرح بتقييد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى
على المصنف وهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان
الوجه حمل المؤمن على الصلاح قوله واعلم ان ههنا وجها آخر
اثره القوم هذا الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير
الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف
من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث اي الفاء
يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله
في الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين
والمراد رجوع الكذب الى قولهم ليتولوا ذلك والاتصاف
الشرف وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية
والتانيث قوله ما اردت الى ان كذبك معناه
اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله واما
والمعنى البعض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين
قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم بمجرد ان صدر
عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان
الكذوب قد يصدق قوله الجاحظ ذكر بيان لحاصل المعنى
واما وجه التركيب انه فاعل حذف فعله اي قال الجاحظ
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة فهذه سبعة اقسام
الى الاعمال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة
حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق
للواقع مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابق مع
الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث
هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق

ولا كاذب لانا نقول كل من الثانی والرابع یشتمل
علی قسمین لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس
الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس علیه عدم اعتقاد
اللامطابقة فالاقسام المذکورة فی الایضاح ایضا ستة
قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق اشار
الی ان ضمیر مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ینفکک نظم الکلام
لان ضمیر مطابقته فی تقریر المذهبین السابقین راجع
الی الخبر باعتبار حکمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف
مستقر حال من ذلک الضمیر والمعنی سوا فی لما فی الایضاح
الصدق مطابقة الخبر ای حکمه للواقع مقرونا ذلک
الخبر مع اعتقاد مطابقته ثم الضمیر فی معه راجع الی
مطلق الاعتقاد المذکور ولکن متعلقه فی جانب
الصدق مطابقة الواقع و فی جانب الکذب عدم
مطابقته معلوم بمعونة المقام قوله ویلزم فی الاول الی
قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال
مقدر تقریره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع
والاعتقاد جمیعا والکذب عدم مطابقة شیء منهما ولم
یثبت هذا بما ذکره حیث لم یذکر مطابقة الاعتقاد فی
الاول وعدم مطابقته فی الثانی وتقریر الجواب انه
یلزم فی الاول ای مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة
مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود فی مذهب الجاحظ وهو
الشریک فی المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة
المجموع ووجه التعلیل فی قوله ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد علی هذا اذ لولم یطابق لم یلزم مطابقته
للاعتقاد المعهود بقرینة المقام وکذا القیاس فی جانب
الکذب ولا یرد ان تعلیل اللزوم بالتوافق بایرد لان
اعتقاد المطابقة یستلزم مطابقة الاعتقاد ولولم یتوافق
الواقع والاعتقاد کما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع
ومما ینبغی ان یعلم ان المراد التوافق فی القدر المفهوم

من الخبر

من الخبر فلا یرد شیء انک اذا رأیت زیدا واعتقدت انه
عمرو وقلت رأیت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم
توافق الواقع والاعتقاد قوله فکثیرا ما یقع الخبط فی هذا
المقام اشارة الی رد ما ذکره بعضهم فی تحریر مذهب
الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر
تلک المطابقة فصدق وان لم یطابقه واعتقد عدم
المطابقة فکذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة اولم
یطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط ترک قسمین
من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد
اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفی تقریر مذهب النظام
رد علی الخلخالی حیث زعم ان مذهب النظام یحتمل
الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشکوک لیس بخبر
فخرج به عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا یلزم الواسطة
فلیس خبطا فی نفس تقریر المذهب وهو المفهوم من العبارة
شامل قوله وقد وقع فی شرح المفتاح الخ عبارة المفتاح
فی بیان مرجع الصدق والکذب هکذا وعند بعض الی
طباق الحکم لاعتقاد المخبر او ظنه والی لا طباقه لذلک
سواء کان ذلک الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذکر
ما یدل علی ان قوله تعالی والله یشهد ان المنافقین
لکاذبون متمسک هذا البعض فذکر العلامة فی شرحه
ان ما ذکر مذهب الجاحظ وان المراد بالحکم هو المعهود
یعنی المطابق للواقع والضمیر فی قوله لا طباقه راجع الی
الحکم الغیر المطابق له وغفل عن ان قوله سواء کان
الاعتقاد خطأ او صوابا لا یلائمه اذ علی تقدیر کونه خطأ
کیف یکون الحکم المطابق للواقع مطابقا له فی صورة
الصدق مثلا وعن ان الآیة المذکورة لا تکون متمسکا
له مع انه یلزم اختلاف الراجع والمرجع الیه وقول بعضهم
منه العجب الی ان یبلغ الی نهایته او یؤدی منه العجب
او نحکم به قوله واستدل الجاحظ بدلیل قوله تعالی افتری

الآية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص
بل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا
بدليل قوله تعالى افترى بحذف الهمزة اي اصله أأفترى
حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة
وقد يعكس قوله بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث
قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام لما في ظاهره من
الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث
بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى على الله الآية وغاية
ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد
عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي
ترديد الآخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى
الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان
وانما لم يحمل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت
القضية منفصلة في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع
الامرين وانما مطمح نظرهم الى منع الخلو وقد يجاب عن
الاستدلال بان الترديد بين الجد والكذب مع شناعة
اخرى فليتأمل قوله لكان اظهر اشار الى ان هذا
اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظ ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد
بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المص
كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم
بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد
لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته
نوع خفاء قوله او ايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى
فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة
ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق
ولا يخفى ان المعتمد للمستدل هو هذا فليتأمل قوله
فان قلت الافتراء اه يحتمل ان يكون اعتراضا على

التسليم

التسليم السابق وعلى قوله لانه الكذب عن عمد فعلى الاول
كان قوله هو الكذب مطلقا مقدمة مسلمة وعلى الثاني
قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا وليس
بخبر من الاولى الى ان ولكان اولان المحصور فيه انما
هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل
الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر
معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره
بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظا او
وذا القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف
اخباره عندهم الا باحدهما على انه قد سبق في بحث
الحمد ان او يجيء بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل الجلبي
وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون
كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا
القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام
المجنون واسطة بينهما انتهى كلامه وفي الوجهين بحث اما
في الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما اشتمل على
لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم
خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك
فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر فيهما حصر
عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته
المدلول خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان
يعتبر اصطلاح فلا يضيع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين
النسبة الخبرية وبين النسبة التقييدية في احتمال الصدق والكذب
لا نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق
بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة
حتى تخرج النسبة الانشائية من البين وحينئذ راجع الى
تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
ان النسبة في اضرب [illegible] ثابتة مع انه لا يسمى خبرا قوله

وجه نظر لوجوب علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر
من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس
والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه الفرق بينهما من جميع
الوجوه سوى التعبير والكتابة في اثبات المقصود والمراد من
قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال
وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب
الخ والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره
الشيخ وامّا ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان النسبة
المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل
المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال
من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرج
عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه
الخط لعدم استقامة فان المدعى احتمال النسبة التقييدية
لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب و
كذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يندرج في
ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية يحتمل لهما مع كونها
معلومة لكل احد وان كانت تلك المعلومية مستفادة من
خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في
ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم
احتمالها للبس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية بخلاف
الاخبار البديهية فان النفس التقييدية من حيث هي
يحتملها الخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها
بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب
المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ان المثل المشهور اعني التعلق بحب اماخرشته من قبيل
التقديم افرادا وقلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم
بها قد تكون اوصافا لان قوله اماخرشته صفة مميزة
لحب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم

ان غيره منفرد بالصيد او شاركه فيه وجوابه المثل
يجوز ان يكون كلاما شعريا بان ينزل المخاطب
العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب
الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين
يؤمنون بالغيب الى ان للمتقين حمل على المعنى
الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت
الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف
في حاشيته فيعلم منه ان الاوصاف قبل العلم
بها قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف
في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان علم معرفة التفصيل
لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار
بعد العلم اوصاف وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها
قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر
نحو انت حافظ للتورية اوصاف ويمكن ان يقال مراده
ان الاخبار بعد العلم قد تكون اوصافا لا انها كذلك
دايما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم
بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب
عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر
الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى حينئذ انها اخبار
لا اوصاف قوله ونحو كلمة الخ مصدر من
المبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ بل المراد
المراد بالجري مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية
والجمل الواقعة موقع المفردات ولو كان ضم لفظ الى
اخر وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي
المعبر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا التقييد يخرج النسبة
بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرها وبالمفهوم في قوله
لمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان
المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم والمفهوم
اعم مما هو بطريق المطابقة للفظ بان الثابت في حرف

زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ط الخ
ان التوجيه مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الخبرية
عند النحاة جملة خبرية هي الجملة مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط
محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم محض في الجملة
قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ
هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة
واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصد الاولي وما يراه
ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا معتبرة اولا وبالذات
في المعاني وتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور
والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات
الاسناد تجري في كلا معنيين واما اعتبارات المسند والمسند
اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ وهذا يصلح وجها للاولوية
المذكورة كالايخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للمفعول
من تصور الشيء اي صار ذا صورة قوله مع ان النسب متأخرة
عن الطرفين هذه العبارة مشهورة فيما بينهم تلكوها كلية وفيه
بحث لان المجموع النسب نسبة الى كل منهما بالكلية وهذه
النسب ليست متأخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في
مجموع النسب وتقدم الجزء على الكل ويمكن ان يجاب
بان المجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا يوجد الا
في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا
خفاء في ان العقل اذا لاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى
شيء فهذه النسب من حيث انها متعلقة بالمنسبين المخصوصين
متأخرة عنهما ومن حيث انها نسب بلا ملاحظة خصوصية
المنسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع 1
فقد لاحظ افراده من حيث انها نسب لا من حيث خصوصيات
المنسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا المعنى الكلية
التي ادعوها عرفت ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة
بالمنسبين المخصوصين متأخرة عنهما وذلك لا ينافي تقدمها
على احدهما بوجه آخر قوله اظهار التحسر الخ استعمال الكلام

المذكور

المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه
ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل
الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه
يلزم اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية
ثم قوله اظهار التعليل المعذرة قالت كذا اظهار قوله و
قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون
هذه الآية اخبارا بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول
صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والثاني الاستنكاف والباء في بنفسه
للتعدية اي يرفع نفسه قوله ومثله هل يستوي الذين
يعلمون اشارة بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام
الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك
المذكور قوله واشار بهذا الكثير من ان الجمحي يرد عليه ان
ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا
لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان
كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة
في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من
اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء
الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل
الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسوح
في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه
جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله
يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من غيره فهي من قوله قومي
هم قتلوا المصراع للحارث بن وعلة الذهلي اخره فاذا
رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلان عفوت لاعفون
جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي امية ام امرأة كانت
تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل ام رجل من حروف النداء

نحو وقرائي يا اميمة ذاتي منصول قتلوا و رميت مع
حسني شارعا في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي
البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة منه داخلة على جواب
القسم والجلل من الاضداد ويقع على الصغرى والكبرى
والثاني هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف
كامر وحاصل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم او كونه عالما اورد
عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم
ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظ
ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل شيء من الطرفين
يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم
عين الملزوم) بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة
على نفس العبارة كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة
الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين
ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة
لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام
المذكور في المنفصلة اللزومية والعنادية فلا يخفى جنه انتفائه
وبان الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث من منطق
الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية افرادا غير
مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك زيد اما بان او اما عمرا
والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن
فيه من هذا القبيل **قوله** لا شائع ان يقال انه لم يقع النسبة
فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى فهو لا يفيده لان البحث ليس في افادة
ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
فلانم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على
ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف
مدلولها عنها والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم
فتامل **قوله** فان قلت هذا ينفي العموم على ان مدلول

الخبر

الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي
كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي
وضع له ففي ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور
فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا ينفي
كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل
بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة
هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستعارة
كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليتنبه **قوله** والا لما
وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما تمحض للشرط
وما تضمن معناه جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على شبهها
لو شايع في عبارات المص **قوله** عن معناه الذي وضع له
الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور
في الاول مطلقا كما في المجاز **قوله** وح لا يتحقق الكذب
الظاهر انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب
زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه
لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان
الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من
المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له
وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا
نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله
الوضعي اللفظي هو الايقاع مثلا انتفاؤه في الواقع
بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق
نفسه فلا محذور **قوله** وللزم التناقض في الواقع الظ
من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث
الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الخبر هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان
يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع
على قوله لما صح الخ لان لزوم التناقض ناش من
عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال

وجود الغرب كالانحني وههنا بحث وهو ان هذا
المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات
او النفي اذ لا يلزم من اخلاء اللفظ من معناه الوضعي لزوم
تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامر من شانه
فلا يصلح سببا للعدول لا يقال لا تناقض بين النفي
والاثبات الا ترى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط
والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء
في وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع
النقيضين اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا بناء على حمل
النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم بل يستلزم
ان قلنا بل لم في قوله للزم التناقض مسامحة لان التناقض
لازم الخبر والاظهر ان يقال للزم اجتماع النقيضين
ولا يرفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في
الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحقق
المجتمع في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو
حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الحمل
الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي
المتناقض لكان وجها **قوله** قلت ظ ان العلم الخ فان
قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان
من جملة ما يهم الجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على
تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس معنى
انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في
الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف
استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان
لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله
فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت
المعنى او انتفائه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع
حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل
يستلزم العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار

الجزم

الجزم بثبوت الشيء او انتفاء نقيضه عندهم ذلك الثبوت
من الخبر وكون مدلوله مثلا ذلك ليس الا عدم جواز
تخلف المدلول من الدليل فان العلم بثبوت الشيء
يستلزم ثبوته فيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان ذلك
ان يحتاج الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان
العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون
مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم الجزم بثبوته في الواقع
حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل
قوله فكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه تمثيلهم كون
مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلول
الحكم كذا مع انه مذكور في السؤال ثم يدعى اتفاق القوم
على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفاد
من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لانه
تصريحهم به فلما وجد مرادهم من النفي ظهر انفراد الاتفاق
المذكور بالمعنى الظاهر فتدبر **قوله** فلا يصح قولهم من نحو
زيد قائم وزيد ليس بقائم متناقض لامتناع تحقق المتناقضين
هذا مبني على ما ذكره الشارح من امتناع ان يقال انه نوع
النسبة قد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما انهما
لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب
ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع يتحقق
النسبة التي يشعر بها احدهما لا يتحقق نفس فلا يلزم اجتماع
صدق المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمل من حيث هو هو
والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق والكذب
ان تساوى بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه
بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول فائدة
الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا
الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب عليه
والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم
المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي

يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فايدة الخبر على
متعلقها لا يحضر ورفيه **قوله** ذهي بدون الاولى لا يمنع ذكر
هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المعلل اعم الا لازم
المذكور حتى يحتاج الى بيان المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد
قد ثبت بقوله ان الفايدة الاولى بدون الثانية ممتنع
نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانه لم يذكر في
صورة التعليل **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع
او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم
فان مجهولية المساوات لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة
فيه فلا علم بها وانما حمل على ذلك لان اللازم الذي
نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوما عمومه ولم يقل كما هو
حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقع
المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك بل يعم
الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد
يقال ان الممتنع ولا الممتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع
وعدمه حكم بالامتناع فاللازم المجهول المساوات محمول
على مفهومه الظاهر من اللفظ لا لغيره اعني المساوي والاعم
وفي هذا الحكم تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار
العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من
وجود الملزوم اعني الحكم في نفس وجود الخبر فضلا عن
كونه عالما بل ان يقال حكم اللازم المجهول المساوات
هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم
بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى
نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفايدة
هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب و
لازمها كون المتكلم عالما به من وجوده فيه لصح معنى
اللزوم بلا كلفة **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع
فان قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده
بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق

معنی

معنی العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب
الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل منهما حكم اللازم الاعم
اذ ليس المراد بحكم الشي ههنا الا ما يتفرع عليه **قوله** ونعلم
العلامة اي لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار
العلمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا
فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين
ثم ما نقل الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في
ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضاف الى الحكم
ليست الا العلم به ولا حاجة بناء الى صرف الكلام عن ظاهره
ولهذا احال الشارح في شرح المفتاح كون فايدة الخبر
نفس الحكم هو الموافق للشرح فان فايدة الشي انما تطلق
على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما
ذكره العلامة موافق لما اورده المص بهذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر
الى الظاهر انما هي في المقامات الخطابية فان الظاهر من
المص انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود
ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع
لجواز ان يكون غرضه في التعبير بالعلمين تنبيها على ان
اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس
المعلومين فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان
علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر والخبر فضلا
عن علم المخاطب بكون الخبر عالما به **قوله** لان العلم
بكون الخبر عالما بالحكم الحاصل من الخبر نفسه مع ان كون
الخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى
قد احاط بكل شيء علما **قوله** ولا يخطر بالبال الخ فلا يصح الحكم
ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا
يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول
الاول **قوله** وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة
تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل

الى حال المجز بالنسبه الى حال الجز فالجواب فى اصل
الجواب ما ذكره الشريف من ان الجز المعتبر فهم المعانى
المقصوده من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الجزء علم بالحكم
اى اعتقاد به قطعى او ظنى فانه يسمى علما فى العرف
كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالجز تفهيمه
اياه قوله ويمكن ان يقال ان الظاهر ان مراده جعل الفايده
على هذا التقدير عباره عن المعلوم ايضا موافقا لما فى
المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايده علما وتحقق
لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لان اعتبار
الملازمه بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكليف
الذى ذكره الفاضل المحشى فى تصحيح الاجز لان فيه فوات
التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب
مما ذكره ذلك الفاضل لا يخفى ذلك فوات التناسب
ومخالفة كلام المفتاح ولا شى منهما فى هذا واما المخالفة
بين الصم فمشترك وكونها مما ذكرنا من وجهين لا يفلح
لان يعتبر احدى المخالفتين يونس بالاخرى كما لا يخفى
فليتامل قوله مستحضر اللجز اى لمضمونه على حذف
المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشى ان هذا
وان تناول بحسب مفهومه افسام ثلثه الا ان الظاهر
ان المراد به تنزيله منزلة الخالى الذهن كما صرح به فى المفتاح
وفيه بحث لان الخالى فى عباره المفتاح بمعنى الخالى
عن العلم بالفايده فيتناول الخلو عن الحكم والتردد
والانكار وليس فيه تصريح لما ذكره ولا تصريح لنوع ايضا
ولو سلم صدق ما عن عبارة المفتاح تصريح قصده الى
التعميم ثم الظاهر ان يبنى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص
غير المنكر كالمنكر بما يشمل الحالى لا بالعكس كيلا يكون
كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم فى
مثله والله اعلم قوله وان كان عالما بالفايده نقل عنه
رحمه الله المراد بالفايده ما يعم لازم فايده الجز لانها فايده

ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بهما لا يقتضى عدم القاء
الجز لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا احتياج الى
الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمده وفى
بعض النسخ بالفايده تبين فالامر اظهر قوله ومثله هى عصاى
غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة
الجاهل بل مثله فى ان كل منهما سوق المعلوم مساق غيره
ومثل هذا لا يخلو عن سوء الادب والاظهر ان يقال المراد
من السوال استحضار ماهية العصا بصفاتها لتنظر المباينة
البعيده بين المطلوب والمطلوب اليه والمجيب ليس
بصدد الاخبار بل بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتراه
اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وفى لمن
اشتراه للابتداء كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدا
خبره ما له فى الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام
فى لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف
كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون
لو فى الاية للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
الاية فغيره ايضا نفى للعلم بطريق آخر وكيف يجد اما حال من
ضمير عليك او من كلام رب العزه اى مقولا فى حقك
او مقولا فى حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف
فى جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود
ان من اشترى كتاب السحر والشعوذه اى استبدله و
اختاره على كتاب الله تعالى ما له فى الآخرة نصيب
من الثواب ووالله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها
لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اى بثمرته وما يترتب
عليه من انه لا خلاق له فى الآخرة لامتنعوا عنه واعلم ان
مساق الكلام لتقبيح حالهم سبحانه بتعلق تعلمون بما تعلق به علموا
وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب
السحر ما له فى الآخرة نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب و
اجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتجه

العلم المثبت والعلم المنفي والله فهو اما قال من ان متعلق العلم
المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة
من كلمة ولبئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود
الاول بدون الثاني في المباحات قوله نبين ان
نشير ان نتوقف الى لما كان غاية تنزيل العالم بفائدة
الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل
به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود
الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم او رد
آيتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالمعلوم مجرد
عدم الاختصاص بالغاية وعلى هذا قياس زيادة التعميم
في الآية الثانية قوله لاعتبارات خطابية اي لمناسبة
بعيدة ظنا لكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر
الاهمال بتقليل للنفي كما ان قوله نبأ تقليل للمنفي ووجه
الاهمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول
واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداءة
الشراء بما في اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل
علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب
الشراء انسب بهذا العلم من مقابلها اعني جهلهم بذلك الجهل
وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف قوله لان
هذا الخطاب لمحمد صلعم وقد عرفت جريان هذا التعليل
ايضا في الاول قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في
ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ما له في
الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الاستشهاد منوى
قوله وما رميت اذ رميت روي انه عم لما التقى الجمعان
يوم بدر رمى بقبضة من الحصا في وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا
فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمي
الصادر عنه منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن
مما يترتب على مثل الرمي الصادر عنه صورة كانه غير

صادرة

صادرة عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار
الصورة وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ
رميت صورة يعني ان القيد بين للمنفي والاثبات للمنفي
والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد النفي والاثبات على
شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت تأثيرا
اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة
فان افعال العباد باختيارهم وان كان مخلوقا لهم عند
المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية بحوله لخلق الله تعالى
خارج عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب النزول
لا هو ما رد عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد من الآية
والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن
الله والابتهاج بمثل هذا الفضل البديع الذي يظنون بفعلهم
لو كسبا او لولا الاصلاح بمقتضى الحيلة فيظهر نكتة التخصيص
ولا يرد جريانه في جميع الافعال اهل قوله واذا كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي اشارة الى ان الفاء في فينبغي للتفريع
وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى
ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي
له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص
منه ولا ازيد حذرا عن اللغو عن الاخلال ولا ازيد
منه عن اللاعبة واتماما بذكر على المنع عن النقصان وان
كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على
قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهوره والحمل انما
يريد بالاقتصار على قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة
عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم من
شرح المفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها
حيث قال فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا
وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم
اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو
فقد ظهر بهذا التقرير تفريع هذا الكلام عما قبله واحتياج الى

ان يقال في توجيهه ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد
فصل بقوله فان كان المخاطب اه ولا شك في تفريع ما
على ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واما توسيط قوله وقد
يرل العالم الخ بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاول
من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى
العالم بهما فقرر الاصل اولا ودفع ما يرد عليه ثم استقل
بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه
الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس
الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن
اعتبار الخلو وتجرد الحكم عن المؤكد دون اعتبار
التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث
لان اعتبار التجرد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت
الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى البعض بالفائدتها حتى
يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل
المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجرد بالنسبة اليه فتدبر قوله
هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان
يؤتى بهل بمعادل وصرح المص في اوايل الباب السادس
بامتناع نحو هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك
وجه الامتناع لهذا التركيب من الشرح انما بناه على ما ذهب
اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيؤتى
لها بمعادل مستدلا عليه بقوله ع هل تزوجت بكرا ام
ثيبا واجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث
منقطعة اي اتنعم اولا ام اضرب وقال بل ثيبا
واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في الكلم
كاستعمال فقط في المضارع المنفي في تعبير تعريب صاحب
المشكاة وفي قوله ههنا لا يجتمعان فقط ومع انها انما يستعمل
في الماضي المنفي قوله ليس بشيء لا يخفى ان توجيه الشارح
مبني على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة

واقعة

واقعة او ليست بواقعة ومن جزئية الراجع الى الحكم
وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى
للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك
نظرا بالحكم المعنى الثاني او الاعم وليس مع قوله والتردد فيه
بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق
وعدم تصوره ايضا ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفع
بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط
للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم
يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم
خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء
عن المؤكد انما هو اذا خلي الذهن عن تصورها ايضا وليس
بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره
بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء وقد مر سابقا في اوايل
الكتاب اشارة الى منع تفصيل في فلا نفصل لم الحكم المذكور
من الشارح مبني على ان الرواية دارت المناسب لقوله
فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب
والا فالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقصد جائز ايضا سواء
رجع الضمير في فيتعين الى المتكلم او المخاطب قوله واسمية الجملة
اي صدورها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا
ينافي عد المص في الايضاح الجملة الاسمية الابتدائية وقد قال
فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوتي
هو مقتضى المقام واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة
والعائد الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار
الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى
المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني
فلا منافاة قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى
معمولاتها من وصلت الشيء وصلا ووصلة كذا قيل والاشبه
ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مغزرة

بيانهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا و
نظائرها الحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت
وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت
يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية
هي التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا تغير اصل
المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته
فكانها لم تفد شيئا ولم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه
ظاهر اعتراض الفاضل انه يلزم منه ان يعدوا على هذا
ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسماء كانت ام لا
زوائد قوله تردد اخذ طالب له فيه استخدام لان المراد
بالخبر فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبالخبر الحكم بمعنى
الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا
تردد في انك تصورت قيام زيد او انكرت فقلت
تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لي لا بتصوري
السامع بعده ترددا وانكارا في ذلك فاي حاجة الى
التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان تخصص القاعدة
بغير نظائره او بغير الدلالة على حال السامع فتامل قوله
نظن على خلاف انك تحسبه قيل اراد بالظن ان لا
ميلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم
فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط
مخصوص بان تكونها علما في التاكيد وقيل المسئلة
الاستواء فلا يرد على الشيخ الطلاف من بعده حسن التاكيد
في الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا
العذر من التفاوت في التردد حتى يتوقف في معاده
بين اداة واداة مع انهم لم يتوقفوا في مقابلة الانكار
المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد قوله ما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها اراد به جعل مجرد الجواب
اصلا مقتضيا لا يراد ان يطرف الوجوب بقرينة قوله
لانه يؤدي الى ما نفع ما قبل من ان يكون مطابق الجواب

اصلا في ان

اصلا في ان لا يبتني عدم استقامة الجواب به وههنا
بل الامر بالعكس الا ترى قولهم الاصل في
المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون
التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا هذا
واعلم ان قول الشيخ ان لا يستشعر بشرا الى ان المستحسن
في حكم الواجب عند البلغاء فتركه يوجب عدم الاستقامة
فتامل قوله مؤكدا بان واسمية الجملة ان قلت قدر التاكيد
يكون بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر
انكارا واحدا فما وجه التاكيدين قلت يجوز ان يكون
الرسل علموا انهم بما جرى لهم من الرسولين الاولين و
تماديهم في الضلال انكارهم يتجاوز عن ادنى المرتبة قوي
في نفسه فاكدوا بالتاكيدين قوله مؤكدا بالقسم وان
واللام والجملة الاسمية لم يعد المص في الايضاح القسم
في الاية من المؤكدات ولعله قصد ذكر المؤكدات
التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة
مستقلة قوله فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة
الخ لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب
لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينقول المناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون
الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان
كامل وبهذا سقط ما قال الشارح كما تنافي الرسالة
من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء
على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي
ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل اليه لان
مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب للاخر هذا التاويل انما يحتاج
اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف
الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق
اذ كذبوا بمقدر وهو في موضع المفعول للحكاية اي

حكاية عن رسل عيسى ع قولهم اذ كذبوا في المرة الاولى
واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية
فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على
ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل تكون المعنى
كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم
مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتوزيع في اللفظ
بين المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد المرسل
والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين
تكذيب الثلثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب
للمخبر سواء تعدد الخبر او المرسل او لا اذ لا دخل في ذلك
لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم
يتجه الخبر واجيب بمنع ذلك فان من يبلغ خبر رجل مخصوص
قد يقابل بالانكار سوء اعتقاد في ذلك الرجل واذا
بلغ الخبر احد اعمى يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان
المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن
به من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يتجه لو لم
يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر
والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى
الحال مع فصاحته بكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر
الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع
صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان
المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف
يجب حمله على المتبادر المراد في التعريف قوله على انه
لا معنى لجعل الانكار الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار
كعدم ملاحظة ان مع المنكر انه ما لم يرتدع عن
انكاره يتجه المنع اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد
كما ان ملاحظة الانكار مقتضى التاكيد وعدم معرفة
الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على

ان

ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله
فيجعل غير السائل كالسائل فيجعل الخالي كالسائل لان تقديم
الملوح انما يشعر بالسائل اليه فيذكر التاكيد وجوبا
للدلالة على الشك المذكور وان لم يجب في السائل
ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له
وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابط الذي ذكره لان
ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم
به ترك تنزيله الخالي منزلة السائل قوله اي للخبر متعلق به ان يكون
اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف
معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول
اذا قدم على الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى
هذا التاويل قوله لانه يشير الى جنس الخبر وخصوصيته الظاهر
ان هذا الشيء بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع
صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية
الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر
بصنع الفلك بعد دعاء نوح ع رب لا تذر على الارض
من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب
مترددا في خصوصية الاغراق فيتمل ان لقائل ان يقول
قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله
تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني
في الذين ظلموا بعد دعاء نوح ع بقوله رب لا تذر
على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم
عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت
المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون
العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت
ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان يرجح ما بعده
ان فيه الى المنكر بان يدل على اعظم سخط عليهم فقال
قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء
فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من

شرح المفتاح من ان ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم
من الاصوليين فقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق
فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث
فتامل **قوله** من عرض العود على الاناء ومنه يحمل من عرض
الجارية على البيع فيكون العود على هذا ابر محر ووجه
التاكيد انه وان عرض الرمح متهيا للحرب الا ان معه
رماحا واحدا كانه اعتقد ان من بنى عمه اشباه رماحا واحدا
دامكر نعود رماحهم حتى صار مغرورا او جاء بهذه الصفة و
نقل هذا الوجه عن يوسف الادهمي رحمه الله ولا شك
انه موافق اللغة ايضا لكن الفضل للمتقدم كما لا يخفى **قوله**
امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بان دلالته
على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه
بل هو انسب بقوله جاء واوفق لظاهر حاله وشمل به اورد
على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض
الرمح كما يكون اثر الانكار فانما المقام خطابي لا
يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا
منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب
لزيادة نفعه فلهذا حمل السبب عليها وكذا الكلام في
الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الآية
على تنزيل غير المنكر منزلة وجه آخر ظاهر وهو بعد المؤكد
فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية من المؤكدات
قلت لما تحقق من ان مؤكديتها في مقام العدول
عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه **قوله** وتجعل المنكر
كغير المنكر لا شك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي
لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال
تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب
نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة
الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصف

اللهم

اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد
الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وحينئذ
الظاهر ح كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي
هو التاكيد مع المخاطب المنكر وتجعل تنزيل اشد
الانكار منزلة اضعفه فلنتامل **قوله** ان يكون معلوما
له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول
وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري
لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر فظهر وجه التوقف الارتداع على التامل ويجوز
كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده
معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن
معلومة للمنكر وكانت بحيث ان تاملها ارتدع عن
انكاره لم يحسن جعل غير المنكر لان التامل انما يتحقق
بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته
خصوصه او تعسر يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى
فتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ
لا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعل غير المنكر ليس يحسن
بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما
لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب
فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف
يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكرة المرتاب
قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه
اللام في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الآية ح
مثال لذلك التنزيل بل لا نظير له ويحتاج الى الجواب
بان المراد بالنظير المثال ومسامحة مع ان المقام ينبو
عنه بل لام الاجل والمعنى فيكون نظيرا لما نحن فيه
بصدده لانه تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بالتامل
قوله احد مما ذكر في السؤال اي ذكر هذا الوجه استطرادي
قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع

اصل السوال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا
وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند **قوله**
وح لايكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لوجود الاعتبار
المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما
اذا ضم اليه اعتبار آخر مثل ان يقال جعل وجود الريب
منزلة عدمه لوجود ما يزيله قيل لاريب فيه بلا تاكيد مع
ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل
فيكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا انزل وجود
ريبهم منزلة العدم صار معدوما ما راسا بحسب الاعتبار
فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار
قوله وهو انه ما نفي الريب يعني ان احد الاحتمالين عبارة الكشاف
قلت انفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا
للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم
الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان
فاعل مستو فيه عايد الى الريب والباء محذوفة من ان كا
هو الشايع والتقدير انفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه
فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام
الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه
ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان
عبارة الكشاف ابعد عن ذلك لان النفي ح يتوجه الى
التفسير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه اه بل الواجب
ان يقال وانما نفي لكذا او بمعنى كذا ثم ذكر الوجه الذي
اشار اليه ههنا بقوله وقيل المعنى اه وكلام الفاضل يوجه
الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث
لان المنفي في قوله انما المنفي اه ليس بذلك المعنى فلا
يصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين اقل من
التكلف في هذا تامل **قوله** لكن يذكره كثير من الاعلام مثل
الظاهر ان الاية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان ما قاله
ارباب الفن صريح في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة

الى

الى المخاطب لا السامع مطلقا والظان المخاطب بقوله
ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلعم بقرينة سياق
الاية حيث قال عز من قايل والذين يؤمنون بما
انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب
الاول لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين
وهم المؤمنون على المرتابين **قوله** لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة
يفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا
نقول ان لا المؤكدة يفيد تاكيد استغراق النفي واثره
راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده
ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية فقد عرفت انها
انما يكون مؤكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك
في الاية لتحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على
سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان ههنا
مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان
انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان
ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية انه كالمتردد والسايل
وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل **قوله** وهو انه
كلام معجز مثل الضمير ليس براجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول
ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى
مصدر تاملوها اي تاملها والتفكر فيها وترتيبها بهذا الطريق
قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان
التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب
بل السهو والتجوز وقد ورد بما نقل عن الشيخ واشار
الى انه يدفع الاشكال كالتاكيد اللفظي بعينه فما
ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان هذا الجواب لا
يدفع اصل السوال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي في
الامرين فالاشكال باق بحاله ليس الا وراء ما ذكره

الشارح فقال قوله دفعاً لتوهم السهو او التجوز قال الفاضل
المحشي وفيه سهو لان التأكيد المعنوي كما يدفع توهم السهو
كما صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك
والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما
صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التأكيد في نحو جاءني
زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي زيد
وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا
حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم
بالتأكيد المعنوي لا شك ان التأكيد بنفسه وكذا بالعين
والجميع لا يدفع التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا
كيف وقد صرح هنالك بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان
كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما او الاسناد
اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بان
لا ريب فيه كنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا
من غير روية مع تصريحه هناك بيانا بان وزان لا ريب
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من
غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا
كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد شانه بحسب الحكم
ويتوهم لان مثل هذا الفعل ان صدر ممن ملابس زيد
لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد
دفع المتكلم بقوله جاءني زيد نفسه ذلك التوهم معمولها
فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز ان قيل الجواب
الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من جعل لا
ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف
وما في الفصل والوصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر
عبارة المصنف ابى عن هذا الجواب حيث اعتبر الملقاة بنفس
لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو
ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال
بانه لا شك في تغاير تصريح مفهومي ذلك الكتاب ولا

ريب فيه

ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم ثبوت الآخر
فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت
والقوم انما عدوا من المؤكد باسم الاعادة الصريحة فلا
اشكال فتامل قوله حاصل وجهه ان يراد الكلام
الخ يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى
تعريف الكناية وهو ان يترك اللازم ويريد الملزوم
ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام
الدال على اللازم مريدا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير
ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور
بان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام الانكار للمخاطب
لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في
عرف البلغاء هو عدم الانكار ووجوده استعمل في هذا المعنى
لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر
منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعاء
وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو
ذهن المخاطب فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير
كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ما ذكره
كما عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه ويراد الكلام معناه يلزمه
معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر
على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا
يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يترك اللفظ الدال
على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح
الا اشتمال على بعض اللازم اعني الايراد المذكور الى
الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يقول
بالكناية على ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان نصب الغرض
من زيد ولفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا التنبيه
على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لان المتكلم
نزل منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل اصلا
ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما حققه

لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى كلام الشارح
ايضا لا يخفى عن توجيه والاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد
مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار
المخاطب فاذا القي الى من يريد ان يعرف ما يستلزمه ذلك العدم
ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار
واريد ما يستلزمه فتأمل وعلى هذا القياس نظايره
وهذا غاية توجيه الكلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول
ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر
المجرد لا نفسه والا لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر
عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس
الحكم والتشبث عن طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية
ما ان ما لم ارتدع عن انكاره بشرط الغافل بل مناف
لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق
ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام
في القاء الخبر المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان
ما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ
ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي موضوعا له قطعا
الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون
الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى
بها على تقديره متبوعات لملزوماتها الا ترى ان اللازم
المكنى عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه
على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول
تابع والثاني متبوع لان عدم العمل تتبع عدم العلم وان
الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملاحظ لامارات الانكار
الظاهرة واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني
متبوع لان عدم العمل كالاجنبي ويمكن ان يدفع بما فصل
في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية ان يعتبر كونه
مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم
فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال مع الاسامي

في الغاء

في الغاء المجرد الى العالم مراد به عدم العمل لان الحمل لول
الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العمل فلا
يحتاج فيه الى الحمل متبوعا للخلو فتأمل الثالث ان
جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية ولا ذلك
الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة
موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب
مثلا قرينة اما على انه لم يرد بالالقاء الخبر المجرد اليه خلو
ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا
ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل
والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي
الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه
الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز
ارادة معناه الظاهر وان كانت محققة بشرط اتصافه
بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة معنى الحقيقي
في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز
ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي
وهو القعود على السرير قيل نعم يلزم ان لا يكون المشتمل
على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال
ايها العالم الصلوة واجبة وجوابه المنع لان المحل الآخر
الصلوة واجبة بدون ايها العالم **قوله** في المهد ينطق
البيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه العيب بدرا
منه في اللمعان الخبر بيح الجم البحث والنجابة الكرم و
ساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي البرهان الواضح من سطع الصبح سطوعا اذا
ارتفع ثم يقول ان النجابة مبتدا خبره ساطع البرهان
قوله المشرب الخ في الصحاح اشربت الى الشيء اشربا
مد عنقه لينظر اليه **قوله** دفعا لتوهم التخصيص فان قلت
صح بان لا ريب فيه من قبيل الاضافة الامثلة دون

النظاير وكذلك صح استشهاده وهو من قبيل النهي فقد حصل
دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة
انما يحصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب غير من الامثلة وقد
سبق انه ظاهر في التمثيل والاستشهاد به لكن الاعتبار له
لا نص فيه متوهم المخصص اى بلا شبهة هذا وقوله وهكذا
اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه
قيل اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله
وكذا المجرد عن التاكيد اى لا يجب ان يكون بما تقدم
من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من
المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان
الاولى ناقصة خبره انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير ذو
انجس الظن بمعنى المصدر و بلا تقدير ان كان بمعنى
المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبر ان وان لا خبران
تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زائدة
مقوله انه لا يكون خبر ان قوله بل لا يجب ورودها معطوف
على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل لا يحسن خبر الشان
بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مخصص بالجملة الشرطية والمضارع
المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز و دليله الاستقراء
فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على رأي من
جعله ضمير الشان كما توهم قوله لان انجح مسراه كقوله ان
شواء البيت اراد بالشواء المحرث عنه بطريق ذكر الخاص
وارادة العام بقرينة ان النكرة مهماه اى وليس مسنداه
اصطلاحي والبيت لسالم بن ربيعة والشواء اسم من
شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو
والبازل هنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى
وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع
بزل كحمر وبزل كحمل والمامون الموثقة الخلق التي
امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة
ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون

يريد

يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن
الفتى هدف للدهر والدهر ذو ضروب في تارات كما
يهب يرجع وكما يلين يعتل وكما يصفى يكدر قوله ان دهرا
يلف الخ الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم
حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول بمعنى اى
بسبب وصالها او يشمل بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى
في والمتعلق بحاله اى يجمع في هذا الموضع الشريفة الكاينة
فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر الخ لا يخفى انه
لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة
فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر
لما هو من مرحل الانكار على زعم المتكلم لانهم ادعوا ان
ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لشواهده الظاهرة
فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب
جعل المنكر كغير المنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار
وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي وكان
مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف بعدها فان قلت
لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية
محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين وفيه نظر لان
السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان
يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة
والتاكيد للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه
لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي
انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد
استعمل هنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالتاكيد
هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك
ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاعب قوة وتاكيدا
في الجملة قوله اوحديون جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة
للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تشبيها على افتة

فی معنی الوحدة واستحقاقه ان یعبر عنه بالاوحد ونسب الیه
قوله واما ان انفسهم الخ اما تعلیل لمقدر ای ترکوا التاکید
اما لکذا واما لکذا واما للنفی المستفاد من قوله الا فی ادعاء
والاول اظهر بحسب المعنی والثانی هو الظاهر من لفظ
الکشاف حیث قال وذلک اما لان انفسهم اشاره الی
انهم لیسوا ای ادعاء انهم اوحدیون **قوله** مبنی للتاکید
ای موضعه الذی یتحقق ثبوته فیه مفعل من معنی ان
التاکید لا من لفظها لان الحرف لا یجوز الاشتقاق
منه قال ابو زید انه المبنی من ذلک ای مجبله ومحبوره
وفی الاساس فلان مبنی للخیر ومعناه ای موضع لا یبقی
فیه انه یجده وعسی ان یفعل خیرا **قوله** لانه لدفع الایهام
ای ایهام رجوع التکذیب الی کونه علیه صلعم رسول الله
لکن فیه بحث وهو ان الایهام انما یندفع بما ذکره لو کان
فی الآیة الکریمة ما یشعر بکون قوله تعالی والله یعلم انک
لرسوله من مقول الله لا بطریق الحکایة ولا شعور فیجوز
الوهم ان یکون هذا من مقول المنافقین بان یکون
جاریا مجری الخ کما قیل فی ربنا یعلم انا الیکم لمرسلون
ویکون فایدته بالنظر الی لازم فایدة الخبر کما فی باقی
المؤکدات فی الآیة والجواب انه اذا قیل زید ارسل
عبده الی فلان وعمرو یعلم ایضا انه ارسله الیه کان
مثله مستعملا فی مقام تاکید الحکم عرفا وقوله تعالی
والله یعلم انک لرسوله اذا جعل من کلام المنافقین
کان من قبیل الاول بخلاف قوله ربنا یعلم انا الیکم
لمرسلون فانه من قبیل الثانی لان المعنی یعلم انک
من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل **قوله** ولذا ذکره
باسمه لا یرید ان وضع الظاهر موضع یقتضی نکتة وهی
ههنا التنبیه علی ان مورد القسم غیر الاسناد المذکور
اولا وقد سلک هذه الوتیرة فی عنوان بحث التشبیه
ایضا حیث قال التشبیه الدال علی المشارکة الخ وصرح

الشارح

الشارح هناک بان المراد بالاول التشبیه الاصطلاحی وبالثانی
اللغوی فاذا اعاد اسمه المظهر وبان نقال المعرفة اذا
اعیدت کانت عین الاول لیس علی اطلاقه وهذا التوجیه
سقط بما یقال الاصل فی المعرفة المعادة ان تکون عین
الاولی کما ان الاصل فی الضمیر ان یعود الی عین ما سبق
ثم ان الاصل الثانی یجوز مخالفته کالاصل الاول بان
یعود الی ما فی ضمن المذکور من المطلق فلا رجحان لاختیار
المظهر علی المضمر لا یقال یقول المصنف فیما بعد وهو یقتضی المجاز
غیر مختص بالخبر یدل علی ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد
الخبری لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتیاج الی
بیان عدم الاختصاص لانا نقول کل هو ازالة لما
عسی یتوهم من کون المراد بالمعرفة المعادة عین الاولی
عملا بما استمر علیه دأب المصنف فی شرح قلبیه **قوله** فکانه
قال بعضه حقیقة وبعضه مجاز اشاره الی ما اشاره فی
شرح الکشاف عند الکلام علی قوله تعالی ومن الناس
من یقول آمنا بالله الآیة ان مضمون الجار والمجرور
فی مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعکس وقد شید ارکانه
هناک فلا یرد ان یقال محط الفایدة هو الخبر کما یوهم
مع انک لو قلت فی هذا المحل ثم الاسناد الحقیقة العقلیة منه
والمجاز العقلی منه لکان کلاما مجه الذوق ولا یفید
معنی مقصودا من مثل هذا الترکیب کما لا یخفی **قوله** کما جعله
عبد القاهر حیث قال فی دلایل الاعجاز فی حد الحقیقة
العقلیة کل جملة وضعتها علی ان الحکم المفاد بها ما هو علیه
فی العقل وواقع موقعه وفی حد المجاز العقلی کل جملة
اخرجت الحکم المفاد بها عن موضعه فی العقل بضرب من
التاویل **قوله** وفیه نظر لان علم المعانی الخ حاصله ان مجرد
کون الحقیقة والمجاز العقلیین مما یقتضیه الحال لا یقتضی
دخولهما فی تعریف علم المعانی والا لکان اللغویان
ایضا داخلین فیه اذ قد یقتضیهما الحال بل یجب فان

يكون البحث عنها من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من
الاحوال المذكورة فانه من الاحوال الاسناد حقيقة
سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد
والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة
مثلا قسم من الاسناد وهو من احوال اللفظ كان ما هو
قسم من احوالها ايضا والبه نظر المص واما اللغوي فان هو
نفس اللفظ وهو لا من احواله وكان هذا مناط الفرق
عند المص فتامل قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله
وقد يعتبر دون العامل في مثله فاعل للظرف والمال واحد
قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان الشرح بناء الخروج الى
ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا
يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله
ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم
هكذا ذكره الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب
لان فاعل بني ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا
اي بقي التعريف على هذه الحال وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد
خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف
على حاله المخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل
التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى
ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم
كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة الى كانه اراد
نصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليشاكل مثل قرائن
الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الظ
انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم
والمراد بالصدور عنه الظهور منه بتحقق الصدور بهذا المعنى
في الموت ونظيره مثال كون المسند مصدرا المبني ضرب
اللص الجلاد برفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله

البنفل

النبل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعرف
ان من التاويلين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا
يحمل على الجاز مثال قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه
لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون المذكور حقيقة لان
المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى
الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون
حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم
ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن
لا يعرف حاله في نفس الامر فتامل وهو ان المعتزلي
اذا الغى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل
بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة
واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله
والاول لا يكون اسنادا الى فيه نظر لان المفهوم من كلام
اي هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التعريف
السابق لقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة
اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم
فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل ينسب ما ذكر الى ما يكره
اي الى الحماقة والجنون قوله بناء على سهو او نسيان
والفرق بينهما ان السهو ما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لان زوال
الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها
عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء
والمفهوم كالنسيان من كلام العلامة في توجيه كلام
السكاكي بغير مشوب بتجوز وسهو ونسيان ان السهو
يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي
وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى
السهو وكان قول المحشي في المشهور اشارة اليه فتامل
قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه
يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف
الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة

على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق
اعتقاده قوله على نحو قولنا فانما هي اقبال وادبار المصراع
للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا اوله حنت بتول
فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار له
لا تسام الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار
دهما باوجد مني حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في رأسه نار العجول الناقة
الواله التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى ثماما
عليه شكلها لتهام وتطيف عن الاطافة في الصحاح اطاف
به اي الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في
به الى البو الاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا هما
هنا بمعنى المفعول بان للحس والاحلاء الشيء جعله حلوا
والامرار جعله مرا والاتمام الاقتداء قوله اي شيء مغسول
اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المغسول
الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنساء العالم بالانساب
والتاء للمبالغة قوله ان لفظها في التعريف عبارة عن
الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى
يلابس الفاعل والمفعول به الخ فانه اشار الى تعريف
كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول
به الخ اذا كان مبنيا حقيقة الخ قوله والاسناد الى الشيء
عند ملابس حقيقة ولا مجاز الخ فيه بحث من وجهين احدهما
ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول
الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية
مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول
مع ان عيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام
نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس
الذي هو المكان والزمان والسبب وانها مكان
وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ فاعل
بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل

مجتمعا الخ ١٢

قولها

قولها اي في تعريف الحقيقة ولا ينبغي جعلها عبارة عن
الملابس المذكور فالاولى ان يختار في اخراج الى ما ذكر
الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قول السكاكي صدد
دفع اعتراض المص عن السكاكي وكذلك قول الشيخ
عبد القاهر انه كلامه حجة على المص ويعترض عليه بمخالفته
فيكون الاسناد الى المشبه به خارجا عن القسمين عند
المص لا بد في الاعتراض لشرح الشيخ بكون المثال من
قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان الفاعل
هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل
الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا
الكلام في البواقي والاسناد الى المشبه لا يلبس من هذا
القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثاني بان قول الشيخ
لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان
قولنا الاسنان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح قوله
فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتنا يا ام غيلان
في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر قوله
وجوابان معناه الخ يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام
النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات
وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غيرها هو له قطعا مع
انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه الله
تعالى اختيار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل
في التعريف من المجاز العقلي الخ اذ لو اريد بما صام
نهاري افطرت نهاري لكن اسناده الى ما هو له فلا
يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم
عن النهار حقيقة لهو داخل في نفيها ولا اخر واما نهارك
صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب
في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس
النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت
وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين

لبس بقادح في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا اي اما تسميته
مجازا حكميا وان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه
بالحكم الظاهر او مقدرا ولان الحكم اشرف واما تسميته
مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا
فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره
الشارح او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون
مجازا على ما نقل عنه رحمه الله واما تسميته اسنادا مجازيا فاما
باعتبار الشرف او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة لان
المجاز حيث يذكر بهذه الاسماء وان امكن اشتمالها في الحقيقة اعتناء
بشانه لكثرة فوايده قوله اي غير الملابس الذي له يعتبد
ما هو بالملابس بيان للواقع ان المذكور ملابس غير ما هو له او
بملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس لا يكون
له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول
به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما يجيء ولو قال اسناده
الى ملابس لا يكون له لا يفهم هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى
ان قيد التاول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما
هو له فكانه انما لم يكتف به لان ذلك على المذكور التزامية
مهجورة في التعاريف تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او
الموضع الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاول طلب
المال والمآل اما مصدر ميمي اي المرجع بمعنى المرجوع اليه
والايصال لا مكان موضع وبين في من الحقيقة بيانية وفي
من العقل حال اي تطلب الموضع كاينا من جهة العقل حقا
وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب
الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي
اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون
على ما هو عليه في العقل وان لم يكن موجودة على ما جوزه
الشيخ وسياتي فاذ حمل لو اقتصر على الشق الاول لما تبين
منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب
الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها

فما الحاج

فما الحاج الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق
الثاني تنبيه على ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق
له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع
عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة الخ اشارة الى ان
تطلب الحقيقة ليس معنى التاول ظاهرا لانه تطلب
الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد
الى ملابس غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة مانعة عن
ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى
النهر واردت اثبات الجري له حقيقة لصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة
المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه
حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا
حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز
من قرينة فايدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول
ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبة
اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله
الافعال كلها بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب
فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتاويل وعلى هذا لا
يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى
واما ثانيا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة
المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما
يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام لكونه جاريا على القوانين
فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن
الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة
دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن
الثاني بان ذلك القول ذكر توطية لتقسيم القرينة الى
لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا
بان وجود هذه شرط المجاز اللغوي وان كان شرطا
عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي

فيجب ان يحمل القول على نصب القرينة على الوجه الذي
ذكره ولا يقدح فيه كون القرينة لاجل فهم المخاطب
قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم
يلحق به معنى الفعل ورد ان التمييز بنسبة راضية داخله
لا ملابسه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون
المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول
المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل
يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول
به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من
القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة
كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم
بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس لجواز ان يكونا
متغايرين وان كانا مصدرين كقولك اعجبني قتل الضرب
فليفهم قوله لان الفعل ومعناه ذلك لان المفعول
معه مثلا هو الواقع بعد الواو وبمعنى مع فتعبر اسناد الفعل
اليه لا ينفي هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع
عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا
وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ
فيه فالمعتبر بعد الاسناد هناك ليس الا النصب واما في المفعول
معه فيتغير نصبه باسناد الفعل اليه بتغير شيء آخر معتبر في مفهومه
وكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي جهة لتجوز الاسناد
الى احدهما دون الآخر قوله فاسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل
عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله
البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه قوله
وغير المفعول به في المبني للمفعول الخ فان قلت قولنا
ضرب في يوم الجمعة في الدار للتاديب حقيقة مع انه اسناد
الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريف
طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به

بواسطة

بواسطة قوله واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه
ان قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار للتاديب حقيقة
مع انه يصدق عليه ان الاسناد الى غيرهما ويمكن ان
يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب
بقرينة السياق والفرق بينهما وبين الظرف الزمان و
المكان والجار والمجرور التي يسند اليها الفعل فيما ذكر
على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض
لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وان شئت جريان
هذا الوجه مع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة
فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الخ على التمثيل وبنائه
على الاعم الاغلب قوله لاجل ان ذلك الغير يشابه
اي في الملابسة بمشابهة ذلك الغير بما هو به في تغيرها
بملابسة الفعل الغير اه هو مع انها يكفي لاسناده اليه لان
المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز
بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده
الى غيره لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق
الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث
على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم
في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان
كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وربما الغرض تشبيه
الخ لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير
الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم
عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية
بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن
وتامر فهو يشكل بدخول التاء لان هذا الباب يستوي
فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها
للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول
اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان
جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا قيل والصواب

ان يميل اليه قوله ودواهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي
الدهر مايصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت
دهيه داهيه دهياء او دهواء وهو تاكيد لها قوله احدهما وصف
الفاعل الخ السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق
وانما اعاد هنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان
عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة بيان عدم انعكاس
تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم المعذب فوصف به
فعلا الاليم الوجع هنا فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول والاطلاق على المعذب
على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه ويحتمل ان يراد مثل الفاعل
وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما
اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب
الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية
الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت قوله واسند الى
المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي
ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج
فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة
وملابس الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد هذه
الاشياء بالذكر اللهم الا ان التكثير في التصريح اراد لم الغفلة و
الاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه
اعم من الحقيقي وغيره قوله المعبر عنه صاحب الكشاف
الخ يدل على ان المعبر عنه هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب
الاليم على ما نقل الشارح عنه وبهذا الطريق يظهر ان الاقرب
من الاحتمالين اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما
لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر ان انتصاب
اهل الدار بتقدير اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا
اول لسارق فقال سرقه مالا قوله او مطلقا باعتبار ان
الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان

كان

كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف
المذكور يتناوله باعتبار تعميم الاسناد المذكور بحيث
يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم
او المخصص منع اطلاق المجاز العقلي على الاشتمال بهذا
التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه الخطابي
من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف
للمطلق لانه يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله هو اسناده الى راجعا
الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد
الى من حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لا الى
نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه
المتبادر لا مطلق النسبة وان التغير مساو للمتقدم فتامل
فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل
قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت
باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة
الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا
هو المدلول عليه بقولنا الكواكب للخرقاء او معناه الكواكب
مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف
بانه للمضاف اليه قوله ونهاره صائم كناية الخ لا يخفى
ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه
في الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين
جعل الامر مطاعا مجازا فالاول صريح الكلام والثاني
ضمني اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد
وهو الضمني الاسنادي لان ايقاع السل على الهموم
مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها مخرجة قوله على
ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص اي من اختصاص
المجاز العقلي بالاسناد انما فهمناه من ظاهر كلام السكاكي
حيث فسر الكلام بالمجاز المستفاد به والظاهر حمل الكلام على المصطلح

دون اللغوي قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع
انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بانه بواسطة ولا يبعد
عن متعلقه ذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في
للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة
العقل لا بواسطة الوضع قوله ولقائل ان يقول الخ اعترض
عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل يندرج فيما عند العقل لانه حاصل
عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال
خلاف ما عند العقل كما زعمه ليخرج بلفظ الخلاف لا يقال
يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى
المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار
ان المخاطب بهذا الكلام هو الموحد وفي عقله انبات الله
البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد
لا يثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف
ما عند العقل بغير الاعتبار المذكور فان العقل بالنظر الى
المعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساها رسله
مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان
العكس وتصور الكلام في صورة تصور السامع مجرد
كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساها رسله تكلف
لا يلتفت اليه وفيه تكلف ويجاب عن اصل الاعتراض
بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول
عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب
عليه لما ان ساعيني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس
ولا كذلك المعدول عنه اعني هو خلاف ما عند العقل
فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل
الاخر منه قوله وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة
الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك
بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد
لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب سياق الكلام

ان يقول

ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له
الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى
قوله ما ذكرت من تقرير قول المصنف مشعر الخ عبارته
صريحة في ان المشعر بما ذكر ما ذكره الشارح من تقرير
كلام المصنف لا كلام المصنف نفسه فالمشعر قول الشارح في اثناء
تقرير كلامه بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد
تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد عند
المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة مع ان الغير
في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة
فيعتبر ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر
قرينة على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا
ظاهر عند من له ذوق سليم قوله فقد خرج نحو قول الجاهل
الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه
بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف حال العالم حادث
قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد
الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه مجاز
فلا يصح قيد التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه
لاشتراكهما في اخراج مع انفراد كل منهما بغاية حاصله عايه
ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان
اولى وبهذا القدر لا يبا في الحكم بضياع القيد الثاني و
فساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد
المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد
الى ما ال الخاص الحقيقي يرد عليه ان قولنا ما هو اذا اطلق
يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشار اليه الى ما هو
اعم منه وشامل للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها
فلا يصح ان يراد في التعريف فبل الحق انه غير وارد
لان غير ما هو له غير ما هو كذلك لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر
ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان
تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع

او حتى المشكل به دل على ان الشارح الجمل النيز على معنى
النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب
بل حمله على شيء مغاير للشيء هو المفسره الشارح بان
غيرا هو السبب هو له وتشبيه بغيره بما لابرهنه المنسوب
نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان
قولنا غيره هو المتبادر منه غيرا هو له في نفس الامر لان
غيرا هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه
قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في
الظاهر فكانه اراد كان المتبادر ربما هو له في الامر اهو
اي نفس الامر كذلك المتبادر من غيرا هو له الغير في نفس
الامر قوله ويدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو
المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله ما لم يعلم او
لم يظن لم يعيد المصنف حرف النفي في لم يظن اشارة الى ان
التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على
عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يحصل بذلك كما
في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو عاد لربما توهم
ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان
المعنى على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى
ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا معطوف
مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجيء او
بمعنى الى كما في قوله لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في
قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل متصف ما دام
انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان
الحمل يوجد ح ايضا قوله يعني لم يعلم ولم يستدل فيه بحث
لان قول ابو عمرة لو بات ام لقمان او صحيته او صبت
عمرا ونعم الوصي بل علم ان الصلتان العبدي
موحدا لم تنحصر باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة
ومر العشي ظاهرة بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي
النجم افناه قيل الله على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره

اذ هو ناقش

اذ هو ناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى
قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب بحذف الليالي فان
كان منه معا بما سنذكره الان قوله وانه المبدئ و
المعيد الوجه الدلالة من قال بامر الله وارادته وان
طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون
مسلما والمسلم قايل بان الابداء والاعادة والافناء و
الافناء من الله فان قلت لم لا عكس بان يحمل قول الله
على المجاز قلت حمل كلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه
النظر الصحيح اذا امكن قوله وصفهما فيه بيد به لان الاسناد التي
ذكرها المصنف من هذا القبيل والامجوز ان يكونا حقيقيين عقليين
نحو انبت الله البقل الربيع ومجازين عقليين اجرى النهر
اطاعه امر فلان ومختلفين اجرى النهر اطاعه فلان
واجرى الماء اطاعه امره قوله وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قواها النامية فيه شباب الزمان لا يقوم
به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح اراده
منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف وقت ازدياد قوة
الارض وليس شيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان
بل نفسه فالجواب ان يجعل الازدياد على المتعدي فانه قد
يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد
الزمان القوى يعني في كلام الشارح بحث وهو ان
تفسير الاحياء تهيج القوى النامية في الارض لا يناسب
تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى
لقولنا انه ازداد قواها النامية تهيج القوى النامية فيها
بل ذلك لو ازداد بعين هذا التهيج والاولى ان يعتبر
في تفسير الاحياء احداث النضارة وما يناسبه بان يراد
الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله والحصار اقسام
في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز طرق
المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم
لكل من الحقيقة والمجاز [illegible] وان [illegible] في [illegible]

الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على
قصد الحصر فان قلت حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف
ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت
فح لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا بد فيه من الحمل
المجاز على غير مصطلح وهو المستعمل فى غير الموضوع له لاندفاع
الاشكال بمثله عن السكاكى مطلقا ايضا فتامل **قوله** واما
على مذهب السكاكى ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز
عنده كون المسند فى المجاز العقلى كانبه صائم نهاره او
نهاره صائم والجملة من حيث هى جملة لا يكون مجازا
لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لا يندرج فى تعريفهما بالكلمة
فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحمل الكلمة على مطلق
اللفظ بنوع عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر و
يمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه
بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة والمجاز المفردين
بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس
ما قال الشارح فى تعريف المجاز العقلى من انه تعريف للمجاز
العقلى فى الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ
الواحد وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين انه
قسم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها وقسم الاستعارة
الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا
مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون
القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهرى كما تقرر عندهم
واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان
كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع
له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وقد يجاب
ايضا بان الحكم الذى يرجع اليه المجاز العقلى هو اسناد
صائم الى نهاره واسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة
الفعلية الاسمية الى زيد فافهم **قوله** نصب على انه مفعول
به لتسعون وتكفرتم على انه ظرف او على الظرفية

اى

اى وكيف حالكم بالتقوى فى يوم القيمة ان كفرتم فى الدنيا
وانما قال اى بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية
هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان
بدل من يوم القيمة او نصب بمقدم اعنى واذكره ثانيا لتعظيم
شان ذلك اليوم وهوله **قوله** ومنه اجرى النهر فصل
هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين فى الاولين الفاعل
امر وهنى على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما
فى السوابق وفى الاخيرين النداء مغاير للامر والنهى
قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة اشارة
الى ان عقلا وعادة منصوبان على التميز من نسبة
الاستحالة الى القيام وقد سبق منافى تحقيق قوله ولم
اك حجرا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز فى الاصل
قد يكون مايلا فى الفعل المذكور فى الاشتقاق لا نفسه
وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل
وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشى ولك ان تقول الغرض
المراد ههنا باستحالة الشئ هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك
ثم ان المصدر اعنى الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف وهو السامع يعنى ان قرينة المجاز عند
السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا او عادة تميز من
هذه النسبة اعنى النسبة الى الفاعل المحذوف اى عد
عقله او عادته تامل **قوله** لان العقل اذا خلى وطبعه
فى بعض النسخ لان العقل اذا خلى وطبعه وهو سهو من
قلم الناسخ لان الشئ الذى اذا خلى العقل ونفسه يعده
محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة
للمجاز مطلقا وما يكون الدليل منطبقا على الدعوى
الا بتمحل **قوله** لبيت ما يستحيله العقل اى بالبديهة
على ما هو المعنى الاستحالة العقلية تتبعه ههنا وان كان
قول الدهرى مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح **قوله** لجواز
ان لا يستعمل فيه قطعا فلم عليه يلزم خلو الوضع عن

الفايده وكان عبثا وانه والجواب منع انحصار الفايدة
فى الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان
اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فايده غير لازم وما
لا يترتب عليه غير محال **قوله** لمعرفة فاعل او مفعول اما
اول بمعرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقى
اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد
الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها
بالظهور والخفا وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
عقلى حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك فى الوصفين ويرد
بان الكلام فى المعرفة لا فى الوجود ومعرفة الشى
لا يتوقف على وجوده **قوله** اى قول ابن المعتزل
اشار الى ان ما فى الايضاح من انه قول ابى نواس
ليس كما ينبغى وقيل ابو نواس كنية لابن المعتزل فلا
مخالفة **قوله** اى يزيدك الله تعالى حسنا فى وجهه قيل
الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لا يقاع زيادة الله
على الحسن الكاين فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر
اى يزيدك الله علم حسنه **قوله** سوى الحق قيل صرح به
الشارح المحقق لخطابناء على ان المراد بفاعل الفعل
الحقيقى بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه واثبت
خبر بان الحمل على الانقطاع مما لم يساغ **قوله** فالاقبال
اذن الخ قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل الفعل
المسند فى الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذى يرجع
اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصد كالقدوم ولا
يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه
حتى يلزم المجاز فى اللفظ ولمحصل ان الاقدام مستعمل
فى معناه الموضوع لكن لا لانه مناط النفى والاثبات
بل لينتقل منه الى القدوم الذى هو المقصد الاصلى
فح لا يكون اقدام مجازا بل يكون كناية والكناية
من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكى

بقوله

بقوله الحقيقة فى المفرد والكناية مشتركان فى كونهما
حقيقتين وقد صرح فى التصريح بعدمه وبهذا التقرير
سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ فى اقدمنى حلفه
قادم فلا نم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما
يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده لكن
لا يستلزم انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا كان
المعنى الحقيقى للاقدام والحق ان قول الشارح واذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه
نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذى يرجع اليه الفعل
هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يلايم
المعلل الا اذا اجرى الى ما سلف من الشارح من ان الاقدام
الى المسند الى الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق
فالقدوم ههنا معنى حقيقى للاقدام المسند الى الحق مجازا
ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد
بمعنى اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ اعنى اقدمنى
وهو القدوم بقرينة ما سبق من المثال **قوله** وكذا لا معنى
لقولنا خلق من شخص يدفق الماء دفقا لا بد ذلك لجواز
ان يقال خلق الابن للاب كقوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان مجازيا فى نفسه
الا ان ههنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه
من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص
بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا
الخ لا معنى لذلك القول فى الاية المذكورة لوجود ما يمنع
وانما لم يصرح به اكتفاء بالظهور **قوله** ولو شئ بقوله
فنام الليل الخ او لم يارب فيه فرجت عن عمى والشعب
شكس التفس المعجم بهيج السر ولا يقال شعب مجيبا **قوله** كالكلام
اى كما هو حكم الاستخدام وهو فى الاصطلاح بلفظ له
معنيان احدهما يراد به احدهما الاخر او يراد باحد ضميريه
احدهما وبالاخر الاخر قيل كما ان ليس للنهار معنيان لان

النهار الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار
جعله شبيها بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه
بل هي كما في قولهم الكاف كزيد وفيهما بحث اما في الاول
فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان
المعين ونحره صاحبه بالهذا عين الاستخدام واما في الثاني
فلان الكاف في الكاف كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة
يوصف بالمشابهة الى هي ذلك المعروف وهي المثال
كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل على
حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان حكم التشبيه
الماهية الكلية هي ما سبيل صحة العكس فلا محذور ثم المشهور
في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والاول المهملة من الخدمة
كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد
وجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة والمهملة
وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع
الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء
لها ما كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره
بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر ليبان بالبناء فيحمل النداء
له الخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة
بالكناية الى هذه الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى
هذه الاعتراضات على كون مذهب السكاكي ما ذكره
الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع
اعتراضات المصنف بمعونه على السكاكي ان الاثبات
الحقيقي ممتنع فيا به بالغادر الادعاء حينئذ فيضطر الى
القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويجبر سعيه في نفي المجاز
العقلي ينظمه في سلك الاستعارة والكناية ضايعا قوله
اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل و
الاستعارة وقسمها الى المصرح والمكنية مجازا مع ان
المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة
في الموت بادعاء السبعية فيكون مستعملا فيما وضع له بالتحقيق

وفي

وفي غيره ما وضع له بالتأويل والمجاز عنده المستعمل في غير
الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس
بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار به
خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير
ما وضع له وفيه نظر لان المنية حينئذ فرد من السبع لا انها
اخذت مع السبعية حتى تكون مركبة وههنا بحث وهو انه
يمكن تقرير نظر المصنف على وجه ينبني على الاعتراض القوي المذكور
في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من
الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور
المشبه به لانه اريد بالمشبه لكونها من افراد الحقيقة على ما
هو المذكور في علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز
فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا المشبه به صح ما ذكره المصنف
ههنا فعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض
القوي الموعود بيانه في علم البيان قوله او لا نحو
لجين الماء وجه دلالته عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار
الاستعارة فيه قطعا فتبين ان الغرض منه التشبيه بخلاف
قولنا نهاره صائم فانه يقع ما يقال من ان نهاره صائم و
لجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي و
الاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول
من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالوقف
بامتناع احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم قوله قد زر
ازراره على القمر اي لا تعجبوا من بلى غلالته البلى
بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى اي بلى اي
صار خلقا واذا فتحت الباء مددت قال
العجاج والمراد ببليه بلا السربال كر الليالي واختلاف
الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازره
بضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع
زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كافراء جمع

احوال المسند اليه

قره وزر التمييص موصوف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين
اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع
الى الغلالة باعتبار القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع
الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله انما هي
في ضمير راجع فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في
ضميرها لم يصح جعلها صفة لعبث الا ويجعل العبث بمعنى الصاحب
او التقدير بخلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل بعنوان
المجرور قوله يعني اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس
ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير فلا يرجع
الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى
اللفظ قوله لوجه ذلك لوجب عند القائلين الى منع الملازمة
لجواز ان يقولوا السجع لاحتمال وجها آخر غيره كالمجاز
العقلي حيث اعتبر ان ما صدر عن البلغاء ما يرى من
المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه
وفيه نظر وليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم
يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء ومن شكل من قبيل
المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة
وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه
يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند
القائلين بالتوقف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي
وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي ثابتا قوله
اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور
العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي تكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك
ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور
العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث
عنه في هذا الباب اصلا قوله لذاته اي لذات المسند
اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا
بواسطة توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن

الامور

احوال المسند

الامور العارضة له بالواسطة المذكورة قوله معرف او منكر
قيل هذا منقوض بالبحث عن ان المسند اذا كان معرفة
لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف فيهما
عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه موصوف
والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب
ما ذكره من البحث ولو كان لحقنا متعلقا بعلم المعاني
وليس غرض الشارح الا ان مراد المصنف بالاحوال التي
عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها او رده
فيه الامور العارضة للمسند اليه من انه كذلك نعم يرد
هذا على ما اشار اليه في شرح المفتاح من ان الفن
الثالث بحث فيه عن الاعتبار الراجع الى المسند لذاته
اي لا بواسطة كونه مسندا المسند اليه معرفا او منكرا ونحو
ذلك على قياس ما ذكرنا مع ان السكاكي ذكر في الفن
الثالث من مقتضيات تنكير المسند اليه كون المسند نكرة
فقد بحث عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار
كونه مسند المسند اليه نكرة اللهم الا ان يحمل على الاستطراد
قوله لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه
السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر
مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى
لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ
التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتي به ثم اسقط
نعم في لفظ الحذف اشارة لذلك كما سيأتي لكن في اختيار
هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم
كانه اتي به ثم حذف لا انه ترك ذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه
كما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي
الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل
ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين
او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضميره راجع

الى الحذف فمثل هذا الاحاجة الى ان يقال امثال الحذف
الى فائدة المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد يترك القرينة
الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء
ولا حاجة الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل
فى المبنى للمفعول كما ستذكر انه لا احتياج الى القرينة بل الى
الغرض الداعى فقط وذلك لان قرينة الحذف محققة
فى الصورتين غاية ما فى الباب ان القرينة الدالة
على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما فى اطلاق
القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة
ولكن ان تلك القرينة لا يكفى بالنسبة الى عامة المواضع
بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه
للسكوت عنها قوله مع اشارة خفية الى الاول اذ قوله
للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وعدم فعال الكلام
الغرض انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحتراز
عن العبث ولهذا زاد فى الايضاح عبارة المجرد حيث
قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا
مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف
اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما يشير اليه
وان تحقق اشارة ما كفيه لختفيها فى اولى النكت فقط
فتامل قوله والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون
ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم
من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما
المنافات بينه وبين عدم الاحتياج اليه فتدبر والجواب
ظاهر للمتامل قوله وفيه ما فيه انه عبث نظرا الى ظاهر
القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين
ان نفى العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن
الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق الغرض به وان
فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن
الاعظم وفى الثانى جوز انتفائه نظرا الى جواز تعلق

العرض

الغرض به قوله واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض
الحقيقة بحث لان الكلام فى مقام التحيث الحذف وعلى
ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر
اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث
ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث الظاهر انما قال
من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست
الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع
لا شهادة لها فى نفسها والا لما اختلفت دلالتها كذا
فى شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعنى من
حيث الظاهر فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل
ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لاستقلاله
بالدلالة اى فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم
يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتى ولا عند
الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف
ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن المحصل المستفاد
من مجرد العقل اضافى اى ليس الدال عند الحذف مجرد
العقل فلا ينافى هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من
حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان
قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على
ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا
وان كان امرا ممكنا فى نفسه الا ان ما ذكر تانيسه بناء
على ما استمر فى العادة من ان فهم المعانى قلما ينفك
عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجى نفسه بالالفاظ
متخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند
اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن
الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفته الا باخرة اى اخيرا
كذا فى الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قوله
قال لى كيف انت قلت عليل اخره سهر دايم وحزن

طويل اي حالي سهر دائم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصايب الهواجل بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله بل يتسرام ولبس فيه حذف للمعطوف واتقاء العاطف لان المعطوف لا نفس وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النحاة على ان ام حرف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا او يتوهم هي في اللفظ تمام تلك الجمل فكان الجمل بعدها مذكوره لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او للايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد قال اراد بقوله لايهام الايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعد من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد اجتماعهما وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب قوله رميه من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك لانه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب صنم فحمل قوسه وصيد اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكان يقول من شعره: اني مطعم وحا

الى للعيد

الى المصيد فرمى الحكم بمهاتين فاخطاهما فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعند ما قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابي اخزم جد حاتم الطائي او جد جده وكان له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والزميل التلفيف بالثياب قوله او على ترك نظايره اي من اتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور فيمن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الآخر من غير قياس وتثلث بهما في مراعاتك على حذفهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور ومن ثمه ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او لحو بهما مما تقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي اي اعترض عليه الاستاد بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في نحو اللفظ والآخر

المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على تركه

مامنه بد في تصحيح كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا و
قوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان
النكت تجري في الموارد قوله ولا مقتضي للعدول عنه فان قلت
سياتي ان هذا كله مع القرينة فالاحتراز عن العبث بناء تمام صه
على الظاهر مقتضي العدول قلت المقتضي نفس الاحتراز
بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى ان هذا لازم قوله
وهذا اولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة
الايضاح والتقرير قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث لم
يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم
المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان
المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند
عند حذفه مسند اليه آخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال
الشارح في شرح الكشاف كما ثبتت في موقع المصدر لقوله
ثابتة والفاء في هي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة
التقدم والاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به وقوله
في تمييزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني
بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب فيه اي
يرجع مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله
ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها
على انفرادها واستقلالها واصله حوالي يعني حول الشيء وبحياله صه
وقعدت حياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق
بالفلاح فقيل هو المستقر الخبر اي لهم راجعا الى الاثرة
التي يعلم ان يكون عاملا ولك ان تقول الاقرب
ان يتعلق بالضمير المستكن في الجار اي ثابتة باعتبار
رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف
ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل
المذكور مفسرا للمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان
تكريرا اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة
فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عن غيرهم ولولا التكرير لربما فهم اختصاصهم

بالمجموع

بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث قال
الاصفا مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن
اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري فلا يلائم التمثيل
لقول من عصاني كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة
اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند
اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما تقرر
مثل الان قوله ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
اي المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون المذكور
في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد واما العموم فغير
معتبر واما التعارض القرائن واما حمله على ظاهره فيلزمه
ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كما هنا في
اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه
اللهم الا ان يقال ما ذكره حال من الحالات المقتضية للذكر
فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يحتمل من المتعدد و
ارادة التخصيص لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى
لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء ثم عرفت ان المراد بعموم
النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في
شرح المفتاح على ذلك وانما اشعر به تمثيله بهنا لما لا
يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد
بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في
المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن
الخصوص في نفسه هو العموم في نفسه فينبغي ان يوجه
بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص
النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصيته
في نفسه بل بملاحظة خصوصيته في هذا المقام فصح ما ذكره
الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي
قوله والجواب ان المقتضي لما اورد عليه ان ذكر
المسند اليه يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد
عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص

الزايده على اصل المراد وسيجى لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة
التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج وقد يقيد الخارج
الخارج بالمختص وجعل فايدته الاحتراز عن الضماير العايده
الى امر مختص شيئ قبل نحو ارجل قائم ابوه والظبي كان
الكرام حمار ونحو ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه كريم م
فان هذه الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة
سوداء وسخلتها بالجر لان الضمير معرفة لرجوعها الى نكرة
مختصة بصفة هذا هو المذكور فى شرح الرضي على ما نقله
الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف
هو التعيين اي الاشاره الى معلوم حاضر فى ذهن السامع
من حيث هو معلوم وان كان مبهما فى نفسه وهذا
المعنى موجود فى الضمير العايد الى النكره فلا وجه للحكم
بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشاره الى الخارج
فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد
جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه و
بين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقه اشاره الى الحقيقه
الغير الخارجيه ومعنى الخصوص فيها كلف الرابع انه
كثيرا ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوايل لكن
ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم ورب فتى بهجاد انت
وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اى جاريها اذ لا يضاف
كل واي الى معرفة مفرده كما ان اسم التفضيل كذلك
نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة من الباب
السادس من كتاب المغنى فلا يدل جر رب رجل
واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام
على انا لا نسلم جر رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع
رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور
فى كتب النحو وجوب نعت مجرور رب وان كان

اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن
السراج واكثر المتاخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين
وخالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن كيسان
ظاهر ومحذوف واما الثانى فلما اشير اليه من القاعدة
اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال قوله اشارة
وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند
المخاطب نحو قولك جاني رجل تعرفه او رجل هو
اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص وفيه
نظر لان الاشارة بها ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو
اخوك والكلام فى الاشاره باللفظ اللهم الا ان
يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل فى تلك الاشارة
قوله فتعريفه لافاده المخاطب جواب شرط محذوف
والتقدير اذا عرفت ما ذكر فحصول تعريف المسند اليه الخ
قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق
الى احتمال تحققه تفننا فى العبارة واعلم ان العقد
الكلي المستفاده من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب
والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند
اليه فلا يكون مستلزما البعد الحكم كقولنا الاثنان هو
الزوج الاول والمراد بالحكم فى قوله ازداد الحكم
بعدا ما يشمل لازم فايده الخبر فانه حكم ايضا كما صرح
به لا الحكم الذى بين ذلك المسند والمسند اليه فقط
على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يبعد بعد احتمال تحقق الحكم الذى
هو فايده الخبر كذلك يبعد بعد احتمال تحقق لازمها
فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفايده فى
قولنا زيد حافظ للتوريه ابعد فى احتمال التحقق
بالنسبة الى لازم الفايده فى شئ موجود والفايده
فى افاده اللازم فى الاول اتم منها فى الثانى قوله

الا وضعى بخلاف تخصيص النكرة فرد ان التخصيص والتعيين
فى المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من
حيث هو معين بخلاف النكرة فانه ولو ارادوا ان
كان معينا فى نفسه الا ان التعيين ليس معتبرا فى وضعها
قوله قد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اشارة
الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع
الى الاصل اى يترك الاصل ذاهبا الى غيره لم حق
العبارة على ما ذكره فى شرح المفتاح ان يقال المعين
اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه
اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اى كائنا مع معين او
الكائن معه فينبغى ان يجعل الكائن نعتا من شانه ان
يكون كالاجنبى على الذوق السليم وقوله الى غيره اى
مائلا ومتوجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا
كان غير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم على
سبيل البدل ظاهرا واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا
قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول
لكن قيل لم يوجد فى القران ولا فى كلام العرب العربا
خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب
موضوع بالوضع العام لكل معين لم يمنع عن ارادة الغير
حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلى لكن
بشرط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد
به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله تناهت
حالهم فى الظهور اى الفظيعة الشنيعة الشديدة
من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اى شنيع شديد
جاوز المقدار ومراد المصنف من الحال فى قوله
تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف
الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقله المرزوقى
فى اثناء التمثيل للمجاز العقلى من ان العرب اذا
ارادوا المبالغة فى وصف الشى يشتقون من لفظه

ما يتبعونه

ما يتبعونه به تاكيدا او تنبيها على تناهيه كشعر شاعر و
امثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف او حينئذ اى
فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث
فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد دون يقال
صدق الشرطية لا يقتضى صدق المقدم فصدق قوله
ولو ترى مع جوابه المحذوف اعنى لرايت امرا
فظيعا ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية
كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل
لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور
شناعة حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا تختص
برؤية راء دون راء بل كل من يراها يراها فظيعة
قوله لعنا والمعنى اذ العموم فى المعدول عنه اعنى الكلام
واحسن اليه اظهر فان الاخراج فى صورة الخطابات
ينافى العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول
عن الظاهر بفائدة يتضمنها الظاهر المعدول عنه اظهر من
افادة المعدول اليه الذى هو خلاف الظاهر فاسد
محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج
فى صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة
الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى فكانه قيل الكلام
بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه لقصد العموم
يعنى انما غيرنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقى لينافى
لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه
الحقيقى لما تاتى لنا هذا قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح
حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك ان قلت
ان اكرم او احسن اليه فقصدا الى ان سوء معاملته
لا تختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة
قول المصنف لقصد العموم والاحتمال المتعلق بغير لا يرد
قوله ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته وذلك بان لاحظوا
المشخصات بالمنع بتصور الشخص عن وقوع الشركة

بلغ مقابلة

مثلا موضوعا للعلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات
بمعنى انه جعل هذا المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها فلا يضر
تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة
على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية
الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي قوله
لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند
اليه من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر
هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او
على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند
اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك
ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى
وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع
فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند
اليه في ذهن السامع لا يوجد به احضار ولا ان
المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان
كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بالحضور الغائب
والا فلا بد في الاتيان بالضمير ولو قال بعد احضاره
للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه
حال من معمول المصدر اي ملتبسا بعينه وشخصه قوله
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الخ
مثل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول
والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي
يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج
الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا
لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا
انما يتحقق في الحس اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه
بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين
فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون
الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن

السامع

السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا يدل ان قوله
باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف و
احضار معنى الرجل في قولنا رجل جاء في الدار
باسم مختص لان لفظ رجل مختص بوجوده بحسب
الوضع كما ان لفظ زيد مختص بوجوده وانما لا يكون
مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده
من حيث هو وح يكون مجازا ومجثنا في الحقيقة
وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة
مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد
فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه
واما ما اجاب الشريف في حواشي شرح المفتاح عن
الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد وهو لا
على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا
كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف
بلام الجنس ما يقصد به الفرد المنتشر يستعمل في الجنس
الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين الخارجة
على ما سيأتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك
القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه
في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص
المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا
نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من
قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن
قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد على وجه
سقط الاحتياج الى آخر وانت قد تحققت من
كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع
الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على
ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين
متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول
الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء

معين ليس الا العلم فيه ساجه وانما منتهى السوق ان
يقول لان الاسم المختص المسند اليه قوله قلنا بعد التسليم
اذا ذكر القيود الى توجيه الجواب انما لا يلزم انحصار الاسم
المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص
في الجلالة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال
وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة
مطلقا مع انه ليس بعلم لو توجه صحة مثل الرحمن لخرج
بقوله باسم مختص بل لكونه بعد ان نظر الى ان مفهوم
كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض
بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم
المختص شيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فلكن الغرض الاصلي من
ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في
الباب انهما بعد ما ذكر لذلك الغرض اسند الشارح
اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج
بالقيد الاخير وليس بمحذوف وبما اشرنا اليه من
توجيه الجواب اندفع ان ما استدراك احد القيدين
الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه الفاضل
المحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء قوله لا ما
يقول هو امر موقوف الى اي اخراج الامور المذكورة
بقيد الابتداء امر موقوف الى وفيه ايماء الى نفع التفسير
المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء
وعدم قيد لكن هذا امر موقوف على ان المراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع والا فالانحصار بالرحمن و
انحصاره باسم مختص وليس بشيء لغلط لتوقفه على ملاحظة
الغلبة وخصوص الاستعمال هو وجه توقف خروج
الامور المذكورة على تفسير الابتداء بما ذكره انه لو فسر
باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحقق في الاعتذار
السابق قوله وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على

خلاف

خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر
وهذا ابقي على فتحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة
الالف في آخره كما هو معلوم وذلك في نظايره اللذيا
ذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي
من فظاعة شانهما كيت كيت حذف الصلة لهما
لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي
كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى قوله
وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف
مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما
وضع الى يدل على خروج العلم عنه فهذا يناقض
كلامه قلت المراد من التعريف السابق ان
المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له
كليا او جزئيا ومما ذكره ههنا وما سواه انما وضع
لمفهوم كلي ليستعمل الى بقرينة المقام فلا تناقض نعم
كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع
عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل
المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع طبقهم
قوله ولا يخفى على المصنف ان الوجه ما ذكرنا
اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره العلامة
خرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص
فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح
فالاسم المختص وان كان محتاجا اليه لكن يكون
لكل من القيدين السابقين معه تحقيق المقام مقابل
يسند اليه اخراجه لتقدمه في الذكر على ان الانحصار
في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع
لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن اغمض عن ذلك
فالانحصار اول زمان الذكر محل تحقق في مجرى التكلم
والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتامل قوله

نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون مبتدا والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكر الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره وتفسير الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فايدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله فان الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدا افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى استتر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب الاشتقاق من الاله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فمعمول المضاف محذوف اي عوضت عنها لازمة حرف التعريف اذ تقابل لاه كما صرح به القطب في شرح اللب الاعلى سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ماقبلها او نقل الحركة يتوقف على وجود اللام المتوقف

على

على حذف الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركته الى اللام لزم الدور قوله لم يجعل علما اي بعد حذف الهمزة وادغامه قبله فقيل الاله المعرف باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم بالغلبة لكن زيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقتضي لحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان الاله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى واما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له

تعالى ونفيه عن آخر عجزه واثبات او امكان لا يستلزم
اثبات الوجود فان قلت الكلام لا في الامكان
عن عجزه تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلايل
آخر وليس غرض البيان ههنا على ان المترددين
لا يدعون امكان عجزه تعالى بدون الوجود قوله كما
في الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب
بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وراء الكنية فهو
علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما
والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى
بالمدح او الذم كما في الفضل وابي الجهل لا يضر قوله وفي
التنزيل تبت يدا ابي لهب عن الاسلوب لان العلم
ههنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام
مقام كناية وقيل لفظ يدي متحمل لا العلم مسند اليه في
الحقيقة او نبكر جهنمي في يدي لا جهنمي للذهول كانه قيل اي
جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الى لكن
المنتقل عنه مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب
الوضع ملابس بل والده وسيجيء في فن البيان ان شاء الله
تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس
قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون
الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح
في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم نطلق الاسم
الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لننتقل منه الى ملازم
اللهب لننتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك
الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم
على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط
الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب
الوضع الاول على الحصر الاضافي ليتلايم الكلامان

اي يغالبه
كلامه

كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل
بحسب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على
ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهاره بابي لهب بكونه
جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابس اللهب
الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر
عن المعنى الاضافي كما في نظاير حاتم على ما قرره الفاضل
المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي قوله
ويجب ان يعلم ان ابي لهب انما استعمل ههنا في
الشخص المسمى به لينتقل منه الى الجهنمي اي بتوسط ملاحظة الوضع
الاضافي على التحقيق بما ذكره في شرح المفتاح فلا ينافي
قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ واعترض عليه بانهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي
والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة
ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلي وسياق كلام الامام
بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما نشأ من
الغفلة عن وجه العدول من الاسم الى الكنية فلا حاجة
الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من
قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على
سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء
فتامل بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم
الخ مناقض لما صرح به بالبيان في اثناء تحقيق فوائد
القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون
الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع
له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في
مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تفسير الكناية
طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له
مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ
في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه
الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح

فی الباب مبنی علی المذهب الاول بناء علی ان
المصنف مال الیه کما اشار الیه الشارح فی بحث الکنایة
من هذا الکتاب وما ذکره فی قوله ما یحب الیه مبنی علی
المذهب الثانی **قوله** او ابهام استلذاذه ذکره الشارح
فی شرح المفتاح ان الاخفش ترک الابهام الی الاعلام
ونحوه وعلیه اطبقوا شراحه وفیه بحث اذ فی لفظ
الابهام تکریر به مقصوده فی لفظ الاعلام ومن الاسماء
الی دون التبرک والاستلذاذ فی کونهما من الاعراض المتعلق
به بالذکر والاحوال المقتضیة لحیث تکفی فی اقتضاء الذکر
بابهامها حتی یتعین الحکم فی الاعلام ونحوه بالطریق الاولی
ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام لثاث هذا الابهام **قوله**
وغیر ذلک مما یناسب اعتباره مثل التنبیه علی غباوة
المخاطب بانه لا یتعین عنده المسند الیه الا باسمه الذی
یخصه **قوله** لان المخاطب یعرف مدلوله بالقلب والعین
اشارة الی ان التعریف انما هو بحسب معرفة المخاطب
ولذا قال الادباء المعرفة ما یعرفه مخاطبک **قوله** ثم الموصول
وذو اللام سواء خلافا لابن کیسان وابن السراج فان
ذو اللام اعرف من الموصول عندهما وللکوفیین فعندهم الموصول
اعرف من ذی اللام **قوله** ولذا صح الذی یوسوس الی
هذا انما یدل علی الموصول لیس باعرف من ذی اللام
بناء علی ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان یکون
اعرف من الصفة او مساویا لها ولا یمنع اعرفیة ذی اللام
کما هو مذهب کیسان وابن السراج وکانه بنی الکلام
علی ان انتفاء اعرفیة ذی اللام من الموصول ظاهر
ولذا قیل بهما غیر ما خلاف العکس فالاستدلال بالایة
ناظر الیه **قوله** وتعریف المضاف کتعریف المضاف الیه
خلافا للمبرد فان تعریف المضاف انقص من تعریف المضاف
الیه عنده لانه یکتسب منه ولذا یوصف المضاف الی
المضمر ولا یوصف المضمر **قوله** فانه وان تخصص بکونه

معروفا

معروفا بذلک اشارة الی انه لا یلزم فی التخصیص ان یصیر
جزئیا حقیقیا بل یحصل بنقص الشیوع **قوله** لانه موضوع لان
لا یختص منه ای لم یعتبر فی اصل وضعه التخصیص وان جاز
ان یختص بحسب العارض کما فی الصورة المذکورة
قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوی الصلة
الکلام علی تقدیر اقتضاء المقام کون المسند الیه معرفة
والمعرفة بعین وجوه التعریف کما اشار الیه الشارح
فی شرح المفتاح فلا یرد ان یقال جاز ان یجعل تلک
الجملة صفة للنکرة فلا یتعین الموصول ثم الرجحان فی
الجملة کاف فی المقتضی فلا یتوجه ان ما ذکر لا یقتضی کون
المسند الیه موصولا لجواز ان یکون ما یجری علیه
الموصول نحو الرجل الذی قدم علیک کرم اذ ذکر
الموصول لما کان لازما فالاقتصار علیه مع افادته
المعنی ارجح علی ان اجراء الموصول لا محالة انما یکون
علی قسم من اقسام المفرد غیر الموصول فهذا انما یتم اذا
اقتضی المقام خصوصیة ذلک القسم والمفروض عدمه کما
لا یخفی فتدبر **قوله** الذی کان معنا امس رجل عالم
یتحقق بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من
امر آخر یرجح طریق الموصولیة اذ الظاهر ان یقتضی ما یوجب
او یرجح ولا یکفی مجرد الملایمة والمناسبة **قوله** الذین
فی دیار الشرق اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال ظاهر
فی عدم علمهما کما یقتضی وان جاز ان یلاحظ فیه تارة
عدم علم المتکلم فقط وتارة عدم علمهما کما بنی علیه الحکم
والاولی ان یمثل عدم علم المتکلم بقولک الذین کانوا
معک امس لا اعرفهم **قوله** لعل حرف الی انما اهمل
عدم التعرض لما ذکر بانه اذا لم یکن للمتکلم علم بغیر
الصلة لا ینافی منه الحکم علی الموصول بشیء اذا کان
الشیء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التی
فرض انتفاء علم المتکلم بها هی التی یصح اعتبارها فی جانب

على ان هذا المثال مخصوص

المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر
لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والاولى الجمل فتدبر قوله
او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد
بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية
يقصد حصولها وفائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لا يكون
كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم
لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا
استهجان فيه فلا بد من انضمام شئ الى الاستهجان ليرجح
الموصولية اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر
في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملائمة والملابسة
فلا تزاحم في المقتضى والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسب
ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة
كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي
اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان
بالاضافة كلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر
قوله اي تقرير الغرض اه وجه تقديمه على القولين الاخيرين
ان المقصد من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند
والمسند اليه لافادة ذلك المقصد فحمل التقرير على تقريره اولى
قوله واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح
بشئ ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك
اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الكذب الى المنكر
لان الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب
فهذه الحكاية يتعلق باستهجان التصريح فان جعلت الاية
مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام
رصينا وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية
ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت كيف يغلط بجعلها
فكيف يصح جعل مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرءة
في الحكم بالمراودة والاختيار في الموافقة قوله ولقد
نهرت مع الغواة اه نهرت بالدلو اي ضربت بها الماء

في الرد وحركتها ليمتلئ والغواة جمع غاو وهو الضال و
الاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسريع المال السائم
واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف
وقيل سريع اللحظ بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد
عليه من قولهم ارسل اي سريع كذا في الديوان
وفي الصحاح ناقة سرح ومسرح اي سريعة والعصارة
بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه
والمراد الحاصل والخالصة والاثام بفتح الهمزة الاسم
كذا في الديوان وفي الصحاح اجزاء الاثم وحاصل
المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات
هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه
فما جاءت و وقفت ان حاصل ما سبق كان اثما
وضلالا وذنبا ووبالا قوله ان الذين ترونهم اخوانكم
البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة التي
يتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرؤية وهو الانسب
دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرؤية بمعنى
الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ
وحرارة العطش والصريع في اللغة الالقاء على الوجه
للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة
عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض
على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا
والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان العرف
والذوق الخ وقد اجيب ايضا بان الشيء المذكور على
المنط الذي ذكره هو انما ان يحصل من ذكر الظن
المشوب بالخطا او بغيره في العرف خطاء المخاطب في
هذا الظن على مثل هذا او على التقديرين لاخفاء في ان كل
يحقق الايماء فيه وانكاره مع اثبات الشيء المذكور
مندفع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه
ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في

معاني الكلام الذي فيه الموصول **قوله** الى وجه بناء
ظاهر قوله بالسياق فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني
عليه اثر من جنس العقاب ونظايره تدل على ان
المراد ههنا الى وجه بناء الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة
الى ان ايماء الموصول اذا كان مسندا اليه الى الخبر
من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله
في تعريف العلم حصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد
في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
او البيت ما يدل عليه اذا عرفت الروي نحو
قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
قوله الى التعريض بالتعظيم اي اعترض عليه الفاضل المحشي
بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها
يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول
وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها
واجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع
الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو
المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف
على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب على
وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من اسناد الخسران
الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن
نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر
من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض
بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يمكن بذلك ان يتوصل
اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا اشكال الكلام
في معاني الموصولية لا لمجموع الكلام الذي يكون
الموصول من جملته فاندفع الاعتراض **قوله** فاشكل
عليه الامر في الخوان الذي سمك اجاب عنه الفاضل
المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى
المبتداء وبنائه عليه لا علة ثبوته فلا اشكال كما فصله

وفيه

وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر
الايماء الى ذات العلة ففيه انه مصرح بها فلا يحسن الايماء
وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم
على المشتق وما في حكمه يفيد عليه المأخذ ففيه ان ذلك
الترتيب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لبنائه
واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم
مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف
به نفسه سواء اومئ الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر
الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان
الذين يستكبرون الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين و
في قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت بيان
رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي الا انه لا خطر
المتكلم استكبار الكفار بعثه مجرد ذلك على ربط
دخول جهنم بهم ولا لاحظ سمك السماء حمله مجرد ذلك على
ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى
على المصنف فتامل **قوله** ومن الناس من اقتفى اثره
المراد به العلامة الزيدي وقد نبهناك في اوايل بحث
الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعبر في
مثل هذا التركيب بمضمون الجار والمجرور مبتداء وما بعده
خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه
لا يتصور بمثل هذا الاخبار فايدة ويمكن ان يجاب في
هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب
والاستعظام ان لا يختص بعض من الناس باتباع غيره
في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسانية بحيث كان
ينبغي ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن
لو سلم صحة هذا التوجيه الذي ذكره الشارح وسوق الكلام
ينادي على فساده هذا الرأي اذ اشار بلفظ ذا الاشارة
القريبة في قوله لم يتفرع على هذا العبد الاشارة البعيدة
في قوله وان يومئ بذلك الى جعل المسند اليه موصولا

بكلا وجه بالاشارة الى الايماء **قوله** الى محسوس غير
شاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس
على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال
الى شاهد محسوس وقد يقال ترك تقديم المشاهد على انه
يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا
لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو
مجازا **قوله** واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار
اورد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف غرض مرجح لا
موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث
قال اولانه لا يكون طريقا الى احضاره سوى الاشارة
الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال فيه اكمل التميز غرض
موجب مثال **قوله** من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن
ذهل كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي
من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان
بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل
الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب
يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب بحذف
الواو بعد قلبها ياء كما سيت وميت اصله ميوت ثم قوله من
نسل شيبان اما خبر ثان او حال على مذهب التوسع او الزائد
واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بمزدان اي ممتازا منهم فليس بحسن
لان تمام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح التزيد به في المجالس
بالعكس اي كافة المجالس لا بالعكس اي نسل شيبان فقط
كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل
شيبان ممتاز عن سواهم بالمجالس فتدبر **قوله** وهما نجوان
بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان الضال
بتخفيف والسلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة
ايماء الى ان المراد بالضال والسلم الذين حكم نسل شيبان
بانهم مقيمون بينهما فردان من ذلك النوعين يعني انهم
كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا

اذا ثبت

اذا ثبت زيدا **قوله** نظر علم المعاني الى اسرار الحروف
الثلاث والبعيد والمتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء
الاشارة كان هذا البحث النحوي ذكر توطئة لما يتفرع عليه
من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها بقصدها
البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة
والتوسط كان من علم المعاني **قوله** وعلم المعاني من
حيث انه الجليل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل
المحشي من ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه الالتزام
ولا ضير الا ترى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه
بغيرها وتنكيره وجميع ذلك دال على معانيه بطريق الوضع
الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار
حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل
قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل
عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف
فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل
المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان
المراد ذات الموصول من غير ملاحظة مضمون الصلة
بقرينة عده الانعام من جملة الاوصاف التي عقب
بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس
الموصول ليصح ذكره بدون الصلة واما عوام جعل الاتباع
مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان جعل
جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يمكن
ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخرى من
غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد
واما على التقدير الاول فليس لذلك الحسن لان
المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة
الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف
وذلك هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين حتى
ان الحد الى الواقع وانما قلنا مثل **قوله** او لنحو ذلك مثل

ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وجودة ادراكه كونكه
في مسئلة يتجسم فيها المعقول بهذه المسئلة محققة عند كثير
الى ان المسئلة التي يجزم فيها المعقول كالمحسوس المشاهد
عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما
يجب التنبه له ان ما يورد في امثال هذه المقدمات
من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باهمال
العزو انه لا امتناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطايف
والاغراض فان فان مبنى تلك الاقتضاءات و
كون التراكيب بما يذكر من الاعراض على مجرد المناسبات
والامر بين للبشر ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من
الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلها مواضع تنفع
قوله واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا او احدا
او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح
ودالا على حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه
مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة
الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له
الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا
من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ لا يتصور ان المعهود
في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض في لا تسامح
في قوله واحدا كان او اثنين قوله كناية اما من باب اقسام
الكناية المصطلح وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوسل بها الى
الموصوف فان التجبر من الصفات المختصة بالمذكر
كما اشار اليه بقوله لكن التجبر انما كان للمذكور له
يعني لما كان التجبر مختصا بالذكور علم ان مطلق بها
كان هو المذكور وهو ليس بمذكور صريحا لكن ذكر
لازمه وهو التجبر قوله او للاشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة

الصفة

الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى
الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى
نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد
علم الجنس والا فهو ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن
بجوهر اللفظ لا بالاله قوله يعني يطلق المعرف باللام
المذكور لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد يأتي
لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني
مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل
اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر
من كلامه قوله والمتحدة اما على صيغة اسم الفاعل من
الاتحاد بالحاء المهملة كما ينبئ عنه قوله لحاء التعدد
باعتبار الوجود او صيغة المفعول من الاتحاد بالجيم
بالمعجمتين والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان
مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح
كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة
الى ما هو مدلوله صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر
واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي
حاجة الى ما ذكر من القرينة فتأمل قوله لحاء التعدد باعتبار
الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد والمنتشر الذي
يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعين المتشخص قوله
حتى كالعلم كالنكرة حيث قالوا الحضور الذهني معتبر
في المعرف دون المنكر وقيل حيث اول بالمجاز
وقع صفة له من الحمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح
حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار
عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما
للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما
الارادة نفس الحقيقة قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا
واعلم ان المصادر ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى
ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها

الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا
باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون
المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف
بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد
به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز
ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال
غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور **قوله** ولقد امر
على اللئيم يسبني اخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف
عطف اذا لحقها علامة التانيث تختص بعطف الجمل
وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من
عناه اي قصده واراده او لا يهمني للاشتغال به و
الاهتمام منه من عناني الامر اي اهمني وفايدة ثم في
البيت بيان تفاصيل الامرين اعني المرور والامضاء
كان الثاني اعظم من الاول شبهها بالتباعد ما بينهما
في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت **قوله**
لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وقت اذا حدد
وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى
انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فيجوز توصيفه
بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله
في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم
عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيعرف كما في قولك
عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه يجعل الموصول
سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة
حقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر
اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه
بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية
المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا
واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء
والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا ذهنيا

مطابقته للماهية المعهودة فلا عهدية بهذا الاعتبار فسمي
معهودا ذهنيا بهذا **قوله** ومثل كل مضافا الى نكرة مضافا
حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يماثل كل هذا على مذهب
الجمهور وانما اذا جوز الحال من خبر المبتدا فالامر
ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة
كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سياتي
ان شاء الله تعالى **قوله** وجوابه انا لا نم كان الاظهر
ان يقال في جواب السكاكي ان اريد بعدم التميز
على تقدير تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة
كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخر الحصة
وان اريد به عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء
الثاني م وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى
للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح
المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا
على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة
حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف
العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه كان هو الحصة
فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة
فكانه حصل عدم بطلان التالي على الشق الثاني
ظاهرا مسوغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض
الفاضل المحشي موهم بانه **قوله** وهذا المعنى غير معتبر اي اورد
الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين
المعرفتين اشارة الى جواب سوال مقدر وهو
انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس
ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لا يجوز اذ خال لام الحقيقة
عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان
عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة
بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير **قوله** واستغراق
المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر

حيث الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف
من صيغ العموم لهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين
وجه الاعتراض الاول مع عبارة المفتاح مشعرة بجواز الحكم
حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما عرفت انه رجح
هناك ومن لم يعرف من العبارتين فهو قال لم قال قوله بل
عمره رجال في الدار لما التعرض البيان على ذكر الجمع لابهام
حال المستثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين
مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا
المغنى وقيتم شرا اخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل ووقيتم
على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم
الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على ما دل وقيتم بالنفي
اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا
لقيتم قوله او معدوده نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره بعض
النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه
متضمن الحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس نصا
في الاستغراق كما تقرر في الكشاف وان معدوده بالنفي كنفي
الجنس في قوله وانما اورد البيان الى الاحتراز عنها
قوله ولقائل ان يقول لو سلم انه قد تحقق ان القضية
السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي
قوله ولو سلم اشارة الى منع كما الفاضل المحشي مؤثر
تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال
ان اريد ان رجلا ورجالا عامان نحو ظاهر الفساد
والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان
نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي
المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون
المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال
المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي
والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله
الجمع غير نادر الى ان صرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف

جائي

جائي القوم الى قوله مع امتناع جائي كل جماعة الخ فيه بحث
لان المحققين من النحاة حملوا قولهم على عشرة الا واحدا
وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر
بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى
من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يبعد
صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف بلام الاستغراق
على ارادة كل واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال
المذكور ممنوع والاولى من وجه الفرق بينه وبين المثالين
اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من
افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق
ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته
فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءه
او في الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا مثل قولك له علي عشرة
الا واحدا على الاستثناء بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال
المتصل وقولك جائي كل جماعة بالنظر الى الجزئيات
فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزء الجماعة
جماعة فكيف من قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع
ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان
معنى جائي الرجال جائي كل ولعل وجه ما اشار اليه الشريف
حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق
لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزءا من الاربعة
والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها ان يقول الكل من
حيث هو كل جماعة فيكون جزءا في الجمع المستغرق فلو اعتبر
كل واحد واحد ايضا كان تكرارا محضا ولذلك ترى
الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واما بالمجموع
من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث
لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم
فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها
الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد

بلزوم التكرار فی مفهوم الجمع المستغرق لزومه فی المعنی
الحاضر فی ذهن الحاکم علی معنی انه یلزم ان یلاحظ
الحاکم ثبوت الحکم للثلثة مرارا متعددة تفصیلا فهو
ممنوع وان ارید لزوم ثبوت الحکم فی نفس الامر للثلثة
مرارا متعددة بحسب مقتضی اللفظ مع انه لیس کذلک
فهو ایهام وان اراد ان لیس ان یعتبر دخول الثلثة
فی الحکم باعتبارات فلا یضر ولا یکون باعثا للعدول
عما هو ظاهر حاله فی الاستغراق علی قیاس حال
المفرد علی انه یجوز ان یشترط عدم تداخل الجماعات
واجزائها لئلا یلزم التکرار الذی ذکره فان قلت
لو کان معنی الجمع المستغرق کل جماعة لما صح ان یقال
جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد فی الثلث قلت
لو سلم بانی حمل الجمع علی الاستغراق فی الصورة المذکورة
لکان ما ذکر مناقشة فی العبارة یندفع بان یقال المراد
جماعة لا جماعة خارجة عنها کما صرحوا بمثله فی تعریف العلة
التامة بجمیع ما یتوقف علیه الشیء مع جواز کونها بسیطة
وبهذا القدر لا یعدل عن حتی یصح جائنی من الرجال
الا یصح علی انه غایة لدخول کل جمع فی الحکم باعتبار
ثبوت الحکم لکل فرد **قوله** فظهر بطلان ما ذکره صاحب
المفتاح الا قد یجاب بان مراده انه انما قیل دون القطاع
لئلا یتوهم انه من قبیل اسناد الفعل الی الجمع بطریق
التجوز علی نمط قول فلان یرکب الخیل ویقول فلان
فقتلوا زیدا فانه مجاز مشهور وتوسع شایع والاظهر
فی الجواب ان یقال مراد السکاکی ان الجمع المحلی
باللام انما یستعمل فی الکل من حیث هو کل ومن
المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شک انه یمکن
بزوال قوة البعض فلو قیل دون القطاع لم یتحقق
شمول الوهن لکل عظم بطریق القطع فلیس مراده
بالشمول فی قول الطلب شمول الوهن الا الشمول

الحقیقی

الحقیقی القطعی **قوله** غیر مناسب للمقام لان السامع هو الله
تعالی **قوله** انه جمع لیتناول کل محل اعترض علیه بان
هذا التعلیل غیر صحیح لان هذا التناول غیر موجود فی المفرد
المستغرق ایضا اجیب بان المراد لیتناول تناولا ظاهرا
لما فی صیغة الجمع من الاشارة الی العموم **قوله** لاحد
من خلقه ای من اجناس خلقه اذ لا یطلق العالم علی کل
فرد او نقول هذا المعنی انما استفید من خصوص الموضع
الموضع لا لان العالم اطلق علی فرد بل لان عدم الظلم
یستلزم عدم الظلم للشیء من احاده **قوله** وبالجملة فالقول
بان الجمع اذا قیل علیه ان اراد ان کل جمع کذلک فمم کیف
وقد عرفت انه انما یستعمل فی الجموع التی یستلزم ثبوت الحکم
ثبوت لکل من احاد مفرداتها وان اراد الجمع المستغرق
کلها بعین ما ادعی صاحب المفتاح فانه لا یدعی الا الجزئیة
والجواب ان المختار الثانی ونقول لیس الکلام ناظرا
الی الرد علی صاحب المفتاح بل علی من حکم بان الجمع
مطلقا لا یبقی الا استیعاب الجموع ولا ینافیه خروج
الواحد والاثنین **قوله** نعم الفرق بین المفرد الی لا یخفی
ان الکلام کان فی الفرق بین المفرد والجمع المعرفین
بلام الاستغراق والفرق الذی اراده فی جانب
العلة لیس بینهما فان اللام فی المثال المذکور لیس
للاستغراق فکیف اراده الواحد من المفرد المستغرق
فکان بالمعرب تجرد اطلاق لام الجنس علی لام الاستغراق
والعهد شامل **قوله** مجرد اعن الدلالة الی اعترض علیه
بان دلالة المفرد علی وحدة معناه بحسب الوضع ظاهرا
اذا قیل بوضعه للفرد المنتشر فاشتغال الذهن من
المفرد الی الوحدة ضروری بالنسبة الی العالم بالوضع
فمعنی تجرید المفرد عن الدلالة معنی الوحدة اجیب بان
معناه عدم اعتبار دلالته علی معنی الوحدة ولا خفاء
فی انه علی هذا التقدیر لا یلزم الجمع بین المتنافیین فی

لکن یمکن ان یقال اذا تجرد المفرد عن الدلالة علی معنی الوحدة
... بحسب ... فالاستغراق ...
مستلزم لاعتبار ... الاستغراق ... الی ...
غیر ... ان ...
... العموم ...
عدم الاعتبار ... الواحد ...
... الدلالة ... ان ...
انه علی التقدیر ...
اعتباره ...

الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة
على تعيين المراد مقوله مجردا عن الدلالة بمعناه
مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم
من عدم اعتبارها الخلو عنها قوله للمحافظة على
التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب
محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصفتين
على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم و
الرهط بالجمع الصيغي قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد ولا
مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر
الى ظاهره المستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن
كل فرد في فلك يجوز اللهم الا ان يفرق بين
الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو
الدينار الصفر اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه
على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا جمع على
دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم
قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها
ووقع في بناء ممهد وبهذا ظهر ان السينات في قول
عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف
طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة
السين بناء على القواعد الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه
لهذه النكتة الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير
بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة و
الا ان يقع الوثوق قوله فلان الثوب الى الاسمال
جمع سمل بالتحريك الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل
هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض
ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وصف
كل منها اصفر قوله لانها اخصر طريق اما بان لا يكون
السامع عارفا باسمه العلم ويكون طريق الاضافة اخصر

بالنسبة

بالنسبة الى العلم ايضا فان هواي اخصر من عبد الله
ونحوه مثلا قوله نحو قول جعفر بن علبة الحارثي
الخ وهو من شعراء الحماسة قال الابيات حين
اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هواي بتثليث
ياءات لان اصله هوى وى قلبت الالف والادغام
على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب
اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت
احدى الياءين وعوضت عنها الالف المتوسطة
وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي
ويراد به ان الغرض سائر بالعرض حيث ان محل
العالم هو به وهو القلب ليس مستقرا وهو الجسم فكأنه
قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي
بمكة موثق قوله لتنال المضاف اليه او المضاف
قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار
وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التشمن
قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي
هو عبد السلطان عندي وكذا في نظره فالوجه
ان لا ترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما
اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف
لا يشيع ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما
ولذا اطلق التحقير ولم يعتد بشيء منها فتامل قوله
ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها اي فصله عما
قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله لا تضار ان
كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضر
والباء من صلته اي لا تضر الوالدات بالولد بان
تفرط في تعهدها وتقصر فيما ينبغي او تفرج قوله فانه
لما نهيت المرأة اه ظاهر وان كان الباء للسببية
للمفعول او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا
تضار زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس

بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك والاضرار بزوجه زوجته بسبب ولده بان تمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه انتج المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجه او بالعكس بسبب الولد يعود الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء الحاصل من الاضافة لعدم قول القائل ان الكلام المذكور رسالة وجعل الموصول مع صلته مؤكدة لما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقا تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحره سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المرءة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقا امرءة تضيع اوقاتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب قطب الجنوبي يطلع عند ابتداء تنبهت لمجي الشتاء وفرقت قطنها الذي يصير غزلا لاجما يؤل اليه في قرائبها استعدادا السحرة بالضم السحر سهيل رفع على انه بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قوله او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء ولا لم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فانه دفع اعتراض المورد في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح قوله وليس الم عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاؤه على معناه الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف او لا سبيل للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي شأن طالب العرف ثم توجيه جعل التنكير الثاني على التحقير سلوك طريق

البرهان

البرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابله تنوين التعظيم بتنوين التحقير وهو معنى كلامه وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح استفادة الحاجب مطلقا عطفا كان او حقيرا الوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر فيحتمل الاول ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدا واكبر نعت له والخبر محذوف اي رضوان لهم الي والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا خلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجودة اماكنها فرجح شيء من الاشياء عليها بطريق القصر لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق الطبيعة فلينا مل قوله وبجي للتحقير والتعليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير تخصيص المتكلم ليس الا لكثرة فائدة قوله احترازا عن التصريح بنسبة الشاعر الى تميم المهدوح بهذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مشاهدة تعين البعض التي ينسب اليها السائل من المهند اي السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يتميز ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة قوله من هاء المرءة وتعين الكلمة اي ما من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة

قال قيل بل ان الاستكثار بالاضافة والجواب الاضحاك لاعلام ما ثم قيل لكل البرابر اسم العرفه بالاعلام الذي لم يعلم ذلك ثبت فان ثبت ما يقصد به لبيعه بطلانه

المستفاده من بناء المرة لاينافي التعظيم لجواز اتصاف
الواحد بالعظم فكيف يدل على التحقير والتحقير ان
نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة
من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء
المقام كاف في الحمل قوله وجوابه انه ان اراد
لبناء المرة الى اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة
للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط
افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا ادى المقام حقه بسبب
الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط
وجوابه ان المقام لا يمنع المبالغة في التحقير كما لا يخفى
فايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو
مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه
فتامل قوله اما كل فرد من افراد الدواب الى مثل
آدم وحواء وعيسى عم وكذا الغراب والفار والعقرب
والعقعق على ما جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاستثنا
لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والعرفي
فمنهم من يمشي الى راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على
طريقة الاستخدام وقيل من الاية على شرح الاكثر لا
الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه
ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين
وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير
انما اعتبرتها اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء
الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه
لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الى مبني
على ما ذهب اليه المصنف من كلام السكاكي واتباع
له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي
لا يلائم التعميم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الى وان
عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي
ان ينبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين

هو

هو الملائم بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة
والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد
الدابة مخلوق من نوع من الماء اختص بنوع ذلك
الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الى فيه ان
الاستفادة بمعنى الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال
المحقق فضلا عن المتوهم قوله وللتعليل مبنوا الجمل الى
لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التعليل مدحا للنجاشي
وهو ايضا مدح للملوك من المدح ببسط الملك وكثرة
الجنود المستفادة من الحمل على التكثير الذي ربما لا يكون
مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التعليل
فهو ايضا مدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب
الذوق السليم قوله وقيل قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها هذا بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها
اي اني تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف
على الفعل الواقع بعد لم قوله هذا الى ان جعل الفصل
وكثيرا من اعتبارات الى ان كون ضمير الفصل مع
تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو
المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن
تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة
مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من
اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح و
الذم والترحم على ما اعتبره المصنف والتاكيد بكل
واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند
الكوفيين بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه
واعتبارات مثل عطف العطف بالحرف اكثر واعتبارا
اوفر فلا ينتقض بما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف
على ما ذكره قوله يناسب قوله واما فان المتبادر له
من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص
التابع فيه عطف البيان لا غيره قوله كقولك الجسم

ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق [illegible]
[illegible]

الطول العرض العمق يحتاج الى فراغ يشغله قال
الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين
او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او
المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان
الاول من تعريفى الطول والعرض يستدعى ان
لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلث
جسما قال الفاضل المحشى هذا المثال على رأى
المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اى المؤلف
لعلى زعمهم وفيه نظر مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج
الى فراغ يشغله لان الممتد فى الجهات الثلث لا يتصور
الا فى مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم
او يراد بالطول وما بعده الجواهر لان الوصف
يعم الاجسام التعليمية وخصوص الجزء يدل على ان
الموصوف هو الجسم الطبيعى اذ لا مكان للتعليمى
عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور
اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء
قطعا واما على مذهب المعتزلة فيما غير ظاهر ايضا
لانهم قائلون بالجوهر الفرد وبحيزه ويكون الحيز عبارة
عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان
يصار الى تعدد العلل وبعد المشار اليه هو علة الاحتياج
الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم **قوله** الالمعى
الذى يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل
مفعولا الظن محذوفان اى يظنك متصفا بصفة و
قيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع
الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن
مشبها بالرائى والسامع وهو اولى من جعله حالا من
الظن اى يظن الظن شبيها بالمرئى والمسموع كما لا
يخفى **قوله** اوذى فلا يمنع الاشتراك الخ اوذى
اى بذلك والاشتراك حذر من ارتكاب لا محالة

قوله وعند النحاة جمع ناح من نحى ينحو اذا نظر فى علم
النحو وتكلم فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل فى المعارف قال الفاضل المحشى منشأ
احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق
على معنى كلى هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف
الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق فى خصوصية
هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف
فانما نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان
الاشتراك فى الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس
بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما نشأ من المعنى
كما صور فى النكرات واعلم ان الفاضل المحشى حقق
فى اثناء البحث كون الوضع عاما والموضوع له خاصا
واخواته الثلث فلا خفاء فى شىء من الاقسام الى
ذكرها الا قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله واذا
تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان
كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون
الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة
فيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع
خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع والموضوع له
عاما غير متصور الا فى لفظ واحد لمعان كلية باعتبار
معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل
المحشى امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر فى
الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء
كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شىء آخر او لم يكن كذلك
بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم **قوله** لئلا يصير الوصف مخصصا
لمانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر ان
لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل ارادته اذا
لم يكن الوصف مخصصا انتهى ان المراد المعانى المذكورة
قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد

ولم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد
ليس لجمل بهما اصلا لما سبق في بحث الاستغراق
ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل
اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي
يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان
من ان الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد
الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب
المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد
واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون
العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا ينافي الاقتصار
الى العدد قلت الاستغراق يتحقق بالنظر الى الاجناس
كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد
بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد او الا
بالذوات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال
المراد بكونهما نفي الاستغراق عدم جواز خروج
فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الاية وان
اريد نفي الجنس لزم ان لا يخرج في ذمته عن الحكم
فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن بينها فبل بالحاد
يؤدي كلامي التحصين وان ذات الغرض من
ذكر القصد الى الجنس غايته الا ان كلام الكشاف
ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح
ساكت عن ذلك لظهوره فلخص الكلام ان زيادة
التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنس وهي ناشئة
من اعتبار الوصف الشائع للجنس والعموم في الجنس
سار في عموم الارض والجو ذ ...... وجه زيادة التعميم
مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة
الكشاف على الجنس تعسف تامل قوله لحسن حجة وقوع
المفرد مقامها ..... بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد

سوقعها

موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام
الكلام لا بحسب سداد المعنى تامل قوله فلنا مراده الى
الصلة اه وكذلك ان نقول مراده ان المجموع صلة بتقدير
القول اي وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن
قوله كان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانه
يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد تطلق
الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في
سورة التحريم نزلت او بمكة اه اعترض عليه الفاضل
في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق لان سورة
التحريم مدنية واما ثانيا فيما سبق ان كل شيء نزلت
فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني واجيب
عن الاول لجواز كون تلك الاية من سورة التحريم
مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على
الغالب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم
عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة
مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما
قيل في الفاتحة وهذا بعيده اذ لم ينقل عن احد من
المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان
المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس
فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب
نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اي متعلق
بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزل الاية بمكة
او بالمدينة وفيه ما فيه قوله فلما يمكن ان يقال اه اعترض
عليه الفاضل المحشي بانه ح يفوت غرض العلامة و
قد فصل واوضح بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه
بان صاحب الكشاف جاز ان توجه تعريف النار
في سورة البقرة مع انها نكرت في الاية الاخرى
كانه قال انما لم ينكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم بقصد
الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك

ان نقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب
الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احد الآيتين
واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت
القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الش
وانه حجر بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده
كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله والمشركون
لما سمعوا الآية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين
لم يعتقدوا بكون الآية من الله تعالى ولو اتفقوا على
الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع
الآية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا
موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب
تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها
سواء طابق الواقع ام لا قوله وهاهنا بحث اي موضع
الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على
ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج
الى نقل وسماع في افادة كاطلاقه على المحكوم به ونظيره
استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثاني البرهان
بمعنى ما برهن عليه والضال بمعنى ما ناضل عليه فليفهم
قوله بل في آخر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان
تحقيق تقوى الحكم مذكور في اواخر الحال المقتضي لتقدم
فالمراد بحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي البحث المتعلق
بتاخير الفعل في نحو قولهم ربما سعيت في حاجتك قوله
والاظهر ان قول السكاكي الخ وقيل قوله كما تطلعك ليس
متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه
العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض بينهما
كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو والنسيان
يقتضي تاكيد المسند اليه كما تطلعك عليه ذلك الفصل فانه
ذكر هناك ان قولك سعيت في حاجتك بنفسه
يرفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر

ان

ان ما قيل من ان معنى كلامه اي كلام المصنف كما يدل
عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم
التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه
الصورة مع ان التاكيد بانواعه تقرير امر المتبوع في النسبة
او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد
الا ان القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى
الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى
مجرد التقرير كما ان الشارح اشار اليه فلا اشكال قوله
ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص السابق
وهو السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف
مثل الاثنينية في الرجلان والعدد في زيد يندفع
كما اشار اليه في الشرح قوله وهاهنا بحث الخ اجيب بان
كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة
قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى
لا تنافي المجاز المطلق كما ذكره في التلويح ولهذا اشار
اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد
ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز
اللغوي وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور
مرجح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله ان
كلما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ لجواز ان
يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز
كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين
فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة
ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا انما يفيد تعيين
دفع السهو في كلاهما لا تعيين دفع المجاز في كلهم وقد
اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان
يقال مثلي هذا الخ فلا تغفل قوله لان المثنى نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد منع ذلك مستندا بقول الشاعر
لجعلن موقع العاقلين المنا وصلن سور اسى شمالا

حيث اطلق عاقلين وراميين الى حين عامل ورثت
وجعل الزوا قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من
هذا القبيل ويقول اذا اذا سافر تماد اذ سما فليونكما اكبر كما
كان يخبر به كما للواحد لان احد الشخصين اذا كان
اماما كالماموم وقد يستانس له بقوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا البحر الملح وقوله تعالى
القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ يكون الخطاب للاثنين
كما ذكر في التفاسير وسيجي مبا تحقيقهما ان شاء الله تعالى
وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان
فوق الاثنين كما هو جواب في قوله تعالى ارجع البصر كرتين
قوله فانما ينفع ذلك بتاكيد المسند فرضحث اذ
التجوز في مثله يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما
اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما
يندفع قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه
قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص
بهم فليس هناك ابهام يحتاج حتى يحتاج في دفعه الى عطف
البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر
هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن
نوح عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد
الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة
فارم في قوله بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان
بانهم عاد القديمة انتهى كلامه في التفسير الكبير فظهر ان المصير
الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان نقل
قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان
البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق
الاية حيث قال غير مائل والى عاد اخاهم هودا بلا ايه
فما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في
تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في نداء
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان

لو سموا

لو سموا بهذه الدعوة وسما ويحصل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى
القديمة التي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم
فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على
ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني
جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق
فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بني السؤال
على اختصاص لفظ عاد والجواب الاولى على التنزل
فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره
في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة
النجم حيث قال فيه عادا الاولى قوم هود وعاد الاخرى
ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة الفجر ان ارم
هو عاد الاولى وما ذكره في سورتين انه عاد الاخرى
اللهم الا ان يحمل على خلاف الرواية قوله وما يدل على
ان عطف البيان الكراد به الاعتراض على المصنف
حيث توهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع
وجوابه بعد تسليم كون مراد الاختصاص على الاطلاق
انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
من ان قوله عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب
وان اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى يتوهم من ظاهر كلام
المصنف فله وجه قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسعد والواو في والمؤمن للقسم
والمؤمن من اسماء الله تعالى ماخوذ من الامن والعائذات
جمع العائذ من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على
عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها
معمول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت
مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان
قوله قلت ليس في كلام السكاكي كشف وقد عرف
عطف البيان في علم النحو بما يذكر بعد الشيء من

الدال عليه لا على بعض احواله بيانا لكونه اعرف ولا شك
في ان هذا الحد لا يتناول واحد واثنين في هذين
المثالين قوله على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد
بما يقع في العد او بما يساويه فالامر ظاهر وان فسر
بنصف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب اذ
الاسم الحاصل لمعنى الافراد ديعاد دال على العدد والمذكور
قوله مثال للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته في العام
الصالح لانه متعين كذلك لجواز ان يحمل وصفا موضحا
كما قرره الشارح في اله واحد قوله لانه لا يقام مقام
المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام الاول في النهي
عن اتخاذ اثنين من الآلهة وفي الثاني الواحد منه
كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا
بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لا
دخل له في ذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لان الامام اهل
اشارة الى رد المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه
في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل
الرضي ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا
في بدل الكل قد يعتبر نفس الاولى في اللفظ دون الثاني
وبهذا يتبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من
ان قوله اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير
المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط
فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة
لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال
في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان
منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه
واجيبا الا ترى انك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا

فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد
ان يقال انه بدل الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة
قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه
ايضا حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو
اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره
مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا ابو
الاوبهي رحمه الله بانه ان اعتبر تقييد الاثنين بكونه
من الاله لم يحصل المقصد الذي هو النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى
وجعلوا لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى
فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن
ان يسمى هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه
بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في
اسم الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر
فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي وذلك ممتنع
بهنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل
على معنى آخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام الا مضافة في بدل الغلط لا في التلبيس فان الغلط
هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان
سببه الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط
في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة
بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا
يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة
بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى
قوله قلت قد اخذ هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا
لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فغيره تقرير
المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة تقرير
ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي

واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف
العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح
ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال واورد فيه بدل البعض
واخرهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل
الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض
اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات
المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر
على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه
وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل
الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاخيرة انما يتم لو ذكر
الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا
اذ لا يترجح للايضاح على التقرير والجواب ان قولهم
ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو
المتبوع في العلية شهادة مع فلا يعارض الظهور في
الايضاح بالظهور في التقرير فافهم **قوله** للجمع المطلق اي
الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من
الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية
من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن
هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم ان معنى
الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييده الجمع بقيد الاطلاق
انما هي للجمع لا بقيد **قوله** اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع
الى هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما
في عطف الجمل مثل جاء زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل
التفسير بالنظر الى المثال في المتن من رحمه الله في شرحه
للمفتاح وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم
تشترك في افادة الجمع في ذوات مثل جاء وقعد زيد
او في حكم مثل جاءني زيد وعمرو او في الوجود مثل
جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال
الاول اعني جاء وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل

والجمع

الجمع في الوجود بناء على ما من عطف الجملة على الجملة
فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان
قيل لعل الاول من قبيل الاشتراك في الذوات لا في
الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون **قوله** قوله
من غير تعرض لمقارنة او تاخر او معية وفيه اشعار
بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما
ذكره الفاضل المحشي واشعره كلام الشارح فيما بعد من
ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والترتيب بحسب
الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي
يدل على ان الوقوع بالمعية ليست من التفصيل ولك
ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد
الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو التعدد
بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر
الى الواقع بناء على انه ليس ما هو حرف عطف يدل
بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند
لا انها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر
في شيء ثم قول الشريف المعتبر في باب العطف
منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا
على ما حققه الشارح واما ان يقال قصد المحشي بان الاعتبار
بحسب الخارج لتفاوت عليه ما بحسب الذهن هو المعتبر في حتى
او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان
تراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق
قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع راعى في بعض مواردها
بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى **قوله** واحترز بقوله مع اختصار
الخ قال الشارح في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى
انه لو لم يقيد في الصورة من يعني في تفصيل المسند والمسند اليه
لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه
واشارة الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من
ذلك الشرح من ان المناسب هو المعتبر في هذا الباب

وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية
ولا ان يختص المنشى لها بما ذكر من الوجوه ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاغراض لا بان
المنشى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان
ذلك المنشى قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز
به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم آخر او سنة يريد
ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على
المسند اليه اصلا فكونه يقيد بقوله مع اختصار لتوهم
وروده ان يقال قوله او العطف على المسند اليه يكون
منشا لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم
لحصول ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشا
له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف
لحصوله بدونه وذلك ان نقول في توجيه الاحتراز
بناء على ان الضابطة لعطف بغير الواو كما لا يخفى
ان المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو
لم يذكر قيد الاختصار لتوهم وروده ان يقال ان
ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء
العطف بغير الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولو
قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده
بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتيب
اجزائه ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا
الحصر اذ المعتبر في حتى لما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان
يكون معطوفها بعضها من جمع ما قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون
متبوعها اذا تعدد في الحكم حتى يتحقق فيه بعض ولو
اشترط الجزئية لخصوصها لاحتيج الى تأويل المثال المذكور
اعني مات كل اب حتى آدم بان المراد مات آبائي حتى
آدم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد

بوجها

بوجها يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور
والتأخر في الاعتبار والملاحظة لانه وجه القيد اولا و
دخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم ثانويته
في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم
الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله من غير
تفصيل للمسند لا يقال اسناد الافعال مسندة الى الضماير
المستترة العائدة الى اسم الموصول فيه تفصيل المسند لانا
نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد
وترتب افراده لا الى تعدد صدقات افراد المسند
قوله لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام فيكون من
عطف الجمل على الجمل لا من عطف المسند اليه قوله فلو سلم
دلالة فيما ذكره الخ فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر
انها مساوية لما فيها ذكره القيود والاحترازات فالايراد في
مثله واضح وعدم ذلك ما نقلت عنه في فائدة قيد
الاختصار الى انه قاطع امثال هذه الاعتراضات فليكن
على ذكر منك واعترض ايضا بان الفاضل السابق يدل
على ان العطف على المسند اليه اذا كان لتفصيل المسند
يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان
المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه لتفصيل المسند
وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا
واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد
الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء
على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على
ما يظهر في مثله بالتأمل قوله او انهما جاءك جميعا فيكون
قصر افراد وكذا ان الاول فقط قلب وسكت عن قصر
التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد
عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى
ثم انه جوز استعماله لا في قصر القلب والافراد في دلائل
الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان

المجي منتف عنهما جميعا ا برد بالاعتقاد ما يكون جازما
بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد
قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع
في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد
النحاة من الاعتراض المذكور اعتقاد انتفاء المجي عنهما
بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجي زيد دون
عمرو في صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور
يمكن اجتماعهما قلت لا كان المفروض اعتقاد المخاطب
الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجي
عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما
فلا يمشي التصور المذكور كما لا يخفى قوله فلم تقل به احد
اي لم يذهب اليه لانه لم يسطره في الاستعمال ويمكن
ان يوجه على عدم النقل بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات
الذي بعده لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل
المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر
الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه
يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا
ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون ما جاءني زيد لغوا واما
صحة ان يقال من اول الامر جاءني عمرو فلا يضر لان تعيين
الطريق في ما دته المعنى المراد لا الزام استدراك
جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزء الآخر ولعل المتكلم انما
تخير تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او بغيره
من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد
الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجي عن احدهما توهم
المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك
التوهم وظهر لك فائدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي
القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح
ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين
ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المعطوف عليه في

حكم

حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف
بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره واما العطف
بلا ولكن فلا يرد كما توهمه البعض لان التابع والمتبوع
معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات و
الآخر بالنفي قوله وكلام ابن الحاجب الى قال بعض اصحاب
الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم قوله
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم
المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على
مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع
والانتزاع لا الوقوع مثلا نفي المثبت على مذهب الجمهور
صرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت مسكوتا عنه
قوله او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو
في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا
يزيد عنادهم وليس المراد فيه ابهام السامع في الشك في
اصل الحكم وهو ظاهر المذكور في مغني اللبيب ان الشاهد
في او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وفيها بحث وهو
ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل استماع المخاطبين
الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة
بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم
النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون في ضلال
مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام
لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف
بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم
الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عليه السلام عن
ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى
منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق والفرق بينهما ان
التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد
مثل العلماء للتخيير بالكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت

لا لجميع الاطعام والكسوه والتحرير اللاتى كل منها كفاره
بل لكل واحد منها كفاره والباقى قد يستعمل خارجه
عن ذلك وكذا الكلام فى آية الغيبة لانه قد يتوهم ان
يقصد انه تعالى دخول لا الابتداء عليه كانى تولك
ان زيدا لهو العالم يدل على انه من احوال المسند
وقائم مقامه بدليل مانع بناء على كونه نوطئة وتمهيد الخبر
لانه قائم مقامه قوله مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفى
قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح فى القصر
وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديلها منفردا
قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم
من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان
المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات
والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشى حيث
قال كانه قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين
الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند
له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج
تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له
فتامل قوله لم يصرح فى هذه الآية بان فايدة الفصل
الحصر ههنا بحث ان الفصل فى هذا المقام دون الخبر
ان يفيد القصر بحسب الثبوت والعقد لكن لا يجوز
ان يفيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد
السامع ان المتحير بجنس البطل الحامى هو عمرو لا زيد
فقلت زيد هو البطل الحامى يكون قصر قلب باعتبار
العينية وعلى هذا فما بين هم المفلحون والمبادرين
كلام الفاضل المحشى وغيره ان ضمير الفصل فى مثله لا
يفيد القصر اصلا بل افادته لفظ الافراد ليس بظاهر
فتامل قوله وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه بسوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد
تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر

بان

بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على
تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه
للتاكيد وان لم يوجد فى الكلام اثر التخصيص اللهم
الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد فى صورة
يوجد فيها التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على
تاكيد التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه سياق
كلامه يشعر بان هذا القصر لم يحصل من ضمير الفصل
لا يمكن حمل الفصل له مع انه قد ذكر سابقا زعم من يدعى
ذلك فاجيب بان بنى الانكار فيما سبق تحليل كلام
الكشاف لا افادته اصل الا ان فى حمله قول المصنف
فلتخصيص المسند على قصر المسند اليه رده على من زعم
ان الفصل يجى للعكس بعض سوء عنه وبالجملة حمل الفصل
فى مثل الكرم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز
حمله على افادة قصر المسند على المسند اذ لا مانع من قصد
الاختصاصين بما يشعر فيه وذلك تامل قوله اى
بتقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما
هو اصله كما قال ضيق فى الركية اى اجعله من اول
الامر ضيقا لا انه اوسعا لانه يكون واسعا ضيقا
قوله ومراد صاحب الكشاف ثمه اى حيث قال
مقدم ومؤخر للمنزال لا للفار قوله ويعرف عن معنى
اى نعرف فى ذلك معنى مناسب لا اعتقاد الغاية
والحاصل انه لابد من اسناد العناية الى شئ يكون
ذلك الشئ مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب المناسبات
قوله ولابد من تخصيص قبل الحكم الا ان المراد
بقوله لابد الا ولوية التى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء
بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التى بمعنى الرجحان
ووجه الاولوية يشعر فالحكم فى الموضعين بمعنى المحكوم به
والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشى فتامل قوله بمعنى حرف
السر به الخ اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض

منكر له وكل من الزنديقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة واجيب
بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله و في
ان ابدان الاموات كيف تجزء من الرفات على
الاضلال من المجموع من حيث هو مجموع ا زحيرة
وان كان كل من الزنديقين جازما في مذهبه فليتامل
قوله من الرفات الرفات على وزن الفتات
الحطام و هو ما تكسر من اليبس قوله كما في جزء السقط
السقط في الاصل ما سقط من الزند عند الاقداح سمي
ديوان المعري به والسقط بالكسر في الاصل شعال
النار و ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار
فيه ايضا يسمى بشرح الديوان المذكور لصدر
الافاضل قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول
به للبعد ان يكون تعدد القول في المعاد و في تفسير
البيت مع ان الظاهر اللف والنشر المرتب ايماء
الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو
القايل بالمعاد بناء على ما اشتهر و بين في كتب التواريخ
ان ابا العلا ملحد منكر للحشر وهو من البيت المشهور
عنده من لزوم ما لا يلزم وهو قوله بخمس مائين
عسجد اوديت ما بالها قطعت في ربع دينار الله
در من رد عليه بقوله عز الامانة اعلاها وارخصها
ذل الخيانة فافهم حكمة الباري قوله ولا القفنس هو
على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب المثل في الباص
لسنقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف
سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب
حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج
منه النار فتشتعل الحطب فيحترق هو و يخلق الله
تعالى من رماده بعد مكثه و قيل بعد ثلثة ايام قوله لانه
لا يناسب السباق بالباء الموحدة ما سبق الشيء والسياق
بالمثناة التحتية اعم و هو العبارة ههنا قوله واما التعجيل المسرة

او المساءة

اوالمساءة للتفاول والتطير يحتمل ان يكون فوائد التفاول
والتطير على المسرة والمساءة بناء على انهما النفس كالسببان
عن التفاول والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلها فلا
تعلق لها باصل التفاول والتطير على زعمه وحاصل الكلام
ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاول او تعجيل
المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما منهما
لتعجيل سببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون
علة للتعجيل نفسه وربما كان في اختيار لفظ التعجيل
ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان
المسند اليه يصلح للتفاول تقدمه الى السامع لمسرة او مساءة
وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاول حاصل
سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المعري
سالي فقلت مقصد ما سعيد انا فكان اول الاسم الامير
لهن فالاحب حصل اول السعيد تفاولا للعرف مع تاخره
وكذا المسرة المسببة لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة تعجيل
التفاول مثلا والجواب ان التفاول قد يكون باللفظ
المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي
يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام
كما يقال سعيد في دارك فانه قد يقال يكون سعيد
في داره ونفس هذا التفاول حاصل سواء قدم المسند
اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشار
عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثاني ان
المسرة مثلا تنفك عن التفاول اذ قد يحصل بذكر الاسم
في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة
من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها
بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة
المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في دار
صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك لقب اول خليفة
من آل عباس مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم

في ذكر الباقي يشعر بالتقدم في الرتبة العقلية ثم ان
الاسم ربما يشتمل على التعظيم نفسه او نسب وضعه
فاذا قد تكسبي تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى
التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا
القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم
من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله
او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم
ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من
الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل منه التحقير ايضا
ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان
يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا
المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله
وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا اي
يعني كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين
المستمرين به قوله ثم لو قيل على المفتاح الى هذا انما
يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان
مراده ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو
المط دون وصفية الخبر له وبما اعتبار ان مثل زيد
لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في ان الزاهد وانه
هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد
الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع
وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد فلا يرد قوله بني هم
رني فطن اي التهرين التحريك والبعث وسوطن قبيلة
والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب
ووزان جمع رزين كرام جمع كريم من رزن الرجل
بالضم فهو رزين اي وقور والمراد الى النزول وصفهم
بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لا يحملوا
السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع
انفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد

وهو

وهو قوله هم خفوف لا قوله حلوس لاحتمال تقديم المسند
اليه فيه مؤخر او لا قوله ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده
قوله واجب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج
عن قانون المناظرة فلا يعتد اصلا لانه في الحقيقة منع
سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان
التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك
لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى ان الاستدلال
يقول لم يصرح ائمة النحو بدون التعرض للمنع قوله
وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه
وان المعنى ان العزيز علينا رهطك من اهل دينك
لا انت باشخاصك والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط
في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند
السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة
في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سيأتي
والظاهر ان انت على تقدير تأخيره بان يقال ما عزيز
انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد
اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في عارف هذا ان قوله
علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة فيجوز
تقديم ما في حيزها عليه وان انت قد تقدم على بعزيز
قوله وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل بحفظ اعمالهم قوله
غير مناسب للمقام اي المناسب له التهويل والتكثير
والتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض
عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم
يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم
كما هو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل
وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا
امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لان لا يسرع خدمهم ويباشروا
بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المنصف

على انه يفوت حسن التقابل بين قوله جلوس من لا تعاطي
الحصر فيه ولو اراد تقرير المسند فقط اشتبها على كل تقدير
فمع انه ركيك لا يستقيم في وزان كلام الانجى **قوله** بل
التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص
الحصري كما في شرح ايماسعيت كما ذكره منشقيات تقدم
المسند واثبت جريان حمل التخصيص فيهما على القصر مع
الظهور في المثال اول تكلفا ودعوى كونه مشروطا
بكون الخبر فعليا لا اشارة لها بل هي مردودة بتصريح
ائمة النحو **قوله** بتخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي
على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم
في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن
هذا الكلام من المصنف مبني على عدم العلم كما اشار اليه
الشارح في اثناء التحقيق المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي
او فعل وفاعل ضمير المستتر لا المنقسم بمعنى الفعل بحيث يصرح
بان الصفة المشبهة في قوله وما انت علينا بعزيز خبر فعلي
قوله وصاحب المفتاح الخ قال الفاضل المحشي وهذا هو
الحق وذلك لان التقديم الذي اثبت جريان ما ذكره
ينفي جواز التخصيص بما اذا كان المقدم اسما مظهرا
على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء
قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى الغير المستفاد من
قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع
من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص
بالنسبة الى من تردد في الفاعل كما في قصر التعيين نعم لم
يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع تعلقه بالنسبة
الى مخاطبه وعدم ظهور حظ المخاطب فيه كما نبهت عليه
في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولا انا رأيت
احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه
وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة
الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا

ذكره

ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان **قوله** لانه قد نفي عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظ على متعلقه سيئي لا
بالرؤية يدل عليه قول الشارح بما سبق فالتقديم يفيد
نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص **قوله** وفيه نظر لانا لا نم
انه اجيب بان كلام المصنف بيان لصاحب المغني بان
يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل
عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك
فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والواقعة
على عمرو وهكذا الامثال **قوله** اذ لم يكن همزته بدلا عن الواو
بان يكون بمعنى الكامل وهذا احتراز عن احد في قوله
تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد
ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد تبدل الهمزة
اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ ادم واراد
بالمستعمل فيه ما همزته منقلبة **قوله** ردا على من زعم
انك رأيت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي
ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد
المردود ويصح قول المصنف لان المنفي هو الرؤية
الواقعة على احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر له
وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المصنف
تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي
ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من
اعتقد ان غيرك وجد منه رؤية احد او شاركك
في عدم رؤيته احدا اذ لا يخفى ان حظ المخاطب
في مقام التخصيص في اصل الحكم المخصص نفيا او اثباتا
ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا
قلت هذا نعم لو قيل لفظ الاحد في المثال المذكور
وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للعموم تحقيقا

لنفي الاختصاص لا يكون الا معنى فيكون معنى المثال المذكور
غيرك رئي كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد
للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد يلفظ بالقضية الدالة على
زعمه حتى يكون استعمال احد في كلام رداً لكل غير حجة لا وجه
وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت
شخصاً ما فقال لك ما انا رأيت احداً يكون جواباً
مجانباً للحسن ان يراعى التطابق الصوري حاصل
قوله لان هذا الامتناع جار في هذا رد للوجهين معاً
وقوله ورأيتنا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا
يكون بالوجه الثاني بقي هيهنا مناقشة وهي ان جريان
الامتناع في غير الصورة المذكورة وجها للفساد ما ذكره
المعترض لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا
وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة
ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص
بهما بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت
شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا في قرن واحد ودفع
عدم الصحة في الجمع على كون المنفي عاما على ما يجي يكون
التخصيص في الدليل غلطا ظاهرا عند المص فتامل قوله
لا على جميع الناس وان بنى الامر على كون جمع نكرة في
سياق النفي يكون لو سبط كل احد بمعنى الجمع لغوا كما
لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو
الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع
كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل
يكفيه ان يكون رئي احد هذا الكلام مردود عند
الشارح كما سنحققه وانما اورده هيهنا من طرف القوم
ولهذا قال فيما بعده هذه هي الكلمات الواردة في هذا
المقام على الشيخ قوله وفي ضعاره عن بعض المحققين
معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق من قوله
فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا

بقيد

بقيد عموم النفي انه يخرجان في المثال وهو انه لا وجه
له والمذكور مختلفان في التقرير مشعرا بان فيه كما
لا يخفى قوله فزعم انه غيرك وانت مشارك الغير المتبادر
من المشارك شركة المعينة فليس في الكلام اذن اشارة
الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا وجه
ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من
المشارك المعينة والمبهمة ليكون اشارة الى انواع القصر
لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او
انت مشارك الغير يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد
ثم ان افهام التخصيص من التقديم تنبيه من النحوي وطبع
مستقيم ويرشد ان تقديم المسند اليه يومي الى ان
المخاطب ح في اصل الحكم واخطأ في هذا القيد فكان اهم
عند المتكلم فقدمه والتزام تخصيص المنفي لا نفي التخصيص
من قولك ما انا سعيت كالتزام استمرار الامتناع من
المضارع الداخل عليه لو والتزام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام
من الجملة الاسمية الداخل عليها ما كما حققه الشارح في بحث
لو قوله وفي هذا اشارة الى الرد اي في قول المص
ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا
يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره
الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالعقل
لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين
على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح
بالشيخين فليفهم قوله وجوابه انه قد سبق ان ما اليه
رده شارح الايضاح بان الفعل المضارع فيه باعتبار
فاعلهما وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما في زيد
فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم
صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات كما عرفت في النحو
فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام
اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب فلم يلزم التناقض

لا امتناع الاستمرار صح
لا انتفاء الدوام صح
اصابه

اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا
كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جائني الا زيد
بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف ههنا مذكور
كانه ابضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان
الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتبين عموم المقدر فلا يتم
ما ذكره المصنف ايضا وجه في المثال فتبع كلام
الشارح الزاما عليه **قوله** هو في الطرب الذي يعرف
المناظرة في ما علم بهذا هو معنى التناقض فان لم الكل
ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وجه الضرب
فبنى التناقض على ذلك الغرض لكن ظاهر كلماتهم يدل
على ان الامتناع كلي ومطلق والغرض المذكور بانه
قوله وعندي ان قولهم ان معنى النفي بالا الى المستثنى
المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوهم انه راد وفي كسر
القارورة كما ذكر الفاضل المحشي في ان هذه المقدمة
احق بان يعترض عليها في سعد شي دليل الشارح لان تلك
المقدمة ظاهرة الفهم وظاهر انه قاطع الايراد عليها واما
هذه المقدمة فمعنيها موجه ظاهر الحيث يحتاج في دفعه
الى اعمال رويه ولو سلم فمبني نقله فما سبق اطلاعه
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحه كتبه لاجمه
كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه شيء فتامل **قوله** فالاستثناء
انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ وان لم يجز
فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزم ذلك
اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية
لا النفي بمقتضى القاعدة السابقة ويجوز ان يحمل الا على
غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء مفرغ
على مقتضى القاعدة الا زيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا
معطوف على مقدر والمعنى مقيد بالا لكذا وكذا اذا كان
مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** وليس اذا اطلق ح حيث
الا رسالتين ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب

واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون
وفاعل يكون وهي تامة ان يبيع اسمه وهو وجود
شيء وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع
الجر صفة لشيء والواو في فقد وقع حالية اي بعض النسخ
من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وينتصب
بالنصب معطوف على ان يكون لعل السكاكي انما
نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوب جوازه اذ افدم
لا لتحقق الجواز **قوله** غير مشوب حال من الشيء وقيل
منه ساجد لان اشتباه الشوب بهذه الامور بمثابته
للفاعل الذي هو الموكد لا الشيء كذا في شرح المفتاح
للشريف وذلك ان تجعل حالا من كاف منك اي مستعدا
وجود شيء منك حال كونك غير مشوب في افادته
وافادته للجوز الى فيه حمل عدم الشوب بحسب الافادة
قوله وان الشارح العلامة قد اورد الى نقل عن الشارح
انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح
العلامة الا انه ردده بين المجرد السهو والنسيان
باعتبار شاكلة سوق البيان **قوله** انما يستعمل لرد
الخطاء في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله
لا لافادة وجود الشيء فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب
كما انه للتقوي فلا وجه للتخصيص **قوله** فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه الحقيقي انه راجع الى وجود
الشيء لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى
انما سبيت قصر الشيء على المتكلم وباستعماله رد الخطاء
في الفاعل لا ان معناه رد الخطاء ابتداء وهو ظاهر
فاللزوم انما هو بين وجود الشيء وبين قصر الشيء
على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة فالشيء
لا انهما لا يجتمعان اصلا لكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا
ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء
في الفاعل لافادة وجود الشيء غير ظاهر وعكسه

بانى التخصيص ح

يحصل ح

وجود ح

كان ظاهر المحل بحث ومحتاج الى توجيه على ان التزام
بين الردف الافادة ان سلم في الجملة فانما يلزم
افادة النفي تارة والخطأ دون عكسه فلا وجه لذكر الحصار
قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاخر الشخص
في اعتقاد المخاطب لا يغنيه عن الآخر فليتدبر واعلم
ان الشارح العلامة قال في شرح ويجب ان يعلم
هنا قد علمت ان استعمال الاولين يعني سمعت
وسمعت انا لما يجب ان يكون في صورة علم السامع
كاستعمال الثالث يعني انا سمعت بل جاز ان يكون
في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالها في صورة
علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في كون النفي
فيهما مستويا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى هذا
قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سمعت
الى محل بحث لانا لا نم انه لم يتعرض لحال المثالين لا
في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان
يعلم الخ قوله فيكون مجازا قد نوقش فيه بان المجاز
انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما
هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ لما ذكره
بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره
الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
يسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز
والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض
الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على
عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا اي الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ
لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارئ
على المعرفة لا ما ذكرها العلامة من معناهما قوله فان
كان قد نسب الى الغير لمسابلة كان تجوزا يعني ان
كان اعتقاد المخاطب اسناد الفعل الى الغير باعتبار

مجازي فنسبته الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه
بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير
لمسابلة لم يكن مخطئا اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكروا ولا
ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في المثال
واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مسابلة فلا قوله اذا بني
الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله
وان بني على منكر ولما سبق اشار البناء على المعرف دون
البناء على المنكر اختار في الاول لفظ او الدال على التحقيق
والثبوت وفي الثاني ان لم في لفظ البناء اشارة الى
تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي
هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس الكلي على
ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق
او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلي اخر
تخصيصه كما في رجل طويل صار نوعا لم الظاهر ان المراد
بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص
الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون
تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط شبيه بما نقل من
الشيخ لكن قوله فيما سبق وعدنا لي للسقوي لكن يشترط
ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص يقدح في
هذه الارادة فليتامل فيه قوله رجل جاءني المجوز لوقوع
النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى جاءني الا
رجل كما بين في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على
معناه الظاهر ويتعلق بالمخاطب اي الذي خوطب
بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاد
انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة
الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء
كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام
اشارة الى القصر بانواعه الثلث وهو الاوجه و
ان كان الاول اظهر ثم ان قصر الافراد لا يظهر في

صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي
رجلان لا الجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى
ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن
اعتقاد المخاطب به فتامل قوله ولعلماء نور كلامه
لما كان الانسان عزيسكا على عمره يشيرها الحال
من ترجي الفعل مع جزمه وتجزيه على الفعل المستقبل
فاورده صيغة الترجي الدالة على تحيره من تفسيره على سبيل
التجريد قوله فلا يكون للتخصيص الخ ظاهر عبارته يشعر
بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في
شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في
عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما
سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكرها جارية في
المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحقيق
بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني نحو رجل وزيد
عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان
الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على
السواء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب
في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده
ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ
عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوي
وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف
هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال
ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم
يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما
زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان
اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه
قليل جدا في كلام العرب فتعين ما عليه زيد فلا
يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل
عرف فلا يحتمل الا لفوات شرط المبتدا اعني التعريف

او التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا
بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة
وانه خبر مان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل
الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه
البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر بين عند
كونه مبتدأ لا في كل تقدير فتامل قوله واستثنى المنكر اي
من عدم جواز تقدير كونه مؤخرا كما في زيد قام وحاصل
الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر
في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام
العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير التطاير
عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما
فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله اي على
القول بالابدال وقيل للذين ظلموا مبتدأ وقدم عليه
خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف
دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله
على ان رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجلا
بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان
يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال
الشائع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع
في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف
رجل على ان يكون بدلا حتى ان الرجلان عرفا يكون
مقدرا بعرفا رجلان فهو داخل في التقدير دون
التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان
الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في
الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في الكثير وان
قيل لم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي
للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح
قائل بالعقل الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ
المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان

قوله لكن مبنى على اعتبار التقديم والتاخير كما دل عليه
سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد
قوله لان المهر لا يكون الا شرا ظاهره ان الامتناع
مبنى على ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز
الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مبحث
القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على
القصر مع كون القصر في نفسها مما اختصاص بالموصوف
فيفهم منه ان مراده الاختصاص لا يمنع القصر فكيف
يمنع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا بمجرد
الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص
معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله
واذ قد صح متعلق بمحذوف اي اذا طلب وجه الد
الفاء في فالوجه فتفرع عليه وربما يجوز كون الفاء
جوابا لاذ لشبهها باذا في الحركة والسكون وعدد
الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع
تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما
لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمنع
تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل
فانما هو من جهة واحدة قوله وابح سامه حز اي معارن
لاعتبار الفتح فلا يلزم تقدم الفعل بلا فاصل في الفرق
بين فتح التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى
عمل اخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان
بالضمير الذي هو اجنبي لا يحري في هذا المقام قوله بيت
بها مبني الحاق بليلة من البيت للثعالبي من قصيدة يهجو
بها عجوزا تنوح وجهها لما رآها مجلات ثم انكشفت سوءتها
بعد الزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون
فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى
العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما

وما عز من الاخضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر
بنيت بها البيت العجوز المرأة الكثيرة السن ولا يقال
عجوزة والعامة تقوله وجمعها عجز وعجائز سمعتين والاحيا
اعو جاج الظهر والعجز في بها راجع الى العجوز وفي
الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله
وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان
يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله
بني هذا الكلام فظهر ان حق الكلام ان تقول بنيت
عليها والمحاق ثلاثة ايام من آخر الشهر ومحاق القمر
خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع من الشمس بسبب
وقوعه في ظل الارض والشهر واحد الشهور وهو
ماخوذ من الشهرة سمي به لشهرة امره لحاجات الناس
اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله كل
محاق كله اظلام الشهر كله عليه من كمال الكبرة قوله عليك
ورحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق اسم
موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه وهو جعل ورحمة الله
معطوفا على المستكن في عليك من غير نعت للزوم
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل
بين المعطوفين وفي اخر الباب السادس من
مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف
على المعطوف عليه لوروده في الشعر كثيرا شرح
سواه ورفوا حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره
الاعال من ان لا عدم الفصل فان عليك فصل في
الحقيقة لان الضمير متقدم رتبة من الظرف فالظرف
فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون
قوله على وجه اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة
على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام
والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه
للمفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات ما كان

جواز ان وجه الجملة التي بعدها اولى متعلق بشكى يقال
شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني
الى الله وما في مالي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي
ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ام اشكيت عطف
على كان ولا اشكاني جواب لو والهمزة للسلب اي
ازال شكايتي واستحاره وهما اسمان لموضعين واعلم
ان كون قوله وساكنه عطف على فمن مبني على ما هو
الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف
يدل عليه المذكور فهو من عطف الجملة على الجملة والتقدير
واشكاني ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والخبر
للقبر فانهم قوله وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي لكاكي
خالف اجماع النحاة في تجويز تقدم التوابع في السعة
كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي ويرد
على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه
البعيد في رجل جائني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال
انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بنى
الكلام فيه على ان الاول مبتداء ومسند اليه على ان
كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال قوله
عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير
وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير يدل على امتناع
تقدم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحال
المقتضي لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه و
لذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل
للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جائني راكبا رجل قوله
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل وفيه نظر اذ لا نسلم جواز تقدم الفاعل المعنوي
ثم لا نسلم انتفاء الخ قوله لا لعال التنكير الخ جواب عن منع
المصنف اعني قوله ثم لا نسلم ولو قيل انه كلام على السند
قلنا مساو للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني

ان تقدير

ان تقدير الفاعل على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما
يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة
بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر المعرف والحصر
فيها مستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه ينبغي
ان يمتنع تقدير التاخير اذا قلت انما الجيد وقوعه
مبتداء كالمعرف وهم تخصيص قوله والا فلا توجيه لكلامه
اي وان لم يجز ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي
اذ ذلك الوجه بعيد لا يرتكب الا عند الضرورة
اذ لا ضرورة ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء
بالتخصيص بالوصف قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعي
الخ قد سبق ان قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار
التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان
يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على
ما قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا
كان لطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في
امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان القائل اذا اهمه
هرير الكلب يحكم عند سماعه بان سببه الشر فالقاء ما يفيده
اليه ينبغي ان يكون لطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال وتقريب
الخ وقد ذكرنا في اوايل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت
على الجملة يجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى
بعدما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اخبرك عن قوله وتقريب من هو قائم الخ فلا يرد
ان حيثية القرب في كلام المفتاح مقدم على حيثية
الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم قوله لما لم يتفاوت في
الخطاب الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى
على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم

وهو رجل قائم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه
التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند
سيبويه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية
خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف
والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فمتى
جعل مفعولا معه صير الى المرجوح المختلف فيه وترك
الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان
ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه على ضربين
احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملة
مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه هو
غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت
وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجيء اصل و
انا تابع له فيه واذا اريد استواؤهما في المجيء قلت انا وزيد
بالرفع هذا كلامه واذا تقرر هذا فنقول الاصل في المفعول
فما نحن فيه وهو الثوب في التقوى بثوب التقوى هو
الكمال ثمة له والاصل في العلم هو تضمين الحكم وتشبيهه باللباس
بالحال ثمة له كما صرح به الفاضل المحشي فاذا جعل
وتشبيه مفعولا لا يستفاد ان الاصل في العلم هو المشبه
وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه
الفاضل المحشي قوله لكونه جها فعلا عدل به الى صورة
الاسم فان قلت اسم الفاعل في صلة ولا اعراب
للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري
عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في
التركيب واللام في صورة الحرف اجرى الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا يعول معاملتها في البناء
حيث اعرب في نحو رجل قائم ابوه اورد عليه انه اراد
بالذي الحكم عليه بانه جملة ولم تعامل معاملتها في البناء
وقائم مقام الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب في
مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل

على

على اعراب بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم
الذي هو اسم لا للمركب الذي هو مع الضمير ونظائر
ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم
ابوه فان المجرور بالوصفية هو قائم فقط وان
اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو جزء الجملة
لا الجملة فلا وجه للبناء ولا معنى لحديث المشابهة وترك
الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد
قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على
قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن
لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول
ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون
مبنيا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي
اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول
ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه
هي المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه
اجري الاعراب على الجزء لما ذكره قوله واما الثانية
فبان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان
بناء عدم كونه جملة على مجرد تشبيهه بالخالي عن الضمير من
غير ان يتبين معنى يخرج عن الكلام خارج عن القانون
فالتحقيق ان قبال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة
بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم
الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه
حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع مبتداء
في مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداهما
فليست اصلية بل على سبيل الشبيه بالفعل لاشتماله على
معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات
فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب
متنوعة وفيه ما فيه قوله واشعر في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه مفعول اشعر اي الضمير البارز راجع

الى عارف المسند الى الضمير وفاعل نحو عارف ابوه
الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد
المبتدا ولم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع
ناشيا من خصوص المقام وقد يكون الامر بالعكس
كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة
وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل
تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى
الظاهر تسامح اذ المراد على قياس ما سبق لعارف
المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع
ذلك الظاهر كما لا يخفى **قوله** ولعله سهو اذ الكلام في
ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره
سوى لشبهه بالجملة عنه فالقول بان عارفا اذا اسند
الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارفا اذا اسند اليه
بحيث آخر لم يقع في هذا الكلام ولا يساعده المقام و
ان كان الجهاني نص على ان العارف اذا اسند الى
الظاهر فلا يساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا يحمل افراده
بطريق التبعية لعظ مثل واما الغلط نظرا دنيا ويظاهرها
فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها لم
المجرور بوقوع مثل وغير مبتدا لتخصيصهما بالاضافة و
ان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب
النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير
بما لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث واستعمالا
معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث
اذ قد يكون للتعريض بها معنى فنقول اذا اضيف
غير الى المحتمل التعدد مثلا اذا ادعى مقر لي معين
انه غير قدري بمر باس الا به راح بحث مولعا بالسلم
القدرية مجوس هذه الامة فقلت لغير القدري لا
يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقا حصل التعريض
لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات

القول

القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه
ليس عربيا مع بغضه ابا بكر الصديق رض فقلت
له ان غير السني يبغض ابا بكر حصل التعريض له باثبات
الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لما اضيف
اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر
قوله لزم الثبوت لذاته او الكفي عنه بالطريق الاولى
فان قلت اذا كان المراد من كان على الصفة
التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته
او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي
قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو
الاشتراك في اصل الصفة فان كانت فيمن اضيف
اليه المثل اقوى كما في معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت
الفعل مثلا لمن يشاركه في اصل الصفة ثبوته له مع كون
تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى وبدل على
اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ
مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به
اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت
له او الانتفاء عنه بطريق البرهان كما هو حكم
الكنايات **قوله** من غير قصد الى ان انسانا آخر هذا
القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت
بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود
عن معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان
يكون المتصف به اعتبارا آخر **قوله** بان يراد بمثلك
وغيرك انسانا غير المخاطب مماثل له وغير مماثل نفي
بوجه في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي
اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد
به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل
ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد المطلق فوجه
التعريض في تلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم

المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء وانما
في الغير غير ظاهر قوله اي ما ينشأ من ارادة التعريض
حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو
اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول
ناشئا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشئا
من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير
ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول
ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء
مما ليس بمنشأ له فلما حصل غير ارادة التعريض منشأ له
تعين ان ارادة التعريض ليس بمنشأ له وعلى هذا القياس
توجيه الكناية في قولك ضربني من غير ذنب قوله
لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم يعني ان
الكناية على ثلثة اقسام ما تطلب بها صفة من الصفات
كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة
وما تطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات
الجود وعدم البخل لما اضيف اليه فقط ومثل غيرك
لا يجود ومثلك لا يبخل وما تطلب بها غير صفة ولا
نسبة كما في قولك مستوى القامة عريض الاظفار
في الكناية عن الانسان قوله قيل وقد تقدم المسند اليه
المسور بكل اي قوله وقد تقدم لانه دال على العموم عطف
على قوله فيما سبق وقد تقدم لتقوية تخصيص بالخبر الفعلي
وانما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف
عليه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر
والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تتمة فكيف
يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف
التلقين كما يقال لك سأكرمك فتقول وزيدا اي
قل وزيدا واشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى اني
جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير
في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند

اليه

اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر
من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند
اليه مطلقا الا ان لفظة ما لما افادت جزئية الحكم
وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل
صرح به الشارح بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد
عموم سلب لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكر في
مباحث التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم
بخلاف قوله يكون معناه نفي العام عن جملة الافراد
ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء
العام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة
نفي الحكم عن الجملة فاعتبر قوله فقد حكم بنفي القيام اي
باشتماله على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من
حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء
محكوما به قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة يعني من رفع
الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي
الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعموم
صدق مثل لا الجمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس
بحمل البعض فالحاصل ان التقديم قبل الكلمة انما يفيد
وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق
الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض
بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس على
ما ذكره الشارح والدليل السابق لا يجري به الحمل على
عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك
لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم به لكن الطريق
لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيتجه عدم الحمل على عموم
النفي ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن
ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما
جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة

للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني
نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على
الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما
تعين الآخر فليتامل قوله انما يفيد نفي العموم لا عموم
النفي هذا كما صرح به بناء على الاعم الاغلب والا
فقد يتوجه القيد في مثل الى النفي فيفيد عموم النفي و
ان شئت فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور والطاير
قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع فيه لما
قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ
المتبادر منه ان يكون هناك افراد ابين كميتها
ليخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة
كقولك الانسان نوع قوله وههنا يجوز ان يكون
هيئة القضية الخ قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية
انما يستقيم لو ارتفع الجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق
بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم
ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في
سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان
المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت
تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام
ههنا لما عرف القايل المذكور بكون النكرة في سياق
النفي مفيدة للعموم بسبب كلمة القضية ولا يضر عدم افادتها
ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في الموجبة سور
الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد يستعمل ان
النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من
جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت قوله
على ما قال في الاشارات الى اي عدم انحصار السور
فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة
على ما ذكره الشيخ لم ان الشيخ اذن لم يختا بوقوع مقدم
الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم

انه

انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام
على العموم فانه قد يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهنا لا يمكن
وضع الالف واللام موضع كل لكن لا نهم مقصود الشيخ
حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على
تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير
افادتها الخصوص اذ لا وجه لايجاب التعميم والتخصيص
على جميع الاحوال في نفس السور بل في نفس الاهمال
مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل يشار بالحكم
لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلا
باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في علم النحو ان
الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان
معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر
وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله وقدم التاكيد
لان كلا اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد بسبب
كثرة الاستعمال فيها وقد صرح في اوائل البحث حيث
قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل
عليه ارجح فلنا م وقوله قوله كما ان افادتها على الفعل
المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم
مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا نظرا الى ان المراد
تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني
فقط قوله فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض
بمثل ما دنا اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي
مع انه داخل الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل
المنفي هو الذي يدخل حرف النفي عليه صريحا وهذا ليس
كذلك قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي رفع كل وجوز
ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين
جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معروفة والسفان صاحبها
وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لانها وجه

الماء سفان وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته
السفانة وبهذا ظهر ان ما توهمه بعض الطلبة من ان
العبارة في البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو
صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة ليس
بشئ لان صاحبها السفان كما عرفت على انه مخالف
للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة قوله وجعل
الفعل منفيا به اي الجعل منفيا بما في الصورة المذكورة
اعني بما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل
الداخل هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا
يتقدم معمول عليه ثم الوجه في عدم جواز تقدم المذكور
اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف
الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما
بينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا
كالجزء منه فيجوز تقدم ما في حيزهما عليهما لجواز تقدم
معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان شاركت ما
في الدخول على القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم
فيها كما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب
وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها
بما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما
ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت
في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت
كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع
الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل
على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه نظر لا ما نجده
حيث لا تحويه النظر مبني على ان قوله لا احسنت يراد
بعد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في مغني
اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي
العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما

يعتبر

يعتبر عند عدم المعارض موجود في الصور المذكورة اذ
قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر
والفخر على الناس بغير حق بطرا وعلى الله تعالى لا يحب
مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الربا وبنهي عن
اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف
في الحق والباطل قليل في الرأي والتمييز ادخل عنده الكلام
لاحل كذبه من المهانة وهي القلة والمحاربة ثم اراد الشيخ
اذا تاملنا في نفس الكلام بحلوه عن الدلائل الخارجة وجدنا
الا على ما ذكره وهذا المعنى بعينه لفظ اذا الدلالة على
تبعيض التعادير المفيدة الحجة ثم الحكم في بعض الصور على
قياس لفظه فتامل قوله ان قدمت النفي لفظا اشارة
الى ان النفي المستفاد من لفظ والا متوجه الى القيد على
الموصول في حيز النفي فيفيد ظاهر وجود النفي في الكلام
مع تقدم كل عليه ولا يرد ان اشتغال الدخول في
حيز النفي قد يكون باشتغاله في الكلام اصلا فلا يصح
قوله عم النفي على الاطلاق قوله لما قال له ذو اليدين هو
عمرو بن عبد الله وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه
وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلعم صلى احد العشائين في الحضر وسلم في ركعتين
فقال ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت
يا رسول الله فقال ع كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين
بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلعم على القوم وفيهم ابو بكر
وعمر فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم فقام ع
واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واشكل الحديث بوجهين
الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع
فكيف صدر عنه ع والثاني ان الكلام مبطل للصلوة
فلم استانفها والجواب عن الاول ان قوله ع كل
ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر لشيء منهما لان عدم
كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل

ذكر الملزوم وارادة اللازم أو معقول المراد كل ذلك
لم يكن في ظني ولا كذب في هذا وعن الثاني اي كان
قبل نسخ الكلام في الصلوة توضيحا بين الدلائل نعم احتج
بالحديث مالكي والشافعي واحمد على ان الكلام
العمد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن
يأول عند الحنفية بما ذكرنا وان كان هذا التأويل
محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان
بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان رواية
ابي هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمران
ابن حصين بطريق آخر وهو ايضا متأخر وقد ذكر النووي
في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة قوله على
من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في
قوله تدعي علمًا بما هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت
ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كما ذكر السيد في
قوله قال المحقق المعتمد في اثبات الخط الحديث ونسبه
الى النجم فيه نظر لان الخط هو القاعدة الكلية كما لا يخفى
فالمثال الجزئي لا يثبته قوله والشائع بما ادعي لم يكن
النقل الى الخط الشائع بل على جواز الرفع في مثله
والمذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيدا ضربت
بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير
جائز عنده الا ان ما نقل الشارح عن سيبويه في قوله قد اصبحت
كلهن فعلته عدم الدلالة على جواز التركيب المذكور
قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلام الشيخ
اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي
وشمول النفي ان لم يكن داخلا فيه واما الاحتجاج بالحديث
فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز
ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال و
الرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة النص اولا
القطع

يعند

كذا ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك
قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله والمعنى
المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لانه لعله قصد بكلا المعنى المجازي ايضا لانا نقول بدفعه
سؤال النبي صلى الله عليه وآله عن الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو
الجواب الذي ذكره الشريف في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا او يمكن ان يدفع
البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بها شيئا منهما لكن بعض ذلك قد كان وقطعا وشيئا
متعارف كما لا يخفى على المنصف صح

٢٠ صلاة

عند النصب لو نعتده الرفع على الاحتمال فلا يثبت
لشيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع
كما لا يخفى قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس
بكلي لا يقال قول ~~ابي النجم~~ على ما قلنا تبينا الهوى
كان كلنا على طاعة الرحمن بالرد النفوي لاحتمال
ان يكون كان شأنه والجملة هي الخبر بل قوله
فيصدر عنه كلها وهو تام كما صرح به في مغني اللبيب
واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه معمولا لعامل
لفظي ايجابا فلو لم يكن الرفع مبتدأ لما قصده الشاعر من
شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختار وانت
خبير بانه لو لم يدل على الجزء الثاني من المدعي للاعلى الاول
لجواز ان يكون النصب ايجابا عند الشمول النفي والعدول الى
على الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولا لعامل لفظي قوله
واعترض عليه ابن الحاجب اي اجيب عنه بان سيبويه
انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه عليه ثبوت
الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة
المطلقة بها قوله الا تأكيدا اي المعرفة عند البصريين و
لهذا جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدأ
لا تأكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تأكيدا
لنكرة محدودة قوله في اجزائه ما اضيف اليه عدم
ابراز الضمير حيث لم يقل اضيف هي اليه مع ان الفعل
جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم
الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم
في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت
على الاجزاء اذ لا تؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء
يصح افتراقها حسا او حكما كما صرح به في كتب النحو
قوله اي في حكم المقدم كما اذا حذف المؤكد في التأكيد

على ما جوزه سيبويه والخليل اذ قدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلما العورضنا لم يتقدم ذكرها الا انها لما يذكر اذ ذكرت متاخره لكن في حكم المتقدم **قوله** عما هي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ذكره بنيه على ان لفظ هذا اشارة الى النكات المتقدمة على ما وهي ما ذكر **قوله** مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاخبار من خلاف مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري لفظا او تقديرا فيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم المثل في موضع المصدر اي وضاش الوضع في قولهم دبر عندهم ان الممثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يشاركه في جزء **قوله** ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الخ جاء به تكرارا في التفسير وتباعده في الرغبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكوره هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا ليتشوق النفس اليه وترغب في طلبه **قوله** والتزم تفسير نكره الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه اللبس بضع عشر على الماء لم يبعث من اباه وساق الحديث الى ان قال ثم لحق باحدهم فيقول انت كذا حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المخصوص واين المخصوص قلت يحمل الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا ابهاما بنكره محذوفة دل عليها السياق اي نعم فاتنا شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة لكن ذكر

الحلالها
كله

ذكره
يمنعه
وقده

او نعم ه

في مغني

في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم **قوله** نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل الحقوق شرط الفاعلية وهو التعريف تكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين مصوغا في الظاهر على وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير مشكور من الاشخاص او ذمه فيه فايده فان قلت هذا التباس في قوله تعالى نعم العبد حيث لم يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب ع وفي مثله يجوز حذفه كما صرح به **قوله** خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وقيل وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا بهذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محض الفايده فلا يناسب الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير ايضا عايد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون ما نحن فيه **قوله** ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه كون التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكي بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها بمعنى طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت يصح زيد عالم مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم او لان

هو

الذي هو

سوقه

المخصوص هو

هنا كلام طويل في بعضه

كيف

فايده العايد ان يرتبط الخبر بالمبتداء لان الجملة
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فما لم يوجد فيها
رابط لم يرتبط بالمبتداء وخبر الشان المبتداء
عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا
يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتداء
نحو قولي زيد منطلق وقوله عم افضل ما قلت انا و
النبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان
او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث
باعتبار القصة قوله ويختار تانيث هذه الضمير الخ يقول
صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى انه
تلك الجنة ضمير الشان والمعنى انه تلك الجنة ليس كما يبتغى
قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هو
زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث
امر قياسي يستوي ما يستثنى من السماع وقوله ليس نحو على
رفعه باطل قوله فقضيهن سبع سموات فخلقهن خلقا ابداعيا
واتقنهن امرهن او صنعهن والضمير في فقضيهن مبهم يفسره
سبع سموات وقيل الضمير للسماء والسابق ذكره على المعنى
وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول
هو الوجه الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع
ان قلت هل يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك
الشان زيد عالم من غير الزام خلاف الظاهر قلت لا
لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير
الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم
وان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس
هذا الضمير بحسب الوضع فيكون ابهم شيئا ولا من الشان
وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن ليس
يحصل من الشان قوله ابو موسى مخ البيت ابو
موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك
بدل منه والفاء زايدة والاقرب عندي ان ابو موسى

مبتدا

مبتدا نحو جده والفاء زايدة في الخبر على ما جوزه
الاخفش مطلقا وحكي اخوك فوجد اما جواز زيادتها
في البدل فلم اطلع له على شاهد والمخصوص بالمدح
محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اي نعم عبدا
هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقدم المخصوص مع
التردد في موقع الفاء قوله انما يصح في ضمير الشان قيل
لا يصح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستهل
الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يتوهم الرجوع
الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم
ان قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن
تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره ده اما لو الظ
لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف
وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورود
له وهذا ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر قيل لا نم
ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض حينئذ
ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شيء لاشتهاره ووضوح
امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله في المطلع زارت
صدر بيت عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق وبعده
والطوق من لبس الجمال عهدته وظباء وجوه ما لها اطواق
ومن العجايب ان ظلك متصل وعليك من شرف
الحبيب ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه
من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر
يمد دون السقف وهو مبتدا وعليها خبره كقولك في
الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله الظلام
حال من الرواق وقلائد جمع قلادة وهي معروفة
والنطاق شقة تلبس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان
تازر المرءة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على
اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد
يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة

يفهم ح

وابهم

د قوله و

فطاسان

الحجزة الازار معقودة وحجزة السراويل التي فيها التكة قاموس

النيفق الموضع المتسع من السراويل والثلثة منه

وهي الشبه بالوضع لكن الشبه البين بالمرة ونشرها في قلادتها
ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسمحت
بوصالها والحال ان عليها كدرا كما بها من الظلام اي كانت
مستترة بالظلام من الايام وقلادته ونطاق من النجوم
والشرف شقه من المجرة واللفاف ثوب يلتف من
الثوبين قوله كم عاص كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد
في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعتصم خبره
قوله زاهد بالقبل معنى الزاهد الزنديق والزنديق واسم
كتاب من ذكر الذي ظهر في زمن قباد وزنادقة الزوج
وقبله نوشيروان كان زنديقا للصانع وقائلا بالهين
خالق الشر وخالق الخير ينسب هذا الاسود الى خالق
الشر وقد يراد من الزنديق من قال وخير المعال
تكثيل لا درب علي وطيب عيش الجاهل هذا ارشدك الى
حكيم كان قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم
من الاختصاص بشيء هو المغايرة بين الشيئين على ان
تفسير البديع بما ذكره مبني على البعد ايضا لان البديع
هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء
اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض
اي مخترعها كذلك وكون العاصي محروما والجاهل مرزوقا
كثير الجزئيات والنظائر في كل زمان وايضا الحكم
البديع هو الامر الغريب سواء كان ضدها بينهما ام لا
قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون
معطوفا على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص
سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال
وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم
بديع عجيب الشأن واما لانه قصد التهكم بالسامع
الا انه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم بالسامع
لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشارة
سواء قصد كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال

العناية

العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا
يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد كمال
التمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد
التهكم اعني بالتمييز يقصد كمال التمييز ويورد اسم الاشارة
قوله اعالمك كلي انجي السب قوله في قبل وشك البين
يا بثينة كل ولا يحرمني نظرة من جمالك وما بعده فان
صباني ذكراك لي حياة وتيسر لي الى حظوت بالك
حولا في ان اللحاظ طيبة من الوقعة وشك البين قرب
البعد والواو في وما بك على حالها ويرتد من قبلي
في موضع الحال او الاستيناف او البدل وحظوت
استيناف وجواب هل حظوت بهذا المراد قوله قل
هو الله احد الله الصمد لم يورد العطف من الجملتين
لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى و
تعريف الصمد يفيد احد لعلمهم بصمد الله بخلاف احديته
قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في
الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر لم يكن المثال من
قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذ ما فسر الحق الثاني بما
فسر به الاول كما دل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفا
واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون
مما نحن فيه لان كلا من الحقين لم يبق على حدة كذا
في شرح المفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى
هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان العدول
الاتيان بالمظهر ايضا ليكون من باب الاستخدام
واستخرج بانه مردود لان الاستخدام خلاف
الظاهر فلا يكون المعرض موضع المضمر في الظاهر او
الكلام فيه قوله من يرحم هو بالجزم مع ان من استفهامية
اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح
قوله انا العاصي اتيتك اورد عليه ان حق العبارة

انا العاصي حو

ان يقول زيارتك لان العاصي لما كان هو لا كان هو
المتصف بالشر فيكون هو مرجعا للضمير احسب بان المتصف
الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه
اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصي
بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر
من ضميري المتكلم والمخاطب بدل الكل بل يلزمون الضمير البدل
من المبدل منه كالحصر الكاسي الخفي لكن دليلهم مشعوض
باجماعهم على جواز ابدال الموصوف باللام من ضمير الغائب
وكون الموصوف باللام انقص من الضمير مطلقا قوله
وفيه ايضا تمكن من وصفه فيه تناقض بين هذا ان المتصف
في المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي فتمكن فقولك
انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المتصف ثم الاظهران
يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا قوله كانا من كان
انا او غيرنا كان حال من الرسول ومن موصوفه قوله
في محل النصب خبرا لكان والعامل محذوف اي كانه
داعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام
وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بان هذا سماعي
ثبت على خلاف القياس ولوفرض كان تامة وجاعلا
راجع الى من المحتاج الى ما ذكره وانا خبر مبتدا محذوف
اي هو انا او غيرنا او بدل ممن كان على ان يكون
من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير
للمجرور في ما انا كانت والضمير اسم من الاضافة
قوله هذا اعني نقل الكلام الى هذا الشق مصرح به في كلام
السكاكي ولولاه لامكن حمل المشار اليه مطلقا النقل
وفقا للتتابع قوله في العبارة ادنى تسامح لان
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة يختص
بهذا القدر يعني النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده
بين قوله من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات
الانسان من يمينه ويسره وهو الانسب والتوقط

قوله

قوله وبهذا يشير كلام الايضاح اي بالشرط المذكور
وجه الاستعار انه قال في جواب سوال اورده لا يا
نمنع انحصار الالتفات عنده وفي خلاف مستفتي فالتقييد المظاهر
يقول عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به
فيما بعد قوله تطاول ليلك الخطاب بالهمزة الا يراد
والاحداث من طرء عليه اذا ورد وبالياء التجدد من
طريت الثوب اذا عملت به عملا طريا كانه جدد به النشاط
بالفتح كالسرور قوله منهاذا ما زيد وارث عمرو ونحن
رحال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط
في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء لا تعبير عن معنى واحد
بلفظين مختلفين غاية قوله نحن الذين صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن
مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي
مشهور يقولون نحن اللذون آمنوا على الذين كفروا
وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في اللذون
على هذه اللغة يكتب بلاميين بخلاف في لغة من الزمه الياء
في جميع الحالات قلت من السر فيه هو انه حالة بنائه
شبيه بالحروف واللام للتعريف على قول وشابهه
لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا
عدم ظهورها خطا في حال البناء كيلا يرى حرف التعريف
او شبهها فيما هو شبيه بالحروف واظهروها في حالة الاعراب
لان شبه الحرف نفي ثم الظاهر ان الصباحا تصريح بجزء
معنى صبحوا تاكيدا من صبح اذا اتاه صباحا ويجوز ان
يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين
على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا
من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف
اي صبحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين
او على التعليل لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن
اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى

واللجاج صفة من المبالغة من الالحاح كالكشاف حال
على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق
آخر اى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق
قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد سبق ان الاسم
المظهر طريق الغيبة فلا يعتبر فى تعبير حتى يتحقق الالتفات
فى الآية ولعل المتوهم كلامه على ان المظهر وان
كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تامل قوله انا
الذى سمتنى امى حيدرة البيت لعلى ع والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد امه ولدته وابو طالب غائب
سمته اسم ابيها اسد فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم
فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة
والسندرة الصاع الكبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند
النحو من حتى قال المازنى الخ فيه بحث لان الالتفات
اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من
الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب
اللفظ كما سيجىء فى قوله تعالى وانتم تجهلون لان الصفة
كالصلة فى وجوب العائد والاسماء الظاهرة غيب
سواء كان موصولا او موصوفا صرح به فى شرح
للمفتاح فلو كان فى امثال ما ذكر قباحة كما وقع فى
كلام هو على اعلى طبقات البلاغة قوله بطاول ليلك
ابيات لامرئ القيس فى رثية ابيه والخلى الخالى من الهم
والحزن والرقاد النوم ولم عطف على ليلة اذ لا معنى
لتعلقه بابتت والنبأ الذى جاء هو من قبيل ابيه و
ابو الاسود كنيته كذا فى شرح الشريف للمفتاح وقيل
مع ذلك الخ فيه قبل قوله ليلك بحذفه فلا يكون
التفاتا واجيب بانه لا اضافة بينهما كما اشار اليه الشارح
فى شرح الكشاف ورد بان مبنى النحو على مغايرة
المتبوع للمشروع منه ليترتب عليه ما قصده من المبالغة
فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى فيحصل

ماريه

ماريه من ارادة المعنى فى صورة اخرى غيرها
يستحق بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما من الفاضل
اليمنى من ان ابا على وابن الاثير حكموا بان ليلك
تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل
على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا
كذا ذكره الفاضل المحشى فى حواشى الكشاف وفى التاييد
المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات
لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب
الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال يخفى التاييد كما
لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثانى فى ذلك
اى فى لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر
من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات
قوله اى هو خطاب لمن يتلقى الكلام الخ فان قلت
لو كان كذلك لوجب فى قوله تعالى فذلكن الذى
لمتننى فيه ان يقال فذلك الذى قلت ما ذكره فى الحواشى
على سبيل الاحتمال ويكفى ذلك فيه فلا يرد ما ذكره قوله
حيث لم يبين بعد ذلكم لا يجىء الا فى موقع الاستدلال
على كون الخطاب فى ذلك لمن يتلقى الكلام الا للمخاطب
الاول والا لما قال ذلكم وفيه بحث اذ يلزم منه خطاب
اثنين فى كلام واحد لكن بغير تثنية او جمع او عطف
وسيصرح فى بحث التغليب ببطلانه بيا فيه ظاهرا
كما ذكره فى التلويح من ان افراد الكاف فى اولئك
من اولئك الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة
فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد
كاف الخطاب حيث يلم الاشارة جائز فى خطاب
الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك كلامه
قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله تعالى لا اعبد المخاطب
لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى وما لى لا اعبد هو
حبيب ابن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى

اعبدوا

فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد
ومالكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام في معرض المناصحة
لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف
بهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات
التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام
المخاطبون **قوله** وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله
من ربنا جائني يعني ان كلا منهما تعبير موافق للاصل المقتضي
فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جائني هو
الذي قصد بان يرجع الى الله تعالى هو المخاطبون
خالقهم عبارة خالقهم وقوله اليه ترجعون موافق بهذا
المقصد لكن مباحثه كون كل منهما بغير الاسلوب الذي
قبله يكون على خلاف الظاهر في التحقيق **قوله** وقد قطع
المصنف بانه وارد الضمير راجع الى قوله من ابيائه **قوله**
فصل لربك يكون لنا فائدة الالتفات في الآية ان
في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به من ان ربك يستحق العبادة
وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك
الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى
وايضا كلمة ان تحتمل الجمع كالتحمل الواحد المعظم فلما التفت
بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال **قوله** ولم
يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم قيل
اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في
القرآن للواحد كما في قوله تعالى فنادته الملائكة فنادته
ان المنادي كان جبرئيل وحده وفيه نظر لان
الجمع المحلى باللام يصلح في مثل هذا الموضع معنى
الجنس فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه انما المراد
بالكلام القديم كلام القدماء البلغاء المتقدمين لا القرآن
المجيد بدليل ما بعده **قوله** وانما هو استعمال المولدين
فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث
قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف

يستقيم

يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم
كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو
في بعض المواضع ولا يستلزمه من هو ادنى مسكة قلت
هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي
اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم
الخطاب بالحكم لانه امام امته وقدوتهم كندائهم او
لان الكلام معه والحكم تعميم فيما بينهما لحث ديوان
صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى
فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول
الله عليه السلام واستشهد الزمخشري بقول الشاعر
وان شئت حرمت النساء سواكم وكذلك القاضي في قوله
تعالى ن والقلم وما يسطرون راجع الى القلم والجمع هذا ان ضمير يسطرون ح
للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع
كلا الامرين في القرآن المجيد وحمل على اسلوب المولدين
لا يلزمهم عدمه على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره
العلامة في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف
يصح قول الشارح والحق الفاضل **قوله** طحا بك قلب
عال طحا بك قلب اي ذهب به في كل شيء والباء
للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور صفة ح
او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب
او طحا وعصر حان اوجبن على الرواية من بعيد
واشار بتصغير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى بدل ح
انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر
حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما
لم يجعل الخطاب في طحا بك التجريد اعني ليلى اذ جعل
بك ملتفتا حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من
الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع
وهو طحا به ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك
مفتوحا لانه وان كان خطابا بالنفس الا ان الخطاب

ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلا مصرح في قول الشاعر ونزشت (والتذكير و)
[illegible] زينبا بان الغاء مستوحشا بالنفس فقول (يحاك ان)
العاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال
هذا ربي ان تذكير المبتدا باعتبار الخبر يعني ربي محل
نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى
جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات
الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها
مؤنث لفظي والجواب ان يقال انه اذا اشتهر المسمى في
اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن
هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يجوز التانيث في الاشارة
اليه ويرجع الضمير ولهذا قال الله تعالى في الآية المذكورة
فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير
اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه
اشارة الى ذات السورة باعتبار الكتاب او على (بانه و)
انه خطاب للقلب من اعتبار الالتفات في تكلفي بالنظر
الى خطابك لجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور
اذ من شرط الالتفات مجرا اجرائه على الظاهر وهو
مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني
لم يمكن بناء الكلام على اسلوب خطابك اذ يكون
التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف
وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجب بان الشرط
مجرا اجرائه على اوصل في الجملة وههنا يمكن دخول ذلك
على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يكن
بدونه فافهم **قوله** وقد شطا وليها جملة حالية والمعنى تكلفني
وصلها والحال انه بعد قربها وايام قربها على حذف
المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر العظيم
قوله حتى اذا كنتم في الفلك الآية فايده الالتفات
في قوله تعالى وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى
يرى

منها
يرى حالهم غيرهم ويعجبهم ويطلب الانكار عليهم **قوله**
والله الذي ارسل الرياح الآية فايده الالتفات في فسقناه
التقطيع لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة
اذا لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب وحتى (والمعظم و)
تاتى هذا المطر من غير التفات بان يقول فسقوه **قوله** ان
يكون المخاطب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه
من المتكلم سواء كان في الكلام حرف الخطاب ام لا واعلم
انه يحقق ما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب
ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط سبق التعبير
ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما و
على الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران في
كلام واحد اولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني
لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطبين في التعبيرين واحدا
ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب
الجمهور **قوله** ومن عنة الحلقوم بالحاج المعذر المنفي ما بعده
اذ به نفي لكون الباء كما نبهت عليه في قوله تعالى وله
انت علينا بعزيز بل انت بالعور من عنة الحلقوم والمنادى
في قولك يا فذاك محمد وفر ابا باظلبوا والشيب العطا
والارتباح السرور كانه اراد وانك ذو نشاط في العطا
قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبر
فيه الجمهور وحدة المخاطب والفايدة العامة التي
ذكره الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب
الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه
الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق
تلك الفايده لوحدة السامع الكافية فيها واما قول
الشارح فيما سبق عند ما يرتقبه المخاطب نظرية
لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب **قوله** هل من حرتك
البيت اوله ابني كنانة ان حشوا كنائني تبل بها نبل (ابنه الرجال)
الرجال هلوكه هل من جزيك الا الكنانة هي التي
(اي اربح وجود بلادي ابنه بلى)

توضع بها النبال وينشد لا ان على وسطه والنبل الاول
السهام والثاني جمع من النبل وهو النبل بمعنى النصل وقد
نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبلاء وكذلك مصدر نهك كالدخول
بمعنى الغاضي والالوك بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزهق
الباطل اي ذهب تعالى ذهقت نفسه اي ذهبت
وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم الايه واردة في
حق المنافقين وقد كانوا يحضرون فصرف الله قلوبهم عن الايمان
فالمراد بقوله صرف الله قلوبهم تشبيها على الظرف وتمثل
شايع فلا تحصيل للحاصل **قوله** قصم الظهر القصم بالقاف
كسر الشيء مبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين **قوله**
متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك
اليوم وانقضائه تصعق اي تجلى والمراد بالعارض الاسنان
التي بعد الثنايا والثنايا بالبيت من العارض قاله ابو حجر و
قال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي
يليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنايا الى الضرس **قوله**
والثاني ان يذكر في الظرف من المعينين ان يكون
المذكور حملا مستعملا ليس بشرط في الثاني بخلاف الاول
وان اراد توهم نشأ من كلام سابق شرط في الثاني
دون الاول **قوله** فلا حرمة بهذا البيت حرمت
الشيء حرما اذا قطعته وحرمت الرجل اذا قطعت كلامه
والاسم الحرم بالضم ايضا **قوله** اي تجددا واحداثا
قد سبق ان النظر انه اذا كانت مهموزة اللام يكون
بمعنى الاحداث واذا كانت ناقص يكون المعنى
التجدد وما ذكره الشارح تخليط من **قوله** للاصغاء
اليه متعلق بالايقاظ على تشبيه الاصغاء بالنائم واثبات
الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون على
حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون
اللام لام الاجل اي ايقاظ للسامع لاجل الاصغاء اليه
ثم هذه الفائدة العامة التي لمطلق الالتفات سواء

كان

كان على مذهب السكاكي او الجمهور لا تنطلق على
مادة يكون السامع بها حضرة الباري جل وعلى
لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر سببا
بما في هذه المعاني يصح لكان انسب وقد يقال المراد
ان الكلام الالتفاتي ربما هو مع صالح لان يقصد به
هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن
الموانع الخارجية فليفهم **قوله** وقد يختص مواقعه على
رأي الجمهور لانه مقيد وقد للتحقيق والباء في بلطائف
داخلة على المقصور **قوله** على طريق الاتساع بهو ان
يجري الظرف مجرى المفعول به كقوله يوما شهدناه
سليما وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليت
شعري ما الحسن بهذه الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب
اليوم قلت تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان
مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك
المالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر
قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم قيل عليه لو
قيل الامر كله يحصل لدلالة العموم اجيب بالمنع مستندا
باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد يكمل بالنسبة
الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب
قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل
الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم
الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه
من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار
الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا ولانه يعم المؤمن والكافر
ورحيم الاخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ
الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم
الاخروية لانها كلها جسام واما المنعم الدنيوية فحقيرة
بالنسبة اليها **قوله** اي بذلك النوع الظاهر انه يحال الى خلاف
مرادف لانه مال الى جانب المعنى اذ تصرف على خلاف

مراده انه ابلغ بمعنى انه عن ما اراده قوله كقول القبعثري
الشاعر اصل القصة ان القبعثري كان رجلا طيب اللسان
مع جماعة من الاذكياء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر
الحجاج فقال اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من
دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده
فقال القبعثري اردت به الحصرم ثم قال الحجاج
لاحملنك الى اخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثري
فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته و
احسن اليه على ما حكى فان قلت كان المناسب لغرض
الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد
يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقييد
امر وضعي فقال حمل على الادهم اي قيده ولو سلم فليكن من
قبيل كاستعرض او شبه القيد بالمركب على طريق الاستعارة
قوله من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو العطاء
قوله من صفده اي قيده وهو من الصفاد بالكسر وهو
ما يوثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهلية لجواب ما
يسأل او لعدم الفائدة فيه بالنسبة قوله سألوا عن السبب
روى في الكشاف وغيره ان السائلين اثنان وهما
معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل
ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سألوا
بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا
القول على انه سؤال عن السبب دون الحكم خفي جدا
كما اشار اليه في شرح الكشاف فاجيب ببيان الغرض
اطلاق الغرض على حكمة قوله تعالى على سبيل التشبيه و
المجاز باعتبار كونها على طريق الفضل والا فافعال الله
تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب
مخترع واما الاية التي وقع فيها فصعق من لم يذكر
فيها اليوم بل نظم تلك ونفخ في الصور فصعق وقد يقال
مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن وانما لم يقل

نحو

نحو قوله تعالى قوله كقولك ان الآن لو نفع اي الجزاء الحاصل
قوله وقد يكون معنى لو نفع لينفع قبل هذا عن مسنه لان
اللام المحض المضارع للحال والمفروض هناك كونه
للاستقبال والجواب بعد تسليم ان المحض المذكور مذهب
البصرية ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما تكون
لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
قوله قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف
الجزاء كما في عبارة الجواب في اصل النسخ هكذا ولما
توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر
بان يقال لما سلم بحثها بمعنى الاستقبال بقول نعم بمجرد
التفاوت بينها وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف
وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف
مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل انما اعترض ولا على النسخ المغير اليها
بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا
لزمان الحال فيلزم بطلان تعريف الفعل طردا
وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية
مجرى الوضع تجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة
وعن غيره بالمجاز تجوزا واخرى بان زمان الحال
معتبر على انه قيد للموضوع له لا جزء ولا يخفى ما فيه
من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة
الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل
مثلا فيما سيجيء والمضي مجاز بعد مجاز لغوي فهذا
يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا محيص
عن الالتزام ارتكاب اعتباره بالقيد وذلك ان نفرق
بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح
صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من
قبيل الكناية على الاسبق كلفظ منه قوله اسم الفاعل و

المفعول فلما لم يقع غير موضوع لمقصوده فاريد بهما بهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لمشاركة المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي بينهما امر وهو ان غاية ما لزم من جواز الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت لهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الماضي عند الاكثر من الظاهر ان مراده ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الماضي ايضا عند الاكثر واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب ابو حنيفة وقيل اذا كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم وجوز ذلك بجعله والا فمجاز قوله القلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله اذ هو في موضع المبتدأ نكرة سواء كانت مخصصة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يثبت في الجمل الخبرية في كلام العرب واما في الجمل الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ وما بعدها خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعم الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبر قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جائز على الاصل بلا مبالغة وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح

فی شرح

في شرح المفتاح وفي بحث تلك المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اظبي كان امك كونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلاف اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله فبي حبل الزرق البيت للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وقد كان اسره فاطلقه واعطاه مالا وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا منصوب بمضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحال والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليها ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب الموسوم ليعقوب بن اسحق ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة وتوبة يروى ادله فانك لا يضرك بعد عام وقيل حول اتم رجل بلسانه كانه يقول لمن يهجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما اذيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعياء مما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري الظبي

شل ن الضعف والحارش في القوه ويدل على ضعف
اى الجواشى ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل
بالاعالى وماج اللوم اختلط الحار وعاد العبد مثل ابى
قبيس وسيق مع المعلهج العشار ماج اللوم استعاره
من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه
والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى
صار وابا قبيس جبل اراد به ابا قابوس والنعمان بن
منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه بعد الترخيم
وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله تعالى والمعلهج
تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال
رجل هجين ابوه حره من امه وبرذون هجين اى غير
عتيق والعشار بكسر العين المهمله جمع عشراء بضم العين
وهى الناقه التى اتت عليها عشره اشهر من يوم ارسل
فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان الجمله كان ضمير و
الضمير معرفه قد سبق تحقيق ان الضمير معرفه وان كان
عايدا الى النكره ولذا يجرى عليه احكام المعارف ويقال
فى تفسير الضمير العايد الى شىء ما فى قولك اعطى شيئا
ما ذلك الشىء لا شيئا قوله والخبر معرفه فان قلت الخبر
من الجمله كان امك والجمله لا يكون معرفه قلت كان
امك ليس بجمله اذ لا ضمير فى كان على هذا التقدير لانه
مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه كما فى مفسره لان مفسر
المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زياده عليه فالخبر
ليس الا امك وهى معرفه والمعنى ايضا كان امك
حق العباره ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مؤنث حقيقى من الادميين بلا فصل لكن نظر الى
تعدد الخبر المذكور فجعل كالضمير الواقع بين المذكر و
المؤنث لدرته وعزة مجوزا تانيثه وتذكيره ثم اختار
ما وقع نظم البيت قوله وفى التنزيل كقوله تعالى وكم
من قريه اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكنا

لان

لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب
الكلام مبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم هلكوا قبل
مجئ الباس اى العذاب الخ قوله عرضت الغلب فى
نفس القلب لطيفه مقبوله مع كونه خلاف مقتضى الظاهر
وهو غير مقبول الا لنكته باعتبار ما يلزمه من الملاح
اينما وقع قوله بسيف نافه فيل سيف حيه مملوة
بالثريد المدهن كذا فى شرح الابيات لا قوانى وهو
غلط فاحش فشانه تصحيف السمن بكسر السين وفتح
بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعضا من ابيات
القصيده صريح فى انه سيف نافه كما قال فلما ان سمنت
ثنيتان عنها وصارت حوه تعلو الجذاع عرفنا بما يرى
السجر او فيها فالينا عليه ان تباعا وقلنا مهلوا تنبيها لكن
تزد ذلك سر الطلاع فلما اناجرى البيت قوله كما طينت
وفى الصحاح تطينت اى طينت والمعنى ايضا واضح
لكن يخرج البيت من باب القلب لان العصر تطبار
السياع لا بالعكس قوله اى الطين المخلوط بالتبن
كذا فى الصحاح وفى الاساس السياع بالكسر ما طين
به ويقال لرباط سر كل ماله وبالغ فى الطين وفى
الديوان السياع بالكسر ما طين والطين ايضا قوله
ولقائل ان يقول انه متضمن الى ... الايهام سيما لكنه
لا لطف بعد والمبالغه فى المنثور اذ ليس المقصود
من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل
التلبيس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغه
بارده وان البيت محمول على تضمين التطيين
معنى الالصاق والمعنى كالصق السياع بالعدن
على طريق الدس فلا قلب اصلا قوله على انه حال
من الضمير فى الظرف لكون الاضافه فيهما لفظيه
فلا تتعرف المضاف قوله افواج غزو اى جوب
مثل الجرس والمضرس الذى قد جربه الامور

فان كثرت الآراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت بالفتح
قوله لان ما قبله من ابيات دل الخ اي البيت لقطري
بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة و
امامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي
او عنان لجامي قوله ثم انصرفت البيت الركون الميل
والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب
والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة
المتكلم من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم
عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة عن اسم يعني الجانب
بقرينة دخول من عليها ومن هذه اعني الداخلة على عن
زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا
قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل
للملاصقة وخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود
ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل
عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض
لليسار والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله
او عنان لجامي بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم
اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت
بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون
العكس على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن
الامام المرزوقي في المعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت
ولم ينالوا مني ما ارادوا او تحذف المفعول قصدا الى
التعميم نعم كان الانسب ان يقال ولم اصب الا
انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليتامل قوله والجواب
المرضي ما اشار اليه المرزوقي الخ فان قلت يلوح من
هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في
اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم الفصل فيه بين
الحال وذيها فما السر في ذلك قلت السر فيه هو انه

اذ جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب ومفعولا
ثانيا له يلزم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام
حال كونه مجروحا او حين الجراحة اياه فلعله صار كذلك
بعد الجراح وبعد الانقلاب بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام
قاصرا عن الافادة واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت
يكون الكلام خلوا عن هذه القصور فلذا اختار جواب
المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون
بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالتروح لا
بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن في الجواب على ما هو
الملائم لقولهم اقدام غير داري مجرب بالاضافة في
كليهما ان الحال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى
ان رايه وبصيرته اذ حدث واحصل بعد تجربة لا امكان
له قبل تجرب الامور والتمرن قوله اي قول ضابي
بن الحارث البرجمي قال يقال ضبأت في الارض ضبأ
وضبوءا اذا اختبأت فيها وقد يرد امثال هذا التركيب
بان المناسب ان يقول بدل يقال رواي اختبأت
بدل اذا ووجه ما ذكر ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقع ضبأت
مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن
يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه
واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليس مثلي
لا امسى لاني غريب بها والغريب عاجز على الاحوال
ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل
من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون بعدها
تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين
وفاعل امسى الضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني
رحله بالمدينة حال منه او رحله وبالمدينة متعلق بامسى
قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
هذا عند البصريين لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو
الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضي الخبر

على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء فيلزم اجتماع
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين
فالعامل في خبر ان هو المبتداء الذي كان عاملا قبل دخولها
فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور **قوله** احدهما
العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف والمعطوف عليه في مثل هذا
محل ان مع اسمها استدل الفريق الاول بان الاسم
هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول
ولما اشتغل لفظا بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا و
استدل الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوع
المحل لكان وحده مبتداء وليس بمبتداء لعدم تجرده عن
العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان
ان باعتباره كالعدم كذا في شرح اللب للسعدي كما ترى
قوله وهو يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان
الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر ان ضرورة
افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في
مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض
انه خبر للمبتداء اعني على محل اسم ان فالمحذور باق
بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في الصورة
المذكورة معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا
ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالنصب في قولك مفردا
ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتداء لا لخبر ان و
يؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين **قوله** والمحذوف خبره لا خبر ان لان قول العرب
لا يجوز ان يكون خبرا للمبتداء اذ لا يدخل اللام على خبره
الا ان يقال اللام زائدة كما في قوله تعالى ان هذان
لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر مختص
بالشعر صرح به في مغني اللبيب وجعل من قبيل ام الحليس
لعجوز شهربه اعني بتقدير المبتداء وقال المغني وقيل لهو عجب

فيكون

فيكون في المعنى داخلا على المبتداء لكن كل منها خلاف
الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة **قوله** وهذا هو الذي قطع
به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني من وجهين ارتفاع
قيل هو الذي قطع به في الاية وجه آخر غير الوجهين المذكورين
في ارتفاع قيل وهو ان الخبر المذكور للصابئون وخبر
ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف
لدلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع
به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف
الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغير الموضوع
وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان
الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان
يعارض الوجه الاول للترجيح بان في تغير الموضع نكتة
يشتر بغيره فرجح اختياره جانب البلاغة **قوله** مع كونهم
من اين المذكورين ضلالا لانه الصابئون على القراءة
بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من
صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية
والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا
ابين المذكورين فيها ضلالا وفيها اقوال آخر واعلم
ان المراد بمن آمن في الآية من صح عنهم الايمان
فلا يرد ان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا و
كيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في صدر
المنافقون ومن المراد المذكور في الصدر المؤمن
على التحقيق ومن آمن وثبت على الايمان ومات
عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالشبه
في قوله وكانه بعد لم الصابئون الشبه من اول الوهلة
قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان يقدر الموصوف
خلاف الظاهر ولا يجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع
من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم
امن كما صرح به بعلنري في شرح المفتاح في قوله وقيل انهم

وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه
وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم
بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت
ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمحراب و
منسكي عامره لنا وزمزم والاركان والستر المحجول
على الحذف والاصل عامرة فحذف الواو واجراها عنها
بالضم كقوله اذا ما ساحروا ابن سواهم ولا بالوابهم احد
هزارا قوله وكذا رماني بامر البيت اوله دعاني لصا
من لصوص وما دعا بها والذي فيما مضى رجلان رماني
بامره والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة
الباهلي يتنازع هو مع قشيري في طوي عند الحاكم فقال
القشيري هو لص ابن لص يعدي عليه الحاكم فقال مضيره
منها البيتان وبريا ومن حول الطوي كان ما في وبريا
ومن جال الطوي رماني والجال والجول ناحية البئر
من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذه الرواية
رماني بامر يرجع عليه مكروهه مكانه رماني من غير البيت
وجهه ردية عليه والحكمة ويحتمل ان يريد بالطوي في
العلب من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه
ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا
صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب
ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد ان لا يقال رجال كريم
لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يوجه قول
ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس
من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب
عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمل عليها و
ان جاز ذلك في الجمع يقال هؤلاء غريب ولا يقال
هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف
المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد

حتى

حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل
بالمثنى فتامل قوله فهو عمدة اي الكلام اعلم جمل ربما
خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا قوله فافرغ بعض
البيت وارتبث اي سترت والمترع الممتلئ من
قولهم ترع الاناء بالكسر ترع ترعا اي امتلأ وارتعش
انا ومعنى ابن زيابة الشيباني كان من جواد العرب
ولم يبق الا البر وسيلة وكان شربه الحجاب فكتب على
جنبه اناحو ومعن ناح مناه لحاجة فليس الى معن
سواك شفيع والعافي الماء الذي يجري الى داره فلما
البرها معن واخذها وعرف البيت الذي عليها بخطه
الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت
بساطه وكان لكل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط
ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر
اربعمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم
الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان
اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء
قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال السيد
في بحث الحال المنتقلة من شرح المفتاح في
عطف مفردي جملة على عطف مفردي جملة اخرى كما
في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل من
ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان
عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف
قاعدا على قائما كونه مسندا الى زيد وذلك الايهام ان
يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسما
لكان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما
في كونه خبر كان فليس عطف احدهما مقصودا الا اخذا
مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر ارتباط الذي
بين المعطوف والمعطوف عليها ولو جعل العطف
بينهما على تقرير العامل دون الانحاب لكان

الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح فمعنى عشرة اصورة
المسئلة التي ذكرها المثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد
حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي خالدا
النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان
لم تقدر يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون
مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من
احدهما على المفرد من غيرها ان لم يكن المفرد ان من جملتين
قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز الشارح
في شرح المفتاح بعد تقدير المسئلة ان يكون من عطف
الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا
يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان
العامل في المبتدأ الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ و
عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
في غير صورة الجواز قوله والفاء في فاذا قيل للسببية
وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن
المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها
لان جواز الحذف ليس من لوازم الزيادة صرح به
ابن هشام في مغني اللبيب قوله فح يكون مفعولا به
لا ظرفا وهذا ما ابي علي ما ذهب اليه بعض النحاة
من عدم لزوم الظرفية لاذا واما ما عليه الجمهور من ان
اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر
لا مفعول به قوله فح لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم
اعمال جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد
في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر
بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان و
هذا مشتمل في المثال المذكور وان اذا اضمر بان فلا
اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب
بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كالاخفى ثم انه قد يعترض

على عدم

اي عطف الاخص على الاخص في الجملتين والاصح عطف بعض على بعض لا ان يعطف مفرد ان على مفردين كما في المثل المذكور او المثل المطلق عطف المفرد من على المفردين صح

على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون بالباب بدلا
عن المكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل
بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى
الاضمار والتقدير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان
يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره
المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج
ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان
يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير
مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السفر اذا مضوا مهلا
روي مكان مهلا مثلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المعنى
يقتضي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا
مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز
ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم
وقيل منصوب بفعل مقدر محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي فيهم مثلا لانهم مضوا
مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم مهلا
ان جوز تقديم المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم
يجوز فهو ظرف المقدر بعده المذكور يعني ان في المسافرين
بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعل خبرا بعد
خبر وغير ذلك من الوجوه التي ذكرها الشريف قوله اي
بعدا وقيل المهل الكره قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع
مستفاد من المهل بقرينة المقام قوله لم يحسن او لم يجز
قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز
على تقدير انتفائها وفيه بحث والظاهر ان كلمة او للتخيير
في التعبير لان الحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم
قوله لانها الخاصة اي الحافظة من حضن الطائر بيضه اذا
ضمه الى نفسه تحت جناحه قوله بتقدير لا لتكون قيل فيه جمع
بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول بتقديره

لو تملكون اجيب بانه مبني على ما يوذن تقدير صاحب
المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في شكل تاكيد فعال على
تقدير لو تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول
اختصارا او رد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا
الظاهر تفسير المقدر بان هذا الجواب اللهم الا ان يكون
اولا كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان لم يرض عنه
عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون
الثاني تفسيرا فتامل قوله فيه دلالة على الاختصاص و
ان الناس هم المختصون بالشح المبالغ فيه بحث وهو
ان قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتدا والخبر على
عكس ما عرفت وكما يفيده اختصاص الملك بالمخاطبين
واما اختصاصهم بالشح فلا يفيده الرد المذكور قطعا كما لا
يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لا مع
انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص
بالشح وغاية ما يقال ان الباء في بالشح داخل على المقصور
وقوله وان الملك الحقيقي لتدل على الاختصاص بحاصل
معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الخزاين مخصوصا
بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم
متناهين في الشح مقصورا عليه لا يتعدونه الى خلافه و
ان لم يدل على ان الشح المبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة
في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يتم ذلك
فليتامل قوله ورجح حذف المسند اليه فيه بحث وهو ان
الوجوه المذكورة ترجح حذف المسند اليه على حذف
المسند الخبر انما يتاتي بالنظر الى المسند المخصوص اعني
اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لي لم يتات الا
الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند
بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج
فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولاكذلك المسند فانه
كالركن الزايد بالنسبة اليه وحذفه فهو كالزايد اولى

وارجح

وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه
الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا اه سوا فق له اما
بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ
فلان الصبر في كل منهما محكوم به قوله والقرينة ههنا هو
انه اذا اصاب الانسان المكروه قيل هذا معارض
بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة
المكروه ما ادرك في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران
فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض
فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون
المقدر صبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل
الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه
اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه
اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل
فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى
بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان في من البلاغة
واما ثانيا فلان الحذف لازم في تقدير المبتدا ايضا
لان المقصود من الكلام الفيد الزايد سواء كان في
الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من
قوله امري صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس
المعنى على ذلك بل على ان مراده ليس الجزع وبث
الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي
لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل
اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل
ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث
الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من
الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع
وبث الشكوى محل نظر بل الظاهر حينئذ انه ان جعل
في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم

من هو اجل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز
التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم
الا ان يحمل حالا على ما قيس سلك النصه ور قوله
دنا او في الوجود دالهه نلتزم ان قلت المتبادر فيما اجتمع
النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل
فيكون المنفي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالاله
مطلقا فينافي التوحيد قلت بعد الاية اعني قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان
المراد نفي القيد والمقيد معا قوله كقولك ازيد عندك
ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوف
على زيد عطف مفرد على مفرد للشركة في المسند المذكور
كما في قام زيد وعمرو ومن غير ان يحمل على ترك المسند
بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف
في المثال المذكور مستقل بخبر زيد فلا يصح خبرا عن عمرو
وكما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما
ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس
فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك اعتقد
جواز ان يقدر الكلام هكذا ازيد حصلا او حصلا ان
في الدار وعمرو وقيل لم لا يجوز زيد قاما وعمرو وفساده
بين ولما كان صورة الظرف غير مغير بجعله خبرا عن الواحد
والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح المفتاح وحواشيه وفي بحث ظاهر لان عمروا
اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك
ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يجعل الظرف المذكور
خبر زيد بخصوصه بل يجعل خبرا يعود الى كل واحد من
زيد وعمرو ومن حيث هو واحد احد المذكورين
كما في قولك زيد او عمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو
ليس بصحيح لان المعطوف بالواو والكلام انما هو بام

التي

التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي
الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو
في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما متناولا
احدهما وكذا اذا قدم في الدار ردا لما مع توسيط
فكلا لا شاع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني
اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا
وقال فان قلت لو صح ما ذكره لصح زيد قائمان و
عمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه
فليقبح اللفظ وهو مستقيم هنا لحق فيه بصدده و
لكن يشهد للدار از قوله والبيت منها الا حال طلاما الى
ذلك عمرو الاخرمان وخاليا انتهى قوله جملتان شركتان
ليس قوله شركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد
الاشتراك كما في قولك اقام زيد ام عمرو دام الكلان
ايضا منقطع عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب
والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك
لان المثال كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان
قولك ام عندك عمرو وانما كانت منقطعة لوجود
الاختلاف بين الجملتين فتعذر الخبر في احدهما وتاخره
في الاخرى مع امكان الالتحاق كما اشار اليه
الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه
كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع
من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
بحجة ما به فتامل قوله فام منقطعة لا متصلة للسؤال
عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام وبل بها الاستفهام
وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر
يلي الهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى بل اي للاعراض
عن كلام سابق مستقيما كان او خبرا والاستفهام عن
كلام لاحق وقد تكون ام للاضراب المحض سواء
دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات

والنوم ام لا قال الزوا يقولون هل لك فيلنا هي
ام انت رجل ظالم يريدون بل انت و عند
البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة لم ان كون
ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية حقيقة او تقديرا لم لا اختلاف فيه اذ انت
هي والهمزة داخلتين على الفعل وبين هذا ظاهر و
نص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقال فما ذكر بالان
المعادل ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء كانت
منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب واما باقي الصور
فالاولى ان تكون منقطعة كما ذكر فيقول لانك تقدر
الخ فتدبر قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة
هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الاية وان
كان وصف السؤال به مفروضا والمتبادر من قول المص
سؤال محقق وان كان الجواب كما هنا كسائل لا صدر عن السؤال
وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر
الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك ان يجعل تحقق السؤال
على تحقق ذاته في الكلام والذكر فيه سواء تحقق وصف
سؤاله ام لا لان هذا خلاصة ما ذكره الفاضل الجلبي
وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المصنف
فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف
السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته
فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان
الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي عم
فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا فالحذف في الاية
التي اوردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي

لالكونه

لالكونه جوابا للسؤال فكونه جوابا للسؤال بالنظر الى
المحكي فلا بد من تقدير الشرط والجزاء فليتامل قوله
ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة خلق
السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو
الذي يدل على وجوده في الجواب وقوله السؤال
قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات
والارض وقد يقال حذف مسند الفاعل فالحمل عليه
اولى قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى مثل
ما يؤديه ايضا قولنا الله خالقها ولا ينافي الجواب
عنه بانه بالحمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن
النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على
ان القرينة بعينها ترجح تقدير الفعل على تقدير اسم
الفاعل وانما المتوهم من الجواب المذكور تقدير ترجيح
فعل الفاعل على تقدير خبر المبتداء قوله ان السؤال
تعليل لنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا
يدل على ان تقدير الفعل بعدها اولى لظهور ان
السؤال الخ ومن ثمه ضم الى قوله ليطابق السؤال
قال الفاضل الجلبي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل
على حذف الفعل والمسند الى الفاعل المذكور لان
السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو
فعلية معنى اذ الاصل في من قام اقام زيد ام
عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى
وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المنحصرة
اجمالا للاختصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء
من المسئول عنه ما يلي الهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد الخ لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في
الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال
اسمية لفظا ومعنى لم انه منقوض بما لم يطلعوا عليه

من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية
البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار
المذكور في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا
جعلت اسمية ذكره في الحواشي بان الفعل ههنا
مسندا الى المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى
الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عناه المجاب
عنه بقول اعنا كذا محل بحث لان ما ذكره في من
قام من ان الاستفهام بالفعل او بالفاعل صورة
الفاعلية فان قولك من ضربته بعد ذكره اضربت
زيدا ام عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت
على كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب بالاسمية
في الاول والفعلية في الثاني في الحكم والا فلا بد من
الفرق فليتامل قوله والجواب ان حمل الكلام الاولى
انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم
وقيل لا عن المنظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة
بدليل آخر لا ينحج للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ
قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض
بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله قل
من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب
عنه الفاضل الجلبي بان فيهما نحن بتقديم الفعل
وهو مفيد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على
مذهب صاحب الكشاف ومن تبعه واما على
مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص
في امثال الصورة المذكورة كما لا يعدم قوله في مرثية
يزيد اي المرثية على محمده مصدر رثاه وتشديد الياء
خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة انه البيت
للحارث ابن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه
للحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين
يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان

يكون

يكون في يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لعدوك و
يكون ضارع هو الفاعل ان كان الرواية بفتح
ياء ليبك او النائب عن الفاعل ان كان الرواية به
ضمها وفيه بحث اذ لا يحتاج مع فتح الياء في ليبك
الى ان يثبت الرواية بنصب يزيد في هذه الحال ليكون
منادى والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد
على انه مفعول فيكون ذلك لكونه في رواية
الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اي ليبكه وهذا
اليق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بسؤال المقدر
قوله وان لم يشتمل على شيء لان الجار والمجرور
فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي
ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به
بالمحذوف ايضا قلت انه يكفي في عمل الاعتماد على
موصوف مقدر لا بتصور الالغاء لعدم الاعتماد تصريح
الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف
مع اسم الفاعل يلزم لفظا ومقدرا ايضا للذات
التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم
الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي
للعمل اذا قوى المقتضي لعمل كما في يا طالعا جبلا
وبارك كافرا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى
اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن عدم تاتي اعتبار مثل
هذا المقتضي في موضع محل نظر قوله ليس بقوي من جهة
المعنى لان طلب الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي
لوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا
يزيد وفيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد
من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك
المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة
والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا
لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفضله الله

اشارة الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة
قوله فعلم ان هناك باكيا في اكثر النسخ وارث حرر بانه
لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان
جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه
ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم
ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى مفعول
فان قلت قوله ليبك مجرد اعن المسند اليه دل
على الموضوع غير معين سواء كان معلوما او
مجهولا فيحصل تكرر الاسناد في صورة البناء للفاعل
ونصب يزيد قلت العبرة لا يفهم من الجمل المستعملة
والتكلم المستشهد كالا يخفى قوله وباشتماله على ايهام
الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام
موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول
مشعر بان الاهتمام ليس الا بالفعل وذكر الفاعل بعده
يهدم هذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى
انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق
فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل
والجملة الاولى ليس بمهم وهو الاهتمام في الجملة
الثانية لا يهدم الغرض المذكور ويقرب منه ما يقال
في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث
دل اول الكلام على عموم الامر وآخره اعني
ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض الخ فان
قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة
على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما
حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد
فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه
في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه

له

لان الغرض بيان ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند
مع المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في
تفننهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بحث وهو ان ما ذكره من التعريض لا يكون
سببا لذكر المسند لكون السؤال ههنا اسمية لفظا
ومعنى والجواب فعلية محضة فالسر في عدم رعاية
التطابق التي هو وجوه في ما اذا صنفت امثاله
ويمكن ان يقال ههنا ايهام ان الفعل المذكور
مستلذ عند المتكلم كامر في وجود تقديم المسند قوله
وحصول التعجب بدون الذكر لم الخ اي حصول
قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة
له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه الى دفع
ما اورده المصنف في الايضاح من ان التعجب
يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل
الدفع ان المفهوم المسند لمعنا ومراد الاسد مثلا اذا
كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وهناك قرينة
دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند
اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه
مستغني عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان
قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان
التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى
من التعجب الحاصل بحذفه مع القرائن فاذا
قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وعدم ما ذكره
المصنف على تقدير تسليمه وارد عليه في ساير
اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بدون
القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط
فان التعريض بعبارة السائل والاسلم اذ وسط
الكلام كيف يحصل الشئ شيئا تسهيلا ههنا من الوجه
وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع علم

قوله: لا اخلاق بعض الخاطب ما خلا في العوارض والا لو حصل هذا الوجه
في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد الخطاب
صح صح

ذا السوء

افادة تقوى الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر
ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا
يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابط الافراد مع كونه
جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ
ولهذا لا يحتاج الى العائد كما سبق وان كان جملة صورة
وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث
قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى
ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع الصور تحقق هذا
المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا
لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا
سببي مع انه ليس جملة لما سيجيء من انه ليس بمعدود من
المسند السببي وان كان الكلام يقتضي ذلك وذلك
محافظ على الضبط في انقضاء سببية كونه جملة قوله بالطريق
المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل قوله يشمل
صورة التخصيص اي يشمل الاحتراز والاخراج تلك
الصورة وارجاع الضمير الى اليس عند كون هو بحاله شمه
المقام ليس بعيد في توجيه الكلام وانما قوله فعدم افادة
التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه على ما نقل
من الشارح المحقق انه يشمل ما فيه نفي القصد الى
التقوى ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضا
بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى
بدون القصد او الحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق
على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف
النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص
وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور
هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من
طغيان القلم قوله واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب
ضعيف كما اعترف به بنفسه ولو قيل مراد السكاكي لم
يكن التقوى مقصودا اصطلاحا اي لا في هذا المقام ولا

في غيره

في غيره لا يندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان
كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم
يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا محذور
اصلا قوله محكوما به بالثبوت اي لا يشتمل بتكرر
الفاعل ولا الطلب ان المحكوم لفظ مركب وضع
في الاصطلاح بمعنى المجهول ما قوله بالثبوت
بيان طريق المجهول اعني كونه محكوما به كما يقول
القائل المجهول بطريق الثبوت قوله فظاهر انه
لم الحكم بالثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت
اذا لم الحكم الا بالثبوت كيف يكون مسندا اسميا و
قد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه
عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد
اعم من الثبوت الحقيقي والتعلقي فالمعتبر في تعريف
الفعلي المحكوم ما شاع ههنا هو الثبوت الحقيقي و
نفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله
فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حينئذ لا ينتقض الحد
قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم قوله واذا كان
المجموع متعلقا الخ اجاب الفاضل المحشي بان
معنى التعريف مسند يكون كذا اي المجموع المركب
من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد
ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو
الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب مع تقييده به
نظرا الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق ابوه
زيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات
التي لا يلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في
بيان ضابط افراد المسند وجملته فهو قائل بانه
اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام
جملة فيكون الجمل في زيد ابوه منطلق مسند الى زيد
عنده فينصرف عليه تعريف الفعلي مع جملته فيبطل

قاعدة افراد المسند والحاصل ان ماذكره المجيب اعتبار
لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وماذكره
الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان
المسند في زيد قام واستاله هو الجملة رعاية لجانب
اللفظ مع ان فيه ايضا رعاية لجانب المعنى ايضا في
الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن
خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى و
غاية ما قال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر
والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة
ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي
كان له ان يقول فراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج
الجملة والظرف كونهما مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر
المتوسع **قوله** ثم استدل على ان المسند الى هذا الى عجيب
اذ بعد القول بان المنطلق بدون ابوه والاستدلال
عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق
لزيد بالمعنى المعتبر في الفعل بل لا بد **قوله** وهو خبط لان
اللازم ماذكره واجيب بان حاصل استدلال ذلك
الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة
العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا
ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق
ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل
مندرج في الثاني وليس فيه منافاة لما سبق تحقيقه من ان
اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم
اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا ينافي ان يجعل فاعله
في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة
اصلا وليس كذلك كما لا يخفى لكن الحكم عبارة المصنف
اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد
في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح **قوله** وقال

[illegible]

اذ التقدير استقر فيها او حصل رد عليه بان المسند
فعلي سواء قدر الظرف الفعل او باسم الفاعل فالمعنى
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الجزاء اذا
كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب
عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي
هو الثبوت الحقيقي واثباته ولم يكن ذلك ظاهرا
في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون
ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدر بما هو المختار
وعن الثاني بان سبب عدم الجواز ان الالتباس
بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا
يجوز اعتماده له على المختار **قوله** كان المسند في
المثالين جملة ويحصل التقوى ان قلت ما مر في عدم
افادة زيد قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار
لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل
هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار
قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل و
حصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة
قوله لم يصح التركيب لانه ان جعل مبتدأ يلزم
وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم
تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال
حتى يكون حاله مرفوعا به لانه مذهب الكوفيين الذي
بنى الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان
هذه الامثلة لافراد المسند **قوله** ما يميزه لا اشكال ان تفسير
ضبط افراد بالتفسير اللغوي المتعارف وهو ذكر مركب
تقييدي دال على ماهية المفرد والا فقد تقرر في المعقول
ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمثال في
التحقيق **قوله** ويمكن ان يعتذر جملة علمت انه رد
عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف ينبغي ان يعرف

او لا يكون المسند جملة حتى يقتضي ان يعرف او لا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند جملة فلا طائل تحت هذا التغيير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجمليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند سببي الذي معناه ما يقتضي الاتيان بالمسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وعبارة قولك المقتضي لجعل المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا تخلو عن تسامح **قوله** وهو ان يكون مفهوم المسند مع المحكوم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان رجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمعمول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الافاضل الى ان حيث في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي لرجل زيد مررت به وما يعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبل بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابط الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا ينصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتفي الحكم قوة على ما يجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في اما عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند قولا اي قبل الاسب الظاهر او الحسب الحقيقة والمآل لا يتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب

ابوه

ابوه وقد يتناصر الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببا دون الاخر تحكم وزد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة زيد فان قلت نفهم من التغيير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب مفعلى والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الغرض الاختصار له السببي السابق فالاسناد الى ذلك الكاف والنفس ملتبس في تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة الخ واعترض عليه بانه لو بدل المبتدأ بالاسناد وقيده بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعلي لم يحتج الى ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد على ما اورده المحشي على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل المبتدأ بالاسناد بالاصالة لخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلي للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالتبع والتبع واحصا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه فعلا الخ المحذور في خروج نحو ابوه منطلق لان بيان المقتضي لاحدهما في المذكور ولذا نوهم في الكتب يدرجون في المقتضيات ويقصون **قوله** متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضميره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه **قوله** فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا

او لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا فتعليق اثبات
اجيب بانه مأول بالمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ
كانه قيل زيد منطلق الاب ومنطلق ابوه صحيح زيد
مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه
سهو والا لكان المناسب الى حال الفاضل المحشي وانه
لا احتياج في ضابط افراد المسند الى قيد لما لا يخرج
به نحو انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كالحقود
ليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه
بقيد آخر يرد عليه ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد
خرج عن ضابط افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة
لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان
السلب في قوله منوجه الى القيد اعني كالحقود فيتقيد
بثبوت الاصل اعني فعليه اعني ان اسناد الفعلية عن
المسند المذكور انما يصح على المحقق واما على زعم المشوبهم
فهو فعلي لانه يشترط بالمسند السببي اسناده الى شيء
على وجه البناء اعني تقدم المبني عليه فالفعلي الذي
يقابله السببي كذلك وهو السلب مصورة بالايجاب
لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابط
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه قوله
ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا
وهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة
في مثل اتيتك خفوق النجم من تقدير الوقت واما
على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف
وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر
لفظ في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف
الجار من ان وان قوله فالمعنى ان المسند
السببي يكون اذا كان لما قدر ظرفا الزمان
المضاف الى ما بعده قدر لعاملا ضرورة وطلب
المضارع ما صاحبت لم يقل اذا يكون بناء على ان

الشارح

الشارح جوازه اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا
المعنى على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند
سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف هذا
التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان
المضارع معه قليل جدا او لهذا المأثور المحذوف
عوان من يقول الى كان فلا يرد عليه انه اخباره
ما ويلاس حسن هذا التأويل في جواب قول السكاكي
واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا
كان السامع مستحضرا له قوله وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول
لو وري لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف
زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت
زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم
الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول
فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة
ثم انه يعود المحذور عينا في قوله وجوده بعد
هذا الزمان سواء كان مترتبا على الاستقبال او
الحال اذ لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكر في قبل
والا كان المناسب له ان يطرح ترتب وجوده
والحال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه
لو حمل الترتب على ان الاستقبال يلزم محذور
آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم
اذ لا وجود للمترتب حال التركيب فيلزم خروج الزمان
الذي يحصل عقيب الحال عن اقسام الزمان كما
لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكره من التقرير
وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده
بعد هذا الزمان الذي هو الظاهر واما تقرير
الفاضل المحشي حيث قال ولذلك سوى داك

على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في
المستقبل ويلزم اجتماع الجزء ومن ثمّ يرد عليه ان كون
المترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى
يلزم اجتماع الجزء ومن ثمّ قال الشارح في شرح المفتاح
هذا التوفيق ملتبس لا بالنظر الى العرف واللغة على انه
يجوز ان يكون هذه الطريقة بطريق استعمال الكل على
الجزء يعني ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض وبعده حال الشاعر الاعتباري
كاف للظرفية في الجملة قوله والحال هو اجزاء من اواخر
الماضي واوائل المستقبل الخ تعيين مقدار الحال مفوض
الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب ويقرأ القرآن
ونحو كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند
الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال
عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء
منه فالحال بحسب ظاهر معناه لا تم عرض موجود
حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح
من تفسير الحال لا يتم في ابتداء الزمان وانتهائه
ولا بالنسبة الى الامور الآنية الا ان يقال الوضع
في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها ووقوع في
الحال بخلاف الاسم الخبر به فانه عنده انه مخالف
لما اشتهر في عنده اختلاف ينبغي الظاهر من
ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال اللهم الا ان يعتبر التغليب بالنسبة
الى زمان الحال قوله مع افادة التجدد الذي
هو من لوازم الزمان الخ المراد من التجدد
الحصول بعد ان لم يكن ثم افادة التجدد لازمه

لدخول

لدخول الزمان في الفعل اذا لم يقصد به لكن مجرد
اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه ثم قيد فذكر
افادة التجدد تحقيقا للمقام لا لقصد الاحتراز كذا في
شرح المفتاح للشريف قوله ينبغي تجدد الكل و
حدوثه ثم يرد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على
تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما
المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه
بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان
الكل في الحالة المقتضية بكون المسند فعلا لا حدثا
مقارنا للزمان وحينئذ يرد بالمسند في قوله التقييد
المسند على ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار
اليه الفاضل المحشي في البيان لم يكن ان التقييد
في محله لان احد الازمنة جزء مدلول الفعل لا قيده
على ان جعل الغرض افادة انحصار الزمان على ما هو
الحال بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح الا
مقصور من الوجود ومثلها ثباتها لحدث منه ذلك التوهم
شيئا فشيئا ونحوه مما نظر لحفظ فلحظ يدل على ان
المراد افادة تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وردت
عكاض الهمزة المترسة ان قدر المعطوف عليه بحرف
والانكار ان قدر لم يحرموا والفاصل في كلما على
الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان التجدد
بما سبق النفي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل
وضعا وانما يفهم من خصوص الحدث او المقام نعم
قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب
المقام كما سيتلى عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح
بيان ان المراد من البيت بحسب افادة المقام التجدد
المطلق هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود البيان
يفهم من خص النفي فلا غبار قوله ان لم على كل قبيلة الخ
قبيلة وانما يبعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار سخافته الا

بجمعيته لانه الجنس على كل بشر والعاصي على كل
محل منيف قوله فلافادة عدمها لا لظهار ان يقول
فلافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام
خاليا عن افادة المدلول الوضعي للكلام فحاصله ان
الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما
لعدم ما يدل عليهما فتأمل قوله لا بالالف الدرهم اي من
ربات الحجال قائله جرير بن عطية ولو لا ... اذا جمعت
بيوتها ودراهمها ظلت الى طرف الجدار تشير وفي
قوله لكن عبر عنها بالجملة حسن اذ قوله لا بالالف اي ربما يوهم
انه للحصر لحسن الدراهم فاذا لم ... قوله برهة الزجر
دفع الشيء الرقيق كابن البقرة ولدها قوله اشار
الى انه يستثنى من هذا الحكم فان قلت ظاهر الاستثناء
يقتضي الا انه زاج وذلك بان يوجه التقييد اعم من
الظاهري والحقيقي فما ذكره الشارح جواب تسليمي
والملائم لكلام المصنف ان يقال لا نم الا انه راج واما
فان المتبادر من التقييد كون التقييد فضلة غير محتاج
اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال
الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده
بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم
الدخول فان الملائم على هذا ظاهر قوله لتقرير الفاعل
على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل
التشبيه او بتغيير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او
شبهه قوله مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي المراد
الشيء بهذا القيد تبعا للغير ولا حاجة اليه لان المتبادر
من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع
له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في
الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها
وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد على
التعريف المشهور بل اورده في تفسيره في التعريف

المشهور

المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان
يجاب عنه بانه لو حمل على ذكره لزم تفسير اللفظ
بما لا دلالة له عليه وهذا غير مقبول سيما في التعريفات
فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة
واما ثانيا فلان اللازم في قوله لتقرير الفاعل على
صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي ويدل عليها قول
الشارح على انها اي تلك الصفة متصفة بمعاني تلك
الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون
وهو غير التقرير وايضا قد اعترف المحشي صريحا
لكان دالا على الاستمرار ولصار على الانتقال
والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا
على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال
الناقصة كيف ولو حمل الكلام على المتبادر الذي
ادعاه لا ينطبق التعريف على الناقصة من وجه
آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون
التقرير تمام الموضوع له ثم ان غرض الشارح من
ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى
كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في
الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني
ولا وجه لتخصيص الحكم بالاستثناء عن الثاني كما لا يخفى
قوله وهذا معنى قولهم اي انما يكون ما ذكر معنى هذا
القول اذا جعلت اضافة الحكم الى ما بيانية واما اذا
الحمل كذلك كما يدل عليه قلما يلتقي اي فلا لانه اعتبر
بما سبق انتفاء حرها بمعناها اللهم الا ان يحمل على
حذف المضاف وهو الحكم قوله او بعدم ارادة
ان يطلع السامع الى المراد بالسامع ههنا المخاطب
بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتأمل قوله اكرمك
ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع
الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء

وجعلتها ام الاو دال على الجزاء عند البصريه وليست
بنفسه كما يستنبض الان من حوث الصداره لحروف
الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط
المعنوي ثم ان بعض النحات شرطوا كون الشرط مصحوبا
اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم
الاشتراط وهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبريه قيل عليه ان الجزاء في قولك ان
ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائيه ورد بان
حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشار
بقوله في نفسها الى ان الاحتمال بحسب ان يقطع فيه
النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله بناء على انه في
بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة
التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد
فاكرمه اي ان جاءك فانت مامور باكرامه لان
ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما
عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة
داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء
محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الى
حكم الانشاء وهو ما تغير معنى الكلام واحدث معنى فيه
تتطرق (اليه عدم) احتمال الصدق والكذب فلا يرد
ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن
كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها
غيرت معنى الجملة كالاستفهام وان احدثت فيه معنى الشرط
وقد تقرر في علم النحو ان كل ما يغير معنى الجملة وكان
حرفا مرتبة الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام
من اي نوع من انواعه قوله ويتعسف منه بجعل كلام
المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين
مقول الشارح تخليطا اي في موقع البيان الوجه التعسف

قوله

قوله في انها قول جازم موضوع للتصديق والكذب
اي لتصديق النسبة الحكمية الايجابية وهو معنى الايجاب
والتكذيب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل
انه موضوع للايقاع والانتزاع ويحتمل ان يكون
المراد المحتمل التصديق والتكذيب في قريب منه قولهم
الخبر المحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع
الشرط واما قولهم ان مات زيد فعل كذا مع ان
الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت
الموت لما كان غير معلوم الحصول حسن ان عليها قوله
او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق
المشكوك لنكتة كتبكيت او كون المخاطب غير جازم
فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما
لتفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما يجيء
تفصيله قوله واصل اذا الجزم الاظهر المراد بالجزم
معناه الحقيقي فاما المظنونات فانما يستعمل اذا فيها
باعتبار ظنها قوله فلينا من يطلع على الفرق بينهما
من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط اي وجود
الشرط في اذا لوجود الجزاء لو قوعه قوله فيه في المثال
حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي تنزيل المخاطب منزلة
الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة
حقه انما هو لوقوع الشرط يمكن ان يوجه بان يحمل
على حذف المضاف اي لو قوع نقيض الشرط
بقرينة المقام قوله فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد
انه من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا
للمقطوع وان في المحتمل والمراد القطع و
الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض
الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد
والا فالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع او
اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل

من الله المراد بالخشية في الآية الاولى الخصب والرخاء
لان الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله
عم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها
فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية
الثانية الفتح والغنيمة بدل على ذلك انه وقع في مقابلة
قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة لتثبطوا وقبلها
عن يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات
او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية وانما استعمل
الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة
يلزمه الماضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم المتقدمة
الدال على الاهتمام به قصدوا ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك
شائبة تحقق للنوع الذي يراد بقوله فضل من الله
واما التنكير للتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي
وبهذا ظهر انه لا حاجة لبحث الشارح وانه ليس مما يحتاج
في دفعه الى تكلف كما يشعر به قول اللهم الا قوله اذ لم
يتقدم ذكر الحسنة لا حقيقة ولا تقديرا اليس شي لان
ما قبل الآية ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة
لما ذكر فتكون عهدا خارجيا تقديرا كما اشار اليه الفاضل
المحشي خواسياني وقد تقال يكفي في العهد كون المعهود
مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم
الى الغير كما في قولهم دخل السوق اذا لم يكن في
البلد الا سوق واحد وبهذا الاعتبار رجاء في الحسنة
اذ التقابل ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه
ان هذا التقابل انما هو بالنسبة الى قوم موسى عم لا
المخاطبين بالآية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله
كثرة وقوع واتساعا الظاهر المناسب لقوله فيما سبق
لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوعه مفعولا له
الا قطع لحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قلت

ليس

ليس كثرة الوقوع مفعولا للقطع فكيف ينصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة
الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل
الرمي لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل
اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على ان مذهب
الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي من ان قوله حقيقتها
ان ينكر فيها دليل ظاهر على ارادة حمل العهد على مذهب
الجمهور قوله مع السر البليغ فقطعية الحصول لا
يخفى ان قلة الشيء مستفادة من التنكير انما هي قلتها
بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى
الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة
بالمعنى المذكور يوكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو احد
عن شيء ما مما يراد وان الدلالة على عموم قطعية
الحصول مزيد دلالة على فضل الله تعالى بلا شبهة
قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة
المطلقة اي الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية
به بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان الاعتبار
عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم
موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب
بالمعنى وقوم موسى عم ليسوا المخاطبين فلا يكفي
علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على
العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا بطل ما ذكره العلامة
اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة
او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما
لم ينظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان الزمخشري
مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل
الذيل فلو قدمه على الشق الثاني من الترديد لبعد
احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون
ذلك اشارة الى قرب المشار اليه وانه مما يقتضي

التوجيه وحضوره لدى الغلط لكونه مجيبا بابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل عليه ان العلامة وكذا الترمذى حملا العهد على مذهب الجمهور ظاهر لمن تامل فى كلامهما **قوله** بهذه العطايا من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب **قوله** فيكون سواء امر الاسوئية على فى الحمل على الجنس لزم ترك الشكر على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط **قوله** واما من حيث ثم فيرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فانهم حضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر على الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح عن الجنس من حيث هو لا من الانواع ولا من الافراد ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشى ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وعدم جوزه السكاكى فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة المجردة عن اللام الخصب ابتداء بمجاز القبايل التى يبنتها ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء لجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد فرد بل حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكى فى العهد فان يريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح فى حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب

ان

ان يراد بالحسنة منكره مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهور وهو تكلف فى الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور فى عبارة اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الجنس على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالجنس ح اعم واما ذكره الشارح من نفى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور قلنا مثل **قوله** ولهذا نكرت السيئة ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فمعنى انه لا يكون ح قوله ولهذا نكرت فى نحوه لان ندرة الوقوع لا يكون باعثه لتنكيرها المفيده تقليلها فى حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق **قوله** فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا فى اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا قالوا ولفظ الناس سهو وفى بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثانى **قوله** بالنظر الى لفظ المس قال الفاضل المحشى هذا مناقض لما سلف فى بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بل قوله تعالى لمسكم بما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفى فيما سبق لفظ المس على ترجيح الارادة شيئ من العذاب فى قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانفى الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول او الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة معنى هذا اللفظ على الترجيح فلتبادر **قوله** فلان الضر فى مسه للانسان المعرض المنكر الى الانسان المتعبد من حيث

بمعتقد كما صرح به فى شرح المفتاح والدليل على ان
الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر
بجسبه مقطوع به لان فهم العامى ان الله تعالى ذكر
قبل هذه الاية لا بيان الانسان عن دعاء الخير وان
مسه الشر فيوس قنوط مفردا ورد لغطا ان مع ان الضمير
هناك راجع الى مطلق الانسان ايضا لا لنظهر نكتة
فى العدول الى اذا فى ان الانسان اذا لوحظ
بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما
ذكر القطع بلا لحظ امر آخر لا يخفى قوله ونأى بجانبه
يقال نأى بجانبه اى بنفسه كان الجانب مجاز والمعنى
بعد بنفسه او ذهب بها عن محلها وتعاظما تكبرا وتعظما
قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان
فى تحرير انك صدقت فلانا اذا قلت له صدقت
او كذبت ولا يخفى انه لا يشتمل حينئذ العامل يكون فلان
كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب يصرح بان
المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع
ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب
كناية عن عدم التصديق لانه لازم التكذيب وقد
يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع
جاء من الرجحان كتساقطا فبقى التساوى ولا يخفى
انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله
كقولك لمن تؤذى اباه الى كذا ان تغتر فى الصورة
شرك المتكلم نفسه منزلا ان الكذا لان فعلا من ايذاء
ابيه كانه واقع فى الشك وفى الاعتبار ملاحظ
حال المتكلم كما هو الاصل فى ان قوله اى انهملكم فنضرب
عنكم الذكر صفحا اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت
فى جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا
افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه
والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت

على

على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدر واجزائها بناء
عن العاطف ثم هو القياس نحو فاتمما انتم تهجون فانا
نؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم
فى ذلك جماعة اولهم الزمخشرى فزعموا ان الهمزة
فى الصورة المذكورة فى موضعها الاصلى والجملة معطوفة
على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فتقول الشيء انهملكم
فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ودليل قول
الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشرى ومتابعوه
لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ ذلك فى الاستعمال بل لا بد ان
يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشرى جزم بما
يقول الجماعة فى موضع آخر كما فى قوله تعالى اوامن اهل
القرى انه عطف على اخذناهم بغتة وفى قوله تعالى انا
لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو ان
آباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون الفصل بينهما
بهمزة الاستفهام قوله اولا اعراض اشارة الى تجويز
كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف
يتعدى بعن والصفح بمعنى الاعراض فعل ليس لله فلا يتحد
الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى
والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق على المشهور قوله
فيمن قرأ بالكسر واما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فلا
يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه
قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء
لتجرده عن معنى الشرط وقيل ما قبل دليل الجزاء قوله
ان المحال فى هذا المقام الذى يمكن ان الاسراف واقع
فى نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات القاطعة
فرضه على حاله فى نفسه وحالة بالنظر الى الايات لجعل
فى معرض الشك والاشكال الصرف قوله ومنه قوله
تعالى قل ان كان للرحمن ولد الاية اى ان صح وثبت

برهان يعني وجه واضح ان يكون له ولد فانا اول
من يعظم ذلك ويسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم
الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه **قوله** اي يحسن ان يكون
للتوبيخ الظاهر ان المخاطب جمع من يونس
وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعم او لا
يغلب المرتاب على غيره **قوله** لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله الخ ان هذا الدليل لا يجري في غير
كان لدلالة صار على الانتقال الذي لا يستفاد من
خبره كذلك المدعي مخصوص به كما صرح به الرضي لكن
ربما يدعي انه لا يجري في كان ايضا لانه كالعبارة الاستمرار
في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل **قوله**
ولا مخلص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال
الوارد على اعتبار تغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر
بما اشار اليه سابقا من انه فاعله عن الاكثر بوجه آخر
قوله ويكون في معنى الكلام يعني بعكس تطبيق ما ذكره
المص هنا على التوجيه المذكور تكلف ومخلص ما ذكره
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الاولى
تغليب المشكوكين على المتيقنين جميع اهل الغشوث
المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين **قوله** وكانت
من القانتين لجميع اهل العشوث من الذكور والاناث
فغير تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب
التي ذكرها الفاضل المحشي للتخصيص بمريم الا يعم جميع
القانتات وفي الاية وجه آخر غير التغليب وهو
ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر
اللفظ كالجمع والفوج **قوله** للابتداء الغاية فلا يتغير
التغليب اذ لا دليل على ارادة امهاتها **قوله**
لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض
مدحها بالحسب لا بالنسب **قوله** كالعمرين قيل المراد
عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده

انه

انه قيل للعثمان لسالك سيرة العمرين نعم قال
ماذا اعني العمران من بينهما من الخلفاء امهات
الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر **قوله** والقمرين للشمس
والقمر وعليه قول الكشي واستغلب قمر السماء بوجهها
فارى القمرين في وقت الشمس وهو وجهها وقمر
السماء يعني وجهها الصافية وشدة صقالته انطبقت
صورة القمر به لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة
فراه العاشق برؤيته وجهها الشمس والقمر في ان واحد
وقال التبريزي لا يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع
قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه
امدح وايضا القران في العرف للشمس والقمر **قوله**
فانه يغلب على المؤنث اي وان كان اثقل و
وجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسط **قوله**
ولا يخفى عليك ان الوان والثاني على الازدواج
قوله ولو سلم فيكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما
مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يؤول الاسم لمعنى المسمى ليحصل
مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب كما في العلم وفيه نظر وبعضهم هذا التاويل
في العلم بانه قليل بخلاف التمييز فالاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحصر مطلوبا فيها يكفي
في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس **قوله** وجميع باب التغليب من باب
المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية
التغليب والعلاقة فيه واية من اي نوع فلم اله
احدا حام حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان تمييز
جانبي الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي
اذا اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد
الجمع اصلا الجواب بان هذه العلة في كل جمع والجواب

ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف
وهو انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ
ومهما اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي
والمجازي ولم يستعمل اللفظ في احدهما بل في
المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني
الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط
يجعلها معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة
في استعمالات الالفاظ قوله اولتعودن في ملتنا
يمكن ان يقال عاد يجئ بمعنى صار فلا يكون في الآية
تغليب ولا ناباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة
من الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار
اليه الشارح في شرح المفتاح وقد يقال يجوز ان
يكون معتقد الكفار ان شعيبا كان ساكتا عن
اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من
هذا الوجه وهو مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا
في شأن المحكي والظاهر اعتبارها في الحكاية فتامل
قوله انا وانت فعلنا وايانا وزيد ضربنا اعترض عليه
جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا و
ضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع غيره كما
هو وضعه والجواب انه لما اعتبر اولا عن زيد في
قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير
عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق
المجاز نعم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قصد ابتداء
ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا او النوع
ظاهر وكذا العكس في انا وانت فعلنا قوله فيمن
قرانا الخطاب والماوراءه الغير فلا يحمل على تغليب
غيره عليه اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب
وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على
المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم بالنظر الى المقام حيث

سبقت

سبقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان
يعم لفظ غيرهم لغير المحرم من العجم بان يحمل من في
قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله
تعالى ومنهم من يمشي على اربع واما حمله على التغليب
قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه
لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما
ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي
كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم
راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين
بالهدى من ان الذي جعل لكم الارض فراشا موصول
بربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة
اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق
فتوسيط الحال بين فاعل اعبدوا وربكم بين وصفي
المعمول كالتوسيط بين العصا ولحائها مع ان
فيه تغليبا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان
البلاغة القرآنية يقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول
غاية ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو
التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان
التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء
عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم
تتقون باعبدوا لصار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون
وهو غير صحيح كذا ذكره الاسفرايني فالوجه ان يتعلق
بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعني تجرد
الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم الاتصاف بالتقوى
الشيء لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله في
لفظ كم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين
في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم
اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لارادة معنيين مجازين
منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله

فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو كان
الخطاب بالبث والتكثير فلا يناسب الامتنان
على الانسان كالجن وفيه نظر لان مشاركة الانعام
للانسان في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر
فلو صرح اذكره لم يناسب الامتنان سواء جعل
الخطاب عاما او خاصا لما كان تكثير الانعام
لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث
عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد
بقيد متقدم اعني لكم وتقرر ان القيد المتقدم على
المعطوف عليه معتبر في المعطوف كالامتنان في
موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه
اذ ليس سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله
محلا للخطاب حتى يقول لمشاركة الانعام اياه في
محليته حسن ذلك الامتنان كالجن فتامل قوله
لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها
وما ينتفع به منها والمراد ههنا مطلق النتاج اذ المذكور
هو الانعام بوصف الاطلاق قوله الاليق بنظم
الكلام ما ذكروه لانه يجيء بعده الآية والانعام
خلقها لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله
تعالى ومن الانعام معطوفا على الفلك ويكون
الخطاب في يذرؤكم للانسان فقط ويكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية
ح من قبيل التغليب قوله معلق بغيره على ان
يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط
كالجعل المضمر الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظرف
ويحتمل الحالية عنه والوصفية سيما والمتعلق نكرة او
معرفة هو او كانه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل
بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر
الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه

يلزم

يلزم تعليق الآتي بالحال وهو محال عقلا قوله
لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر قبل التعلق انما يتم
بامرين سواء وتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا
بغيره متقولا في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه
الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من
تعلق بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه معروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان
بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي
التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر
الباب فالتغليب ماض عن المرام قوله لانه معروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا لان فرض
الصدق اي التحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء
ولقائل ان يقول لم يلزم وقوع الصدق في المركب
الخبري التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما
وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد
كونه كذلك باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال
الحصادي قوله قوله اي جعلت كلتاهما او احدهما
اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد
تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح فيمكن
ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن
مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا
لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما
هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتبر باكرامي اياك امس هو
بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء
طلبا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو
بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكر في شرح المفتاح من
انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام
المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا
حاجة الى الاشارة الواقعة جزاء الى ان تاويل الجزاء

مبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد الى بيان ما هو المهم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر واله فلا تعليل حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن **قوله** وما وقع الجزاء الطلبي الى وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يشبه الى ما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشاره الى رد من حمل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام **قوله** كما في قول ابي العلاء وبادطني الى البيت من قصيدة مطلعها معاني اللوى من خفك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر آتك زائرا وهيهات لي يوم القيمة اشتغال قوله فليتنعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم بالكسر فعلم اي صار لينا والبال القلب **قوله** اي على اظهار الرغبة وورد قوله تعالى اظهار الرغبة في حقه تعالى مجازا اي لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم **قوله** الاول لانه لان التعليق لعدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم **قوله** او لان الآية نزلت الخ حاضران في التقييد بهما على تحقق الارادة في هذه

الحالة

الحال فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من اجراء الحال في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت هو مشهور في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب واعتبار في هذا الجواب خصوصه قلنا العموم بالنظر الى ما يستفاد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخصص بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعي معتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل **قوله** او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فايدتان الاولى هي ان من هو اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي عم اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية ادلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على الفايدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد عم فلا يتحقق تلك الفايدة والجواب ان الفايدة لنا لا للكفار على ان المشركين قايلون بنبوة محمد صعم من الذين من قبلك **قوله** بان يسند الفعل الى احد والمراد غيره ولا بد ان تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه المقصود والا فقولك جاءني زيد مريدا عمرا ليس من التعريض في شيء **قوله** فالخطاب لمحمد عم قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه والى الذين من قبلك هو هذا بعينه يعني لان اشركت فالظاهر ان الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له عم وكذا ان نقول الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم **قوله** ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم

يصدر منهم الاشتراك في الماضي وغيره وقد يحصل بصيغة
المضارع اعني يشتركن ووجه الرد ان من
لم يصدر منهم الاشتراك لم يستحق التعريض بالوجه
المذكور ولا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض
في صورة بسبب ان الفعل الواقع في الشرط
المذكور بلفظ الماضي الدال على وقوعه لو لم
يحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه الطلب
لو نا ناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا
ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط
كما ذكره في شرح المفتاح فان قلت ان يدخل
على المشكوك كما سبق واشتراك الانبياء مجزوم
اللاوقوع فهذا ابلغ باعثا لطلب النكتة قلت الجزم
بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان الاشتراك
بالنسبة الى المخاطب [illegible] مشكوك الوقوع ولذلك
للمحتمل من ان التعريض ممن يصدر منهم الاشتراك
فتامل قوله بين الخفاء والضعف اي عند المصنف
اما الخفاء فظاهر واما الضعف فاما لما توهم من ان
ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت
انه فاسد عند الشارح واما لما ذكره المولى من
ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لا تؤثر
في الخروج من الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال
على اهتمام به فيجب ان لا يكون حرف الشرط عاملا
لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا
وفيه ايضا [illegible] لما ذكر مرارا من انه لا تنافي
بين المقتضيات لجواز تعددها على انه قد يقال المتقدم
من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض
قوله على وجه معين قيل هو اشارة الى انه يعتبر
في معين على وجه لان الوجه الاول [illegible] ترك الشرح
هو

والوجه

والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك
الشرح بنسبة اليهم فقط فتامل قوله وليس احيانا بمثال
الاستدراج استدراجه الى كذا اي قربه منه
على تدريج قوله اي تمنوا ان يرتدوا [illegible] اشارة
الى ان مهما حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل
المصدر [illegible] لان الا انها لا تصحب [illegible] وقوعها
بعد ودّ واكثر النحاة لا يثبتونها فان كيف [illegible] القول قلت
بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى
يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل مقدر
تقديره يود لو ثبت ان بينها وبينه قوله وتأنيهما و
هو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب
اليه الشارح في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث
قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهو حاصل ما قال
في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف
بين الكلامين بالنظر الى التقديرين فانه لو قيل مؤدى
ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم
كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة
وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومؤدى ما في
المفتاح ان لزوم ودادتهم كفرهم للشرط المذكور اوضح
واقوى معبرا عنه بلفظ الماضي الدال على التحقيق و
الثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد
بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان
لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغها لزوم الاولين
مرتبة ويكون قبلها كانا متحدين [illegible] الاظهر هو
التغاير قوله لانها واضح اللزوم بالنسبة اليهما فان
قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه
بغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه
قلنا الماضي اذا وقع جزاء دال على تحقق مدلوله على
تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله

فانه يجوز انتفاؤها الذي المصادقة اي اعترض عليه بانه
لا يجوز انتفاء شئ منها قطعا والا لزم الكذب في خبر
الله تعالى فالملازمتان واجبتا اللزوم والجواب
ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر
الى مقتضى العادة بلا محذور قوله كالبجح الابجاح بالجيم
والحاء المهملة حسن اللعف قوله واما انتفاء وداده
كفرهم جواب عما قال ان في هذا اللزوم شبهة لعدم
تجويز انتفاء الوداده المذكور وبطلان المكركين
فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع جمل
الثلث لازما واحدا لم يصح في المفتاح لا بناءه على
كون الجزاء الثلث لازما للشرط الاول بلا واسطة
اذ لو كان لزومه لم يو اسطة الاوليين وكان لزومها
تشبيه لكن الثلث واضح اللزوم بالنسبة اليها واما
قوله ليكون مجموع الجمل الثلث الخ فبالنظر الى ان
الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا
تابعين له فرجح حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم
واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل
ان محط كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات
المتعدده بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى
يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وعاية
ما يوجه كلام المفتاح ان تعالى بزاد ان الظفر يلزمه
العداوه بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة
العداوه لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطع عند
تحقق الظفر والعداوه ويلزمه العداوه بواسطة
البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه غير قطع عند تحقق
الظفر والعداوه والبسط فليتامل قوله وان كان
من الضرب الاول لم يكن في تعبيره وداده الكفر
الى رشار العاض المخفى الى ان هذا لازم على تقدير
كونه من الضرب الثاني ايضا لان تعبيره وداده

الكفر

الكفر بالشرط المقدر حال عن الفايده لانها حاصل بسطوا
اليهم او لم يبسطوا قوله ويمكن ان يجاب بان
ترتب الوداده للمصادقة بعد بسط الايدي و
الالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل
على المحاربه والقتال عاده فيؤدون ح ارتدادهم
الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربه هذا القدر يكفي
للتعبير في الخطابيات قوله لا تعالى الآيه نزلت
الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل الآيه على خلاف الظاهر
بل المراد نفس العداوه والوداده قوله فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب
على المصدريه اي حصولا فرضيا او الحاليه من الحصول
وفي قوله في الماضي للمعنى المندرج في مفهوم لفظ
الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله
ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل
في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء
لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه
كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله
مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد منه
الشرط الثاني المعلق به كالمجيء في المثال المذكور
لا التعليق كما في الاول فلهذا اتى بالظاهر قوله
فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار له
في اول الاجوبه من الاعتراض المورد على
قوله تعالى ولا كرهوا فلما كم على انتفاء ان
اردت تخصصا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي
انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط
تاييدا لرجما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه
نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال ان ربط وجودا
وعدما في معنى لو بحسب اللغه وان لم يعتبر مطلق

الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق
بطريق الوفيق قوله مع وضوح فساد كل منهما اما فساد
المعلق بنفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه
يلزم ح ان يتحقق الجزاء مثل لو جئتني لاكرمتك
مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه ان لا يتحقق
الاكرام فيه على تقدير المجيء وبالجملة الصواب تعليق
الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يجوز
جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع
بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم
السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى
الحرف وتشبيهه بالاسم وقد ارجع اليهما فيما نحن فيه
دست بقول من يجيء تخاطبك قوله لان تعليق
الحكم اي المراد بالحكم ما دل على النسبة وهو ههنا التعليق
المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المؤول
عليه بما امتنع قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا
قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الكلام الى علم العالم و
ان المكرم يجب ان يعلم انه سبب علمه فكذا المعلق
بالممتنع فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر
ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله فعنده هي لتعليق
الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين
طرفي الشرطية ولان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد
ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين
وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع
الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض
الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان
مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشر اهون من بعض واشد
جريان قول المحشي فالاولى اشارة احتمال التوجيه
قوله والحاصل واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه
الشارح ينتفي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت

ضرورة

ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود
الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء فكيف يصح وجوده قال قلت التعليق في عبارة
السكاكي يعني الربط وجودا وعدما على حقيقته فلا يصح عندهم
المثال المذكور قطعا فتأمل قوله اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب اذ لا حاجة للشيخ
ابن الحاجب واتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار
الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا
للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء
المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بل مفاده
مرادا ان الاول سبب في بعض الصور والمنافاة في ظاهر
العبارة ليس من دأب المحققين قوله وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس اي اجاب السيد
عبد الله بان ما قال النحاة في الشرط انما هو بحسب
اللغة لا بحسب حكم العقل فحتى يلزم عليهم الاعتراض
بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه
فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب
عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل
فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم
جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى
ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى
هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دللت على ان المجيء
مستلزم للاكرام وعلى ممتنع نقيضه من ان الاكرام ايضا
ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا
انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا
لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال
المذكور ونظائره واردة على قاعدة المنقول عن حجج
بحسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الشرط النقض
بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا لحالة ليس

استثناء الجوابية في الواقع لاستثناء الانسانية بخصوصها
وبالجملة هذا انما يتم في صورة كون الشرط معلولا و
الجزاء علة نحو لو لم يضئ العالم لطلعت الشمس فان عدم
العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار
الى الشرط نائبه من المثال هذه الامثلة واردة على
قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لعذال ان
سمى الجموع لحاكم دون تملك الضعف الا الى زمام
وبعده الوغد ما انا زوم ماس وانما هم السيف والسبل
الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا
عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى
البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان
جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه
لو دامت الدولات الذين عنوا عن طاعة الممدوح
لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يعدوا
بها عصوه فاستأصلهم لا يتجه شيئا على ما تقرر في المنطق
وههنا قد يتجه حيث يحمل انتفاء دوام الدولات
على انتفاء كونهم رعية مع ان ليس المراد بها الاستدلال
بانتفاء الاول على الثاني قوله للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول سوى الكلام
ينبغي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول
علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي
كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين
التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تنبيه العلة
والمعلول في صورة الانتفاء فانه للتنازع فيه على ما سبق
قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على معنى
اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال
مجازي بالنسبة الى اهل اللغة لا محذور في حمل الآية
على هذا اذ لا نقد في وقوع الاستعمالات المجازية

بالنسبة

بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص
الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا
عليه لا انه لكونه معنى لو عند من عداهم وجه لا ينافي
ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله
وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم
السقيم النظر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول
عائب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي
وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق
تفصيل يتعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليتذكر
قوله في نحو قولهم وقد وقع في عبارة ابن الحاجب في
شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره انه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح
التلخيص لم اجد هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر مع شدة
التفحص وقال الذهبي سألت عن ذلك بعض حفاظ
العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم
ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر
بن الخطاب قال سمعت رسول الله يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
قوله لان الغرض مدح صهيب ولان ترتب
العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب
عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله اي كلمات
علمه وحكمته والمراد معلومات الله تعالى وهي غير
متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري فوجود عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى قد يستعمل لو لقصد الجواب
على كل حال من غير تعرض للاول لو بها نحو ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه فهذا ايضا مثال يعرف ثبوت تعلقه
اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق
ثبوت الثاني واما الاستتباع في الاول فانه وان

كان حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستعمل لهذا
المعنى لولا ايضا نحو لولا انى تركتك الخ فان قلت ظاهر ان
لولا فى قوله ع لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك
عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور قبل
فى قوله لولا على لهلك عمر اعنى ربط امتناع الثانى
بوجود الاول ولا لانعكس معناه اذ الممتنع المشقة
والموجود الامر فما معناه قلت التقدير لولا مخافة ان
اشق على امتى لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع
الثانى لوجود الاول وفى المشكاة لولا انها فى
قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة
منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون
جوابها مثبتا فينبغى ان يتخلل الهم لوجود الفضل وقد
هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته
لاضلوك اذ هموا وانه غير مطلع على حقيقة الحال قوله وليس
كل ما ادخل فى ازاء الشئ الخ يعنى ان الارتباط بالشرط
وان كان لم يدخل فى ازاء الجزاء لكن لا يلزم ان يكون
ملاحظا للعقل وقت الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله
هو نفس الاكرام الخ فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام
ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو جئت
الدار لادعوتك ممن قد دعاه فى عمره ومن البين انه
ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد
تم الكلام لان الانواع لا ينحصر فى نوع مخصوص مرتبط
بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص
الذى يلزمه الارتباط وان عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من
التعبير بالارتباط لان التعيين يجوز ان يكون بجهات
آخر مثل الكون فى اليوم ونحوه فليتامل قوله وزعم ابن
الحاجب الخ التفرقة المذكورة على تقدير تحققها مبنية على عدم
اعتبار النفى الضمنى واما فالمثبت منفى ضمنا فتامل قوله
بخلاف ما انه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء

نفى

نفى الكل لا نفى كل فلا يفيد العموم فتدبر قوله يناقض
اى يبيع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان
بعمومه لكان العصيان ثابتا على تقدير وقرينة المدح
تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذى نفهم
من القرينة المعنى الذى يفهم من ظاهر جواب لو قوله
وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه الى قوله لاشتراكهما الى
انه لا بد من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز
ان يختص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يجوز لانه
يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبار الخصوص فى المثبت
كالتعبير فى المنفى وقد نقل عن ابن الحاجب ان
الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلوب فى المثبت
انما يتحقق فى ضمن فرد فيكون الحكم هو الجزاء فاشتماله
فرد لا ينافى ثبوت فرد واقع واما النفى فالجزاء
فيه عدم الشئ اذ عدم الشئ من حيث هو عدم انتفاء
لشئ مخصوص فى محل مخصوص وزمان مخصوص
لا بتعدد افرادها وهذا الكلام حق لا يرد عليه اعتراض
وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفى مما لا
يبلغ فاسد قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اى استحالتها
على تقدير وقوع المقدم دون قوله والا جاز ان يستلزم
فبالنظر الى استحالته فى نفسه فلا تدافع بينهما قوله وهو غلط
اى يمكن ان يدعى ان لفظة هذه اشارة الى السؤال
السابق لا الى الجواب فيغلط السؤال وتقويه الجواب
فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان
فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه
اهون من التزام فساده قوله وارد على قاعدة
اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارشادا الى انه لا خير فيهم بل
هم اشرار قوله كلام آخر على طريقة لولا لجف القلم
نعم اعترض بان المراد من الاستماع ان كان

مطلعه نفعه شرك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون
في الكافر خير ان كان استماع اجابة لا بتصور التولي
فرضا ولا يكون من دخل لولا الجهة اسد لم يعمه اجب
بان المراد خشيته بمحذور ان يوجد التولي في الجماعة
المذكورة اعني من غير الدار من فيض عنادا ومكابرة
قوله وانه قول يجوز ان يكون التولي سببا لانتفاء
التولي سببا لا لاحد في ذهنهم بل المفيد لكون اسماعهم
سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قوله لا خير فيهم فلان
لو كان فيهم لبعد المسلمين كون حوار سببا لبعد
المسلمين لا لاشتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى
ونقدس على معنى لا يكون للبعض مشتملا الذي هو المتبادر
بكونه مطمح النظر فيه لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح
الوجه الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ما سبق للانكار عليهم
لا يليق بمن له دربة في صناعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل
المحشي ويمكن ان يجاب بان يكون سبب الانتفاء
التولي عدم الاستماع له وحسن في الدم باعتبار ولا لنفر
على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هو في الدرجة
القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولوا وانما
لم يتولوا الغير ساعهم قلنا قوله يعني لو جعل الرسول
ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم
ان الجنس الى الجنس اميل ولان البشر لا يطيق رؤيته
الملائكة وذكر الامام في تفسير الكبير من جملة وجوه الحكمة
ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان
بشرا او ملكا وقيل بحيث ظاهرا ولا يظهر كونه حكما لما ذكر
وقد يتوهم بان هذا المقصود الذي قد ذكره مناسبا لما يشتمل
على تمني البشر به صورة الملك جعله يدل منه لا يبعد
ان دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المقصود فانه كان ملكا او
بشرا كهذا المقصود ايضا فانه بشر الان ولا يخفى انه تعسف

وقد

وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة فوق ما يستحقون
طاعة البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي
وفيه ابحاث ظاهرة لانه انما يتم لو ابدل حقيقة الملك
الى الحقيقة البشرية وهو ممتنع لكونه من انقلاب الحقائق
خلاف ما يفهم من كتب التفسير فان المفهوم منها تبدل
صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتأمل قوله
ويحتمل ان يكون الخ لا يخفى على المصنف ان سياق
الاية لا يلائم هذا المعنى فتأمل قوله نحو اطلب العلم ولو
بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف فيلزم عدم
الثبوت والمعنى من جملتها لزومها في استعمالها على قاعدة
اللغة وهي استفادة جملتها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة
التي ذكرها الشارح استعمالها في الاستقبال على سبيل
الندرة واردة على استعمال ان فظاهرها لا يناسب
المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الا
الاستقبالات السابقة في الماضي قوله فما مضى ويقوله
وما فوقها اشار بقوله فما مضى الى ان لو على معناها
ومن المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار
فيما مضى وبقوله وما فوقها الى ان الاشتمال يحسب
اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف
مع ما فوقها حصلا خطر انتفائها كذلك فيكون المضارع المنفي
كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد بحسبه دون الثبوتي
وليس قوله في كثير من الامر الا كلمة فكيف يستدل به على ان
مراده انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه اللهم
الا ان يحمل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من
الامر ويحمل قوله كلما عن لهم الخ على المبالغة قوله وتجدده
وقتا بعد وقت وقد يقال هذا الاستمرار ابلغ من
الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا
اعتادت الشيء لا تتعسر ولا يحب تعاهده قوله هذا
مخالف لما في المفتاح ايضا فيما ذكره صاحب المفتاح حجر

موجب لحسب المعنى فلا ضير في مخالفته وذلك لان
امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام عن طاعتهم حتى
لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم علم ما سيجرون
كما هو ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت
خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في
انتفائه باستمرار الامتناع لجواز تعدد الاسباب
فتامل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث
الايمان فنفاه نفيا مؤكدا فنفيه تاكيد النفي ولو حمل قوله
وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان
كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان
الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى
النكير الشديد والاستحضار المذكور ان قوله لانه كلام
من لا خلاف في اخباره اي يعني ان في العدول الى
المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا
خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم المحقق معناه
وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة
تحقيقا روعي الجانبان فاتى بلو وصيغة المضارع قوله
وان جعل الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد عرض
الشارح نفي الاستشهاد اذ جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك
خصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع
من ان الحق كون الخطاب خاصا عند جعل لو للتمني
لان التمني ههنا للخطاب قطعا لاستحالته من المتكلم
كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عم من المتكلم كانه
قال ليتك ترى والتمني للرسول عم كما كان الترجي له
في لعلهم يهتدون لانه يخرج منه التفصي بجعل الله تعالى
له عم تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم
ثم الحق ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال
كون لو للتمني يرفع الاستشهاد قوله بعد رتبة المكفوفة

بما ذهب

بما ذهب اليه المبرد الى انها حرف والكوفيون والاخفش
الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء والاخير او
قيل لا محل لها من الاعراب ولا عامل لها لانها شابهت
الشي والمبني لا يعمل فيه عامل قوله في احد قولي المبرد
والقول الاخر انهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او
ذكره بقوله او ما جعل ما نكرة قوله ولا يخفى ما فيه من
التعسف وسر النظم اما الاول فلانه فيه تقدير بلا
ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط
قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان
يكون مستعارة للتكثير فالودادة المستفادة من رب
في التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا
الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة في هذا التوجيه كثرة
الودادة في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي
الوفاء بسبب على التعليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح
تكلف وهي الابهام الى ان مقتضى الفصل ان يخبر المخبر
عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا
كما هو دعي الله يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض
على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم
مسلمين مطيعين لاوامره منتهين عن نواهيه عز وجل
حين عاينوا ثوابه الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا
مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال
الله تعالى فتثير سحابا والله اعلم يحتمل ان التعبير بالمضارع
لكون اثارة السحاب مستقبلا بالنسبة الى زمان ارسال
الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا
كما اشار اليه المحشي في بحث الفصل والوصل قوله
الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم الاية مبني
على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي لما لعطا
فلا طباق فنحو على انه لا يكون الا فعلية ماضية معنى
فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما

معنى فلان خزينة المثوبة لا يعتقد ايمانهم واتقائهم ولا ينتفى بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمنى ان الجواب محذوف وهو مشوم اشراء الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر **قوله** دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة وقد يتكلف ويقال لما الاصل فى الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب بالمثوبة بعد ما لم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تنبيها لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لهم سواهم فى الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلث **قوله** لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضى الى المضارع فى الجزاء ولعله وجه ان لو فى كلام البلغاء او الاكتفاء بالانتهاء لكثرة من ذكره فى جانب الشرط **قوله** واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبى ولو قلم البيت فى شق رأسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القى لم ورده ابن هشام بان الرفع سفه بفعل دال عليه المعنى اى ولو حصل قلم او ولا يس وقد يروى قلما بالنصب فلا اشكال ادا المعنى حينئذ ولو القيت قلما وقال الرضى ان الشرط لو جاء اسمية فى الضرورة قال كنت كالغصان بالماء اعتصارى واعلم ان تقدير الفعل فى مثل قوله تعالى ولو انهم آمنوا اى لو ثبت انهم آمنوا لوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثانى ان الشرط جملة وان الجملة المفتوحة مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد **قوله** فلا زاده عدم الحصر والعهد فيه بحث بتعقيب المسند اليه بضمير اذ قد سبق فى بحث
الفصل

الفصل ان لا قصد للحصر والعهد فى قولك هو السلطان الحامى مع وجود تعريف المسند ومثله زيد بكاك الحسن الحمل على ما سابق فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله **قوله** نحو ما زيد شيئا اى هو ملحق بالمعدوم ما زيد شيئا حين اضمحلاله عن العظم **قوله** يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبى صلعم ويهجو ابا سفيان صدره كان سبيئة من بيت راس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية بين غوطة وارملا اشتهرت بجودة الخمور يقال انها مولد الامام الشافعى والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المجوه ابن بلد الى بلد فهو سبية بالياء على ما صرح به الجوهرى وتبعه الشارح فى شرح المفتاح وفى القاموس ان الجوهرى وهم فى ذلك والرواية فى البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على ما هو المشهور الاصل فبار نقاح هما بتقدير وخالطهما ماء ويروى برفعهما على اضمار الثانى واما قول ابن اسود ان كان رابه لحظا اذلا يراد ملفظ المضارع ببيتاس ولا ضرورة تدعو اليه جهتها خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها اوطعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بالخمر من حيث يقبل وماء او بعطر نقاح طرى كره اجتناؤه من الشجر لكال النضج واللطافة **قوله** لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة ان يقنها قد سبق منا فى اواخر الباب الاول فى بحث الحكم مفصل متعلق بهذا المقام فليتذكر **قوله** لا استلزام الحكم على الشئ العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعى فى هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم

به وكون المعارف بالمعلومية اقرب بملاحظة التنكير
في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما ثبت
مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف
المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه
وهو لزوم اشتغال الفايدة في الاخبار بالمعرفة على
زعمه فلا ورود لما ذكر قوله الثاني العلم بحكم من
احكام الشيء الى قبل الظاهر ان يريد العلم بالحكم على ما هو
انه حكم لان علم الذات حكم المسند لا يستلزم الجواز
المذكور لاستلزام الحكم علي [illegible] الحكم بالفعل اي بنسبته
الا انه اكتفى بالجواز لعلمه في المقصود به الحاصل
الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون
الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف
المسند ايضا لان الحكم يستلزم العلم بالطرفين على السواء
ولا يساعد الاعتبار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث
انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان
المسند نكرة الرابع انه لو صح يكفي ان يقال المجهول المخبر
عنه لامتناع الخبر عن المجهول مطلقا فلا حاجة الى توسيط
الاحتياج بمعلومية المجزيه الخامس انه يحمل الجواب على
عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير فيدفع
قوله على انه قوله جواز الحكم قوله في الفعل ايضا شيوع
لان قولك جاء زيد الى الخطيب بان المحتمل الكون
على حال الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من
جائي وهو اسم لا جائي وكذا المحتمل في طالب زيد
لان يكون من جهة النفس او غيره انما هو الطلب المستفاد
من طالب لا مجرد طالب فلا يكون الشيوع في مفهوم الا
الاسم ولا يكون التعليل وبها وفيه نظر لان التقييد
للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث
فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه
بمعنى بعض الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من

بهذا الوجه فليفهم قوله مقول باخر اشارة الى لا يخفى ان
مجرد التغاير لا يكفي في الافادة بوجوده مع عدمها
في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من علم اشتمال
المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخير جزء
وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق
ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط للحمل اتحاد
الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا
يرد على قوله لتكون الكلام مفيدا النقض بقولك
الحجر حجر لان الافادة بعد الحمل قوله اذا ابو النجم
وسوى سنوتي تمامه هو زمي ما احسن صور من يا ظالم
عيني وفوادي من يهوى مع العفاريت بارض مقزي
نقل عن الشارح انما اشاع فتح النون ليكون مضارعا
واحسن من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو
الخبيث من الجن والمراد بها الخيال لا ت الكاسرة
قوله مولى ابي فراس فان يكون لوس اراني من
خيانة ابو فراس كنية الفرزدق والراء بكسر الباء جمع
برى مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل
ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر
كرضال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في
سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يحمل البيت من
قبيل هو البطل المحامي وتأسيس الاخبر فان الجار
في هذا البيت محذوف وعليه قايمة متعاجمة والمعنى
فان يكون الراء من خيانته في زعمكم فقد يكذب بجم
لان من نصر الجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض
الكتب الخ وفيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية
بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة
يقتضي معلومية المسند بطريق من طرقه وان اراد المعهودية
فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف
باللام وبالمعلومية قوله لكن قول بامر معلوم الى هذا

نقل بالمعنى او ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح
على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظرا الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فهذا رفع
هذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث
في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما
تعريفه بالاضافة فلانها حكم على امر معلوم له بطريق من طرق
التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لانه احكم بين
الامرين كذلك ثم قال بعد هذا انه قد يكون للشيء
صفتان من صفات التعريف ويرد الكلام الى ان قال
كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه
واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فيقول زيد اخوك
سواء عرف ان له اخا او لم يعرف ان زيدا اخوه او
لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بعلم بالطرفين
مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم
آخرا ان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لا يجب
كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان
امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى
مقتضى الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ناظر اليها
في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني
تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لا يخفى على من
ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة
معلوم كذلك والتفسير يدل على خلافه على ان جواب
الشارح بلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع ايضا يبنى
على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهود حاصل في اصل
وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى
المعرفة وذي اللام والموصول سواء سبب في الاحكام
فكلامه يشعر بان لام الجنس ليست من الموضوعات
الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات
القوم لا يساعده فالصواب ان يحمله الى ما ذكره الفاضل

المحشي

المحشي في وجه التطبيق وحاصله ان المراد بالعلم المعهود
وغيره وانه لا منافاة بين ان يكون المسند في قولك
زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف
وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره صفتان قوله
من صفات التعريف الاضافة لا او في ملابسة اي صفتان
معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان
مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها
قوله وربما كان بحيث يجهل اي اراد بان يكون الناجر
على وجه الاستعمال اهتماما والانسان بسبب تقدم
احدهما المستفاد من قوله فربما كان بحيث يعرف
السامع انه يتميز بان بسبب ما خر الآخر قوله واذا
عرف اخا له لا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد
اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد ان السامع
عارفا بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب
ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح
انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لا
كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا
التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية
ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده
في زيد اخوك ان يعرف ان زيدا اخوه وهذا
يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع
اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره
بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما قال بعض
من قول المصنف في الايضاح سواء عرف ان له
اخا انه قال زيد اخوك في صورة معرفة السامع
ان له اخا مع انه يقال وان عرف ان له اخا
في الجملة وان اردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد فمن هذا الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت
السقط لحوض تحرافيل امثل من باب القلب وقيل

المؤخر مبتدا فقدم عليه المعرف اعتمادا على قرينة
المقام قوله محل نظر لان قوله اولا اذ بلغك ان
انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف
ان انسانا تاب ولابد ان يتقدم اللفظ الدال عليه
وقول التائب زيد على ما تقتضيه القاعدة السابقة
المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف المحشي
ان في تنكير الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة
لطيفة الى عدم ... ان في ذلك الانسان ممن يعرفهم
باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المبتدأ والمسند
اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية
بطريق نوعي طرف التعريف وليس مقصود المستخبر الا
العلم بالانتساب وكذا ان تسأل اي شخص من
تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان
تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ولم
انه اعترض في السؤال المذكور اعني من هو مبتدا او
الخبر الراجع الى التائب اعني هو خبرا على ما هو
المشهور وهو مناسب وصل الجواب زيد التائب
بعلامة المضمر الذي هو ابراد الخبر لقوله تعالى واولئك
هم المفلحون قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل حق
حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد قرر ان كلمة كل
اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء
كما يقول كل الرمان ماكول والمراد بها الافراد
اي كل فرد من افراد الرجال وايضا اللام يفيد
الكل فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية
هذا الحكم كيف وقد قال علمت كلمة كل الطعام كان
حلا لبني اسرائيل فالمراد الجزئيات لا الاجزاء
وقد قال ع كل الطلاق واقع الا الطلاق المعتوه
ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام وارد
الحكم على كل فرد فهم ... حرف التعريف لغير العموم

وكل

وكل ما كتبه لها او انها البيان الحقيقي حتى يكون اسبابا
كل الامرين يحتمل في هذا البحث الاول انه على
تقدير استثناء القصر على الايجاب لم يصح ان يقابل الكاتب
الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا
الثاني ان ما ذكر في باب الحصر لو تم لدل على وجوب
الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قول القائل
قد يعتد جزء الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر
موضوعة للماهيات من حيث هي هي ولذا لا يثنى ولا
يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها
فينبغي ان يصح حملها على موضوعات كثيرة عليها ولا يقبل
بواحد وكذا ان يحمل وجه النظر بهذه الوجوه الرابع ان
ما ذكره الشريف من المحمول في صورة كونه منكرا
يحتمل ... الثاني لو كان ما يصدق عليه الفرد وكان
... لم يكن حمل حقيقي ليس بطل لان تغاير مفهوم
الموضوع والمحمول كان في صحة الحمل عند اصحاب
الفن فتامل قوله واما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل
من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر
جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل
فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم
لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا قوله
ليس معناه انك الكامل في المحبوبية الخ اي الفرق بين
المعنيين ان في الاول ادعاء قصر الصفة المحبوبية على
المخاطب قصرا حقيقيا او ادعائيا وفي الثاني قصر صفة
المحبة على فرد كل منها وهو محبة المشكل قصرا حقيقيا
او ادعائيا ايضا لا يقال ليس في الاول قصر جنس المحبة على
المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل
في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول
هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء كما
اشار اليه فيما سبق بقوله او ... قصر ... الكمال فيه

قم

هذا انه لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل
والدك العبد يعني ان اتصافك بالعبودية امر ظاهر
لا شك فيه **قوله** كما في قولنا رايت المظلوم لا يخفى جواز
كون هذا المثال من قبيل رايت الشجاع لكن الشايع في
الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا فتح
البكاء على قبض البيت اوله الا بالحرد ان يكيت عنى
فقد المحكي الدهر طويلا يكيتك في بتاته شهو بات وكنت
احق من ابي العولاد دفعت بك الجليل او رايت حجى
ممن ذاته مع الخطب الجليل اذا فتح البيت **قوله** لان الفقر
وعدمه التعابل المخلوط تقابل العدم والملكة وعدم الفقر
عما من شانه ذلك فلا يرد ان جمادكره الارتفاع النقيض
واعترض على الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في
البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان في تحقق اعتبار
العموم لانه اذا وجب جمانشاه ان ينظر كان وجوبه
فما فقر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود
يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان
اللام فيه للعهد والمعهود معنى من مطلق الحيوان وهو
المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنس لكن اللام لام العهد
عند ارباب الفن فيما حكي العضر في شرح هذا الحيوان
قوله ورد فان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
الاسم قبل المطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على
الشخص والذات ودلالته بالمعنى المذكور صار كالصفة
في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتداء وامتناع كون زيد
ونحوه خبرا مطلقا فالحق ان النزاع لفظي **قوله** وانما
المحمول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث
اذ لو تعلق الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج
الى هذا التاويل ان قلت المراد اتصاف المنطوق قلت
فقد لا يطلع على المنطوق المفهوم بان يسمع ان يتخيلها في
احد بلده المنطوق مع عدم علمه انه اي من الاعيان

فلبيان

اي اعطاه ادم

فلبيان **قوله** لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة
فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امرا
عدميا معناه اتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود
الخارجي بحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان
يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين حكما
هو زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم
الا ان يقال ما ذكره حاصر اصناف الحمل فهو مختص بالاعم
لا المساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق
انه لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل
حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمعتبر قلت لم لا يكفي
التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم
الصحة عن عدم الافادة لو الاشياء ليس تاما في نفسه
فلا يكون ثابتا لعزه فيه بحث اما اولا فلان مدلول
الكلام الطلبي هو الثابت في نفسه لا المطلوب
الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار
الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها
على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد
بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن
اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ تقارنه في
الوجود فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتداء لانه يقتضي الثبوت
قبل الاخبار فلبيان **قوله** لا يحتمل الصدق والكذب
للاتفاق على ان اصل الافراد واحتمال الصدق و
الكذب انما هو من صفات الجمل **قوله** انما هو في الخبر
والعضير اي في الكلام الخبري والعضيرة الموجبة **قوله**
الاترى ان الظرف في نحو من زيد وفي هذا ومتى
القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اي
مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على
النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده
قوله وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء

على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقها اياه وكذا نعم
الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح
وقد سبق ما فى بحث وهو حسبى ونعم الوكيل بحث
آخر فليتدبر **قوله** وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه
ولا احتمل الصدق والكذب بلا شك مبالغة فى شجاعته
بل يقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه
اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليتفهم **قوله** بحال هى
هو اما زايدة او الوصف مقصور والاول اولى لان
الخبر ليس مقصورا ومقتضاه ان لا يكون الوصف مقصورا
ايضا على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعده
لان الاصل البعدية ويمكن التقدير فى نحو فى الدار
رجل على ما لا يخفى **قوله** بخبره المعقود به يخرج عن ظاهره
مثل قولنا زيد ضربت ذلك الا ان يقال المراد
الخبر وما يؤدى مؤداه **قوله** يعلى هذا التخصيص النوعى
الى سياق الكلام يدل على ان المعنى معلى هذا ما ذكره
صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الخبر المذكور
فى التعليل المذكور بما يستند اليه الفعل تعسف بلا
دليل فان المذكور فيه هو الخبر مطلقا ولا دليل
فى الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكى فى
زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا
يدل على ان ما ذكره فى تعليل التقوى محمول على
اطلاقه معمول فى المثال المذكور زيد عرفت الخ
نعم ما بعده وهو وقوع الضرب عليه بل لما حين
الخبر ايقاع الضرب على عمرو تحقيقا تكرر اسناد
الوقوع له ويقوى الحكم وقس على ذلك نظايره و
بالجملة ان خص السكاكى الخبر المذكور فى التعليل بما يسند
اليه اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيده لزم
وجود التقوى فى مثل زيد ابوه منطلق ويرد عليه
انه جعل المسند السببى فيما لا يراد به التقوى فافهم **قوله**

كما

كما سبق اليه الاشارة يعنى فى شرح قوله والمراد
بالسببى نحو زيد ابوه منطلق **قوله** وهو ان الاسم
لا يوتى مجردا به الخ لا يخفى ان الحكم بعد التوطية والتمهيد
نعم مثل ان زيدا عالم وما زيد بعالم وكان زيد عالما
وامثالها وليس غرض الشيخ ليس يجرى فى الجرد من العوامل
اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده فى
مثل فى الدار رجل **قوله** قلت هو داخل فى التقوى
فيه بحث اما اولا فلان اللازم فى ظل التقوى للغرض
لما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد
سبق ان لا قصد للتقوى فى صورة التخصيص اللهم
الا ان يقال بالقصد التبع وهو خلاف ما قال به
فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى فى رجل
جاءنى عند المص كما صرح به الشارح فى مباحث تقديم المسند
اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص مشى فى نقل
كلام الشيخ لا انه مذهب المص نفسه **قوله** ونحو تسليم العرفان
لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق
والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم وغيره **قوله**
لما مر اى لقصد الدوام والثبوت فى الاسمية والتجدد
والحدوث فى الفعلية وللاعتبارات المختلفة الحاصلة
من ادوات الشرط فى الشرطية **قوله** لان الاصل
فى التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل
لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث
يقتضى صاحبه او محلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس ذلك فى الاسم
الا الثانى ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل
بعد قوله تعالى افى الله شك قدرا ما فى الدار فزيد لان
المحل شانه لا يليها الفعل واما لا يتبع بعدها جعل الاسم وما بعده
الشرط نحو اما ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا **قوله**

ولانه قد ثبت تعلقها راجع الى الظروف المعلومة
بقرينة ذكر الظرفين وسياق الذهن اليه من لفظ
التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور ان
الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا ينفي عن المفرد
بل اذا وقع فيه مفرد ياول بالجملة والظرف الخبر
واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه
جملة اول بالمفرد فلا يصح ان يجاب احدهما مقام الاخر
وكان ينبغي ان يقول اذ الظرف المقدر بالفعل لما
اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليحمل ضمير هو في
عبارة المصنف راجعا الى الظروف الواقع عليها
لفظ الظرفية لمساعدة المقام وليس في ذلك تكلف
لا تركب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما
يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة مطابق الكلام
قوله لا فيها غول غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من
حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر
لا يصدعون وقال ابو عبيدة ان يغتال عقولهم قوله
اي بخلاف خمور الدنيا فيجب لانه مناقض لما صرح
به في بحث المساوات رد اعلى من زعم ان تقديم الخبر
على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان
تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص نعم لو لم يحمل قوله لا فيها غول مع ما سبق له على ما يليه
لا يمكن ان يتوقف من المعالين بان المفيد للاختصاص
تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر
وحق الخبر نحو في الدار رجل التقديم لتخصيص المنكر به
فلا يفيد الاختصاص واما ما نحن فيه فقد صح وقوع
النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي وكان حق
الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول
مصدر فيجوز وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي

كافي

كافي عليكم وثبت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير
لا نا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المعقود على
ما في اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في
اللب المغني اللبيب فان قلت التنوين في غول
للتنويع اذ ليس المراد القول المطلق كما نبهت عليه
فهذا القدر مصحح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه وكان
تقديم الخبر عليه مقدما لما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور
بخلاف قولك في الدار رجل اذ يصحح وقوع رجل
مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر كون التنوين
للتنويع والا فلا عدم افادة الحصر ايضا قلت فلا
يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم
افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح
ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع السؤال الذي
اورده في بحث المساوات قوله فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على
العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه
والقائلون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه
سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي في جواب مولانا
يوسف المعين بناء على ان التقديم يفيد قصر المسند
على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من البلغاء
قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وقد مر فيما
سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا
لانه ذكر الباعث الى حمل القصر على غير الحقيقي في نظائره
فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بذكر ما سبق
قوله من ان الاختصاص ليس على معنى ان دينكم الى منتهى
على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز
دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين
المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى
دفعه بان القصر اضافي قوله يدل على معنى ان الخطا

لا يقال انه يلزم من الاختصاص حينئذ قصر ديني لي لا يتجاوز الكلام لانه لا محذور فيه فيدفع هذا اللازم لما صرح المفسرون بان المخاطبين كفرة مخصوصة علم الله منهم انهم لا يؤمنون مثلهم

[illegible]

قوله [illegible] الظرفية المذكورة [illegible] المصنف [illegible] يرجع الضمير [illegible] الظرفية [illegible] صح

الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر
بل بين قوله تعالى في التمثيل معنى ما قائم زيد ان المختص
بزيد القيام دون القعود فكان قائم زيد معناه قصر زيد
على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر
قصر الاختصاص زيد على القيام بل مراده بالاختصاص
هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت
فمراده انه معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون
القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني ذكره
المحشي فتامل قوله للتوهم انه يحتمل الاخرى اي توهما
قويا لمعاضدة الامر بما في ذلك جهة جاء المنكر في مقام
الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز
زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على
ان المدعي التقديم ما حصل ثم دفع الالتباس فلا يرد
جواز ما ذكر لتحقق الالتباس بالمبتدا بالخبر على تقدير
تقديم الخبر ثم قوله لا يخفى كلما ربما صغر للتوهم لا يقيم لان
احتمال الوصفية معه وصف آخر يكفي لما ذكره ولتقديم
الظرف في البيت احتمال آخر وهو الاسمية لكن لا
يجري في التمثيل فافهم قوله الجواز ان يكون قائم مبتداء
ورجلا بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار
ونحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا لان الاعتماد
شرط العمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولم اذكر
في اللبيب في تعريف المبتدا او مسند نعت رافع ظاهر
بهمزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى الشرح ولا يقال
قائم لا يصلح للابتداء لكونه نكرة محضة والنبول ليس من
المخصصات لانا نقول نعم النزل عما ذكره ابن دهان
بقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل او رجل
سوي قائم رجل على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص
كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة
الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف

كما في

كما في فالوافي مولهم ضعيف عاد بقربلة اي رجل ضعيف
فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم
رجل فتامل قوله او لانهم الشعوا معطوف بحسب المعنى
على قوله يتعين قوله فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل
مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف
على النكرة الموصوفة قيل عندي ثوب جيد ولي عبد
كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمال ان يكون وصفا آخر
وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى اي اجل مسمى
عنده تعظيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام المقتضي
للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد
حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان
التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه او اعتبار
اعتزه المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه
بحيث يعرف السامع ان حكم الخبر على مخصص وليس
المراد به المتكلم حكما اولا على غير مخصص ثم يتقدم الحكم عليه
تخصيص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين يسرف معنى
ظل مشتعلا او على كونه منصلا بانضمه على ما في الكشاف
او بهما نكتة ينبغي ان ينبه وهي ان اللفظ في صورة
التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ
آخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا و
المحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان
المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن
المذكور فكيف قيل متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور مفهوما ذكرها قرينة على اعتباره جعل
كانه في ضمنه قوله وهو سهو اي اما وجه السهو في التوجيه
الاول فهو ان الغرض اضافة الدنيا بسبب هذه
البلية او فعل المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول
لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرف

يجيء مقيدا بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واشرقت الارض بنور ربها حيث قدر محصل
المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه
المختار انهم انفسهم ذوو اشراف الدنيا مشرقة بهجتهم
وانعكاس اشعتهم سواء قصد اشراقها ام لا وعلى
هذا الوجه انهم مشغولون على اشراقها وانا دتهاد
الاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال
الاولى ان يجعل ثلثة مبتداء خبره محذوف اي لنا
ثلثة موصوفة بهذا فيكون شمس الضحى وما عطف
عليه بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه
ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعف لتبادر الذهن الى
ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى
قوله لانه كلام يعبر عن خبط او اشكال وذلك لان قال
اي اقر فلان صاحبه اي ابوي اسنانه وكان تقديره
يلفي لتضمينه معنى الكشف هذا وقد بقي مما يجب وهو
انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي
وانما الاشكال في تضمينه تفصيلة فهذا الذي ذكره الش
انما يشخص وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه
لا لعدم عده قوله قصد افادة التجدد من مقتضيات تقدم
المسند والاظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم
قوله خارج بقوله في الدرجة قال الفاضل الجلبي اذا كان
الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى
المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان
يكون داخلا فيه وارده نقضا على ما ذكره من القاعدة
القائلة ان الفعل مقدم الشيء على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست مما ذكره بل
ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم
الشيء على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم

ما اسند اليه

ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما
هو في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة
بهذا القيد وقد قال في توجيه كلام الشريف قول
السكاكي وتقديم الشيء على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة
التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق
وقوله ويقدم الشيء على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قول الش على ما يشهد
به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد
الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا
فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون
معنى الش وجوب تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام
السيد الشريف مما فيه نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز
المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء
الاولى من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله
يقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله
ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الجزء المنصوب
فالم يره وطيف الخيال يجيء في النوم والمقصود ان المعترض
لم يرد مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الخالية له قوله
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد ثبوت وهم القول بما ذكر
وان لم يكن مصرحا في شرح الشارح الا انه لما ذكر ان
كلا من الامثلة اعني ما عرفت وانت عرفت وزيد
عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان
كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية لان
ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا
بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك
فهي تفيد التجدد الا ان يقصد قرينة على الثبوت كالعدول
عن النصب فافهم قوله ما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد

ذلك ج

بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر واما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الآخر تحكم مع انه يخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد وسط رتبتي التعقيب في المثالين **قوله** كالمجرور في قولك دخلت على زيد المذكور في مقام فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا لا لاقوام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد الفاعل حكم عرفت مثلا الى انا من اول واسناد عرفت الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** فلا بد بينهما من زيادة اعتبار ما يعني ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل الاعتراض ان ظاهر كلامه مؤذن بالمنعة **قوله** الاحسن عن عرف حيث قال انما دل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصل ان الاعراض عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال ويقدم المسند على المسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على المسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على المسند اليه في الدرجة الاولى لا على المسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف لان كل فعل مسند دائما واما الافعال المكفوفة بما

مثل

مثل قلما يكون للعلم لم يلتفت اليها لانها قلما يكون **قوله** واما ما قال الى آخره يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر ~~في هذا الباب~~ وفيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه نفى عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول قد وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عنده هو القابل انه يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فرد عليه رد الشارح **قوله** احوال متعلقات الفعل المتعلقون على كسر اللام وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمشهور ان المفعول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما الى آخره **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول مضاف يقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل اذ دخل بهما كلمة مع على التابعين من الفاعل والمفعول اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع رعاية لان خطاب وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى

قوله

على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه
هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي
مستغنى عنه لوضوح المقصود وهو رجوع الاولين من الضماير
الاربعة الى شيء واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة
التي احال على الناس ما ذكره الفاضل المحشي من ان للقايل
ان يقول لا نسلم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق
بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب
لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد
اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولحيث
ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي
هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل
مع المفعول كحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول
الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر مفعوله أو
وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان ههنا هو عدم
ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه
على ان فيما ذكره القايل مخالفة الاستعمال الشايع اعني
دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشارح
والمحشي مخالفته مع مخالفته في موضع واحد لكن خطابه
بتشخصه كما بيناه قوله اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة
مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل واحد منهما مع الفعل
افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس
الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قوله فيما بعد الخ اي كما ذكره
نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه
عليه وانما لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه
لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو حجة في
حمل المفعول في كلام المصنف على نفسه على المفعول به قوله
مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل هذا الكلام ذكره
المصنف في الايضاح وفيه حزازة لان ترك اعتبار عموم
الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور على الشرط بل

منزله

منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل
الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى على المتأمل قوله ويكون
كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كانه مبني على
ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفي الحكم
عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات
يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى
اعتباره في تعيين ح اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير
يعطي بتقديم المفعول ويمكن ان يحمل قوله غير الدنانير
صفة للاعطاء على حذف المضاف اي اعطاء
الدنانير والتعريف باعتبار ان الاعطاء المنسوب للعطاء
مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء تعين متعلقه بانه
الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي
ما ال قوله لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء بناء
على ان قوله هو يعطي كلاما مع من نفى الاعطاء ان
قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية
الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يوجد الغاء الاسمية
الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب
الاول قوله اذا لم يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها
الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان المطلق
اللزوم ولو بحسب الادعاء كما في جهاتها كما سيجيء تفصيله
في البيان ان شاء الله تعالى قوله المؤس غير كريم اللئيم
بكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء
وكسرها هو الرجل الخداع الجريء يقول خب يا
رجل يخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر
الذي هو بالكسر لا غير قوله لغرض ابهام ان اي ابهام
الابهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض
في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل
عليه قوله اعدلها اي المقام الخطابي او الفعل المذكور كذلك

المفعول ح

غير ح

الفعل ح

اى كون الغرض ثبوته لفاعل ما فيه بحث من وجهين
الاول ان الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون
الغرض ذلك الثانى ان ما ذكره المقام الخطابى افادة
مجرد التعميم فى افراد الفعل ولا دخل له فى افادة الاول
وكل من الامرين يحصل اذ المقصود به افادة التركيب
ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض
كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التى يعتد بها وان لم
يستعمل فيها وبهذا يظهر سقوط الثانى اجمالا فتأمل **قوله**
منزلة هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة
فى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية
عن اللام الدالة على الفرد به ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن
الحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه منزل المعرف
بلام الحقيقة وقد يقال ان مدلول الفعل والمصدر نفس
الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من
غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يقال ان افادة التعميم لم
قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا
يراد فى صورة الترك نفس الحقيقة لكن لا من حيث ابهامها
معتبرة معها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار
ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبر
اشتماله بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة
فى ضمن الافراد وبين ان تقصد من حيث هى ليتوسل
به الى افادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ **قوله** متعرا الى
الغرض والمقصود من سوق الكلام وان كان داخلا فى المقصود
من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل وانت خبير
بان على ما يرد عليه دفع الايهام من الكلام مما لا يرتضيه
اولو الاحلام **قوله** لان ما ذكره من الحصر مما لا يشهد به
نقل ولا عقل بل غير الشم انه فاعل ان اكرد وعقلا
ونقلا هو اجماع الحصر فى شأن فلان يعطى على ما زعم
الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه

يرجح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى بناء على
التقديم فلا يرجح شرح الكلام السكاكى على ما عرف من
مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثانى بناء
على التقديم الى ان افادة التقديم الحصر عند السكاكى انما
هى اذا كان المقدم مضمرا ومظهرا منكرا كما سبق وفلان
ليس منها بل هو معرف لكونه علم جنس كما صرح به كما صرح
اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكى
باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد
من المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى
اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يرجح عند صاحب المفتاح **قوله** قيل ان لا يكون
غيره يوجد الاعطاء ولا يرجح ذلك الفرد من الاعطاء
عن كونه يوجد لفلان مع ان المفروض انه يوجد
كل اعطاء **قوله** اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر
هذه العبارة واجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان
يجعل الحصر من المقام ومن الكلام فى صورة عدل اقران
المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر
خطاء اهل التصنيف فى مثل ذلك وقلت هو رجل نحوى
يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما لا مدخل له فى تحقيق الوقائع او
سئلت عن شأن فلان وما يستبين به من حقائق
الافعال فقلت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه
يقتصر على الحاد ما ذكرت فى جوابه ورد بان ذلك
لا يرجح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يرجح فتأمل **قوله**
فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض
الخلخالى فانه سلك مسلك الشارح العلامة **قوله** اى رى
منهم ويسمع واعلم ان هذا الحب الحقيقى سبب للحزن والغضب
الكامل لكن جعل جزاء عنهما تنبيها على كمال السببية فكانه
عن السبب وصار عين المسبب **قوله** بل لا يبعد ان يحمل الا
اشارة الى وجه الترقى ان الرائى لو التفت عن اشارة الى كمن

ذو بر آثاره لازم المطلق اثره بركاهو المدعى لتحققها بدونه
في تلك الصورة وعلى هذا القياس سلاح الواعي فيما مثل
قوله فالفرق بين تعميم الخ جواب عما توهم السكاكي من ان
تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة
تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرض
الخ يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدا والواو
زائدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله
فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما راه الاخفش والشرط
على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض
تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز
تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يقع كل
افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين
لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول
الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم
وان ما تعلق بالحذف نكتة وما استعرضه حوية
على نفس المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ
في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله
غريبا فالحذف غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم
الخ وعلى هذا الوهم ينبغي ان يحمل في تكرار الفعلين
المتنازعين اعني ابكي لان ثانيهما اعني تكبيت لان
التوارد في تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشأ تعلق
البكاء بالتفكر فلما حصل التوارد بسبب ذكر مفعول المشية
ناسب ان يدعي استفادة ما هو منشأ للغرابة فيما
ذكر صريحا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان
ابكي دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء عليه قوله وهو مجاز
عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر
بالفحشاء والمنكر وقيل امرناهم بالطاعة على لسان
رسول الله بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون

المفعول منوي كقولهم امرتهم فعصاني وفيه وجوه
آخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله
نوهم انما الجملة متعلقا بالدفع لدلالة اذ لو ذكر اللحم
ربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان
تعلقه بالدفع يوهم ان يكون الدفع في الابتداء غير
خاص كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم
في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير محقق مع ان
النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان
نفس الدفع يشعر بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون
في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما
في مقام الاخر مسامحة وبعد ما اشار الشارح ايضا الى
جواز التعلق بالدفع في الحل بقوله وتصور في نفس من
اول الامر قوله وكم ذدت هو يروى بصيغة الخطاب
فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة المتكلم فيحتمل تفسيره
بالتثبت على الحق ويحتمل حمله على الوقائع والبلا
خراسان وانما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى
السورة لان لكل يوم منها سورة قوله بحذف المفعول
اعني اللحم اذ لو ذكر الخ فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر
المفعول بعد قوله الى العظم فلا ملجأ الى الحذف
قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول
بواسطة وقد عرفت انه مع ان ذكر اللحم اذن
لغو لا طائل تحته على انه لا يزال الاطراد والانعكاس
في المتنقضات هذا وقد قال البعض في تسهيل التنزيل
لا الحذف كما يشاد اليه التوقف السليم من قولهم
بلغ السكين العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على
صريح لفظه سواء كان الفعل المتضمن الواقع عليه الحذف
مفعولا كما في قولك ضربت زيدا وضربت عمرا او
غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول
بسوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق

عليه منه كما المظهر مقام المضمر نا بالحصن تلك النكتة ولا
يحتاج الى حذف المفعول اذ لا فلت الحذف انما يكون
للكثرة في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس
ذو الرمة بعض الاعطو من الحبل بالبر والجمع رمام
ورميم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت
من قصيدة في بلال بن بردة بن ابي موسى الاشعري
يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وعدم الحرص والطمع
من الناس وبعده ولكن الكرام الهم التثاني و
الاخرى اذا ما خيل نالها قوله الى يكون اصابت
بالالاى وقت ان يكون اولان يكون والحال
يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابة المال
واستحضارها قوله لكن الفاضل الذي في شرحه الى نحو
ذلك ذكر المفعول في قوله اعني ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان
المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بمشيته التعميم
انما يظهر ظهوره لو انا لا نقدر المفعول العام الا ان كل
لا يخفى قوله وههنا بحث اي بنوع هذا البحث بما سبق
في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد صرح بها
في شرح المفتاح بما ضعفه الفاضل المحشي فالمراد بعدم
تمييز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل
المحشي عدمه في هذا الشرح او قد يورد على الفاضل
المحشي ان ما ذكره نظره التعميم لا يناسب تمثيل بقوله والله
يدعو الى دار السلام لان عموم المفعول فيه ليس من قرينة
عقلية بل حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير مختص
ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الاستعمال في كونه
من تلك القرينة تأمل قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز
ان يكون المراد عدم مقام قرينة على الحذف على عموم
المقدر محصل التعميم من عموم المقدر عليه بقرينة عدم الحذف

فيكون

فيكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا
المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكره مشاحة فيها
لا يسوغ قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الى
الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخره عن قوله
واما لمجرد الاختصار مع ان مثله للشرة اتصال هذا
القول بالبحث السابق كما دل عليه سوق الكلام قوله
اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول الى المفهوم
من كلام الكشاف فان الدعاء المتعدي الى مفعول
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الاية
سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا او اما هذا ويؤيده
ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب
قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد
اكثر الله تعالى في التوراة هذا الاسم فنزلت قل ادعوا
الله او ادعوا ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا
يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق
ايا ما ثم لو حمل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه
على انه قد يجعل او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم
تارة وبذلك اخرى كما في شرح البيان واعلم
ان حمل الدعاء بمعنى التسمية المتعدي الى المفعولين
يناسب ما روي عن ابن عباس رض في سبب
نزول الاية وهو ان ابا جهل سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال انه ينهانا ان نعبد
الهين وهو يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على
المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وحمل بمعنى
التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب
النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله
وان لم يحسن بالواو باعتبار الصفات اي ان قلت لم جاز
تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف

مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم
حاصل في الموصوفين قلت انما جاز تعاطف الصفات
بها لانه لم يقصد بشيء منها الذوات التي هي من جهة
الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف
والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول الغرض السيد
والهمام كثير الهم والليث الاسد والكبير العسكر والمدجج
معرض الثقال قوله ولما ورد ما رواه ابن حجر ورد راجع
الى موسى عليه السلام وهو من قرية شعيب عليه السلام والمراد ان غنام
عليه السلام والذود الطرد قوله حتى لو كانتا تسقيان وذودان غيرهما
عنهما المستحسن ان يعقل الترحم باعتبار ان السقي
من الامر لاجل الغنم والذود من الخرين لاجل الغنم
بل لا حاجة لملاحظة خصوصية المسقي والمذود دون بل
الفعل منزل اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين
لا ينافي عموم الترك بل باعتبار المفعول بالواسطة فلا
فساد في المعنى على ترتيبها كما زعمه الفاضل الحنفي ونظيره
ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما
سيجيء واجاب جمال الدين الاسترابادي في شرح الايضاح
بان الموضع كان محل الكلاس السقي ومجرد عدم اشتغالهما
بالسقي واشتغال الكلاس به موجب ضعفهما كاف
في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على المصنف
ان يؤخره بل كان الاحسن ان يقول ايهام الشارح
اوه بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه
الترقي ما عبارة حسين العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص
لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب
الشريف اولا بمنع دعوى وجوب ذكر قصر الافراد
وثانيا على دعوى ما حسنه ادراج قصر الانشاءات و
هذا الكلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ
للوصل قصر القصر بانواعها الثلثة اذ كان نايب القصر
باعتبار تاويل القصر بالحقيقة التقرير والله اعلم قوله

لايخ

لا يخفى عن التكلف وهو ان يقال ان الانشاءات
يستلزم ما يستلزمه الخطاب في اعتقاد المخاطب بالنسبة
الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان
المتكلم طالب لاكرام عمرو وزيد او المجموع اكرام
زيد وعمرو ويقول المتكلم اكرم زيدا الخطاب الى طالب
قوله ومعلوم ان لتنبيه الكفر الا ما كفر الاعلى تاكيد سيجيء تفصيله
في مباحث العقد في تحقيق المقاصد التي ابداها على بن عيسى
الربعي من ابناء العصر قوله فيستوي ما رد به الكاتب
اعترض عليه بان ذكر الفصل في مثل هذا يكون لمجرد التعيين
للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع
بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ
فهناك تكرر ضمني يفيد التاكيد ولا عبارة فيه امتناع اجتماع
المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا ضربته زيد
ما هو من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما
قرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفصل
المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير
التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم
الا ان يحمل على انه مشتمل في كون الاسم منصوبا بفعل
مضمر دل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير
والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في
الكلام من غير خلاف في ان المنصوب معمول الفعل
ووجهه ان الفاء في الحقيقة داخلة في الاسم اي مهما
يكن من شيء فربك فكبر وانما دخلت على الفعل ليقع
الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا
في شرح الكشاف للشارح وح يمكن ان يقال اما مقدرة
والفاء فاء جوابها اذ تقرر ان حذف اما مطرد اذا
كان ما بعدها امرا او نهيا وان لا ما خاصية جواز تقدم
ما بعد فائها عليها قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء
للعطف على المحذوف وعلى تقدير كون الفاء

للعطف لا ينظر كون وإياي فارهبون اذكر في
افادة الاختصاص من إياك نعبد وإن جعل المفسر
مطلقا بالخبر على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر
على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف
مقتضي للتغاير الشخصي والاختصاص في شيء شخص لا
ينافي قوة الاختصاص في شخص آخر اللهم الا ان
لا يعتبر خصوصية الشخص في الاختصاص المذكور **قوله**
لان المعنى ارحمني واسعد فإن لم تخلصوا العبادة الخ
فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه عطف
الانشاء مع ان قوله تعالى الا ارحمني واسعد جملة
اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم
ان الفاء للعطف ان قوله ارحمني واسعد في
معنى الانشاء وهو لا جرم واستبعد العراقي بلا تكلف
على انه قد سبق ان الشارح يجوزه **قوله** واقيم مقامه
لزومه العام وهو زيد ان قلت هذا ينافي لما
تقدم في شرح الديباجة من ان المقامية معتاد
مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره هنا ان اما لم
يقع الا موقع ادات الشرط وعلم من تقريره في صدر
الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت مبني على
المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح **قوله**
ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول و
الظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم
هو الفاصل بين جزئي الجزاء لانه متعلق بتقديمه الغرض
واما اذا كان فاصل آخر ايضا فلا فامتنع اما زيد
طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح
به الفاضل الرضي وغيره وهذا يظهر ما اشار صاحب
الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى
فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول
ربي اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل البحث

والاشكال

والاشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب
والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير
فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون
الظرف حينئذ من تتمة الجزاء الواحد المنصوب المفعول
به ولا بعد انما ثانيا كما في قولك اما احسان زيد الى
الفقراء فحسن **قوله** ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم الخ اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع
هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض
من هذا الكلام رد قول المصنف واما نحو واما ثمود
فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص **قوله** لانه لم يكن عارفا
بثبوت اصل الاكرام والا فيه بحث لان هذا
مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين
المذكورين اضافيا بالمخصص به كل واحد من
الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر في كل
واحد مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما
صرحوا به فيه لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم الا
ان يدعي انه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا
للقصر الاضافي كما يبنى ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم
مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل مادة على
الاكثر **قوله** من جهة الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون
المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام
ينصرف اليه كما قال بجر ذكر اعداء الله لا الاسماء ونحو قول
هنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام
الذي لم يرتض الشيخ الاختصار على ما ذكره في بيان
وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى الاعم **قوله** وان
عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل
ظاهر الا انه يبنى ان لا آخر مذكور فيحتاج الى تقديره
وان جعل خبرا فالاظهر ان يجعل على الشطر دون
التمثيل لان الكلام هنا في احوال متعلقات الفعل وان

كان تقديم احق التاخير مطلقا مع نفيد التخصيص **قوله** بما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص فى الحق لا ينبغى يعنى التعجم ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا يصلوه الا الجحيم و يمكن حمل الآية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء و مبالغة تنزيل طلع غيرهم بالنسبة الى طلعهم التفسير منزلة العدم **قوله** لمراعاة حسن النظم السجعى الصواب ان يقول لفظ السجعى بالفاصلة رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره ائمة الشعر اى الظاهر من عبارة المصنف ان ما ذكره شروع للاستشهاد والا كان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة الشعر وهو ظاهر **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فسقط قول الفاضل اعنى مولانا لانه اى على المعنى **قوله** وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه ره ويشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم رعاية الفاصلة او الفاصلة خطأ **قوله** للتيمن مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر متقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت قال الزهرى اول ما نزل اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واكثر اهل الحديث وفقوا بان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزلت بعد فترة الوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزلت من السور **قوله** فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وربما المخاطب به هو النبى كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يتصور احد وجوه القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله

تعالى

تعالى اذ لا يتصور منه التبرك بغير اسمه تعالى واما اذا جعل مفعولا كما يوهم الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه ان يكون مقروءا به اسم الله وغيره على ان فيه بحثا لا يخفى اذ الحقيقة ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الا انا فى ملحق التقديم على الجنبى بلاحظة ومر اللهم الا ان ينقض الاحتمال الذى اشرت اليه من عموم نحو تقديم متعلقات الفعل الا للاختصاص فى **قوله** وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك الخ الا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرر والدوام او زائدا لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ما ذكره الفاضل المحشى وان كان حرف عبارة المفتاح عن ظاهرها مواضع لا ان حرف عبارة السكاكى عن ظاهرها فالتيسير ايا منفصل المقام احسن من نيابة تخريج الآية على امر نادر فان الحسن بين البحاث مشهور وقد اشار اليه ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فى موضع آخر **قوله** والباء للاستعانة او للملابسة رجح الثانى لكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول جعل اسم الله عز لا الآلات التى لا يكون مقصودة بالذات فيه ترك الادب **قوله** اى اقرأ القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا التفسير اى يعنى ضرورة اللهم الا ان يصير الى الزوم يعنى الاخير من نحو اول ما نزل وحيث جرى الجمهور على جواز تاخير البيان الى وقت الخطاب وان لم يجز تاخيره عن وقت الحاجة الاعتبر العاملين لجواز التكليف الخ فلا عبار فى التفسير المذكور بهذا المعنى **قوله** ولا يبعد على المذهب الصحيح ارادته مذهب الشافعى فان الشارح شافعى المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يمكن التخصيص ناشئا عن المقام بان يحمل على الحقيقى

على ما ذكره والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي
وقد عرفت امتناعه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو صحيح
الا انه موهوم لما هو اه عن المقام فبني ما ذكره الشارح
تضعيف للمنافاة فضلا عن عدم الاستبعاد قوله في نحو ضرب
زيد عمرا احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في
هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل قوله والمفعول
فضلة يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان
الفعل المتعدي يحتاج اليه بعد وجود الاحتياج الى
الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في
تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم
المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به
لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه
تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بواسطة ظاهر
ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم
المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة
كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا
غرض له قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول له
على المفعول المطلق اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في
المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح هنا من عدة
المفاعيل على مذهب الجمهور ولهذا اورده المفعول
معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط
المفعول معه مع ان السيرافي اثبته كما بين في كتب النحو
قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت شيء واحد
فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ادخل في التابعية
من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه
في حكم المنحي والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح
اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط
العطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه فههنا تبين
ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه قوله ثانيا

ليس

ليس واحد من الانواع الاربعة بعينه يعني البدل والوصف
والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو
من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع
الاربعة صالح للعطف اي على رأيه وقيل نحو
اعجبني زيد بوائي حسنه او من حسنه محل بحث و
اشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط
العطف حكما وكون تقرير سلب زيد ثوبه
على تقدير العطف سلب وثوبه فالمر في العطف
محل واين فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة
ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح
بحسب ما وراء اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في
اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب
الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه
المعهود بالبحث وهو اوانما ادخل او في قوله والبيان
منبها على ان عطف البيان مع البدل من
واد واحد حتى ان بعض النحاة لم تميزه عن
بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد
لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه ويكتف
بتقديم احدهما على الاخر قال المعنى قلت بل بقي
العطف بالحروف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته
في قوله ثم المفعول معه الا ان يبني على المسامحة او يقدر
هو ان ذكر المفعول معه فافهم قوله واراد المصنف
بالالتباس بها الخ فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او
لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب
وهذا العطف يأبى تلك الارادة الا ان يبين
فائدة تخصيصها في الايراد بالذكر قوله لتوهم انه من
صلة يكتم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اهم و
الفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون
مستبعد فافادته اهم قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية

مطلقا عبارة السكاكي يكفي والعناية التامة بتقديم
ما يقدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون
الخ فالمنقسم الى القسمين في عبارته نفس العناية الا
ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها
فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان
في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام اي مسامحة
لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فهو بتقدير
اللام اي احدهما لان يكون ولم يحمل على المبالغة
في اقتضائه للتقديم وبهذا الابد فع التسامح فان قلت
ما فائدة تقييد المبتدا او ذي الحال بالمعرف باللام قلت
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع
قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما
يدل عليه النظر في المفتاح فلو كان منكرا محضا يوجد
المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم
ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل
وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في
حكم المعرف **قوله** نصب عينك بضم النون وفتحها اي
منصوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته تجاه عيني
بحيث لا يغيب عنها كما في انظر اليه دائما **قوله** لمن
قال لك ما الذي يمني الاولى ان لا يذكر الموصول
ويقال ما يتمنى حتى يكون ما مفعول يتمنى فيكون السؤال
جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه
ما اذا صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون
ما مبتدا اذ لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما
مر منا في الاصول جميعا **قوله** وبتقديم المفعول الثاني على
الاول في نحو قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الآية بناء
على ان لله مفعول ثان بواسطة قدم على الاول بلا
واسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مقدر دل
عليه السؤال المقدر فاهو من جعلوا شركاء فهذا مختار

السكاكي

السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح
وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن
مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله
ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالآية على
رأي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء
قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل
مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الثاني
اعني شركاء بان الاول منكر فيجعل التاخير قلت
جوزه الشريف وذكر الشارح في شرح المفتاح وجعلاه
من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر
مخصص على ان اعتبار المبتدئية والخبرية يبطل في الحال
ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة حالا كما سبق
اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان سواء وشوه
البيت **قوله** بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من
قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل
الثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخل عليه حرف
تعريف لا اسم موصول لئلا يلزم حذف الموصول مع
بعض صلته على ما مر اشارة الى مثله او يجعل اللام
في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق
معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع
الذين كفروا صفة له لانا نقول ح اولا حظ من التعريف
فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل
معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا
يعتبر فيه التعريف ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا
الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك
ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية
الاولى فتقديم الوصف الآخر عليها لعارض واما

الحكم بان قوله حال فبالنظر الى النظر الذي لا يعدل
عنه بلا ضرورة **قوله** سوق للانكار التوبيخ الفرق
بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخ يقتضي ان
ما بعده واقع وان فاعله ملزم على ذلك والابطالي
انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم
بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا ذكر في مغني اللبيب
قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ وهو حال تعلق الانكار
باحدهما باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين
اصلا ومهما وان شئت فتامل في قولك اعطيت دينارا
سائلا فان في اعطاء الدينار بزيادة مباهات
يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول
دخل في تلك المباهات والحاكم هو الذوق **قوله**
والجواب انه ليس في كلامه ما رده بعض شراح
الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين
في الذهن وقت الانكار المتوقف عليهما فيكون كل واحد
منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل
واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون
احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح
لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبة
العين مشتركة بينهما كما عرفت واقول جعل السكاكي سبب
التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل
واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار
لا يقتضي كون كل واحد منهما في نصب العين غاية ما في
الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق
الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب
العين باعتبار اخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح
بالقيد اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او من جاءه بذلك
قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب
العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول الذي

على

على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشي
باعتبار تعلق الفعل به وهو عرفت اشتراكه انا قلت
لا يجري في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخير
المفعول الثاني عن الفاعل تقدم مرتبة الفاعل ولينظر
في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب
العين فلا محذور اصلا **قوله** وجوابه المنع فان
الاحتراز المذكور الخ فيه مناقشة وهي ان الاحتراز
المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونها
نصب العين فيلزم ان يقدم ما خراهي الدنيا في
الاية الاولى وموسى في الاية الثانية لا يقال الاحتراز
المذكور لو جب كون تقدم احدهما وكذا تاخر الاخر
نصب العين لانا نقول اذا اثبت ان نصب العين
يكون مقدما لزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر
الاخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقدم
هو كون الشيء نصب العين من جهة التقدم فتامل **قوله**
وان كان مناقشة في المثال لكنه قد يدفع المناقشة
بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انهما ما
جهاب بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقدم للرفع
مثل هذا التوهم يجيء وانت خبير بان عبارة المفتاح
تاب عن هذا الدفع حيث قال لا حتمل ان يكون من
صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اليهم من خويدمهم
لا كبف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادي الراي لا
يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد
لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة
على ان قوم ليس صلة للدنيا اقوى من ان يشتبه الراي
الحاكم المصحح للاستعمالات المجازية **قوله** وقد يجاب
انه يشير اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان
يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض
فقط وليس كذلك وبالجملة لا ينقطع عرق الاعتراض

لانه انما يكون جوابا عن قولك جاء الحبيب اتمني دون
ساير الامثلة مثل تقدم المستواء على الحال وذي الحال
على الحال ونظايرها قوله فيقال خرجت الليلة التي بكسر
اللام والمفتوحة منها هي الباقية المطلوب قوله وفي
الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق
او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في
شرحه للمفتاح فكذا معنى القصر فهو حقيقة اصطلاحية
قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الحقيقي
ههنا مقابل للاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي و
قد فسره بوجه آخر ظاهرا وكانه نظر الى ان الحقيقي
هو الاصل وليراد به الشمول واجمال القيل لان تخصيص
الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال
قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة
او ادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي
ولا يخفى انه خلاف المتبادر ولم انه اعتبر الحقيقي مقابلا
للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص
على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما قصد الفاضل المحشي
لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف
به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل كلام ارباب
الاصطلاح على اعتبار اللغة غير معقول مع ان المتعارف
اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان
ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر او الحصر
او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا
الاضافية المقيدة للحاجة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في
الاصطلاح فان قلت الحقيقة اصطلاحية في المعنيين
على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص
وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت
يأبى هذا الشروع قوله انما سمي قصرا او تخصيصا قوله لتعلقه
حدوده اي لقلة حدوده في التصريح فانه لسان الكلام

على وجه

على وجه دخل فيه النقصان فالتصريح بالتشبيه فليس الفايدة
وقد يقال كيف يكون الجدوى وفيه دفع توهم
خلاف المقصود وازالة الغلط الا ترى كيف اشتبه
الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح
على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان
الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي
فانه فايدة عظيمة لما يقع في مواضع وقيل الضمير في جدواه
راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح التقسيم لا جدوى في
احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض افراد هذا القسم
وهو قصر الموصوف على الصفة كما د يمتنع وقسمه الآخر
وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه
ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم
الثاني منه موجود وان كان قليلا تحقيقا كقولنا لا
واجب بالذات الا الله قوله وهذا التقسيم شامل
للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا و
حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند
السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر
لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما وقولك زيد قائم لا قاعد
لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح وقوله
عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي
كما يشعر به ايضا قوله لمن اعتقده شاعرا ومنجما الى
قوله من غير ترجيح فان القصر الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد
السامع ولا تردده اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غير اي
لا غيره به فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف
ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر الموصوف
على الصفة وسيرد عليك استعمال لا غير في كلام القوم
وعلى هذا فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا
وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من
الامثلة قوله التي هي معنى ما يعم بالعنوان الواحد

بالمعنى ما هو اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما
على العلم الى قال النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباين
ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال
باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال
معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق
الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد
بهما على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة
قوله يدل على ذات ومعنى فيها عم الشمول المراد
بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا يخرج
عن التعريف النعت في قولك الحبشي هو السواد
الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فرد المعنى
بالبدل في الحبشي نه به حسنه لانه يصدق على الحسن انه
ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث
يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير
بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول
فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات
اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية
غير معتبرة بما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس
لخروج الوصف في جاء في القوم اجمعون اذ المعنى
المدلول به عليه الشمول قلت المراد بالشمول الذي
اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب
التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع
والاجتماع المدلول عليه بالوصف فما ذكرته غيره فانه
بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج
والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني وفي قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده في بحث
التاكيد قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية قال
الفاضل المحشي وانما الفرق بين معنى المعنوية فالظاهر
هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم

بالغير

بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك
الامر اليه كالعالم هذا كلامه وذلك ان نقول ان
حمل معنيا المعنوية على ما يتناول من تعريفها كانت المباينة
ظاهرة لا لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول
يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل
اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبة على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى
الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال
المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم
بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع انتساب
ذلك الامر اليه وفيه بحث وهو ان لفظ المعارض
مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور
وانه دال على ذات باعتبار معنى هو المقصود فتصادف
به معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه
الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول
من معنيي المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل
قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل
ما زيد الا يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال
يحتاج الى ان يقال بتقديره الا قائما وان المقصور عليه
هو مفهوم القائم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله
ثم من قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في
جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد
يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى
قصر الهوية على زيد او الكون زيدا على احتمال والتابع
على الساج فيكون من قصر الصفة على الموصوف
لكنه لا يخلو عن تكلف قوله متعذر احاطة المتكلم بها لا
لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية و
كيفيتها كما في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل
لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع

من العاقل المتحري للصدق اثباتهما واحدة منها و
نفي ما سواها مطلقا ولا في لبس في الدار الا زيد
فالحس حاكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه
بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض
احديهما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه قبل ذلك
المحال قطعا مثلا قوله نحو ما في الدار الا زيد فيه
بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة
الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل
الاسطوانة فيه فيؤول القصر الى الحقيقي فالظاهر في
التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان
قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان
الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى
منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في
الدار عن جميع ما سوى زيد من افراد الانسان
قلنا فيتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا
الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا
انتفاء ساير انواع اللون عن هذا الثوب ولا
يجوز فيه مع انه ادعى سابقا امتناع هذا النوع
من القصر الحقيقي قوله اي بالثاني ارجاع الضمير الى
الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق
القصر الحقيقي واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الاضافي
وفي الاضافي فلا يتم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام
البلغاء وان جاز واعاد عقلا قوله متجاوزا صفة اخرى
اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المعطوف
المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص
فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما
مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى
وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف
اي

اي صفة واقعة في مكان صفة اخرى كما ذكره ملا عبد
الحكيم قوله او في مكان من الشي الحاد متعلق بادنى
باعتبار اصل المعنى كما قال ادنى منه وفرب منه لا
باعتبار معنى التفضيل فلا يلزم استعمال اسم التفضيل
بالاضافة ومن قوله ويمكن ان يقال ان قوله لا
يمكن الخ تحقيقا عنه لان المراد هو الشيء الثاني
ولما كان الحقيقي معلوما قبل ذلك ادعيها لا يكون
على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره فلو
كان المراد به اعم من الواحد لا شيئين والجمع
لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا ينافي الحقيقي ولما لم
يكن المصنف بصدد التعريف كما يشعر به كلام الشارح
الا ان لم يبال بهذا القصور من صرف الكلام عن الظاهر
قوله فان قلت تخصيص امر بغيره اي حاصل هذا الجواب
كما في الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره
غير مانع لانتفاء الاستثناء على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان
المعتبر في التعريف المنع عن جميع الافراد الموجودة وغير
الموجودة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر
ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يسلك قاعدة المنقول ولا
يلزم تطابق العاقل بين هذا ولكن ان تقرر هذا
الجواب بوجه يندفع عنه قولك قلت هذا الاختصاص
الا ولكن بان يقول قول المصنف هو مكانها يعم
قولا وقوعه صفة اخرى كما قال على اعتقاد المخاطب
عكس الحكم او تجويزه الاشتراك كما يصرح به الشارح
في المطول الا في التحقيق ان تخصيص المعنى ودون اخرى كما
هو في التعريف هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب
ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لا لعموم وجواز التخصيص
فيه مطلقا بل لعموم التخصيص المستفاد من ودون اخرى
او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا
الاختصاص وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا

بحث الفاضل المحشي انه ينبغي ان يقال القصر الحقيقي
الادعائي ده‍ خل فيه لان حال المخاطب ههنا غير
فيه كما سيشير اليه قوله قلت هذا الاعتراض مختص الى
ومما ينبغي انه لا يختص القصر الاضافي بما ذكر من ان
السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد مجيئا وشاعرا
مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر
والنجم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر
بناء على ظنه خطا او صوابا ومنه قوله تعالى
ان انتم الا تكذبون كما سيشير اليه الفاضل المحشي
الا ان هذا القسم لعله لم يتعرض له قوله فلهذا
التقسيم لا يجري الخ لعل المدعى عدم جريانه فيه
على الاطلاق وبالكلية اي في جميع افراده والا
فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد
الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي
اذ يمكن الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة
قوله بين ذلك اي بين الانتفاء في جميع الصفات
غير صفة واحدة وبين الصفات بتلك الصفة الواحدة
قوله والمخاطب بالاول اي كون المخاطب كذلك
ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال
بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك
حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
ودلالة ما يساوي عنده الامران ولولا عبارة
الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله
او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه
قيل المخاطب في التعيين من يعتقد هذا دون ذاك
او تساويا عنده قوله وليس قصر تعيين ما قال قلت
اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان لم وصفا
آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما قلت

لم

اما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين
وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر
انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان
يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب
هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين
وصف منهما معين قوله وهذا ظاهر لا مدفع له دفع بعض
بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز
احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان من المناسب
ادراج قصر التعيين فما نحن فيه قطع الغلط لان
فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو
ما استحق فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد
الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز
احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن
الخ قد اشار فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص
بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح
تابى عن كلا التوجيهين كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا التمحل
في عبارته ايضا فتامل ويمكن ان يقال ايضا لما كان اعتبار
المكالمة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا
مذكورا في كتب القوم حمل البيان ما دخل في قصر التعيين
في القسم المشتمل على المكالمة واضرب عن ذكر الثاني
اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا الخ من هذا الشرط علم ان قصر الصفة على الموصوف
افرادا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف
ما لا يصح قيامه بمحلين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته
للموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله وقلبا تحقق
تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجوزه مطلقا قوله
وايضا يخرج الخ قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر
القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها لها

معناه ان الاصل ذلك لان الاستواء البحث يشبه
بوقوعه في الوصفين المنافيين الخ وقيل انما
اشترط التنافي ليمكن الاستدلال بنفي احدهما في
القصر وهو بمجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا
كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان
النفي فيه خفي ولا اثبات صريح فشرط التنافي ليثبت
المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق
اصرح واولى فان قيل فما فائدة الجزء الاخر للقصر مع
حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بان التنبيه
على رد خطاء المخاطب وكل ذلك ضعيف كما لا
يخفى **قوله** بل ما ذاه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط
الاول المقصود اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فاطلق الشرط في
الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل
احدهما على شرط الحسن والاخر على شرط الحسن تعسف ظاهر
قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا في معتقد
المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في
الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر وجه قوله
لانه قد علم الخ ويندفع التضعيف بان اتحاد العكس
لا يستلزم اعتقاد التنافي **قوله** وتعريف المسند بما خص
تعريف المسند بالذكر لخصوصه مع ان تعريف المسند اليه
ايضا لقيد القصر توطئة لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان
المصنف لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند القصر بل
ذكره الشارح فلا يتجه ان يقال انما ترك المصنف ذكره
ههنا التعرض له فيما سبق **قوله** فكانهم جعلوا القصر بحسب
الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله اربعة والمراد ان
الانحصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام
في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بكون بطريق

من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة **قوله**
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وعلى هذا كان العموم الانسب ان يورد
المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما
على ان عموم طرق التقديم كان قد علم في الباب
الرابع فهو لا يتجه نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال
ذكره تمهيد لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم
الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين
ههنا **قوله** ومنها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية
لان النفي والاثبات فيه صريح بخلاف غيره فان المنفي
هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم
عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا
بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف
على اللفظ او على المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل
قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب
وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال بدخول
النواسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ وقيل بل
في مثله ليست بعاطفة وانما هي عاطفة حرف ابتداء فلا
معنى لجعل ما زيد قائما بل شاعر من قبيل القصر بالعطف
اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن
ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام
العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول النواسخ
لا يضر عند بعض النحويين ولذا جوزوا العطف على
محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في احوال
المسند اليه والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب **قوله**
وقلبا لانه يد عاليم لامكان انقصاره على القصرين ربما
نتوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين
لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالانحصار
لم يصرح به الشارح **قوله** فلطريق القصر دلالة على هذا

المعنى به منع لجوازه ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا
اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل
على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او تجويزه وبالجزم
تتعين حالته قوله وقد ارجع النحاة كانه يريد اجماع
اكثرهم والا فابن عصفور على ان الجزء المتقدم اذا كان
ظرفا لم يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها
اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصل العمل
وانما للنواقض اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقدم خبرها
على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب
النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجازيين
فلان اصلها العمل وان لم تعمل لمانع مثل الفصل
بان وغيرها اجري حكمها في جميع موارده على ما هو
حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها
وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها اللغة العاملة
لمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فان مثالا واحدا
يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط
الشرطين في قصر الصفة افرادا او قلبا الا ان عدم
الاشتراط للندرة قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد
الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلائل الاعجاز
ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد
ومن هنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص
عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ
قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين وانما نفى قصر
الافراد في المثال المذكور من خصوصية ذلك المثال
وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف
مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة
ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي
الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك
الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها ان الموجب

للحصر

للحصر في انما بالكسر فالمراد في انما بالفتح فمن قال بسبب
افادة انما الحصر تضمنها لمعنى ما والا قال في انما كذلك
لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع
حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن هاهنا
صح الزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد
اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد
فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس
وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود
بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر فيهما باطلة لاقتضائها
انه لم يوح اليه غير التوحيد ايضا مردود بانه حصر اضافي
اذ خطاب النبي عم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر
الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد
ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده على قصر
الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان الا
لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف
دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم يدخل
ان في الحقيقة الا على ما بعدها بلا خلاف ما النافية قال
الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف
عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح
ذلك في المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما
زيدا قائما على لغة بني تميم وفي بعض النسخ على لغة
بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز
بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس من داخل
على المذكور في المغني ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره
المحشي بقوله وبه يندفع ما قيل من التنافي بمعنى الافعال قوله
وحرم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف
على خبر المبتدا ويجوز تقدير كون مضافا الى حرم
ليكون هذا اخره قوله اذ لو كانت موصولة لنفي ان يكون
خبرها واما المصير الى حذف كان محلا وحذف خبر

المعقول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير
اعنى او على البدلية من اسم ان اى ان الذى حرمه
الله عليكم الميتة ثابت متضعف لاختياره مع وضوح
الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة اه واما جعله من قبيل انما
نعمى ابانا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار جزء محذوف
عائد الى المبتدا المقدم فيمكن لكنه تكلف يستغنى عنه
بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق
ذكر المثال الثانى استطرادى والمقصود هو الاول اما المنطلق
زيد والذى انطلق زيد واحد فى المثال قوله لكنا نقول
جعلها اه اتبع فى هذا القول ابا على الفارسى لكن رسم
كتابة ما الموصول الانفصال ولهذا اختار الشارح
فى شرح الكشاف كون ما فى الآية كافة وانت
خبير بان رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى
الكتابة بل هو سنة متبعة وكم فيه من اشياء خارجة عن
قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضى فى تفسير اواخر
آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فالحمل عليه اولى
قوله والنقول النحاة انما لاثبات اه لا يخفى ان قول
النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما لخصوص
تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التى يستعملها الشيخ
عن على بن عيسى الربعى انما هى مناسبة افادتها القصر
لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها
معنى القصر انما هى لتضمنها معنى ما والا فما يدل على
وجود الاول يدل على وجود الثانى وكذا ما هو مناسبة
لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح اه هذا مبنى على ما
ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية
عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدمامينى
فى شرح مغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التركيب

والاتيان

والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
متعذر لا مندوحة لهم عنه ثم قال والحق ان تفسير
الضرورة عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى
الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا
قوله على ان انا تاكيد ما ان قلت كيف يجوز
فى عطف او مثلى على المستتر فى ادافع مع انه لا يصح
ادافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على
ضمير المخاطب فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر
فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وان شئت فاعتبر
قولهم ضربتنى هند وزيد مع عدم جواز ضربتنى
زيد على ان يحذف الفعل ويجعل العطف فى مثله
من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلى مساعا
قوله لان قولك انا الزاهد دليل اه يعنى انه يدل على كون
المتكلم مخبرا عنه فى هذا الكلام ولو جعل ما موصولة كما ذكر
كان مخبرا به فلا يستحسن قوله فى العدول عن لفظ من الى
لفظ ما فيه توجيه ذلك العدول بان المراد الوصف
اى ان قوما بدا رفع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف
فى آيات سورة الكافرين وغيرها قوله قلت لما ان
الفعل غائب لما كان فى الجواب المنفى نوع بعد
اجمله فى شرح المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير العامل
لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم
الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان
مجموع الا انا بمنزلة معنى لا غيرى فجوز اسناد نرافع
اليه كانه قيل ما يدافع غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا قوله
باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شئ
سوى النفى قوله عن على بن عيسى الربعى هو من اكابر
نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة الحنفى فى صنيعه
قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو والمعان

قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في
صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد
وتميمي انا قلت نعم المناسبة تكفيه بعض الصور **قوله**
اي يعدم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما
في زيدا ضربت او لا كما في اياك نعبد مهملا كذا في
شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على رأي المصنف فان
تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من
قبيل الفاعل معنى التقديم يكون ما حقه التاخير غير مناسب
ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان
يكون حاكما حكما مشوبا الخ قد سبق منا اشارة الى
ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان
كان في القصر الاضافي قال الشارح في شرح المفتاح
هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الوهم
والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء
لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك
نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور
من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى
في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا
ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي **قوله** والخطاء
يجوز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان
كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك
ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك
ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي
للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الاصول
العرفية والصواب والخطاء لا يختصان بالحكم بالعرف
بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى
من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب
ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال
كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في

مباحث

مباحث بل باب الانشاء يتصف بالخطاء مع انه
لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان
يقال في رد هذا الشق بعد التردد وعند عدم الدليل
المعين لاحد الطرفين مثلا لا يوصف بالخطاء بل
لا يبعد ان يقال الخطاء هو عدم التردد **قوله** زيد
يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي
ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس
ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحد لم يجز الحذف
ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك
ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن
والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه
على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير و
ليس غير وانشد الامام جمال الدين ابن مالك رحمه
في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير
تسأل وهو لغة لا يستشهد الا شاعر عربي **قوله** والمسطور
في كلام بعض النحاة ايراد على المصنف حيث
عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو
الفاضل الرضي **قوله** واجيب بان ترك النص ايضا لا
يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام
عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء
كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي
في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل
متروكا فلعله اهون من حمل كلام السكاكي على
الفاسد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليحمل
ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد
ترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة
الاطناب ولم يظهر تكرره في المفتاح قلت الكلام
في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة

الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب
عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره
ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج
بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو
معلوما قوله وفي العلة الاخيرة البعض على المثبت فقط
يعني ان الاصل فيها والاكثر الراجح هذا وكان ترك
الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق ترك هذا
ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت واما انا قلت اذ
المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل
على المذكور كما هو الحق فيكون النص لا بما يثبت
قوله لان الحكم الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان
المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير مختص بها كما يشعر
به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته
للمتبوع فان قلت هذا الموضوع لا يتأتى في نحو قولك
زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو
القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه
وضع لا العاطفة وكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع
مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت
في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد
وهو المنفي عن قاعد قوله وكان الاحسن ان يصرح اي اذا
قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما
يجانسه غيره فقول بغير هاهنا يندرج منه سائر كلمات النفي
لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف
قوله مقولا بغير اه يعني ان ضمير غير ليس راجعا الى العاطفة
المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها
بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها
في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي
الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان يكون
الثاني تأكيدا فيه نظر لانه اذا كان تأكيدا لم يكن عطفا

والكلام

والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تأكيد الثاني عطف
على الاول قوله احسن من الفاضل المحشي وجه الاحسنية
وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من
شرح المفتاح من ان قولهم هو يأتيني لا عمرو وقطع
احتمال التخصيص والتسوية على السواء قوله فيقال انما
زيد تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثر
الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق
والاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما و
العاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت
لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما
تميمي زيد الى التقديم حتى يكون زيد هو المقصور عليه
وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح وحكم
الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما وعلى
الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قوله
غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني
زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في
لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف العطف
لان الحروف العاطفة لا تدخل بعضها على بعض
قوله ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا يقول
ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في
الموضعين اعني الا الله والا وهو قد لوحظ عليها
في النسخ المصححة من نسخ الشارح وهو الوجه المناسب
للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد
من انما فالاستثناء ركيك قطعا الا ان يقال يجيء بها
على سبيل التوكيد اذا كان الاستعمال لا يأباه
على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي ان لو وقع
الا مصرحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به في قولنا
انما الا العام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان
قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز انما قال ظاهر

كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي حقيقيا او تاويلا
قوله لعدم الفايده في ذلك عند الاختصاص منع ذلك
بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به لجواز ان يكون
المخاطب جاهلا او منكرا فيحصل الفايده لذلك وغاية
ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكره
مناسبة فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا
بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص
بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة
الاختصاص فلا فايده في تصريح النفي بلا العاطفة واما
اذا انتفى احد الامرين ففيه فايده فالفرق ظاهر
فتامل قوله الا من يسمع ويعقل فيه اشارة الى ان
المراد بالسامع في الاية ما يكون متوجها يتعقل المسموع
فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما للكل فما وجه
ما الفايده في القاء الخبر والعقد الذي يقتضي كون
حكم المخاطب مشوبا بالخطاء وبالجملة الاشكال الذي
سيورده الشارح على ما نقله المصنف من دلايل
الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فحقيقي لا يقتضي ما
ذكر واما نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل بل
لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده على
التنزيل بعيد كل البعد ولو اول كلام الشيخ بوجه اخر
قوله فكان دلالته على القصر اضعف من انما اعترض
عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان
دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم
بان المعتبر له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم
على ما قلناه انفا وقد يوفق بين كلاميه بان في
كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوه في انما باعتبار
ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم
وفي التقديم باعتبار القصر يفهم منه بالذوق السليم
وهو ادخل في البلاغه او لعدم احتياجه الى

التاويل

التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل
على قوه وضعف لم يثبت بما ذكره مدعاه اعني تعيين
اسناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان
قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيرجح وجها
لترجيح اسناده اليه قلت فلا نعم ما ذكر ههنا من قوله
ولم يذكر وا جواب الشرط على ان حمل الاسناد الى الذوق
السليم سببا للقوه تاره والاسناد الى الوضع سببا
اخرى لا يخرج عن تعسف فتامل قوله وانما انت منذر
لست عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط
على الشي ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله
من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا
العاطفة الخ قد يجاب عنه بان الشيخ جعل الكلام اولا
بالنفي بلا العاطفة ثم عمم وبهذا قال ثم ان النفي انما
يجي فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم
انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في
دلايل الاعجاز قوله ما يجهله المخاطب وينكره ان قلت
جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه
لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه
قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار
كما يظهر من تتبع كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه
يجي ايضا من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده
ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره
الشارح لا يكاد يصح قوله او قلبا نحو ما انتم الا بشر
مثلنا يمكن حمله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء
على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان الاول
اظهر قوله ونحن لا ندرك ينبغي ان يزاد قيد اخر
وهو المتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان
اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما انتما
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس

المراد بالجملة القصرية قصر القسم على البشرية بل انما اثبتها
للمنبسط بطريق القصر وصورته قصرا الى مجرد الموافقة الصورية
مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان
يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية
وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها
الى الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين
على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم
الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من
يشاء من عباده فتأمل **قوله** والاول اوفق بجواب
المتن حيث قال لا نسلم انتفاء الرسالة فان المناسب
للتقرير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون
ذلك **قوله** ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان بينهما و
في قوله ان انتم الا بشر فقط فليس سهو من قلم الناسخ
فان نظم الآية في سورة يس ما انتم لا ان انتم
قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا
مترددين قيل يقال فلان متردد بين الصدق و
الكذب عند القسم كالتردد بينهما عند السامعين
الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما
اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان
اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو الظاهر
الخ تكلف فلتتأمل **قوله** والاولى بناء على ما ذكرنا
المراد مما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر
ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما
قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم
ذلك ويعترف كتعلمه ويقر به ادنى شبهة **قوله** مشاركة
رباعية كما مر من وجوب كون حكم المخاطب مشوبا
بصواب وخطاء **قوله** كاشتراك الاخرين في نحو الجماعة
وكاشتراك الاولين في عدمها **قوله** ان يعقل منها

الحكان

الحكان معالاخفاء ان هذه المزية يثبت للتقديم ايضا
وانه لو ثبت بما ذكر مزيتها لثبت مزيتها على النفي
والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه
وبين العطف **قوله** واحسن مواقعها الخ قبل وجه الاحسنية
ان انما يستعمل في حكم يعلمه المخاطب ويقر به على ما فهم
من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة
الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة فحسن
موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال
الشيخ اعلم انك اذا استقريت الخ مفعول استقريت
محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها
راجع الى انما والمعنى مبتدأ وخبره اذا كان والجملة مفعول
ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة
ومعنى اعلى اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اولى
وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول
الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما مقتضيا
بان اقوى احوالها حاصلا اذا اريد به التعريض **قوله**
سوى المفعول معه وانما استثناه لان المفعول معه
لا يجيء بعد الا لا لما لا يمشي الا وزيد اجاب الفاضل الرضي
وتعلل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته
له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال
وكذا الواو فاستقبح على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال لا جاء
زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو
ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا وكلك
ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو
وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو حيث جاز الاول
دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا كونه
لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا

بالمفهوم منه فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان
يكون معنى مستقلا بالمفهوم منه بخلاف معنى فانه اسم
مستقل معناه بالمفهوم منه فافهم **قوله** ومنه قول الشاعر
لا اشتهي الخ اي من قبيل تقديمهما بحالهما لا انه من قبيل
قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب
باب على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كارها
لان لا دخل للحاجب به فتنبه فافهم **قوله** كان لم يمت
في سواك اي البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها
مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه
مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس
حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت
به حيا يضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان
تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل
جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كان لم يمت حي
سواك ولم يقم على احد الا عليك نوائح لئن حسنت
فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح
الصفائح الاحجار العراض التي سقفت بها قبره الصحاصح
جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح و
الصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب
وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة
والرزء المصيبة **قوله** لاستلزامه قصر الصفة فيه تمامها
الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام
استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان
الكلام انما يتم بآخره **قوله** واعلم ان تقديمهما بحالهما ابعد
مما منعه بعض النحاة بهم الاكثرون واختاره ابن
الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد وما
ضرب الا زيد عمرا لانه ان جوز تعدد الاستثناء
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر

منهما

منهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط
وان لم يجز لزم في ما ضرب الا عمرا زيد بقاء
الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع بمضمر بناء على ما
صرح به المحققون من النحاة من ان الا تمنع ان
يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما تمنع ان يعمل ما
بعدها في ما قبلها وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون
عمرا منصوبا بمضمر لما تحققت ويصير الكلام جملتين
ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء
واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان
الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربت واكرمت زيدا
باعمال الثاني اذ ضمير عائد الى مصدر الفعل وعن الثاني
بان المعمول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم
ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل
الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما نقل حلية(?) القطر
في النسخ **قوله** الظرف في قوله اي المحوج الى هذا التوجيه
هو ان الظرف في الآية معمول اتبعك فيكون
من جملة الصفة المقصورة على الاراذل اي الاتباع
المتعلق ببادي الرأي فقد قدم المقصور عليه على المقصور
اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا
الكلام في باب الامثلة كما مر **قوله** اي لا اشتهي باب الامير
لا يخفى ان المناسب لتقدير قاسمت في البيت الثاني
ان يقدر ههنا اشتهي بدون لا وكذا وقع في شرح
للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه ظاهر للمتامل
قوله والنوائح في البيت الثاني قد رفع في بعض
النسخ بعد قوله اي ما سمت(?) النوائح هكذا وفيه بحث لان
الفعل الاول مبني للفاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن
تعسف ثم يصح هذا ايضا اذا افاد المرفوع واخر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد
عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لم **قوله** مفرغ الفعل

فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل و
تسميه الاستثناء مجازا ثم الاولى ان يقول مفرغ العامل
ليكون اشمل **قوله** ولئلا يلزم التخصيص بغير مخصص اذ
ليس دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما مخصوصا
ان الا انما يدل على تخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع
الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم
التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير
المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا عنه وقد
تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة
يندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام **قوله** ولذلك
ترا نارى والاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر له
كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان
مناط الحكم بان تانيث الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام
الثلثة وكلام المفتاح وشرحه لا يخلو عن تعسف وههنا
بحث وهو ان تانيث الفعل في الابيات وفي
البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز
ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر في
الاية الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت
اعضاء فليتامل **قوله** وفي بيت ذي الرمة وما بقيت
الخ صدر بيت ذي الرمة على ما في شرح المفتاح طوى
النحز والاجراز ما في غروضها وصف النوق بالهزال
من السير والعطف طوى اضمر وهزل والنحز بالنون
والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث
على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة
الدحول في الارض والجرز وهي التي لا نبات فيها
وقد صحح همزة الاجراز على انه جمع جرز والسنة المجدبة
والغروض بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس
للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع
العظيمة القوية والجراشع من الابل هو العظيم القوي

قوله وفيه

قوله وفيه اشكال الخ اجيب بانه يسمى علامات
التانيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق
احد المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع
قوله فكيف يسند الفعل المثنى الخ هذا الكلام وارد في
البدل فان زعم وجه الجواب انه اعتاض النفي بالا
نفي الفاعل كذلك **قوله** فعلى مذهبه يكون هذا الخ
رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول
السكاكي للنظر الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير
الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المؤنث
المذكور بعد الا وكيف يوجه للنظر اليه وقد تكلف
بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد
الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده
كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظاهر
فالمقول بالنظر الى ظاهر اللفظ باحكام الظاهر مقولا
مناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف
ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياج الى
الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض
وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء
من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير و
الثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع
وجوب الاتفاق في باب الاستثناء **قوله** كاينا على
حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من
قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال
واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى
الركوب في حكم العدم **قوله** بل المراد اخص من ذلك
اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى
والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة ينبغي
المقام رعايتها ولا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا
جنس والاحوال بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة

بقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد بقدر
في مكان وفي موضع وعلى القياس وقد يناقش
في هذا ايضا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان
الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير
القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولكن لو قيل
هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة
تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب
فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من
بني آدم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال
مشهور من جهة دلالته على انه لا يايس الا في حال الاتيان
من قبل النساء والمفهوم العكس وهو لا يايس الا في
تلك الحالة فاورده الشارح الحديث واشار الى
جواب الاشكال كما ترى ويمكن ان يراد بالحديث
النبوي الاياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان
من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتمادا
حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتاهن
ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله تعالى
حصل له القنوط الكلي وعلى هذا لا حاجة الى حمل الحال
حال المقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء والله
اعلم قوله وذلك لانه قصد تعقيب النفي اشارة الى
وجوب وقوع هذه الحال ايضا مجردا عن الواو وحاصله
ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول
كالشرط استعمل فيه ودرجه كما ايس من جميع جهات اتيانهم
اياهم من قبل النساء قوله الا على تاويل العزم قيل هذا
التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون
العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او
بقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبل
النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز

ان

ان يراد بالاياس في الحديث الشريف قربه كما اريد
بالموتى في قوله تعالى لقنوا امواتكم الذين قربوا من
الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بني آدم
الا حال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من
قبلهن انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انقطع بشيء منها
وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فان لم ينقطع به انقطع
القطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم والله اعلم
قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما
صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر
قوله والمراد بها هنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في
صدر باب الفن الاول في خاتمة ابواب ان الانشاء
باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة
عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء هنا ايضا نفس
الكلام وكذا اقسامه التي هي التمني وغيره بان يجعل
له في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على
طريق الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني
القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل على
الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع
الخ لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام
المشتمل عليها ولا يكفي ان يقال لظهور ان ليس ليت
موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي
جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله
لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المصنف واللفظ
الموضوع له لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا
ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات
الافادة او يكون لازما لها ولا يحصل الافادة بدونه بان
يحمل اللام على الفائدة هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة
ايضا فهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان
كان طلبا ففيه شيء لان المراد بالانشاء القاء الكلام

الانشائي والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما
ان يكون المراد بالانشاء اي كان القاء كلام
دال على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري
لازم الالقاء المذكور فلهذا جعله قسما منه ففي العبارة
مسامحة لا تشبيه او يقال المراد بالطلب مسماه الاصطلاحي
اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل
الطلب **قوله** وهي على ما ذكره المصنف خمسة ومنهم من
يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء
من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب
ما يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا وبمثله فان
طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو
صوت يهتف به الرجل وان كان لازما له **قوله** واولى
ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب
فهو الاستفهام ولا يخفى ان المراد ان كان طلبا
يكون المط به الى على ما يدل عليه جعله من اقسام
الطلب فلا ينتقض بمجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر
قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمي و
فهمي ولا بمجرد علم وفهم اذ المط بهما حصول امر في الذهن
مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد
بالمعقول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل
للتقييد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب
واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال
ان كان المط مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب
فهو الاستفهام الخ وفيه نظر لان الانتقاض وان كان
مندفعا ايضا الا انه ينتقض تعريف الامر لان
المطلوب يعلمني على هذا الجواب حصول امر في
الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المعنى بما ذكر يصح
تعريف الاستفهام ويصح تعريف الامر امر اخر فلو
ان يحسب في تعريف الامر بالجواب الاخر ويكون

مراده

مراده الجواب بغير سياق كلام الشارح بان يقال بدل
قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والا
اي وان لم يكن المط به مطلوبا من حيث حصوله
في ذهن الطالب تامل **قوله** وان كان المط به حصول
امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض
بمثل اعلم وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر
في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب
بقي فيه بحث وهو ان المط في النهي وكذا في بعض
الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ
الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى نعته والحصول
لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول
الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها
في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف
فيه ويمكن ان يجاب بان المط في النهي مثلا حصول
انتفاء الفعل من المط منه اعني المخاطب له في الخارج
ولا شك انه موجود فيلينا من **قوله** فان كان ذلك
الامر انتفاء فعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل
العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله
كذلك فان المط بالنهي عنده امر وجودي هو
كف النفس **قوله** والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء
والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول
امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع
انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجيء و
ان كان امرا عند النحاة **قوله** منها التمني قدمه لعمومه
وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة
مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته
له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شيء على
طريق المحبة فقيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن
الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداء الاستفهام

الى وجوب الجزم فيها وقيل قيد الحيثية المراد به يكفي في
انه قاطع النقض بها **قوله** واللفظ الموضوع له ليت قد
تحققت ان اللام المعاينه لاصل الوضع فان ما وضع له
ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث
تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل
من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت
كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على ما نوقف تقرير الفاضل
المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء
من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء
ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت
زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان
الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء لعدم
التخلف فتدبر **قوله** وطماعية هو بتخفيف الياء على
وزن كراهية مصدر من باب طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها **قوله** والاطماع ترجيا و
يستعمل فيه لعل او عسى والفرق بين التوقع والطمع
ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن
التوقع وفيه بحث لانه انما يعتبر ترجيا لو لم يختف فيه
الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به ثم يعتبر طلبا
مقرونا بالطماعية وليس كذلك ترجيا **قوله** لو تأتيني فتحدثني
بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحدثنا مني ولا
يحتاج ح لو الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو
رفع الفعل لخرج المثال عن الباب وح يجب ان
يقدر الجزاء ابقاء لو على معناها **قوله** وكان الغرض بلو هذا
بيان المناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال
الاول في موقع الثاني **قوله** تعد قبل فيه معنى التمني و
قد يجيء بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت
احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي **قوله**
وكذا ما يستفهم بها اي يستفهم بها عن ذكر فعل التمني وان

كان

كان مقدرا او يدل عليه قوله اي او لو كان **قوله**
مقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان
يبدلوا الاخف من الاثقل وبهما يلزم ان يكون
الامر بالعكس **قوله** مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض
عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو
قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق
بينهما عند التركيب فرجح المعنى على ما يقتضيه قوله
مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا و
لولا ولا يجيء فائدة احسن بان قوله مركبتين حال
مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انهما
مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتين في التركيب
مع ما ولا المزيدتين **قوله** ولتضمينهما معنى التمني فيلزم
المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المعتبر
بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل
التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين عن ما لا
يجد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما
ولا لزمتا معنى التمني لا لافادة بل ليتولد منه التنديم
في الماضي والتحضيض في المستقبل **قوله** على ما كان يجب
ان يفعله المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على
معنى انه كان يجب ان ليكون بيانا للوم لكان
اظهر **قوله** ان يكون كل منها في بعض النسخ كل منهما بتثنية
الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة
قوله وقد يتمنى بلعل اما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد
والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو
عن الحصول **قوله** والاشفاق ارتقاب المكروه
اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا
عدي بعلى يكون بمعنى العطف **قوله** وبهذا ظهر
ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق
في الترجي ووجه الظهور ان الاشفاق لا يطلب

بكر هو **قوله** لم يصح انه هل زيد قام كما يصح هل زيد قام فقد
بعض شراح الايضاح في المسالك مما اذا قصد به
التخصيص فانه هو باقي بذلك عند الشيخ عبد
القاهر والمصنف واما فيده به دفعا لما سبق اليه
الشارح من انه يجوزه ان يكون تقديم زيد للاهتمام
وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال حينئذ
يكون ممتنعا لاقبحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا
ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ
فيه بحث وهو ان تقدم المرفوع كما يجيء للتخصيص
والاهتمام كذلك تقدم المنصوب فالقول بان ما ذكر
في تقدم المنصوب ظاهر دون تقدير المرفوع تحكم فان
قلت ان الاختصاص في تقدم المفعول ظاهر غالب وان
تقدم المرفوع قلت سيمنع الشارح كون غلبة الاختصاص
علة للقبح مثل عمرا عرفت اللهم الا ان يقال قوة
الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يحمل
الاهتمام غير محتمل فيه فالوجه في القبح اذ دون الاشياع ان
يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجيء **قوله** الا يخفى ضعف
وجه الضعف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه
متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال
في اانت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان
الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك
اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال
كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب
بزيد او هل صار زيد متعلقا بالضرب **قوله** ومما يؤيد
ذلك اي كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل لطلب
التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا
لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي و
الحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق
والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق

انه لطلب

انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتامل **قوله**
امتنع هل زيد قام ام عمرو قد سبق منا في اوايل
احوال الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد
عليه بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع
هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل واشار بما هناك
الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة
والمعنى هل تزوجت ثيبا **قوله** لان التقديم يستدعي الخ
فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال
الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام فيه بعيد
فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار سوى
البعد والقلة فيلزم قبح وجه الحسب اي على ما زعمه
فما سبق ولا قايل به فليتفهم **قوله** وفيه نظر لانه لا وجه
حينئذ للتقبيح سوى الخ اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد
جواز وجه كون التقبيح لها بمعنى فيه على ما يجيء والجواب
عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم
تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل لطلب التصديق
التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التقديم بنفس
الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص
المفيد لذلك ولا يلزم من هذا التقبيح وجه الحسب المبني
على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه و
هو لزوم تحصيل الحاصل اما بالنظر الى الغالب فدل على
عدم الحاجة الى هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح
ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا
عرفت لاحتمال ان يكون زيد مفعول الفعل
محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره
او يكون مفعولا للمذكور بعده لكن لا للتخصيص بل
لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فيقبح ولم يمتنع فعلى ما
ذكرنا يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر

الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم
لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص
لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون
رجل فاعل فعل محذوف لكنه بعيده مستبعد قوله وههنا نظر
تلك العلة كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجيء الآن وهذا
النظر انما يرد اذا لم يكن على الوجه المحرر عند السكاكي
في ما ذكره وظاهر عبارته يعتبر الاختصاص حيث قال
والاختصاص بالتعريف فتح هل زيدا عرفت الا ان
يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر
قوله اهل عرفت الدار ما لعرس بفتح العين المهملة
وتشديد الراء المكسورة والياء بها قرا ما لك وعقيل
ثم يمين خوعمه الابرش قوله وحنت الى الالف المالوف
وحنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حن يحنو
حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا
قوله اتضرب زيدا وهو اخوك والمراد من الاخوة
الصداقة والتناصح لا الاخوة الحقيقية والا لكانت
الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها
كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي ساغسل البيت العقاء
اصل الحنث والاثم ثم استعمل في كل الضيع والوزع
من الشي ومقتضى يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته
يكون فاعلا لجالبا ومفعوله كان جالبا ويكون
القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن
نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله
على الشي الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالب
وفاعله كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت
المحتوم والقدرة المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه
وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل
هدمها لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي
اذ ما انثنت عيني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني

ارکب

ارکب داري واجعل خرابها وقاية لعرضي وتخف
عن قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني المال
بلادي اي ما لي القديم عند انصراف عيني حاسره للطلب
قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي
فيما نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان
تنافيا حقيقة الا انهم استشنعوا علم الاستقبال في صدر
الجملة الحالية المتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة وكونه
اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على
وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد
بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد
اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل
كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون
موصوفة والجملة صفة قوله اذ المضارع لا يكون الا
فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت
على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد
اختصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر من
دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا
ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون
دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع
وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها
للاستفهام من غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع
بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية
بالفعل والكلام بعد محل تامل فتامل قوله والنفي و
الاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
الافعال من حيث لا الى الذوات قد اشار الفاضل
المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما
يستقل بالمفهومية وبالصفات ما يقابلها وهي النسب الحكمية
وبسط فيها بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن
نسبة حكمية ويصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات

لما انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها
وصفا بخلاف المشتقات فان نسبتها تقيد به لا تصلح
لذلك لكن فيه بحث لان توجه النفي والاثبات
الى النسبة الحكمية الصالحة لذلك انما هو على فرض حصولها
بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية
المشتمل على تلك النسبة تامل **قوله** ادل على طلب الشكر
اي طلب حصوله في الخارج لذاته المراد دون حقيقة
الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب **قوله** وفي
هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا اي لا
تقال لما سبق في اوائل احوال المسند ان بروز
قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة
الجملة الاسمية وعدم افادة الاختصاص كما تفيده الجملة
الاسمية حقيقة فلم لا يجوز بروز فهل انتم شاكرون
في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لارادة
ما يستجد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة
الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا تفيد
الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها
فظهر الفرق على انه لا شك ان ما بحسب الصورة
والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة
فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى
بقي ههنا بحث وهو ان بل انتم شاكرون تفيد
الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المستمر
والجزاء ولكونه ايا ما في الحقيقة على رأي والاستمرار
التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته
على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق
على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما جرت البشارة
بشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه
العدول الى ما يفيد في العموم الاستمرار الثبوتي

وذلك

ذلك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية
تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم
والله اعلم **قوله** كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى
ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا
مثله لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا
بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا
بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة **قوله** وجود شيء لشيء
اراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا
فالمط بهل البسيط ايضا وجود شيء هو الموجود لشيء
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا
يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية
من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة
ولعل ذلك بحسب وضع اللغة **قوله** فان المط وجود
الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى
النسخة الاولى تكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن
وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة **قوله**
طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة
في النسخ التي رأيناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين
ولعله اراد ان يقال طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على
الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا
انه يعنوا المقام عنه **قوله** اي حقيقته التي هو بها هو اشارة
الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء
هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر
فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيط عليه
قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبعي ان نطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه وفيه بحث
فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام
ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان

طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه
المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي
لم يكن به من ان يكون المعتد به نوع خصوصها مفهوم
الاسم فيجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان
يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن ذلك المفهوم اهو
موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة
لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على
ان اي معنى حصل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده
لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى
لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب
قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى
واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى
فتامل **قوله** لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف
تفسيري لسابقه **قوله** والمعدوم لا ماهية له اي لا
وجود له فان الماهية كما تطلق على الحقيقة الخ ثم تطلق
على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية
المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود
هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية له ايضا بالمعنى
المراد ههنا **قوله** صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب
الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء
وعين الشيء بازائها فقط واما اذا تصورها ببعض
عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف
انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات
فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا
اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي
قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى
التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد و
الرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما
اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر **قوله** ومن

العارض

العارض المختص الذي العلم ولم يقل لذي العقل ليتناول
الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل
بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور
خصوصية زيد او عمرو مثلا فمعنى هذا السؤال كان مطلوبه
اصل التصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء
لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات
لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد
في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر
فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر توسعي وبهذا خلاصة
ما ذكره الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع
اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان كل
وامثاله يكون لطلب التصور **قوله** اي اي اجناس
الاشياء عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك
لكان يطلب ما يميز اي ما يصح الجنس جوابا
في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب
بان السؤال باي اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال
بما عن جنس ما حصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب
بما جنس ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز
هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر السائل
بمعنى اللازم لبيان الاول بمعنى الملزوم فلا يلزم
المحذور **قوله** فعند سبق المؤذن الخ اي الافراد
او البعض على الراشين ومعناه الجاعلون انفسهم
فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال
بذكر الله جل جلاله والجاعلون الله فردا اي الذاكر
بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا اي السؤال
ومن المؤذنون على ما هو الظاهر لان مرادهم
السؤال عن صفة المؤذنين وهي ليست من ذوي
العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عن الذاكرون الله
تعالى انها من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سوالكم

بهذا لان معنى الافراد ما اسئلوا عن اوصاف المؤمنين
قوله وفيه نظر اذ لا نم انحصار النظر منع ورود حق
في اللغز للسؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده
فيها كذلك ببيت الكتاب الوارد علقت بسوق انخ
تعالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على
ان السؤال عن الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان
الشاعر اتاهم فسألهم عن تخصيصهم فردوا عليه بانا
من الجن لا من الانس الذي حسبتنا منهم قوله فانه
يظهر من جواب موسى ع بقوله الخ فيه بحث لاحتمال
ان يكون جواب موسى ع لبيان انه لا يجانسه
تعالى مع غيره لانه خالق كل شيء وما دونه فليس
كمثله شيء فالحمل يجوز ان يكون الجواب من باب
الاسلوب الحكيم كانه قال فادع السؤال عن الجنس
فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت
جنس بل اللائق بحالك ان تسأل عن صفاته الكاملة
قوله عما يميز احد المشاركين هو على صيغة التثنية اختبارا
بالاقل والا فقد يكون للسؤال عما يميز احد المشاركات
وقوله يعمهما زيادة توكيد والا فلان المشارك
فيه ليس الا كذلك قوله ايهم يفعل كذا ان قلت لو
قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف
اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم
يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى
مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما
ذكر لان هم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي
من شأنها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله
هو اسم متمحض للاشارة الحسية الظاهر مجئ الجواب
بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا
وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله اذا اضيف الى كلي
رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ربك فيجاب

بهذا او

بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون
كليا دالا بما لعله الاشتراك في امر عام للمشاركين
فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد
بالتميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك
قوله والغرض من ذلك السؤال تقريعهم وقيل استفهام
الرسول ع منهم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو
ذكر مثالا كان يتكلم فيه على اصل نحو كم درهما ملكت
وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد
المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ فيها
ايضا قوله كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية و
الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب
ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا
احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا للدليل
وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه
مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من
مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه
مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره
قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي و
قوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدأ ما قبله من النظم
باول هذه الآية واما مجرور على انه من تتمة الآية
واقول بمعنى اقرأ وكان الآية لوضوحها في هذا
المعنى مجرد قراءتها كاف فيه وقد يجاب عن هذا الرد
بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية
كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على
جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد و
قد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان
الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان

بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية
في لزوم ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب ايان
من اذا فصل بينها بفعل متعد نحو قال ويدخل من في
مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات
وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر على دخول
من عليه اي عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكره من الادراج نعم
لو قيل وحال كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقل هذا
المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل والحق ان
قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤيد
الجواب بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا لم
يفصل فتامل قوله وايان عن الزمان المستقبل فاصل
ايان اي اوان فحذف احدى الياءين من اي والهمزة
من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة في بعض
مستعمل وهو يأبى ان يكون اصله ذلك لانه ليس في
مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء
المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف
المذكور قوله نحو يسأل ايان يوم القيمة المضاف محذوف
اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان
خبرا عن الجثة قوله بعد ان يكون الثاني موضع الحرث
وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود
حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها
في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص لطلب
التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح
ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهامية وصرح بعض
النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح

يشعر

يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت
مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة هاهنا ولذا قال
فظهر ان كلمات الاستفهام اه اي ظهر مما ذكر من
اول الباب الى هاهنا وام لم يذكر هاهنا فكانه سكوت
عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر
اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة
فتثبت مشاركته لما قبلها في كونها مستفهما عنه بسبب العطف
كما في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلان
الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة
المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات
الاستفهام سوى الهمزة اي لورود الهمزة في الاستفهام
لم يجز وقوعها بعدها لانتفاء نهاكمال التصديق كما صرح
به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة
بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما
مر تحقيقه قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به اخره
رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن
يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده
الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان
ورد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت
ما انت وهذا يجوز بالرفع والنصب والجر فسكت ووجهه
ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض
بالبدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال
لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره
فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه
اخلاء تعطي من مفعول لفظا او تقديرا وفيما ذكره ابن
الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الهاء
في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق
او نفس تعطي معنى يجود فح يكون العطية نفس الرئمان

كما في صورة التعجب ادخال ترك يعطي بزك اللازم
كما في نحو في عراقيها يعطي قوله وام تضابحني بل وليست
منقطعة ولا متصلة كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا
وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد يجاب بان الثانية
تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني قوله ما لم
يجز احد حول قد يتصدى الفاضل المحشي بذكر ما يصحح وجه المجاز
في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرد على ان اللزوم بين
المعنى الحقيقي والمجازي لزوم بين ولا يخفى على العارف
بفنون المجاز انه لا يكفي في سبب تبيين العلاقة لان
مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة
في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع
للمسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على ضلال بالعكس
كل ذلك ظاهر للتامل الصادق فما ذكره ذلك الفاضل
في تحقيق اللزوم وما ذكره في صورة التعجب حيث قال
الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المنافي
للتعجب من المسبب فيه خفاء لان الاستفهام عن السبب
مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بسبب عن التعجب بل
الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب
ولا العكس بل تركب من الامرين على الاظهر في بيان
اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد امرا
غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل
بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب
لزم التعجب لكن هذا لا يفيد خصوصية العلاقة قوله الام
وقد يشغلنا زمان الى لفظ الام في قوله الام مجموع من
ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء
الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت
الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر
وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث

نكلم

نكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم الآية ان اثبات
الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل وشاذ ولرد
بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية
كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ
لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر
بلا ضرورة لكنه جوز في يس حيث تكلم على قوله تعالى
بما غفر لي ربي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك
بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة
الاعراف والله اعلم قوله والتعجب ما لي لا ارى الهدهد
هذا انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز انما
يتعدا منه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام
العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي قصده المصنف
يدل على ذلك لفظ به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال
ماتلا المتقرر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه ما قيل الى رده
بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم
قطعا ويقينا وكيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل
هذا بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل انهم سمعنا
فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم
وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا بآلهتنا سؤالا
عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم ءانت فعلت
الخ لان هذا القول بعد ما قال قول بعضهم سمعنا فتى
يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق العلم بعد ما سمعوا
هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير
ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي
يسرعون ان بعضهم قد شاهده وهو يكسر الاصنام فاسرعوا
اليه يمشون كما ذكره الشارح قوله والانكار باعتبار العطف
على التوبيخ قوله كذلك حال من الانكار اي حال
كون الانكار مثل التوبيخ في حديث الابلاء قوله واما

غيرها وان صح مجيئه في الظاهر ان فاء جواب اما محذوف
مع الجواب وانه جائز في الشعر والتقدير واما غيرها فليس
كالهمزة لانه وان اتى وقد سبق في اوايل الكتابيات
شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان
صح مجيئه للانكار فلا يعرى عنه هذا التفصيل فلا اشكال
قوله ومن اين يدري ما العوارض الخ انه مصراع بيت
صدره وتصبوا الى زينب الحمى وعراره وقيل خليلي ان
الحب ما تعرفانه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد احسن
وللانضاء بالغور حنة اذا ذكرت اوطانها ربما يحمل
ان يكون موصولا والانضاء جمع نضو وهو المهزول و
الغور موضع باليمامة وهي في الاصل المطمئن من الارض
والنجد المرتفع منها والزينب بالراء المهملة شجر طيب الرائحة
وتصبوا الى عنبر قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع
صدر بيت لامرء القيس آخره ومسنونة زرق كانياب
اغوال المشرفي سيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف
وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال
سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه
اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي
منسوب الى مشرف وهو من كان يعمل السيف كذا
في مرام السقط المسنونة المحدودة يقال سن السيف
اذا حدده ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها
مجلوة قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الاله غيره ايماء الى الفرق
بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة
الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام
لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما نتخذ آلهة على
نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان
المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط
ذلك المنكر جاز ان يقام مقامه ما هو غير المنكر و يجب
تقديم ذلك المفعول و المنكر في الآية الثانية كلا المفعولين

حتى

حتى لو لم يمكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم
احدهما على الفعل ولذا لم يقل اصناما نتخذ آلهة ولا آلهة
نتخذ اصناما فتامل قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك
هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت
تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على
معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر
على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو
المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقريب لجعل شعره كاعتقاد
القدرة قوله مراد منه تقوية حكم الانكار لم يطلق انكار التقوية
مع ان الظاهر بحسب هذا الا ان النفي داخل على كلام مفيد
التقوية لما سبق تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله
تعالى لو اطاعكم في كثير من الامر على الاستمرار الامتناع
مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله وكانه بنى هذا
على مذهب القوم الخ واعتقد ايضا بانه اراد ان
في الآية ما نفيا آخر سوى ما تقوم وبان قوله في الفن
الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل
عرف فلبيان تقوي هو عرف في احتمال الاعتبارين
على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم و
حق المنكر حمله على وجه التخصيص مشيرا الى ان زيدا
عرف يحتمل اعتبار التخصيص رجوعا كما اشير اليه فيما سبق
قوله فعلم ان التقرير الخ هذا ايماء الى ان شرط المصنف
فيما سبق بايلاء المقرر به للهمزة ليس كما ينبغي قوله من الذكرين
حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر
من الضأن والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان
منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها
اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او
اناثا او مختلطا وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر
ذلك عليهم والمعنى لو وجد والتحريم كان المحرم اما
هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا

قوله ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي
كان لعظ كان صيغة الماضي تشعر بان معنى
الانكار التوبيخ في الماضي ولا شك ان قوله او لا
ينبغي ان يكون معنى الانكار التوبيخ في المستقبل
كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فنفي معنى
الانكار التوبيخ في الحال مسكوتا عنه محالا عن
المقايسة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله
كان انه كان في الحال او الماضي قوله فوق البدر
يوضع في مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه
ام الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير
وام منقطعة تقريرا ولا ادعاء افتخارا ان فراش
فوق البدر لم اضرب عن ذلك وترقي الى جعل
الجوزاء وساداه لان الجوزاء في زعمهم في الفلك
الثامن والبدر في الفلك الاول قوله وقول
الشاعر من بحر الحزعام البيت لابي العلاء
من قصيدة مطلعها رويدك والجوزاء دون مرامه
عدو يعيب البدر عند تمامه يقول يطلبك العدو
بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل
مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه فوق
مرتبته ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك
وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه قوله
والانكار مصلح فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل
كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سوال عن
خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل
مصلح فيه قوله من فرعون بفتح الميم ورفع فرعون على
انه مبتداء ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف
الروايتين وليس المراد حقيقة الاستفهامية اذ لا معنى
له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب
بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون

اى

اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته
فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انى لهم الذكرى
وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية
فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس
هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون
انى لهم الذكرى الاية روي حذيفة قال يا رسول
الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب
يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام
واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه و
دبره ومعنى الاية والله اعلم كيف يذكرون و
يتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف
العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب
الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله
عم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم
يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا تنحصر المولدات فيما ذكره
المصنف بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله
تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم
الشان كقوله تعالى عم يتساءلون وغيره قوله على جهة
الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون فما
ذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال
انه اخضع فنزل نفسه منزلة الادني فعلى هذا ينبغي ان
يزاد في التعريف قيد اخر وهو طلب الفعل
بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة
فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب
فعل هو بحيث لو اجوبه الصيغة التي وقع الطلب
بها لم يرد شيء قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد
بغير كف عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء
ويرد عليه نحو اكفف اللهم الا ان يراد بغير كف

عن المنهي منه من حيث انه مستوصنه او يقال ليس
الدال على الكف عن الكف نفس اكفف بل المجموع كما
مر نظيره قوله رويد بكرا حركت الدال لالتقاء الساكنين
ونصبت نصب المصادر وهو مصغر ارواد لانه
تصغير الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود ومعنى
رويد عمرا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو
ساروا سيرا رويدا او قد يكون حالا نحو سار القوم
رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة
كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف
نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل الامر قوله
ويختص بالفاعل المخاطب اي الاختصاص بحسب
غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا اي امر المخاطب
كما ذكره في كتب الصرف قوله وفيه نظر لانا لا نم
ان الامر الى عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه
نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح ههنا اجود
يمكن في وجه النظر وما قيل من ان الاضافة لا تدل
على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها
يجوز ان تكون في ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة
الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها
ايضا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع وقد يقال الاصل وان شاع
في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول
الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف
النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة و
نحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ
والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميتها واما و
نظيرها بحروف التشبيه اولى من تسميتها بحروف
الاستفهام لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الش
من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ

الامر

الامر ههنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة
الاصلية وهذا القدر كاف في الاستدلال على ان
كون اضافة اللام بايه مستبعد جدا قوله وقد
يستعمل لغيره كالاباحة الخ عدم عد المصنف الندب
من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء
شامل للندب وغيره وان الاظهر عنده كون
الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب
والندب عنده وان كان يخالف رأي الجمهور
من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم
فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث
اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب
على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة
كلام المفتاح على نفي الاشتراك حجة عليه على ان
السكاكي من علماء المعاني لا الاصول وكلام الش
مسوق لبيان اقوالهم قوله لانه ابلاغ مع تخويف
فيه الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ قوله نحو فاتوا
بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد
من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله
لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير
المجرور لعبدنا لا للموصول في مما نزلنا لانه يفضي
الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي
به وكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن
ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا
او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا
التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة
باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء
المأتي به منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا

مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله
خاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ
الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول
امرء القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء
الطلب مع انه من اقسام الطلب كلام مبناه على ان
الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب
يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب
الانجلاء لانه لا يتقرر على ذلك وقال في التسخير والاهانة
ليس الغرض ان الطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم
قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل في
الجواب من اعتبار امكان المطلوب قوله من بارح الجوى
ولواعج الاشتياق بارح الشوق توهجه والجوى الحرقة
وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج
يقال لعجه الضرب اي المه واحرق جلده ويقال
هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله معه الفور
والمراد من الفور وجوب تعجيل المامور به في اول
اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه
لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اولا فالقائل به
فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله والتكرار الفرق
بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب
الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل
يتحقق بمرة واحدة والمطلوب بالنهي انتفاء ماهية
الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات
قوله وان كان راجعا الى الفعل الواقع فالاستمرار
الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب
على الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة
والفعل الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام
انها اذا افادت الاستمرار ما لا يشمله الاستمرار حتى
يكون تكرارا كما ظن الكاتبي في شرحه تامل

قول

قوله كف النفس عن الفعل انما ذهبوا لان الفعل مستمر
من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف
يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا
العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله
لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان
لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه
بان يشتغل ويزيل استمراره قوله اللهم لا تشمت
بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال
شمت به بالكسر يشمت شماتة وباشتغال ن
بليل الثوابت اي عليه قوله لطلب الدوام
والثبات لعل المراد بالدوام ابقاء الفعل الصادرة
مرة وبالاستمرار حدوث مثل مرة بعد اخرى
فبينهما فرق ولهذا انتظم هذا الاستعمال في قاعدة
الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الاية على
طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط
المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق
على وجه الكمال بحيث يعد كمال النفس بحسب
قوتها فالطلب على حقيقته قوله والطلب لا ينفك
عن سبب حامل اي الباعث هذه السببية والمسببية بحسب
مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة
بامور مخصوصة فيفهم منه سبب ذلك الامر المخصوص
وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل
قوله لان العلة الغائية الى قوله بحيث لان العلة الغائية
ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون
لوجوده معلول لان السبب الحامل نوعان
احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت تاديبا
وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن
الحرب جبنا قوله فهو ما من ذكر الطلب وجود
السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب

في الخارج فليس مفهوما منه نفيه بل من مقدمة اجنبية
وهي قوله لان العلة الغائية الخ لكن هذه المقدمة
مشهورة مقررة فكلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد
بالمسبب في قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء
المجزومة بعد الاربعة وبعضهم راجعا الى المسبب
وجعل عليه الى الطلب **قوله** واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين الآية جواب سؤال مقدر وهو ان
اقامة الصلوة لا يكون مسببا عن القول اذ كثيرا ما
يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا
لا يصح جزاءه فكيف الجزم وذهب الفراء
في الآية ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير
قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار
الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء و
هو ضعيف لا يحمل عليه نظم التراكيب وان وقع
في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه
بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب
قوله عرض النزول وقيل عرض محبة النزول
كما دل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت
لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتنصب خيرا امتنع
ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول
صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال
الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه **قوله**
يجب ان يكون من جنسها الظاهر ان الجنسية
بمعنى المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية
الفعل وان خلاف الكسائي انما هو في وجوب
الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على
تقدير كون لا تصيبن جواب الامر ان اصابتكم

لاتصيبن

لا تصيبن الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم بل
التقدير على الجواب ان تتقوها لا تصيب الظالم
خاصة وليس بمستقيم **قوله** فانه لا يحسن الا بالواو الحالية
نقض بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاول
ارشادي فعقلي مرشدي ام استمعت تأديبي فدهري
مؤدبي وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن
مثل قولنا اضرب زيدا فهو اخوك على ان
يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد هنالك
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح
المفتاح ولا ينتقض بذلك بقول ابي تمام لجواز ان
يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادك
لان عقلي مرشدي كما ذكره امثاله في قوله تعالى
افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل
من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف
في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله
تعالى ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله
هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو
الولي ليس بمعنى المنفي فلا يصح ان يعلل به ما هو نفي
وفيه بحث اذ يكفي في محل التعليل استفادة الدوام
من الجملة الاسمية الى خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام
لشمول المنافي على ان القرينة قائمة بان بعد
الانكار نفي اتخاذ غير الله اولياء من غير
تقييد بالزمان فتدبر **قوله** واي واي للهمزة للقريب
ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما
الذي للقريب يا وهذه احرف لا جماع النحاة
وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض
العلماء **قوله** اسكان نعمان الاراك البيت
نعمان الاراك واد في طريق الطائف يخرج
الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة

طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما
بالمقبل اليه القول الاول قول ابن الحاجب والثاني
قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القرب
والبعيد على السواء ودعوى المجاز ودعوى المجاز
في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم [illegible] انه
اهو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة
فكانه لم يوضع احرف من حروف النداء
مع انه معنى ظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه قلت
بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القرب
المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز
ونحوه كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفى في
التعبير عنها بالاضافة فتركها المسك قوله واما لاستصغار
الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا
الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي
ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال
يا من هو اقرب من الناس من حبل الوريد فلا يحسن
منه الاعتبار المذكور فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب
على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل النصب
على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال
بان ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي مراد و
بالعكس اي المراد الرجل قوله افربما الناس اكرمهم
قرى وهو الضيافة قوله انا معاشر الانبياء اشارة
الى قوله ع انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام
او الى قوله ع نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
صدقة قوله بكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة
وهي سحابة تغشى الارض كالدخان يقال منه
اضب يومنا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقول
الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المادة

اجراء

اجراء الباب الاختصاص مجرى واحد لم يقول
لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن
العرب لانه ليس مما دخلت حقيقة ولانه لا يطرد في
باب الاختصاص حرف النداء الكره مجامعته
مع اللام قوله في قوله انا بني نهشل البيت لبشامة
بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى
فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا وان
دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس
فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو
بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك ايها
المرأة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم
فزجينا بخدامهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل و
سراة كل شيء ظهره ووسطه الجمع سروات و
سراة الناس خيارهم وادعى فلان عن
بني فلان اي عدل نسبه منهم وادعى فيهم اذا
انتسب اليهم والشراء يجيء بمعنى البيع وبمعنى الشراء
فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله ومما
يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء الخ
قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة
على المستغاث به والمتعجب منه الكاسب معناها
وهو الاختصاص يتعلقان باعتبار ان المستغاث
به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما
بالدعاء وبالاستحضار لتعديه ادعو المقدر عند
سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء
القائم مقامه عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحة
فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب
منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث
له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر

اللام الداخلة على المظهر لتوافق عليها وان كان اصل
ما هو على حرف واحد اسا على الفتح تخفيفا واما لم يعكس
لان المدعو منادى واقع موقع المضمر عليهم قوله بابا ف
جدى البنت لابى العلاء من قصيده كتبها الى ابى حامد
الاسفرائنى عند كونه ببغداد ومطلعها لا وضع للرحل الا
بعد الضاحى فكيف شاهدت احاى وازاهى الاصاع
السبر الربع فكيف شاهدت خطاب لناقته بنكوص وشوارها
والاحاء بالحاء المهملة والفاء من الحفى مقصور ابتغال
للذى رقت قدمه وحافره من كثرة المشى وهو ضعيف
حف بين الحفى واحفا بغيره والازماع على الشى العزم
عليه وحدى من الجد والاناة على ورن الفتاة الانى
والاحلاس جمع حلس وهو كسا يطرح على ظهر البعير والاسباع
جمع نسع بكسر النون وهو النسج عريضا للتصدير اى
الحزام فى صدر البعير قوله باعس تمى عند كل صباح تمامه
جودى لها بدمعه على الجراح وبعده قد كنت لى جبلا الوذ
بظله فتركتنى اضحى باجرد ضاحى قوله باعس بكسر النون و
حذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف فى النداء وهو
التنوين ولان الكسر يدل عليه وباب النداء باب
الحذف والاطالة كذا ذكره المرزوقى وقوله بكى
اما بمعنى اكثرى البكاء واما بمعنى كررى فان تضعيف العين
اذا لم يكن للتعدية يجئ لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح
اما لانه يريد اجلى مبداه نهارك كلك او لان هذا
الوقت كان وقت الكاينة بالاعداء وشن الغارات
على الناس وقوله جودى اى ابعد قبائل الرءس و
جوانبه والدمع يخرج من الشئون وهى مواصل قبائل
الرءس وملتقاها جمع شأن اى جودى به وتعطفى
وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح
على عادتهم فى خطاب الموتى والاجرد الاملس والضاحى
البارز قوله اى بنسبة الكذب اشارة الى ان

الكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل
قوله ويحتمل ان يجعل كنايه فى البعض بل كما فى المثال
الثالث فان حصول النظر من العبد الى المولى لازم
لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكنايه
والشيخ ان يكون طريق الكنايه بغير الانتقال من
اللازم الى الملزوم مذهب السكاكى واما عند المصنف
فالكنايه انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق
بتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فى المجاز
دونها فمعنى اختصاص الكنايه بالبعض تامل قوله ونحو ذلك
من الاعتبارات كان يقصد فى قولك وفقك الله
للتقوى بدل قوله اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكره من عدم التصافه بالتقوى بالنظر الى
ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه فى قولك
اعطاك زيد مقام ليعطيه الى غير ذلك مما يهتدى اليه
بالتامل فى هذه العبارات قوله الانشاء كالخبر فى كثير مما
ذكر قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض
احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الاسمية الخلاف
مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهو انما يتم فى مسند الامر و
النهى واما المسند فى التمنى مثلا فقد يكون جملة قوله لانه
الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين
اعنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة
وهى التوسط ولا نفوح فى المدار به والتخلف عن سبيل
الندرة كالوصل لرفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط
مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى
قيل ظاهره مخالف لما ذكره ابن الحاجب لان الكلام
ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يعتبر كونه مقصودا
اصليا والشيخ ان نفس الاسناد قد يعبر بما يخص
الكلام بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن
الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب

النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل وسمى
الجملة وبان الشايع على الاصطلاح المشهور ان المراد
بالاسناد ما لا يكون للمشابه فخرج اسناد المصدر ايضا
لانه انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه يتقدر بان
مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر
المصغر والموصوف والمعرف بالحال والمعرف
باللام على الاكثر كما فصل في شرح اللب للسيد
وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما
لمشابهة الفعل ولهذا شرط اقتران معناهما بالحال
والاستقبال ليتم مشابهتهما له وكذا خرج اسناد الصفة
المشبهة لانها انما تعمل بمشابهتها اسم الفاعل الجاري
على الفعل قوله والمصدر والصفات المسندة الى
فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى
فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت
بيان ان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا
يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار انه
ماولها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكها في وانما اذا
لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجب التشريك
في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة و
نحوهما قوله الا وهي واقعة موقع المفرد اي واقعة
موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم
يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر
ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله
مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون موضوعا
للجمع المطلق كالفاصلة التي بمعنى الواو والتي اصلها
ثم الداخلة على الجملة كما نقلناه في اول الكتاب عن
الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المسلمة.

عن معناها

عن معناها المستعمل في مجرد التشريك مجازا فسقط
بهذا ما اورده الحريري بقوله وهو فاسد قوله لما
بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان
كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اول الكتاب
قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى ليشعر بوقوع
حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي
في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ
عنه قولك كسب فني من جند اللبس حتى في الحال
حتى صار اللبس من جنده وسيصرح الان في التفصيل
الاتي بان حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان الحمل
على اختلاف القولين لكن المختار على ما نقل ما ذكره
في التفصيل لان شرط عطف المفرد في كتب النحو
لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو اي حاصل الفرق
ان لكل حرف من حروف العطف سوى الواو
معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى
مناسبة الجمل بخصوصها فاشتمل ذلك اللبس على فايدة
العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها
على امر غير محصل معانيها واما الواو فلانه يدل
على معنى مبهم غير محصل هذا هو مطلق الجمع في معنى
من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة
والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها
غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل
الهزل او دخلت كتب المضاحك فلا بد من
المتعاطفين بها من خصوصية جامعة قوله ولهذا عيب
على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى
صبر وان ابا الحسين كريم الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف
ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن
العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة
النوى مكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى

ورادفها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى
مر فشبههما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان
يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان
يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران
مرارة النوى وكرم ابي الحسين ويوضحه ان من
عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب و
هو الانتقال مما ابتدء به الكلام من تشبيب وغيره
الى المقصود اعني الممدوح بلا ملائمة كما ان عادة المتأخرين
التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملائمة كما سيجئ
في البديع ان شاء الله تعالى فابو تمام اراد احتيالا له
هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى
ليقاربهما في خياله فليتامل قوله زعمت هواك عفا
الغداة اي هواك وعفا مفعولا زعمت والغداة
ظرف لعفى اي اندرس وجيز ايوان يشرب
الاندراس وجمزعها للديار وهو حال من طلال
قدم عليه على نمط العزة موحشا قدوم واطلال فاعل
عفى الثاني واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى في
ورسوم عطف على طلال والسنن الطريق لاعذت
اي الاحارث وقوله على الف اي مالوف متعلق
بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر عذت قوله
لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي
وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن
سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل
كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين فظاهر واما
على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث
الابدال منه فيظهر ان الشارح ذكر البيان بعمومه
فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين
وذا انما يكون بعد الابهام في انا معكم قلت فيه
ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال

ان

ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكره في قوله تعالى
الا بعدا لعاد قوم هود قوله على معنى عاطف سوى
الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها
من الاعراب فاما لدفع الاضطراب من الجملة الاولى
الى الثانية او للتنصيص على بيان اجتماع مضموني الجملتين
في التحقق بحسب نفس الامر نحو به لدلالة الفعلية بالجنسية
اذ بدون العطف توجد الدلالة على تحقق مضمونها
عقلا وان لم ينص العطف على بيانه قوله واو واما
اي لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ وشرط
في اما ان يتقدم مثل ما عطف بها عليه لها الاخرى
ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها
بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل
ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا
لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف
على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على انها عاطفة
وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد
واما عمرو هو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان
يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض
حرف في آخر كما في اما وزعم بعضهم ان اما عطف
الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو
ان وضع ام للعلم باحد الامرين دون او ولست كذلك كما
في ازيد عندك ام عمرو عالم باحدهما عنده مستفهم عن
التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم بنعم
وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما عنده ام لا
ولذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله وقوله انه الطف
او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالنواة على
ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين
بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي

اذا اراهم الرائي ان يقول لهم مائة الف او يقول هم اكثر
ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير من الشيئين الواقع احدهما
وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز له ان لا
يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين
بل يكون عددا اكثر احدا بحيث اذا راهم الرائي
كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول
هم انهم يزيدون فانه الف ولا كذب في شيء منهما اذ
ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص
وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون
المذكور بعدها الخ قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام
وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج
من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى
ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى نوح ربه الخ
وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة
النداء قوله فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال
والبيات مصدر البيتوتة والقائلون من القيلولة و
هي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة و
مقيلا والجملة الحالية حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاءها
باسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما
وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد
واقطع قوله فان الاخضرار يبتدي عقيب نزول
المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدي عقيب نزول
المطر قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان
الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ قال
وهذا يختلف باختلاف العادات وقد يقصر الزمان و
العادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية
من قبيل الثاني قوله ثم انشاناه خلقا آخر المراد بالخلق
الآخر نفخ الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الظهور

الذي

الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة قوله
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف
عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق
بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون على جملة خلق السموات على معنى انه
خلق ما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون
به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على
الوجه الاول من العدول بمعنى التسوية وتقديم
الصلة للاهتمام وهذا التخصيص من غير تخصيص لتأتي
التقدير على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة
انما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه
الاول فظاهر فلان استحقاقه للحمد امر مستمر لوجه قبل
المعطوف وبعده ومع ذلك فليس المعطوف مما تراخى
بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة
معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من
قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم
العقبة اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة
نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرر في الآية اجاب الشيخ
ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب
كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة واجيب
بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما ادراك
ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة
ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة
ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين
الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو
السابق على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به قوله
لمجرد الترتيب اي بيان الترتيب الرتبي بين
المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما
على الآخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدريج

اي الدخول في درجة الارتقاء اما من الاعلى الى الادنى
كما في البيت فان سيادة نفسه فخر الرتبة علا على
سيادة ابيه علا على سيادة جده او بالعكس كما
في الآية فانه اذا قيل اولا ما ادراك فهم منه اعتبار
واهتمام واذا قيل ثانيا ما ادراك فهم منه زيادة
اعتبار كما فهم من التعجب والتعظيم مما ذكر اولا سيوجد
في الرتبة والاعتبار عما ذكر مما يفهم مما ذكرنا سابقا
قوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن
عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء
الترتيب في الكبر بان يدعي ان الجد اتاه السودد
من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن
كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان
قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب
قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله عدنان
وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك صريح
بانه ليس في هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد
الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب
وقوله قبل ذلك يصرح بان سودد الجد مقدم على
سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا
بساد او حالا من جده قد ثبت عليه اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل من ذلك حالا
من جده ~~قد ثبت عليه اما على الاول فظاهر~~ وجب
ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة
لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف
بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو
جامعه لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عن
ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب
لما حصلت عند سيادة الابن اشتدت واستندت

الى

الى اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة
الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها
واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول
ذلك مخالفا للمعنى الذي قاله ابن عصفور فتامل
قوله وهذا انما يظهر اه فيه نظر لان مجرد الاشتراك
قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف
شيء على جزاء الشرط في مثل ان تجالس الحسن يدعى
جندب فانه يعتبر تشريك الثاني للاول في الجزائية
مع ان الجزاء لا محل له من الاعراب قوله احتمل ان
يكون قولك يضرب اه قيل هذا انما لم يكن الجملة الاولى
لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة
الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله
الا الله محمد رسول الله او قد يقال المراد بالابطال
ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه واللازم لا ينافيه
قوله تكشف عنه العوارث كناية عن الاشكال بحيث
اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه قوله وهو ان خذلهم
اي خذلانه احدا لاما ادركه عونه ونصرته وخذلانه
اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين
قال سولت نفسه امرا اي زينته له ومستدرجا حال
من الضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا
واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي
الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه
تعالى لانه عبث وجهل قوله ويبتنى على ان العامل
في اذا الشرطية هو الجزاء فلا تم اي المشهور ان
اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو
الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم
اضافتها كمتى فيكون العامل شرطها فيها كما عمل في متى
اتفاقا فان جعل اذا في قولنا ثم اذا خلوت
وانت الواو للحال ظرفية مجردة كانت او مضافة

الى هنعم ا دمعمول لترات فيكون الحصر مستفادا من التقديم
وحده وان جعلت شرطية معمول الجزاء اعني فرات كما
هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في
قولك ان جلوت فرات وجاز ان يعتبر التقديم عوضا
للتعليق في افادة الحصر اعتبار ان الشرط معمول الجزاء
وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي التزامهم تقديم الشرط
لاجل حكم اخرى وان جعلت معمول الشرط كما ذهب
اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا ح معموله
الجزاء مقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله** ولو سلم الى
لو سلم ان مثل هذا التقديم لم يفد الاختصاص فلا نم ان
هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه الا ان العطف على معتدا الى **قوله**
اذا الشرط الى هذا اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله لم
يفد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا **قوله** سواء جعل باعتبار
مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المعنى
الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما
قوله فيما سبق كما مر من ان تقديم المعمول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر
الغالب من كون اذا ظرفية **قوله** نعم انه ليس بقطعي ويستفاد
منافي اوائل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف
في قوله تعالى واعلم الذين يتقون من حسابهم من شيء
الاية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال
بخلافه وان الشيخ انما اثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز
قوله فهو على ضربين فيه ههنا ضرب ثالث وهو ان
يكون الاول منوهما على الثاني نحو ان عهادي من
السفر طليت وتوحشت وهو نوع مثل في كلام البلغاء
ثم **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم
من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر المقيد بالمقيد بالشيء
مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد الاستهزاء بالمقيد بالقول
المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله **قوله** الا على جعلهم

عن

عن القيهم بانا مستهزئون بدليل انهم الح فيه بحث لا نسلم
ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم
الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن جميع القلب
بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في
قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم
في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على
صدق رغبة ووفور نشاط وهو داع عنهم متقبل منهم
وكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب
على هذا المذكور فاق ملخص مراد الشيخ انه لو عطف
الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب
الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم فيفصل
لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر
قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهمه لا
يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا
اليه **قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال
الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع
كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه
ح هو العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل
الاقسام سبعة مثلا اذا استثلت هل تشرب خمرا فقلت
لا وتركت تكرير ه يكون قولك لا وتركت تكريره تاكيدا
للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالتركيب
كما في قولك لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر
ههنا دفع الايهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف
احد المتحدين على الاخر حتى يعطف لدفع الايهام فليتامل
قوله واما الاول والثالث فلعدم المناسبة ايضا موجود
في الخامس مع وجود الوصل **قوله** فلعدم المغايرة المقتضية
الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مانع في الجملة
والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري
بالواو في المفرد بالمفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال

حسنه ثم عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين
في كلامهم **قوله** وكل حتف امرئ يجري بمقدار اي ادخال
الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه
بالمرض وبالسيف وبالرمح ونحوها والا فالحتف المضاف
الى الامرء امر واحد وانما لم يقل لحتف كل امرئ
مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام
الحرب حيث تاتي فيه اسباب الموت من السيف
والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت مقول الشاعر
فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلائم غرض
الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح
الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه
اعني امرئ كما اعتبر ايضا في المضاف وهو الحتف لان
المعنى على قول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه
وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة
المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر
في المضاف ولظهوره فقول الشارح لا يلائم غرض
الشاعر جدا **قوله** اي حبسنا المرساة المرساة اله
الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة
يقال لها بالفارسية لنكر **قوله** والنجم للحرب فانها مؤنثة
سماعي يقال وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرها
حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب
قد تذكر وقيل النجم للكثرة وهي الجنس **قوله** وقيل الكنز
للسفينة والمعنى قال بعدم العموم للملاحين ارسوها
اي السفينة ولا تجروها لكي نعالجها **قوله** والوجه ما ذكرنا
وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثاني يلائمه واما
على القولين الاخرين فيحتاج الى تكلف وهو ان يقال
انهم علموا البحر حواس السفينة لخوفهم من الغرق والهلاك
ثم يقيموا ولم يتوقفوا المعالجة السكنة ولا للاشتغال
بشرب الخمر **قوله** لان الغرض تعليل الامر الى فيه بحث

لان

ان المراد السببية علة خارجية للامر بالارساء بل غاية
لزوال الجزم ايضا بهذا المعنى اعني كون الثاني غاية
للاول ولا ينافي كون الاول علة خارجية للثاني
الا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة و
الدخول غاية له فالاولى ان يقال لو جزم لكان
المعنى على التعليق اي ان يقيموا نزوا لها والمراد ليس
الا التحري اي اقيموا السفينة لاجل تحصيل هذا المهم فليتامل
قوله قلت لما ذكر انه قد يكون الخ قال ابن هشام في
المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على
الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام السكاكي
فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين
وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في الكلام المحكي عنه
فظ وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لو لا ما تقدم
فيما سبق في قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب
واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم
ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال
الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل
له من الاعراب والمصنف مثل للامر الاول ولم
يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع
وليس فيه الفصل فيما لا محل لها من كمال الانقطاع
مقول العاشق الحسني لا لكمال الانقطاع كما توهمه
الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل
ما اشرنا اليه من ان غرض المصنف مجرد كمال الانقطاع
لا ترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب
واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى الخ فيخصص منه لوجود الفصل في المحكي لا
توضيح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه كما ينادي
عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض
الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل **قوله** اولانه

لا جامع بينهما على هذا التقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية
لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير
الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع
بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يبال اجتمع
هناك للانقطاع سببان **قوله** مؤكدة للاولى ادبه لانها
ادبيانا لها فقيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد
فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها
لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتابع
هو الثاني باعراب سابقه فلابد ان يكون للمتبوع
من اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام
في الجمل التي لا محل لها منه وذلك ان نقول المراد
من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك في
ما سابقه اعراب او انه باعراب سابقه مهما وجد ثابتا
وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع
على ما يتلو السابق في احوال اخرى على الاكثر فالتقييد
بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه
للسيد يؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني ان
قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله
تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها من الاعراب
كما تحقق **قوله** واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
واما عن التاكيد وعن البدل فيتميز بان المقصود من
التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن
البدل توفير المراد كما سياتي واستيناف القصد
الى الجملة الثانية وليس بشيء من ذلك المقصود في النعت
وهو ظاهر **قوله** فهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل والا لكان
الجمل محكوما قال الفاضل الحلبي ان كون التابع دالا
على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان
الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك
هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضميره راجع الى كون

التابع دالا

التابع دالا الفاضل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى
النعت والا لزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة
على بعض احوال متبوعها مع انه بطلان المحكوم عليه
حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه لكونه
والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا
التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان
مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان
يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا
نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم
صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على
قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزوم مهاهم واما ثالثا
فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة
صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة
بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن
بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال
المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من
الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز
حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني
والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح
الفوائد الغياثية او ذكره الشريف ايضا في شرح
المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا
اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك
كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال
اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما
معانيهما الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت
ونحوه ولا مانع في ان يتصور الذوق السليم من الجملتين
تصورات مختلفة حسب اقتضاآت مقامية تنشأ
عنها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة

للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر
الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى
هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف
في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك
كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشاركة
لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه
وجهان هو فيهما شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكره وجهي
الشبه بالتأكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه
شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا
فقد ثبت له جنس سواه اذ المحال من ان يخرج
من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان
الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك
الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك
بتوسيط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم
يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اوقد ذكر ابن
هشام في مغني اللبيب ان ما يمتنع لا يعطف عليه
عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة
النعت في المشتقات وانه سبق عن ابن مالك ومحمد
بن السيد فليرجع اليه **قوله** ان يكون الم جملة مستقلة
او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير
ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني
على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم ان
في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف
المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من
التقديرين اما مبتدا او محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير
على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم
مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي اوقع
عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليهما
فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز

الشارح

الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة
العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب
مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** وههنا وجوه اخر حاصله
عن المعترض ان يكون لا ريب فيه خبر الم او
ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما
هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما **قوله**
وازنه الذي يتساهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا
ولا يقال يستاهل والعامة تقول لكن العلامة الزمخشري
قد جوز هذه العبارة في الاساس **قوله** بما يرمي به جزافا
الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير
تقدير وهو فارسي معرب گزاف والمجازفة
الكلام من غير حزره وتفقط ونصبه على المصدرية اي يرمي
به رميا جزافا اي رميا بطريق الجزاف **قوله** موازنة
وزان تفسير الوزان مصدر قولك وازن
الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على
النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق
على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالمرتبة لشيء آخر في
امر من الامور وهو المراد ههنا **قوله** اي هو هدى
اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف والتمام الجملة
مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات
المبالغة المطلوبة **قوله** موازنة وزان زيد الثاني
اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب عطف
هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيد
به لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن بين فيه
وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون اي اتحاد كلهم واجمعين في التأكيد به
للملائكة فليتامل **قوله** ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام
الشيخ يدل على ان وزان لا ريب فيه بمنزلة

التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المحقق ومن تبعه
من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله اي القسم الثاني
من كمال الاتصال ان يكون الخ قال في شرح
الفوايد الغياثية وفي كون الفصل في البدل من
باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم
الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال
ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات
والتوابع المفيدة بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه
قوله لانه لا يتميز عن التاكيد الخ واما عن عطف البيان
فيتميز باب البدل لتوفيه تمام المراد وعطف البيان
للايضاح وازالة الخفاء قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التميز
بمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما
التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري بهذا التميز بشيء
منهما وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من
ان هذا الكلام يدل على عدم لزومه وفي سليم على ان
عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة نعم جميع الجمل
سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت
زيد رجل عالم اخوك زيد جرى مجرى فالمقصد النسبة
اليه لم يعني بدل الكل بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد
الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجمل بدل
الكل من الكل ممتازا عن التاكيد باعتبار الثاني
حيث قال في نحو قولنا نفعنا بالاسودين نفعنا بالماء
والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى
توطية لها كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل
من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية
عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم بما
تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام والجملة

التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون
في محل النصب لان اول الآية واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا
نم ان الجملة ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب
لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف
في اواخر الحال المقتضية لعدم المسند من شرح المفتاح
لا للموصول وحده والصلة لا محل لها من الاعراب
كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب
المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة
قال الفاضل الجلبي ويمكن ان يجاب عنه بانه مبني
على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة
فمدلول طلب الفعل من غيره هو ارادته منه فيكون
مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة
وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب
كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب
بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل
واما ما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه
قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا فيه بحث
لان هذا الشرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم
من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا
لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال
في لا تعمش من النون والمفهوم من قول المصنف
لا تعمش اوفى بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة
مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف
الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد سبب للمطابقة وجه كونه
اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد
الشارح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون
دال على هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات
الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ وجه

كونه اوفى بتاديه اصل الكلام متحد مؤدى الكلامين
تدبر قوله وقريب من هذا ما يقال الخ لا يخفى ان التاكيد
والمطابقة فى التقريب مع كون اللفظ ادل على تاديه
المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالتقريب اقرب
بغرض المصنف وتقريره ثم انه فهم من الفاضل المحشى وجه
التقريب بان اللفظ اذا فهم منه قصد الخ بجامع الموضوع
له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى
حد الحقيقة الخ لكن فيه نظر لان الفهم يحصل باستعمال
اللفظ فى المعنى يستعمل اللفظ فى غير الموضوع له ذكانت
القرينة فى غاية الوضوح حصلت المراد ايضا وان لم
يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا قوله ويمكن ان يقال
انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى
انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف
فى شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان
معنى التضمن للامر بالشئ النهى عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا لا ان هذا النهى جزء ذلك الامر نعم يرد عليه ان
الموجب ان مقتضاه انما هو دلالة الرسل على الطهارة
الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود المفصل لا لتنبيه على كمال
ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم انه يجوز كون
الامر بالشئ متضمنا للنهى عن ضده لا يكفى فى كون التضمن
المذكور اصطلاحا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول
النهى هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار
كراهة اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان
يحمل على حذف المضاف اى وهو كمال اظهار الخ
وفيه ان السوق لا يلايمه فتامل قوله وان جعلنا
فى المعنى الدار جعلنا بدلا انه فى حكم بدل الاشتمال
وهذا ظاهر على توجيه المصنف واما على قول من
يقول الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بالمعنى
المتبادر فهو فى حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم

الاقامة

الاقامة مغاير للارتحال ارادة المغايرة بحسب
المفهوم لا ينافى كون الثانى بدل الكل من الكل بل
هى شرط قوله لكنها كغير الوافية لم يورد لغير الوافية
مثالا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون
قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون
فان الكلام الاول غير واف بالمقصد قوله من القصور
لانه دال بالكناية المباينة الحقيقة اعنى قوله والاكف
فى السر والجهر مسلما قوله فوسوس اليه الشيطان الاية
عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف
الشجرة الى الخلد باعتبار ان الاكل منها سبب لخلود الاكل
ومنه ملك لا يبلى لا يتطرق اليه النقصان فضلا عن
الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره
العلامة فى الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا
قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا
هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفى
بعض الروايات ما ان بها لكان ما مسها الدبر جراح
الظهر والعجف الهزال والنقب بالضم اول ما يبدو من
الجرب قطعا مستعرق قوله لانا اذا قطعنا النظر عن
الفاعل الخ وفيه بحث وهو انه لا يجوز الوسوسة
لادم عم بقول مخصوص وهو الفعل المتعدى بالمفعول
والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المتعدى بالمفعول مع
قطع النظر عن الفاعل فان قلت المعتبر عام قلت التنزيل
بعد اعتبار الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عام

ايضا فتامل **قوله** تسومونكم سوء العذاب تعال سمر خسفا
اي اولينه اياه واوردته عليه **قوله** بحيث طرح الواو
الى هذا ظاهر لكن لنفي الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى
بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص
انه يفهم منها في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله
اي بنعمائه وبلائه كما قيل فيناسب العطف على سوء
العذاب ليدل على انه نوع آخر ويكون تعداد
انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم
بايام الله ولاكذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى و
لك ان تقول ان آية البقرة من كلام الله تعالى لهم فلم
يقصد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فقصدها و
يحتمل انه لما قصد هنا ذكر النعم حمل يذبحون ابناءكم ويسومون
وفي ابراهيم عطف ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب
قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتامل **قوله** كانه من علامات
البوم الكبرى وفي الآية وجه آخر وهو حمل الى الله حكم جعلكم
حينئذ اليوم ستعد ر العاية اي فيه **قوله** وشبه هذا بكمال
الانقطاع على انه مشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يراد
ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود
في كمال الاتصال **قوله** وتسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه
قاطعا للايهام او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد
باسم المطلق **قوله** اراها في الضلال تهيم قال الفاضل
الكاشي اراها فعل مجهول من ارى كما يري ولكن يستعمل
بمعنى الفعل المعروف وحينئذ فذلك ان يكون بمعنى ظن
متعديا الى مفعولين فاذا اري يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل
ويكون معنى زيدا اري خالدا عمروا فاضلا ان زيدا
جعل خالدا ظانا عمروا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد
عمروا فاضلا ثم كانهم استعملوا اري في معنى لازمه
هذا يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من
العشق وغيره **قوله** فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة في تحقق

لان هذا بيان بعض ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام
الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
فان ذلك بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما
مناسبة وذكر ههنا صريح في خلافه نعم لو قال ههناك اما الاول
فلعدم المناسبة واما في الثالث فلمشابهه الاول في
اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا الاعتراض
مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق
المانع سواء كان المانع عدم المناسبة او كون العطف
موهما لما يؤدي الى فساد المعنى قلت المانع موجود
في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث
قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله اسمى فيه بحث لان
في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه
تاكيدا لا اسمى وبيانا له او بدلا منه فمن كل من الفصل و
الوصل ايهام خلاف المقصود فلا يجوز تغليب الفصل بايهام
الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول
الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في
السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة
شانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على
القريب كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في
العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل **قوله** لا للوجوب
كما زعم السكاكي لانه لم يبين الى وجه الفاضل المحشي زعم
السكاكي وبين وجه عدم ذلك الى ان قال الا ان كلامه
الى اخره الى ان عدم عطف الله يستهزئ على قالوا مع
انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز
باعتبار العطف على الجزاء المقيد به وفي لزوم الاشتراك
بين المعطوفين في القيد الثاني لعدم ظهور القرينة
على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا دون
الاشتراك في القيد وهو الخلو فظهورها في قوله تعالى
اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون

وانت خبير بان عدم الاعتماد على الرواية الضعيفة يوجب
الاحتياط فلا دل ما ذكر على وجوب الفصل **قوله** لانا
نقول الاول ثم فان عطف الشرطية الى قبل رعاية
المناسبة واجب في الكلام البليغ فلا يجوز عطف
الجملة الاسمية على الشرطية ولا عكسه لتحقق المنافات
بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم
عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم
عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث كلا منهما جملة
مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على
مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا اي الشرطية
خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني
فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون
مع ان اعتبار الاشتراك اعني اذا جاء اجلهم بناء على
ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
لا يستطيعون بغيره على نمط قوله تعالى ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين وقوله كلمة فما رد
على سوداء ولا بيضاء **قوله** بدليل انه علل متعلق
بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا يوجب لهذا
الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين
جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل
انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين
الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية
فان الجامع بينهما جامع بينها فافهم **قوله** فلكونها جوابا للسوال
اقتضى الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب
القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح
وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب
هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا واخبارا ومنهم من يجعله
كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق او ارتباط

دائيا

دائيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامين مختصين
فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف المتعلق بهما
وربما يقال لو جيء بالواو لفهم انه من جملة السوال و
على كل وجه هو منقوض بوصل قوله تعالى وما
كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين
ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم
مع انه مقتض لسوال دفع قوله تعالى وما كان استغفار
ابراهيم لابيه الآية جواب له فهذا ظاهر اللهم الا
ان يقال ان الواو استينافية لا عاطفة ولا اشكال
وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف
التردد في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا
فالغرض من السوال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها
النقض وليس في صورة الاستيناف والوقف واضح
فان المطلق الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال
الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورده وكان
كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السوال والجواب
في طرف وكان المقام مقام وصل لمقتضى المناسبة
من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان لمية القطع وهي
الوجوه الثلثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه
الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر
السوال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان
وغناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال
بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب
بالجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام
وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلايم هذا
الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم **قوله** كالمورد
للسوال قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو
على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه
منشأ للسوال كانه يورده والتقييد بالمعنوي زيادة

نوضح انتهى وذلك ان يقول هو حمل لفظ اسم المفعول
والمعنى ان الكلام بواسطة دلالة فحواه على السؤال
كالكلام الذي اتى به الدلالة على السؤال قوله او غير
ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانة
وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسؤال او على
بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الا بعد ايراد
الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق
مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كان يدل عليه
اول كلامه لا يكون عدم التنبيه لبلادة فلا يصح الاعتبار
الثاني اللهم الا ان يحمل الاضافة في كمال فطانته
او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله بخلاف ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب
التقابل فان المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه
في الآخر وكذا المحكوم به بخلاف الذين يؤمنون
لان المحكوم عليه بالجنة فيها الكتاب وهو ليس في
مقابل الكفار وكذا المحكوم به قوله وانه مبني على
تقدير سؤال لانه لما خص المتقون بان الكتاب
هدى لهم خاصة اتجه السؤال بان يقال ما بال المتقين
خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا لهذا
السؤال وفي قوله على تقدير سؤال اشارة الى
ان الجواب يحصل بوصفه للسؤال من غير احتياج
الى تقدير شبهه بالسؤال وتنزيله منزلته لانه جعل
الافراح في حكم المقتبس مرتبا ومنبئا على تقدير سؤال
ناش عما قبله قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما
بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم
بكونه مريضا يكون عن سببه فمعناه احرارة يستعمل
لك ام رطوبة تقلبك حال كونك عليلا قوله لانهما
اي بعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب
الوقوع لانه سبب السبب قوله وعدم التاكيد

ايضا

ايضا مشعر بذلك وهذا اذا اجري الكلام على مقتضى
ظاهره واما اذا حمل على خلافه فممكن ان يكون
السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على
ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا دائما
امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه
قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب
الخاص وهذا ايضا مبني على سوق كلامه مساق
مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير
دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدته
منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن مطلق
السبب لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور
فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب كما اوجه الفاضل
المحشي قوله فهو بيان ظاهر لمطلق السبب فان قلت
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان
الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر
المسبب يقتضي ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين و
اقواهما لانه ادعى فيه ان ذلك ابلغ في كماله الى
حيث لا احتياج الى حرف دال على الوصل وقد
يناقش فيه بان كلا من هذه الاقسام ان تعلق
بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا
اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك فالعبادة
حق لك ابلغ من قولك العبادة حق لك فكيف يحكم عليه
بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان
مراده اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب
ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله فتتفاوت
هذه النكتة بحسب تفاوت المقامات قال الشارح
في شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان
المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او
خالي الذهن مع امارات الانكار او سؤال كان

قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمجاد فيه
مقتضى المقام والعبادة حق له ردا بالخلوة عن ذلك
فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة التأكيد
والاستغفار بالتنبيه وان كان خالي الذهن من عدم الانكار
والانكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما
يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق
له جيدا في الغاية وان العبادة حق له متوسط القوة
من الكلام الابتداء وان كان ممن لا مناسبة الا
وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية
كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له
رديا وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني
غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل
الخفي كان الاجود العبادة حق له **قوله** نحو قالوا لو كانوا
عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان
من المستعمل **قوله** زعم العواذل اي فيه ان الزعم
اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب
فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن
قوله جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة
لا يجمع على فواعل وقد مر هذا الكلام في شرح الديباجة
فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فمبني على الظاهر
الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز
ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل على ان التاء
للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي **قوله** اي
او وقع عنه الاستئناف يشير الى ان الفعل في كلام
المصنف اعني استؤنف مسند الى مصدره بالتأويل
المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان
ولك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر
به قوله اذا اعتبر المستأنف عنه الى والوجهان

سطردان

سطردان في مثله **قوله** اي اعادة ذكر ذلك الشيء الح
الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب
المشاكلة على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما سيجيء في البديع
ان شاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد يقال
المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع
المشخصات فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة
بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل
الدلالة قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكما ورد عليه
الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب غيره عن سبب جنايته
مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله
الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت
ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر
من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا
احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل على ان
السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب
صديقك بالخطاب يدل على ان اعتبار السؤال من
المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت
يرد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في
المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر
قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
عن السبب الخ يدل على ان كلامه ليس في خصوص
المعدة ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما
سبق من المثال فيمكن ان يتصور السؤال والجواب
في مثال يمكن ان يقدر فيه سؤال عن السبب مثل
ان يقول احسن زيد الى عمرو وصديقه العدو مثلا له
ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال عن السبب والجنس
في المثال كيف وقد سبق في تجويز تقدير السؤال بمعنى
الاستحقاق المقصود الاشارة الى الجواب بالنسبة

الى تقدير واحد فما يمكن فيه ذلك التقدير واحال الجواب
بالنسبة الى تقدير آخر الى المناسب قلت هذا لا يفيد
لان قوله والسوآل المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز
اعتبار السوآل عن السبب مقول ما ان قلت ان كان
السوآل في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال
السابق لكنه يتبادر قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال
لفظ ادى في قول الشارح او هل هو حقيق بالاحسان
بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السوآل
المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو اعلم واعلم ان
ايراد العاصل المحشي مبني على ان احسنت في المثال
على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان
على صيغة الحكاية ولا يخفى على الفطن بني في كلام الشريف
بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك الشيء اذا اراد
ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه
على مراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت
طريق الخطاب ليس للافادة لازم فايدة الخبر وحينئذ
الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب
ان يقدر السوآل والجواب مناسبا للاصل فلو قيل
معنى السوآل المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى
الجواب اعلم انه يحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمراحل
فضلا عن مراحل الثاني ان السوآل اذا كان هل هو
حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه حكما ملقى
الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن
التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول حال عند كون
المثال الاول مستغنيا وهذا هو الذي حمل الشارح على
تقدير السوآل عن السبب بقوله السوآل المقدر لماذا احسن
او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل وليس
يجري هذا في ساير صور الاستيناف فلينا مل اي ليس
يجري ما يكون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم

تارة واعادة

تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف
بل يجوز ان يقع جوابا عن السوآل عن السبب وغيره
بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم
من قوله منه ما يأتي باعادة الاسم ومنه ما يبني على الصفة
الحصر فان المقيد لذلك انما هو دون منه ومنه **قوله**
بالغدو والآصال وفي الاصل بقبض الارواح والمراد
الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك
طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل
لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصل وهو الوقت
بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصايل كانه جمع
اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران **قوله** كانه قيل
من يسبحه الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السوآل
المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل
في الجملة الجوابية ان قلت فما قولك في الآية قلت لان
يقدر من المسبحون ليقبل رجال اي هم فصدر الاستيناف
هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لك الا الف مصدر
الفه بالفتح اذا سكن اليه واحبه والالاف مصدر الفه الف
والايلاف **قوله** بحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز
ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا
ووجهه انه لما قال زعمهم حزاك السامعين ان
يسألوا ويقولوا انكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف
الخ والدليل على الكاره المشكل ذلك لفظ زعمهم لان
استعمال الزعم في الكذب اكثر **قوله** موكدا للجواب
او بيانا له لان المراد وكذبهم انهم مخالفون في مقتضى
الاخوة لحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لك الا الف عين
معنى قوله كذبهم فلدفع هذا الوهم جيء بالواو والعاطفة
يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال هذا الواو احسن
من واوات الاصداغ على خدود المراد الملاح **قوله**
وقد يتوهم بعضهم الخ توهم الزوزني ووجه كونه خبطا

انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما
الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فنبه بتقدير محذوف
ليس بجيد لانه نظر بلا ضرورة داعية اليه قوله اخبار في معنى
الانشاء اي لا تعبدوا الا ان اخذ الميثاق بمعنى الامر و
النهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا او وصل
اخذ الميثاق في حكم القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة
الى تقدير القول ومن لا تعبدون تقدير بان المصدرية
بدلا من الميثاق فلما حذف ان رد الفعل الى الرفع
فعلى هذا يكون قوله فصلا لان ولا يكون الاية مما
نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان
الامر مأول بالمصدر معطوف على خبر شوال قوله
لانه بمعنى آمنوا لان يؤمنوا ارشاد الى الحجة وتعليم
لها والمعارف في التعلم هو الامر والنهي دون الخبر
قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح
في مثل يا ايها الذين امنوا بوجه قرينة واضحة على تغاير
المخاطبين اذ لو وجد شرط حسن العطف بلا تصريح بالنداء
كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري
لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الآخر
في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس قوله
فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف
بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا
اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا
يا رب فقيل آمنوا يكون لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد
بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها
الذين آمنوا عام للنبي ع والمؤمنين والتجارة المدلوله
عامة ايضا لكنها في شانه عم نوع التبشير وفي شانهم
نوع الايمان المذكور مجرور ان يكون يؤمنون
مع تبشير بانا لكل نوعها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف
هو الامر اي اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر

من حيث

من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث
خصوصها بل الجملة من حيث وصف ثواب المؤمنين
والمراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف الجملة المراد بها في قولهم وبالجملة في قولهم وجملة
الامر وامثالهما هو الامر الاجمالي اي الحاصل
كما يشير اليه قوله بل هو من عطف الحاصل من مضمون
الخ والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو
وصف ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف
ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك
حتى يطلب المشاكل واما قول صاحب الكشاف
وكذلك ان تقول هو معطوف على فاتقوا الخ فهو
مبني على عطف الجمل من حيث خصوصها الا ان يفسر
بفرد اعني فاعلم معطوفا على قوله فاتقوا كذلك
كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان
لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل
المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه
الذي ذكره هذا الفاضل المحشي فهو ما افاده الشم
في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الا ب
ح التصريح بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا اغرب خفي
على من له تدرب في اساليب الكلام فما ذكره الشم
في هذا الكتاب بوجه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره
الشارح في شرح الكشاف قوله لكن من شرط اتفاقا
لحليتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف
الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون
وابن مالك في شرح باب المفعول معه من
كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح و
نقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين
بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر
المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجازه

سيبويه جائني زيد ومن عمرو العاقلان على ان
يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات
مستشهدا بها على جوازه بناء لا محل له من الاعراب
واجاب عن الكل منقول الفاضل الحفني اشتراط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا
محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر
اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين
من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه
فقد صرح به ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال
سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد
الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني
الا على من اثبته وعلمته ويجوز ان يخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما
منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت
يجيزها فصرح ابو حيان في كلام متوهم فيه ولا
محمد مما ذكر الصفار اذ قد يكون للشي مانعان ويقتصر
على ما يعتبر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم
ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين
كلام النحاة وبين كلام البيانيين في هذه المسئلة بما حاصله
ان اهل هذا الفن يعني ان اهل البيان متفقون
على منعه وظاهر كلام اكثر من النحاة على جوازه
ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة
ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكان امر النبي عم بان يؤدي
معنى هذا الكلام في لفظ كان ايماء الى توجيه اخر
وهو ان يقال امر النبي عم ان يلقي هذا الكلام على
سبيل الحكاية اي اما قل لهم قولي هذا بعينه على طريقه
قراءة من قرء قل للذين كفروا ان ينتهوا بياء الغيبة
كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر
الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى المدركة

للعقل

للعقل اراد بالقوة المدركة القوى التي يكمل بها الادراك
سواء كانت مدركة او معينة في الادراك قوله وهي
الحاكمة من المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر
هو الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين
في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية
عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان
يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا
الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال
المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس
لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان
يكون هناك قوة ارتسم فيها صور كلها فالحس المشترك
في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين
والوهم آلة لا باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من
المتوهمين مجازا باعتبار كونهما آلة للحكم قلت فالحضور
عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة
بل ربما يكفيه الارتسام في الالات متعددة كالحواس
الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار
اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور
للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها
كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى
والوهمية هي سلطان تلك القوى فلا تصرف في
مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها
فيه ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي استعملها النفس
في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت
متخيلة كما صرحوا به فان قلت كيف يستعملها النفس
في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور
المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا

من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله
وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة
العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر مجرد موجود
في الحيوان والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم
الاتحاد بينهما كما بين في موضعه قوله شبه الاتحاد في
المخبر عنه اي التشبيه بالمجرد المخبر عنه في المشبه والمشبه
به بناء على انه في ما قوة الخبر قوله وكذا حكمه بان هذا
اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس
المشترك الا ان يراد بما سبق هو ان الحاكم هو العقل
بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه فيما اوردنا
عليه قوله وفيه نظر لان التضايف الخ ويمكن ان
يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية
قد يكونان محسوستين وذلك عند كون معروضيهما
محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل
بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات و
انما ابنا على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بلينه
في الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في حجمها و
بهذا الخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة
فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او
وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل تميز بين
الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الحقيقية المطابقة
للواقع وكان كل ذلك من الاتحاد والتماثل و
التضايف مسببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها
الى العقل ولما كان الوهم مما يتيسر عليه الامر بما
يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة
لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب
الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن
صور المحسوسات التي منها تنتزع الموهومات والمعقولات

نسب

نسب الجمع بسبب تقارن الصور فيه كانت
او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط
في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة
الصورة او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان
يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب
نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد
زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد
مكان الوهم بناء على ان يتوهم ان هذه الثلثة نوع
واحد بسبب اشتراكها في اشراق البياض بها اشراقا
حسيا فالاول والثالث وعقليا بالثاني لاضافة
انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين
تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة وخرج
بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني
الصور النوعية للعناصر ومن ثمة نفت التضاد
بينهما اعتبار الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان
المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار
الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف
تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون
التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من
مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد
فيسمى التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا
مشهوريا ويحصر التقابل في الاربعة فعلى هذا بحث
وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية
الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد
الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما
غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة
ولا يخفى على المنصف ان تعاند الحلاوة والحموضة
ليس اكثر من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا

بان هذا الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا
نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه
لو لم يجعل السواد والصفرة متضادين بل عدهما من
قبيل شبه التماثل ولعل هذا الباعث للشارح على
اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي
الاول والثاني من شبه التضاد لا لنفس كما زعمه
الفاضل المحشي **قوله** لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاعدام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام دال
على ان المتوارد على المحل انما هو الاعراض او قبيل
من الاعراض هو الثاني لا الاول فتامل **قوله** ولذلك
اختلف الصور اي ولاختلاف اسباب التقارن
اختلف الى فاعله وقوله حكم من صور لا انفكاك
اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله من
صور لا تعب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف
الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد
التنبيه عليه اصالة **قوله** وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة
في الخيال قبيل هذا انما تم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى
الصور المتقارنة ولا يجوز انه تعسف لا يلائمه عبارة
السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله** للقطع بامتناع
العطف في نحو هزم الامير الجند الخ رد على الشريف
في شرح المفتاح بقوله قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا
فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز
العطف لان المقصد الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد
بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم
الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس بجامع
بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حق صنيق

قلت

قلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع
هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له
السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده
بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع
عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء
اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم **قوله** وكالخنفس
والنف باذنجانة ومرارة الارنب وسورة
الاخلاص والرجل البري من الضفدع ودين المجوسي
والنف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على
ان المثال من قبيل عطف المفرد على المفرد واما المثال
على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي
فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من
عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم
المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى
عبارة السكاكي **قوله** لمنقوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده فيه بين الفاضل المحشي ما قبل هذا الكلام وما
بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول
لان المانع الذي لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو
كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة و
الحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف
ان يجتمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب عنهما
ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه **قوله** والمصنف لما اعتقد
انه كلام الحق حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر
كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون
الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما
فهو منقوض بنحو هزم الامير زيد شاعر وعمرو كاتب فانه
غير صحيح كما عرفت ونحو ذلك هزم الامير الجند يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر
منه باعتبار عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي

ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر الفساد في قوله
الوهمي الى آخره ان المصنف لما ذكر مكان الخليلين
الشيئين واقام قوله في التصور مقام قوله اتحاد
في التصور مثل الاتحاد الخ فظهر انه اراد بالتصور الذي
اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد
في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغيير
ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في
تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما
فاعلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون
بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقوله
على قياس ما سبق قوله فهو غلط لانه تغيير وهذا الكلام
الى فيه بحث لان المصنف بعد ما حمل في الايضاح كلام
السكاكي على السهو ورجع منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين
عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد
في التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا
الكلام اصلاح كلام السكاكي لم يجوز ان يريد تغيير كلام
آخر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجليسين وبالتصور المعلوم
التصوري ويقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصوري
المتناول للكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا
من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قول قال
السكاكي الجامع بين الشيئين الخ ولهذا قال جمال الدين
في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان
الجملتين يعطف احدهما على الاخرى ولانه صرح السكاكي
بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام سولك عليه والا لم يصح
النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على
مذهب البصريين فلا امتناع تقدم الفاعل حال كونه فاعلا
باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه
عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول
به مع الفساد عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب

هذا الفن

هذا الفن لان ما سيتجوزه في جزء الامتناع هذا غاية توجيه
وارث جريان احتمال التركيب للوجهين ولو عند
البعض يكفي في الفصل قوله ولا يحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو و
الانسب بسياق الكلام ان يقول بها او اسمية صرفة
زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على
ما ذكره السيرافي ومن تبعه الى الظاهر ان مراد الابناء
بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور
قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن
الحاجب حيث صرح في الايضاح المفصل واما الموضع
الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى
ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون
الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية
وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على
جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل والثاني في معنى التاويل
بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل
اللهم الا ان يقال مبني على المشاكلة قوله تنبيه
قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في
ان كلا منهما متعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في
حيز التنبيه بحث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة
لفهمها منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء
ذنابة في الصحاح الذنابة بالكسر عقب كل شيء
وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا
الذنابة بالضم والذنب التابع قوله عن تكلف متعلق
آخر بالكسر اي شيء آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي
حاجة الى الحصر قلت فيه نفي الحصر ليس للاحتراز عن تكرر
كون الحال مفردا مشتقا قوله ثبت بالحال المعنى
الذي الحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم
مبني حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان

فكانها بيان للفاعل **قوله** لا حالا لان المقصود من الحال
المتنقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على
المفعول متلبسا بتلك الصفة والهيئة والمتلبسا تلبسه
اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل
صادرا او واقعا على الهيئة والصفات اللازمة امر
معلوم **قوله** فلما صرح الشر فامسى وهو عريان تمامه و
لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهل
بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بنى ذهل وقلنا
القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى
كانوا فلما صرح الشر اى عروس ظهر وصرح الشر اى
ظهر وانكشف دناهم اى جازيناهم **قوله** لشبهها بالحال
وجه الشبه كونهما لصاحبهما **قوله** يكون نكرة مخصوصة يريد
ان ذا الحال الذى لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون
نكرة مخصوصة وذو الحال اعنى قرية بسبب وقوعه فى
سياق النفى تخصص لانه فى حكم الموصوف والمعنى على
قرية من القرى ولذا لم يجب تقدم الحال عليه كذا فى
شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا ينافى فى قوله تعالى
سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس فى حكم الموصوف حتى يصح
الحمل على الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة
سبعة كما يشهد به اخواه اعنى ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم
كلبهم اذ لو حمل على الحال يخرج النظم عن الانتظام ولا
شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح
فليحمل الواو عليه تأكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو
اتصالا عن العاطفة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية
وههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب النحو وجوب
تقدم الحال على صاحبها عند محض نكرة بناء على انها لو
تأخرت لالتبس بالصفة فى حالة النصب نحو قولنا ضربت
رجلا راكبا لم قد مت فى حالة الرفع والجر وان لم يلتبس
طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال

نكرة

نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب
تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق مع الواو ورافع
لالتباس الحال بالصفة ولذا لم يتقدم على ذيها فى الاية
والان الكلام فى بناء عدم التقدم على كون ذى
الحال فى حكم الموصوف وذلك ان تعرف بان
الالتباس فيما اذا كان نكرة محضة اشد لان الحال
بيان الهيئة والوصف بيان الذات والنكرة الى
بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على
الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان
الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على
الحال ارجح بين ان حال اذا كان مطلق تخصيص ذى
الحال فى دفع وجوب تقدم الحال عليه لم يجب
ذلك التقدم فى مثل جاءنى راكبا رجل بل لم يتصور
لحصول تخصيص ذى الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه و ١٨
خلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورده على القول
بتخصيص الفاعل فى مثل جاءنى رجل بتقدم الحكم من ان
التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم
فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل والاوجه
عندى ان يجعل جواز الحال فى الاية بلا تقدم ذيها
عليه لما ذكرت الكبرى من كون الواو رافعا للالتباس
كما اشار اليه الشارح فى آخر هذا الباب فح لا يرد
قوله تعالى وثامنهم كلبهم فتدبر **قوله** كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهوا ذلم يثبت واو بهذا المعنى **قوله** ولا نكرة
محضة ينبغى ان يقيد الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة
ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما
هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية عن الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى
هو للعطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند
الجمهور وان منع المغاربة نقله الدمامينى تأمل **قوله**

اولى باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك
الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت
لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره
الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا
الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على المفهوم
من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى
بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف
به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا وجوه
اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر مبني من
الفعل المبني للمفعول ومعناه لا يكون ملزوما بطريق
تغير التعقيد فما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها
ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل
التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع
باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله
اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان
كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشرط
لانتفاء غيره ولا للنفي ولا لقصد التعلق والاستقبال بل
كل منهما مستعملة في تاكيد الحكم البتة ولذا ترى القوم يقولون
انها للتاكيد قوله فانت طلاق والطلاق البتة اخره بها
المرء بخوص شباك الطوامث الالية اليمين والشبك
الحبائل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت
وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما
هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله
بها المرء كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور ثانيا
ومن حرف اعنق واطلع لكن الرواية في هذا البيت عزمة
مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى كما لم اطلع عليه قوله
يرى كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابي الطيب
المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي صدره وتحتقر الدنيا
احتقار مجرب ويروى في اكثر الكتب ابدل من قوله

اي

اي لا تغلط حال كونك معه بالمعطية كثيرا وهذا على احد
الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الاخر
فيه ان يحذف ان ويبطل عملها وانا وفي بالجزم على
انه بدل من تمنن في المعنى اي لا تمنن ولا تستكثر
فليس بما نحن فيه وفي الاية وجوه اخر مذكورة
في التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في
المفرد وانما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال
فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه
يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون
الوصف المذكور في الحال المفردة موثرا في وجوب
الاقتصار فيها على الضمير ليتم الكلام ووجه عدم الواو
على ما ذكر ههنا هو انه لكون الملحوظ احال الالحاق
المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء
بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد
دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في
الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل
الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على
الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل في
الجملة فتبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورده
عليه بعض من ان هذا قياس في اللغة وهو ممنوع كثير من
المحققين فجوابه ان ما ذكره الخ من قبيل الحمل
على النظير لا قياس فقهي فهو غير مقبول اذ قد خرج
في ايضاح المفصل وغيره من التعليلات المذكورة
في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا
فاصل الدليل هو الاستعمال قوله اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في
الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة
مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة تمسك

التوفيق الاول بان المضارع يطلق عليها كما يطلق على
الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار عن
حدث ما بلفظ الماضي وعن حدث حاضر بلفظ المضارع
فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم
ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع لفظ
فيلزم القول بالاشتراك وتمسك التوفيق الثاني بان
المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة و
بان المناسب ان يكون للحال صيغة كما للماضي نحو ضرب
وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود
الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير
موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر
لان الحال الخ جواب النظر ما سنح للفاضل المحشي
في وجه وجوب تقدير الماضي الواقع حالا بقد قوله
واضحك وجهه والضحك الضرب قال الله تعالى
فضحكت وجهها اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم
البيت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به
الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظفار الاسلحة ومالك اسم
رجل وقال الثعلب اراد كلهم على ارهنتهم ماضيا على
ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه و
ارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت
منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا عندهم
وسلمته لديهم قوله ومثل قوله تعالى لم تؤذونني الاية
في شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب
الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن
مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيجب جلب
الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني
رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله و
معناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي
واقع الآن نقل هذا الى الفعل الماضي المنقوب كانه يحضره

للمخاطب

للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقال رأيت الاسد
فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ
المضارع الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان
مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير
عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما
صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل
اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وبالجملة
ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما
في قولهم دعني من تمرتان على ما زعمه المحشي في
حواشي شرح المفتاح بل المعنى حكاية المعنى هذا
وقد ذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية
ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره
الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال
معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع
حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله
من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله دون النهي
لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا
قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما
انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الفعل تخفيفا
ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت فيها متحركة
فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اصل
والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان
احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون
الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير
فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تستقيمان
نهيا لحقه نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس

فكسرت لالتقاء الساكنين في ابصا شبعان اثناء فيجوز
العطف فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل
قوله والمعنى ما تصنع حال كونك الخ اشارة الى ان
العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوها
عن حرف الاستقبال كالسين ولن وقد يوجه كلام
القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا
بزمان التكلم فيجب التجرد هناك عن حرف الاستقبال
بما عداه طرادا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع
الذي ذكره الشارح قوله لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت
بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين
الماضي والحال فلم لم يستشنعوا تصدير الجملة الحالية بعلم
المنفي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت
منافات المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهة
صيغة للاستقبال وعلامته ومنافات المضارع بعلم
الماضي من جهة المعنى ليس الا قلب هذا انما يتم لو كانت صيغة
المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد
ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة
المضارع والحال لالتزموا في المضارع الواقع حالا ما
يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع على
لفظ قد بل الجواب الحق ما يتم عليك في وجه دلالة
الماضي على المقارنة من ان كلا لا يسوا للازمنة وغيرها
لا شعاء مستقدم لكن الاصل استمرار ذلك الا شعار بحصيل
المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله
افادوا اي ذمي البيت اولو فناي مصعب وبنوا ابيه
فاين احيد عنهم لا احيد عاني مصعب وبنوا ابيه اي
طلبني مصعب ابن زبير واخوه والاستفهام في اين
احيد اي اميل واعرض للانكار فلا احيد بالكبد له وافادوا

من افاد الامير اي تمكنه من القود والمعمول في
البيت محذوف والمعنى تمكنوا وولي القتل من
دمي وينهنهني ينهنهه من نهنهت الرجل عن الشيء
فتنهنه اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل
في نهنهته نهنهته ابدلت الهاء الثانية نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون
من بين سائر الحروف لان في الكلمة نونا قوله
ان كان تامة ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق
انه تدخل الذوات ان كان فيه نكتة وههنا نكرة مرة
كما بينه الفاضل الجلبي وكذا ذكر في شرح اللب وغيره
ان كان في الآية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار له
اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان
يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث
وقد مر ما عليه قوله انى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر فان قلت الكلام في الحال المشتملة على ما سبق
والكبر بعد حلوله غير مشتمل فكيف اورده ههنا قلت
الحال بلوغ الكبر والبلوغ كالخروج يتحصل قوله وما يمسني
بشر فان قلت لم يشتمل عدم مساس البشر ابدا
فكيف عد من الاحوال المشتملة قلت ليس في اللفظ
دلالة على عدم اشتماله بخلاف قولك زيد الولد
عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المشتملة
قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد
ظاهره كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب المحققين
ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم
يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب
قد في الماضي المثبت حالا اذا لم يكن بعد الا والا فالاكتفاء
بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته

الا اكرمني لانه بتاويل الا اكرمني لان الاغلب في
الان يدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه و
قد سبق في آخر باب الحامس من الشارح شيء من
الكلام فيه فليتذكر **قوله** او مقدرة كما في قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت
وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي
المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا حالا
بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت
ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا
موطئة وصفة المواطاة ايضا اذا كان ماضيا يجب
تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون
في صورة الحال القائمة مقامه **قوله** لان قد تقرب
الماضي الى الحال فيه بحث لان قد تفيد المقارنة
بالحال لا المقارنة بالكون والمطلوب في الحال هو الثاني
لا الاول وقد اشار المحشي الى دفعه حيث قال
المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء
في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من
الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد وقد تقرب
الماضي من ذلك فيكون المقارنة في الكلام بعد الانحا عن
شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة
لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جائني
زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا
دخلت عليه قد قربه من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما
فكان اشتداد الركوب كان متقدما على المجيء ولكن
قاربه كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج في مثل
قولك جائني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه
على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فيفهم المقارنة من

جعل

جعله قيد اللعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد
وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو التزم ذا الاحتمال
ولو لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد
لا يمكن ابداء المناسبة بان المقارنة في جائني زيد قد ركب
يفهم منه من قد وجعل الحال قيد اللعامل وفي جائني زيد
ركب من الثاني لا غير وهي فوق الدلالة عليها لكن
وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة
الى التقدير فتأمل **قوله** كقول ابي العلاء اصدق في
مرثية العيب من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها بني
من الغربان ليس بذي شروع بحربا ان الشعوب الى
الصدوع اراد بالبني الخبر والغربان جمع غراب والشروع
الطريق المستقيم والتخبر الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح
الشين وهو الجمع والصدوع الشق والمراد التفريق
وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب وفي
المثل اشأم من غراب البين اصدق في مرثيه اي اصدق
هذا البني حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف
الفراق على مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان
يقال اصدق استفهام انكاري على حذف الهمزة والاخفش
يعده في الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد
بالآيات التسع المشار اليه في قوله تعالى في تسع آيات
الى فرعون وملائه وهي اليد البيضاء والعصا والطوفان
والجراد والقمل والضفادع والدم والطمس وهي
انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا
اطمس على اموالهم والجدب في بواديهم واما الاثنتان
الاخريان وهما الفلق والنقصان في مزارعهم فالاولى
لم يبعث بها موسى الى فرعون والثانية من قبيل
الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف
على الآية السابقة بان الآية احدى عشرة **قوله** يحصل
به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة

المطابقة ولهذا قيد المنفي من المضارع لا يدل على الحصول
وتحققها فيما نحن فيه ثم قوله اذا استمرار الفعل اصعب
بيان سر استغناء العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات
والاكتفاء في النفي بالاستغناء في الجملة قوله وكان نفي النفي
اثباتا دايما مثل مازال ومالنفك ونحو ذلك لاخفاء
ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك ونحوها
مع الجحب العوضع على التجرد واصل التحقق كالافعال
الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان مازال
ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من
كلام الفاضل المحشي ان كون مازال يتنزل الاثبات
بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب
الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي بانه لا ينافي على عمومه
عينا لا ردا على من يدعي دوام النفي لا يكون
النفي المورد عليه منزلا الاثبات وان امكن ان
يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي
على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان
المطابق الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم و
اللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان
التكلم فانى هذا اي ذلك قوله فمن رفع فوه وعوده
قوله على الابتدا اذا الرفع رواية سيبويه وقد نص على الشيخ
عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الزمدي على السكاكي
بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص النحو
بمعزل عن القبول وفي شرح المفتاح وقد يروى
عوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة
الحالية تشبيها بمن اول الامر على انه حال وهو في
التحقيق من نصب المنشأ للقطع بان الحال هي الجملة
ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في

عوده على بدئه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه
وان يكون على المفعول به فان رجع قد يجي متعديا
كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم و
ذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر
التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته
جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت
الخ اذ لا شي الدلالة كانت مخالفة للحال المؤكدة من
هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو
اولى قوله مع ظهور الاستيناف فكان دخول على
في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة
وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول
الواو على الجمل الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم
دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او لمجموعها
لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين بط اما الاول
فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين
وفي مقابله الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف
يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه
واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية
كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال
بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر من
الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان يجي
المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى
لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال
المؤكدة كما مر قوله اتعلموا انتم من اهل العلم والمعرفة او
انتم تعلمون ما بينه الى الاول على تنزيل المتعدي منزلة
اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى
ذهب كما ترى في المعنى على قوله وان دخولها اولى
وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس
من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر والنعت وورده

في كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو
والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال
عينك دمعها لا يرقا وحكي عن سيبويه الاستغناء
عن الواو بنية الحضر اذا كان متلوا نحو مع التمر مشوان
بدرهم اي منه قوله حتى يدخل في صلة العامل المراد
من الدخول في صلة العامل ان يجعل مبتدأ خبره قيوده
والمبالغة في الاثبات وعدم جعل رأسا مستقلا والمراد
بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكس ورب في
المعنى من قولك وجهه حاضر اليه يرد ان مجموع الجملة
في السبب لا يظهر بادي بالمزد لعدم السياق الذهن
الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقدم
الخبر على المبتدأ به الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند
الى الظاهر وسوّد في المتقدم هذا تم التوجيه الذي ذكره
الشيخ انما يحتاج اليه اذ جعل الوجدان بمعنى الاصابة
والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده جرا له
المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته
متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود
والكرم فاعلا لحاضرا له وحذف الالف لبيان حال
الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال
فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل حذف الالف
في مثله معيبا اذ مسموعا فيه قوله والذي يلوح منه كانه اعتراض
على المصنف كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله
الشارح من الشيخ وتاويله بقوله وقال في موضع آخر انك
اذا قلت الخ يلوح منه ان المراد ولو به بالعكس والذي
يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله يميز في الموضعين
على التناسب والتشابه قوله حذفت الواو اي
واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الآية
المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف
دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال يغرب

من

من القاموس والشبه بالمزد قوله والذي يبين ذلك
اي كون جائي زيد هو فارس حسنا قوله اذا انكرني
بلدة اي على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد
المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد
تعال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازية
بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والبازة
لغة فيه وجمعه ابزاز وبزار قوله وان امر الساهري
اليك ودونه اي موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة
والاسراء السير في الليل لا في بعضه كما ظن تعال اسرى
بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به
كما تعال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة
واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة
اصله موموة على وزن فعللة وهو مضاعف قلبت
الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على
انه لما فيها من المخاوف والمهالك يوم بعض سالكيها
الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا من الخوف
الهلاك وهو البيداء المفازة من باد يبيد اي هلك
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان نا هلا و
اللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوي
من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه
وجمع السلقان كخلق وخلقان قوله فالواجب ان
يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان
يتوردها وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا
احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن
الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلنتامل
قوله والحق ان نحو على كتفه سيف الخ لا يخفى عليك
ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لا يتبين من هذا وجه

اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
كما دل عليه قول الشارح ان بعضهم ههنا وفيه بحث لان
هذه بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء قوله فقلت
عسى ان تبصرني اي كأنما بحاطب اردة عملته على اعتنائه
عثمان بن عفان معد واحد الرد وحوالة حوالي البر ولا يقال
حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله يرد اكر يحمل ويتنطع
اي مشتمل عليك التعظيم والتبجيل اشتمال الرد على صاحبه
قوله وقال بعضهم هو الاندلسي نقله عنها الفاضل الرضي قوله
نصف النهار الماء غامره وربيقه بالغيب لا يدري
البيت لمسيب بن علس يصف غواصا طال مكثه في الماء
وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق
والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك
نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر
فيه عائد الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد
على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي
الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من
نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير
فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى ضمير يعود الى النهار
اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو
الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي
في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردة
على الاصل قوله اما الايجاز والاطناب والمساوات
قدم الايجاز منبها على انه يناسبه التقدم في الكلام واردفه
بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب
لم يتعرض للمساوات مع انها منه ايضا لانه لا فضيلة
للكلام الاوسط فما يصدر عن البليغ مساويا لا يكون
فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح المفتاح للشريف وفيه بحث
لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ
التجرد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون

في الكلام

في الكلام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ
واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون
لفظها مطابقين ويؤيده ما اشار اليه من جواز كون
المؤخر بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا بالمتعارف
الاوساط مع ان اعلم اللهم الا ان يقال مراده انه ليس
بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت و
كذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز
مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط
بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من
متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساوات
فتامل قوله اي كلام ازيد منه يشير الى انه لا بد في كون
الكلام مشوعزا لكونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام
في كونه انقص وقد جعلاه من قبيل الشتاء ابرد من
الصيف والعسل احلى من الخل قوله لا عي وفهاهة كلاهما
بمعنى واحد قال في الصحاح العي خلاف البيان وقد
عي في منطقه وعيي ايضا فهو عيي وعي على وزن فعل
وفي المثل اعيى من باقل والفهه والفهاهة العجز ورجل
فه وامرأة فهة قوله عن حكم النعيق النعيق صوت
الراعي في غنمه وقد نعق الغراب ايضا نعيق بغير معجمة
قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام
المتعارف وكلماته وهذه الاضافة بيانية قوله والاطناب
اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي
نعم المساوات لما سيجيء وهذا التعريف لا يلايم اللهم الا
ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اما الى كون
عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اما الى كونه اقل
من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان
هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع
الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان
هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واخرى

الى كون الكلام خليقا بالبسط مما ذكره فافهم **قوله** وليس المراد رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بالبسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكليف الى ما ذكره الشارح وانما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا بالمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا باسطا من هذا المتعارف **قوله** لكنه الجاز بالنسبة الى مقتضى المقام فان قلت اذا كان الكلام خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه الى التنبيه على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب وايام المشيب **قوله** فعلم ان للايجاز هذا مبني على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار وعند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقد لوح سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نعم **قوله** الخلاف حرف النداء وياء الاضافة قط بكلام مستعر بان حذف كل منهما بعد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فان كان يكون للاوساط ايضا عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال **قوله** اذا قال الخمس نعم صدره لا يبعد الله التلبب في الغارات التلبب التشمر والتهيوء والخميس الجيش الذي له خمس اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للحرب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاخبروها **قوله** والتنبيس

الاطناب بين البين ما عموم من وجه هو بين العاص الجنسي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصور من اللبس ذكر هما لبس بضروري في اداء المقصود انما اعتبر ما لتبيين الى في صورة بلاغة الكلام **قوله** وجوابه ان المراد عموم تعبر بخفيه الى نوقش فيه بان قول السكاكي فلا يهما بسبق لا يغير الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا سكان مطلق النسبة لا يشتبه ذلك ثم ذكر **قوله** الحارث ابن الحلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة **قوله** فيه نظر لانه قد اشتهر قبل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العقل والعلم ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل **قوله** وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر **قوله** نحو قول عدي بن الابرش في الاكل كمن صغار في شعر الوتين بخالفه سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه **قوله** ذكر قصة الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تزوجني فتضم ملكي لملكك فتزينك وشاور اهل الراي من

عاد وهو يومئذ بنفسه من ساطي الفرات فاجمعوا على
ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال
المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها لحالك وسار اليها و
استخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير
ما الرأي قال ببقة خلفت الرأي ثم ادخل بعد الليتيا
والى على زبا فامرت به فاقعدته على نطع وجي بطشت
من ذهب وشد عضداه بالادهم كما يفعله الفصادون
فقطعت راهشاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا
تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا
خلاصة القصة في شرحها طول قوله كذبا ومينا وزعم
بعضهم ان الرواية كذبا ومينا فلا تطول قوله فلا فائدة
في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين
على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كما للتاكيد
فلا يخفى انه مناسب للمقام فلا اخلال بالبلاغة قوله
اسم للمنية من الشعب وهي الفرق سميت المنية شعوب
لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام قوله
من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على
تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانه الاهلاك
قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان
لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا ايضا معنى الشجاعة
لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار
هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا بل من شبت حبه بالولا بل
العاطفة قد يختار هلاكه جبنا وهلعا ولو سلم الاتحاد
فهذا انما يرد اذا كان غرض القايل بحجة كلام ابي
الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن
رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح
كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة
مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج

فالشم

فالشم وعده دبار لها بالرقمتين كانها مراجع وشم في نواشر
معصم وقد مر في شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمة
جانب الوادي والمراجع جمع من رجعه رجعا بمعنى ارجع
وكرر ويقال فلان يرجع صوته اي يكرر والوشم
من وسم اليد اذا غرز بابرة ثم ذر عليه النورة وهو
الكحل والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم
عروقه الواحدة ناشرة شبه الآثار التي في الديار
بمراجع الوشم ويروى دار لها بالرقمتين وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما
متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به لان يقال
اعلم بمعنى احصل وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي
القلب اي جاهل قوله معناه انه قول لا يعضده برهان
يرجحون قوله باخوانهم لتاديه اصل المعنى لا للتاكيد و
نحوه قوله قدمها لانها الاصل والمعتبر عليه فيتبع الاولى
ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي السابق اعني
قوله والاقرب ان يقال ثم ان المقتضي لبيان
فائدة العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز و
الاطناب والمساواة واما التقديم فيما يحتمل جزء فرع
التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا
باهله حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيء
ايماء الى ان بعض المكر ليس بسيء كما في قوله تعالى
ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء ليس بسيء قوله
عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل في الظرف
ولا في غيره فالظرف متعلق بالجزاء اعني واسع على
تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظرف بناء على
التوسع فيها لجاز عليه ان يتعلق بالمتنائي قوله اعتبار
ذلك امر لفظي فان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا
نم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان
مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل

اصل المعنى فتقديره لبس لا بحوى لفظي بل لبا دية اصل
المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا
احتياج الى تقدير بحسب تادية المراد قوله نافعا عن
اصل المراد ثم هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور
معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل
منعا وسندا فلا وجه قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن
ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله رجحان قوله
ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي رجحان
في القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظ
ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والقاف مع انهما
موجودان في الكتابة قوله والنهي على المطابقة يعارضه كون
سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة قوله اذ التوعد
حيثية التوعد غير حيثية التغيظ وان كانت الحيوة العظمى
نوعا ولو ذكر هذا قوله فان حصل في هذا التكرار رد العجز
على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد
العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون
في الكلام الذي يكون في الوسط اكثر من العجز والصدر
كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة
قوله فلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على
الصدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا
كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم
يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان مرجعي حسنه
راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن
رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى
ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي
وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
معارض بان قولهم ايضا يشتمل على نوع غرابة حيث
جعل الشيء نافيا للنفي بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح
قوله وسلامته عن تواتي الاسباب الخفيفة من ان يجتمع

حرفان

حرفان ثانيهما ساكن نحو لم وقيل قوله في موضع واحد
هو لام القبل الاول والف النفي قوله وفيه نظر لان
تقديم الجزاء قد سبق منا في آخر احوال المسند جواب
هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب نوع
تخصيص صح به ان يقع مبتدأ وخبره تقديم اخيرا الجار
المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى
ان حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص
فتذكر قوله قيل ان الصغرا اذا كانت جملة فالاحسن
الرفع والحذف في غيرها ذكر كقوله مالك عندي غير
سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي بكفي كان
من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس يملأ
مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء قوله بنت
اخوالي من زيد ظلما علينا لهم قديد اي صباح في
موضع نبتت من النبتة يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعول
الاول ضمير المتكلم اي نبأ علمه فاعله واخوالي مفعوله الثاني
ومن زيد بدل من اخوالي او عطف بيان له او صفة
وزيد يحكي بالشخص عن زيد في قوله المال زيد لا زيد
المال فلا يتغير حاله في المواضع الثلثة ولهم قديد اي
صباح في موضع المفرد اي مفعول بالثالث لنبتت و
قوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم قديد
اي يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بقديد
على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا
لنبتت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله كما مر في
آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة
يجوز بعدها الشرط بعدها ويجوز في غيرها القرينة قوله
وكذا اذا قال المفرح الحامل المهملين الذي في صوته
بجة من حال منفردة يكسر السين وعدم القوة وقيل
هو منعدم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح
بالشيء بالكسر بجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجح بحجا فتح

قادين

اي فرحه فتفرج وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل
اذا لمعنى الماضي كما في قوله تعالى اذا بلغ بين السدين
قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت
ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لما كان الجملة الملصق
كالمغايرة قوله نحو جاءني زيد ليس الا التقدير في المثال
الاول ليس الجائي الا زيد وفي الثالث والرابع ما
رأى (?) وما علامي وفي الخامس لسدس (?) قوله تعالى
الم تر الى الذين الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب
وفي السادس كان ما كان وثمة ثلم (?) للجبين صرعه على
شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما على
يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال وهو مجرب (?)
للفرزدق صدره بامرة اي عارضا يستره يختلف
فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو
المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد
حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب
سيبويه الى انه من الثاني والاسم المذكور في الاخر
هو ما اضيف اليه ذراعي اخر لكون كالعوض عن
المضاف للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد
وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه و
المختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على
كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض النحات
يعرض في الافق وارسخ مضارع مبني للمفعول اي
اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران
ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا
والمنادى محذوف اي يا قوم كم من استفهامية
ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف
قوله واما الجملة واراد بها الكلام التام الذي لا يكون
جزء من كلام اخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء

جملة

جملة قوله فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في
مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون
فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت
ورده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان يراد
فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه
بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد دفع الاعتراض
نشأ من جهة ان في كلامه ان الماضي بعد تحقق معنى
فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب
عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت جعلت
الماضي الداخل عليه قد التحقيق للاستقبال وفائدة قد فيه
هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى
التأويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة
الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة
الى يوسف عليه السلام كما دل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان
نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد
انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع
الجزاء ماضيا بقد فتدبر قوله وظاهر كلام الكشاف
في تسميتها فصيحة عبارة الكشاف في سورة البقرة
هكذا الفاء تسمى فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب
فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله
تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظ
قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني الاخر
وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها
بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فاء
فصيحة لم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير
الاخر فيفهم من ظاهره ان يكون الفاء فصيحة انما هو
على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه

لان العلم عندهم في الفصيح البيت المذكور في الشرح
اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفاقا
وانما اختصرت السكاكي على اختيار العطف لعله التقدير
ضرا ولان الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرفة
الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف واعلم ان المثال في وجه
تسميته ما فيه فصيح كونها مبنية عن ذلك المحذوف
بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن توقعها
ذوقي لا يمكن التعبير عنه **قوله** خراسان اعني ما زاد بيا في
البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بالعوطا لما
خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم
خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد
فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله
ان يدني على شحط سكان دجلة من كان جيحانا متى يكون
الذي ارجو وامله اما الذي كنت اخشاه فقد كانا
عيش الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف
الهجر الوانا ويروى بدله لقلبنا الهاء لم المكسور احيانا
فقال الرشيد فقد اشتقت يا عباس واذن له بالعود
وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقوله
ما اقدر الله الخ تعجب من كمال قدرته تعالى وادنى
من الادنا من الدنو هو القرب واسكنت الياء
ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط
بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله
ساكن العين لانه مصدر شحط بفتح العين فيهما
ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين
مصدرا وبالتحريك اسما **قوله** ومنه بيت السقط اي
ظرنا بالضوء الخ الضمير في طرنا راجع الى الابل والباء
في بتغدادي بمعنى في متعلق به وبغداد بالدال المهملة
وبالذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان

الاصمعي سماها مدينة الاسلام وفيهما عن ان يقال
بغداد ولانه يسمع في الحديث ان يبنى صنم داد بالفارسية
عطر الصنم والوهن نحو من نصف الليل واستصابه على
الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت
بقوله ومنه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني
المذكورة معنى ما لهن وما لي الخ لا يكون البيت من
المجاز الحذف في شيء **قوله** فان العقل دال على ان
الاحكام الشرعية الخ والمسئلة اصولية مذكورة في كتب
الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والروافض
من اهل السنة واما على جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان
حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما **قوله**
قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه
قوله والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق
لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لمن زليخا
وكانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت
ان يظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف
العادة كانها قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما
مخالفا للعادة قلت لا شك ان المعتبر يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا
والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كانت في
المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه و
انما ذكرت الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود
فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين
لا لاجل اللوم على نفس الحب فلا يجوز التقدير في
حبه بناء على ما تقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في
نفس الامر **قوله** اي مكانا يصلح للقتال اي انكم
قائلون في موضع لا يصلح للقتال ونخشى عليكم
ويدل عليه انهم اشاروا الى رسول الله ص ان لا يخرج

من المؤمنين وان الحرم القتال فيها والقصة في غزوة
الاحد مشهورة قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
هذا دعاء الجاهلين حيث يتحرزون بالبنين عن البنات
ويقرون دالنهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراض
وتلبسه به دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب
للسياق ولم يوجد في اكثرها وكان تركه اكتفاء بقوله
سابقا او المخاطب بالفعل قوله يقال رفأت الثوب
ارفأه اذا اصلحت ما هي ومنه قد اشرنا في منهج الكتاب
الثالث اي ان القطب رد في شرح الكشاف امثال
هذه التراكيب بان المناسب ان يقال مثلا يقول
رفأت الثوب بل يقال او يقال اي اصلحت بل
اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا
قرئ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على
صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن
فيه لا يتعسف لان المناسب رفأت على صيغة الخطاب
ترفأه لا ارفأه وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر هنا وفي
امثاله كون القائل هو المخاطب ومع ذلك عبارة
بلغ كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف قوله وما
بعد ذلك اي قوله تعالى هل ينظرون الا ان
ياتيهم الله وجه المواخات في كليهما حصول شيء عقيب
ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان الوجدان
ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من
مظن الرحمة فان فيه الم العذاب والم الياس
من الرحمة والظلل جمع ظلة كغلة وغلل وهي ما اظلك
قال القاضي في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى
النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتيهم امره او باسه
كقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله
باسه فحذف المضاف به للدلالة عليه بقوله فان الله

عز

عزيز حكيم وجوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في
هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه
اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا السطر بن
على ما هي عليه فكيف غفل عنه هنا قوله لان الشر
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد وفي بعض
النسخ كان اعم من العم والاول انسب بقوله في
جانب الخير كان اشد لما بين القطبين من التجنيس
الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة يعني
ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلثة
وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية
فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه التوصيات
الاخيران ويحتمل ان القران نزل على اسلوب
العرب فلا بد ان يكون في نعت بحيث يفيد ما
لو خوطبت به بليغ ما لافاده مع قطع النظر عن خصوص
المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله كقوله تعالى و
قضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين في الكشاف عدي قضينا بالى لتضمنه معنى او
حينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر
ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه
وتفسيره تفخيم ذلك الامر وتعظيم له ودابر القوم
اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد
انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله من الايضاح بعد الابهام
لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع
انه الانسب للسياق اختصارا وقيل الاجمال و
التفصيل اشارة بلفظ من الى انه لا يخلو عن ضعف
لان الاجمال والتفصيل غير الابهام والايضاح فهذا
التفسير لا يلائم قول المصنف سوى ما ذكر وذلك ان يكون
المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام
للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام ما ثبت بها

ما فيه من العزايم المسطر فيه غيره باعتبار الامور الثلثة
المذكوره فلا محذور **قوله** يشب ابن آدم ويشب معه
لم يقل نحو قولهم لان متن الحديث على ما ذكر في
جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب منه
اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي
روايه يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان حب
المال وطول العمر ولكان في قوله في الايضاح كما جاء
في الحديث يشب ابن آدم الحديث بناء على انه نقل
بالمعنى ويشب بالكسر من شب الغلام **قوله** منزله
لف القطن بعد الندف فان قلت المتبادر الى المعنى الواحد
بالمثنى منزله اللف وتفسيره بالسمين متعاطفين منزله
الندف فكان الاظهران يقول منزله ندف القطن
بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن
متاخر عن الندف ثم ان المثنى بعموم بحسب مفهومه
وشيوعه منزله المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين
المتعاطفين منزله اللف فيكون التوسع من قبيل اللف
بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره
قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثر من اختلف
السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة
العشاء طايفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها
صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين
الصلوتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الخمس
لا بعينها ابهمها الله تعالى تحريضا للعباد على المحافظة
على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة
قوله لان المصابره باب من الصبر المصابره الصبر
في مقابلة العدو **قوله** والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور
معطوف على التنبيه ومرفوع معطوف على زيادة
التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة
تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قوم مغفلون

فيما يلزمهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب
فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي ذلك ان
لا يتهموه فان السرور زجر مسروره وعنهم عمه ويزلوا
على نصيحه كما كرر ابراهيم عم في نصيحه ابيه يا ابت **قوله** وكما
قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني الست سحبان
بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب
به المثل في الفصاحه دخل على معاويه وعنده خطباء
الآفاق فلما رآه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم
عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاويه
اخطب فقال انظر ولي عصى فقال بها من ادري
ما تقولوا ما تصنع بها وانت بحضره امير المؤمنين فقال
ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من
الظهر الى ان قرب فوت صلوه العصر فما تنحنح ولا
توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه
بقيه منه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له
معاويه انت اخطب العرب فقال العرب وحدها
بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيله
واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه
بالاضافه **قوله** لم يكون البيت من قبيل التكرير للتذكر ما بعد
على روايه ان بالفتح وانما على روايه بالكسر فلا تكرير
فيه لان الى ح يكون جزاء لانى لجواز وقوع المكسوره
خبر الاحرف السته كذا في شرح اللباب **قوله** وهي تبين
بطلان ما قبل الخ وجه التنبيه ان عيون الظباء حال
حيوتها سود ولا بشره الخزر اليماني الذي فيه سواد و
بياض **قوله** قبل المراد بالحالي الشامه فانها معروف الشعر
وح يكون قوله لم يهم متصلا حال من باب التذييل لا
الايغال لدفع توهم خلاف المقصود في ضرام السقط
الحال هو الحلال ومعنى بها الملك المنكر وحقيقه
ان الحال بمعنى الكريم قال رجل وقال ابي ذو كرم طلق

على المنكر مبالغة كقولهم رجل عدل اشبه فاها في الطمع و
الاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا مشوهم
الفم بغرض فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم
لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يسع الفم فلا في ذلك بان
جعل الخاتم من الدرهم الكاس في الغالب يكون مثقوبا له
بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يعلها
فتدارك ذلك بجعل الفم بانه لا يسع ملك عظم الشان
فكيف غيره قوله ودفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبل ملك كراهة
فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم خلاف المقصود
كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال
قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال
اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة غير دفع
توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الدفع لوجوب كونه
في آخر الكلام وليست هذه الاقسام اقساما متباينة فان
الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من
وجه فلا بعد في ايراد ما هو من قبيل التكميل في
الايغال قوله وهو لا يجازى ذلك الجزاء المخصوص والمراد
بالجزاء ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون
الكافر ايماء بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بلغ في
العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الآخر في الآية
وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله و
هل يجازى الا الكفور العامل لكن عبر عنه بالكفور لان كل
من يعمل بالكفر والعطاء على هذا الوجه يكون الآية من الضرب
الثاني قوله وكل منهما يمكن على ما قبله المتبادر من هذا الكلام
ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل
للتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر
من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا توهم انه قبيل القول
بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل الخ تحكم لا
دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير

هو

هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني
ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل منقسم الى قسمين
وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر
الضمير دال على ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان
يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق
الخ عن عمر بن الخطاب قال لجماعة اي ان اشعركم القائل
ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال فهو اشعر
الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص
الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا
تلمه حالا عن الضمير في مستبق ايضا الا ان يبنى الكلام
على الاتحاد والتوالي بين الضميرين قوله يعني انك
لا تقدر على استبقاء مودة اخ الى ان قوله اخا على
حذف المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى والتقدير
لست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد
يكون سببا الى فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف
المقصود مجرد الاحتمال بل يجب بحسب نفس الامر كما اشتهر به
الاتصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا
في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق
من السقي الا لاصطلاح الشيوع الاستعمال فيه وكثرة
وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا يرى البلغاء يكثرون
في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون البيت من قبيل
التكميل لمجال اه فان قلت بادر كونه سببا لخراب
الديار ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام
المطر السابق فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة
قال الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد
ولا برق قلت تقديم قوله غير مفسدها على قوله ديمة
يمنع مع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا اعدى الذل
بعلى والا فهو يتعدى باللام يقال ذل له قوله ويجوز
ان يكون التعدية الى الفرق بين العاملين ان

الاول باعتبار التفخيم والثاني باعتبار التذليل لكونه
من العالي الى السافل ثم ال على حصول معنى العلو في
المتذلل فلا حاجة الى التفخيم كذا في شرح الايضاح
قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء والانصاف
ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من
الملوك بانه ليس بحليم يبادر منه المهابة البتة وفيه نظر
لان مهابة الملك انما يتبادر عنه وصفه بعدم الحلم بالنسبة
الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان
اعداء الملوك ملوك فمسلم كما يشهد به الذوق السليم
هذا بنوع ما قيل بغيره للمص ان ما قال الشارح باعتبار
برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل
قوله فمعنى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الخ قد نوقش فيه
بان حال البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو
كان جبارا متعنتا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان
الحلم يوجد حال المهابة ويحتمل ان يكون معناه مهيب
في غيظ العدو وحليم في وقت مصادفة رعاياهم مع ان
حلما واضحا مع الابجاء وجوابه ظاهر فان ما ذكره
الشارح ارحلطابي وادعائي واذهاب البشاشة مهابة
الشخص باعتبار الغالب والا فرب ذي سلطان
ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع القطع على ما
ذكره لا يضر اذ هو ارحل عليه كما في مثل هذا
المقام نعم اعتبار البشاشة واطلاق الوجه بالنسبة
الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة
قوله بعض لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول او الحال
او نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل
المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها
المصنف في الايضاح او تقليل المدة في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من الاية هذا
ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية

المستفاده

المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا
البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان
الاسراء كان في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب
الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت
ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب
والاول يقتضي البعضية وذلك لانه ح يصير محدودا
بدخول حرف التعريف والليل وان كان موضوعا
لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب
لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره
الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل
منكرا توسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء
فلان بليل او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية
بهذا الوجه فلا اشكال والاوجه ان يقال انما حمل
التنوين على التقليل لكون الكلام في قوة اسرى
بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه العرف بحسب الاجزاء
على ما يشهد به سواد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو
انه تبين مما ذكره ان المقصود بيان وقوع الاسراء
المذكور في بعض الليل فانه دل على كمال قدرته
تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود
فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا يبقى
الايهام المتبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق
والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل
فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي
الى ترجمان الترجمان على وزن زعفران ويقال
ترجمان بضم الجيم وكذلك ان تضم التاء بضم الجيم يقال
ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح و
الكلمة رباعية وغلطوا الجوهري في فصل التاء زائدة
وذكره الكلمة في فصل رجم ومعنى البيت ان الثمانين

سنة التي انتهى اليها سنه احدثت في سمعه ثقلا يحتاج معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قرب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان فيكون الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين حصل في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه يوهم للدعاء عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرء القيس وتملك اسمها وبيقر فعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة قوله والفرق دقيق اشار به صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة المفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وخبر ان الثانية محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف خبرا مخاطب للمأمور بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة انما اعترض عليه الشيخ

بهاء الدين

بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى فلا في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثاني على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى والمستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والتلهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله واما تشهد له البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطلله الله اهدره ولا يقال طل دمه قوله بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم نمت منا رئيس الا في الحرب ولا ابطل دم قتيل منا في موضع كان وعلى به من العنق الغرض المتعلق بالشجاع ومعنى يحتله يحله وينزل فيه نجيره اي ندخل في جوارنا وحفظنا منيع اي يمتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اي هو مرتفع عال بحيث لكل طرف الناظر اليه وهو

الابيات يدل على ان المراد من الجبل حبل العرق السو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكر شارحوا المفتاح فليتامل **قوله** يشتمل بعض صور التتميم والتكميل وكذا بعض صور التذييل لكن لما كان اهل البغرشاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر المختص بغير التبعض لم يتعرض له **قوله** ونقرير كلامه على ما ذكر ما ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يرد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال **قوله** فهو لان ما هو اقل من جملة الخ وقد يتكلف ويقال قوله جملة كان او اقل او اكثر ترديد الما كان واقعا في احد الموضعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة ما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف اي جوز جملة فرد وان لم يجوز يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الخ ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله** لان ايمانهم لا ينكره من ينتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفادان من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى **قوله** وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم مع حالهم بين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حولهم فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله ويؤمنون به اعتراضا على مذهب من لم يشترط فيه النكتة **قوله** وفيه نظر لان هذا داخل في الكيم الى الخ بان مراد المصنف

ان هذا

ان هذا الكلام مع تعالى في امر يعظم شانه فعند عظم المنظور تعالى زينة بعيني وعند عظم القول تعالى ما له بعينه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضائه المقام وفيه ما فيه **قوله** ولبست بنطار الى جانب الغنى الخ وما بعده هو ابى العيار على ما بنو بني وحسبك ان الله اثنى على البحر **قوله** وقول الحماسي وتنكر ان شئنا الى هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله ونحن كما المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه **الفن الثاني علم البيان** لم يشر في الفن الاول الى ان المراد من المعنى الالفاظ لا المعاني والمضاف محذوف من الاول او الثاني فليتذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين او له لازم فقط والجواب ان معنا هذا الايراد وان يراد بالاذكر ما يمتنع العكس كر تصور ا على ما هو اصطلاح المعقول او سيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ثم **قوله** فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي الاصلي للعلم لانه في المعاني الآخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليهم ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد معقولا وان

كان يعتقدون منقضيا تهافي المواد بسليقتهم واما على
تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تخريج
انما تحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان
خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على
تقدير حمل العلم على الادراك والاصول عن ظاهر
فتامل قوله والايراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد
معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقته لمقتضى الحال
اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوزوا
كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية
حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار
رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم
المعاني لانه يبحث على وجه كلي عن كيفية افادة التركيب
لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها
انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على ما
ادعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية
والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات
الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا
قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الظاهر
ان يعول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع
في التعريف فاين يعرف واجيب بان ما ذكره
الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار
عليه فان قلت المعاني التي يقصد عليها غير متناهية عرفا
وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بها لا يتناهى انحال
كما في ساير العلوم قوله ايراده يعني قولنا زيد جواد
اي لا وحده بل مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه لئلا يخرج
باستواء المعنى فتامل قوله لم يكن عالما بعلم البيان
قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه
الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان

مع انه

مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان
حتى يكون العارف به عالما بالبيان واجيب
بان الباء في علم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس
عالما بايراده بواسطة علم البيان ولكن ان
تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم
البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور به
بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح
هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من
قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية
الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ
لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية
مراتب الوضوح قلت المعذرة على ما ذكره وبالقدرة
على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا
اشكال ولو سلم لم ان لا وضوح في نهاية مراتب
الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان
اصل الدلالة العقلية لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن
خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي
قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول
وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور
في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله
فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من
حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا
وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الذي
يخرج الملكة المذكورة عن كونها منسوبة لعلم البيان
وجزءا من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا
يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد
بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من
جملتها المعاني التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد
المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد

المعنى المذكور في تعريف ارادة وحده وجه ذلك
التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو
المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد
او المسبب من تلك الاصول وتعريف المعنى خال عن
هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية **قوله** ودلالة الاثر
على المؤثر اقتصاره في تفصيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين
من اقسامه اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية
كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع
والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع
وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية
ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على
دلالة دال على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك
المرتقص على ان طبعه يقتضي ان يحرك تلك الحركات
اذا تأثر من طيب الالحان و ملاءة الاصوات
وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم
وحاجته عند شدة الم **قوله** اما ان يكون للوضع مدخل
فيها او لا قد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ
واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين
مثل قولنا القائل من وراء الجدار زيد **قوله** بحسب
مقتضى الطبع اي طبع اللافظ واللفظ او طبع السامع كما
حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع **قوله** كدلالة اح
على الوجع فانه بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة
المشددة يدل على التحير واما الذي يدل على الوجع
فهو بالضم لا غير **قوله** ثم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى
من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستنبطا بما
نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ
هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى
متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه

اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف
لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ
واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا
ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل
عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص
فمحل ارتسامه النفس لا الخيال فاطلاق القول بان
محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار
طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان
المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون
محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر
قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف
ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
الحصر وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب ان
تحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور
عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التعريف
وان كان مستغنيا عنهما الا انهما لا تنافيان العلم
بالوضع بل كل منهما محققة سواء وجد العلم بالوضع
او لم يوجد فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد
قوله واعترض بان الدلالة اي قرر الفاضل المحشي
الاعتراض على وجه المشهور ونقل جواب الرازي
في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله ان تعريف
بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه
لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف
به فلا بد من تأويل آخر على انه اذا الجأ الى
انه تفسير باللازم الغير المحمول فلا حاجة الى
اخراج عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني
للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة
العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال
اعتبارها هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم و

لهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح
المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اولا وبالذات
الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ
والمذكور ها في كلام الفاضل المحشي اولا انه كون
المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل
قوله وجوابه لنا لا نم انه ليس صفة اللفظ قد رد
الفاضل المحشي هذا الجواب بنقض خلاصته ان فهم
السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث
العاقل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم
عن المحل صفة للمحل قائمة به فبني كلاميه في كتابيه
هذا مع ظ الا ان يقال مما ذكر في حواشي شرح
التجريد مثل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان
دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ اي
من جهة هي منشا لكون العقل حاكما فصح التعليل و
سقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لا ملاحظة
العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم
فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان الدلالة لا محالة
فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليهما
من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين قوله واريد
به الكل واعتبر دلالته اي انما اعتبر الارادة مع انه
مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال
لو كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ودل
على الجزء بالتضمن يصدق عليها تعريف الكلية والجزئية
وما يتفرع عليها زيادة ايضاح ولمشاكلة الحج لفظ
الاعتبار في قوله اعتبر دلالته اي عليها قوله
وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
اي ينتقض تعريف الدلالات بعض الدلالات
لا بحدوده بعضها وانما لم يتعرض لانتقاض حد
كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع

على

على مثاله مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا
للكل ولواحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا كما
قصد في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالات الخ ولو سلم ان قصد التعريف
لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق
الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز
فلا انتقاض اصلا قوله فاللفظ ابدا لا يدل الا على
معنى واحد قيل لا فائدة لهذه المقدمة اذ لا يدعي
امكان اجتماع الدلالات بل انتقاض تعريفها و
يجوز ان يكون اللفظ ابدا مستعملا باحدى هذه
الدلالات مع انها يصدق عليها تعريف الدلالات
الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره
الفاضل المحشي فلتتامل قوله الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك
فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم
قلت هذه من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ
الخ وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه
للاعادة قوله وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا او
التزاما قال الفاضل المحشي هذا ابطال وبين وجه البطلان
ببسط التفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول
ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم
الثاني وهو فهمه ملتفتا ومقصودا بالبال قصدا بتوسط
القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل
وهو ظاهر فلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم
ح ان يتعدد المطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح
لا تضمنا قلت مراده نفي ان صار نفس الدلالة مطابقة
لا تضمنا ان الدلالة عليه من انه نفسه صار كذلك
كما يدل عليه السياق واراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا
القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم

م الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل
العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا
لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع
له بعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من القرينة في
مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة بناء على
ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان
القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم
المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون
موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف
الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز
بواسطة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث
الحقيقة والمجاز انا لسنا ان قوله ما ذكره الشارح
من ضرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا
والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع
بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ
اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه
في تلك الحال باحدى الباقيين محل نظر لان سياق
الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في
ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد
لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون
تضمنا نعم عدم التفرقة بط كما حققه المحشي فيكون المقدمة
الثانية مبني على ما ذكره الشارح اللهم الا ان يقال مراد
المحشي ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر
في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها
مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فيستغنى بها عن
التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض
على الشارح فيه بحث اما اولا فلان هذا القائل
صرح ان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد

وحقيقه

وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد
وقد حكم ايضا باستلزامها للمطابقة فمقتضى الحكم
الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى
اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونهما
مطابقة فلا وجه بحث القول بنفي الدلالتين متمسكا
فيه بالثاني وفي الجملة لما جعل المجيب المذكور
الارادة مدار الدلالة لم يتصور ان يعين احدهما
في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان
تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصور من مطابقة
كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما
صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها
الدلالة المطابقية على الكل والملزوم وقد اشترط لانتفاء
الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن
مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على
الارادة وما تقرر من امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام
منها مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض **قوله** وغير
ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين اهل النحو
في مقام التلميح والتهكم **قوله** وكلام ابن الحاجب حول
شعراي عبارته هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناها
دلالة مطابقة وفي جزئه الدلالة التضمن وغير اللفظية
التزام وقيل اذا كان ذهنيا **قوله** لخروج كثير من
المعاني المجازات والكنايات الى جوابه ان
من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات
والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها
عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية
او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس
تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل
المحشي واعترض عليه بان الدال على المجازي ان

كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم
يكن المجاز في رأيت أسدا في الحمام مجازا في المفرد
بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به و
أجيب عنه بأن المراد هو اللفظ المستعمل في غير
المعنى الموضوع له ولا شك أن المستعمل في المثال
المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع
إنما هو لفظ الأسد ولا دخل للقرينة أعني لفظ في
الحمام في ذلك الاستعمال وإنما هو لأجل فهم المعنى
المجازي منه والحاصل أنه لا يلزم من كون القرينة
جزءا من الدال على المعنى المجازي أن يكون المجاز
هو المجموع المركب لجواز أن يكون المستعمل في
المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وإن كان
الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار و
من القرينة فيكون المجاز مفردا وإن كان الدال
مركبا على أنه لو سلم ما ذكره في مثال أسد في الحمام
فلا نم أنه يلزم أن لا يوجد مجاز في المفرد وإنما يتم
ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية فإن قلت جعل
القرينة في حكم لفظ تقديري إذ يقال المجموع المركب
من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو
اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن أن يكون
مجازا في المفرد مع لزوم أن لا يوجد مجاز في المفرد
قلنا قد سبق أن اللفظ إذا استعمل في جزء الموضوع
له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالإرادة
فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجازي
المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام إلخ
رده الفاضل المحشي بأن لازم الشيء لازم وإن
كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه
أظهر من دلالته على لازم لازمه وقد صححه بما لا
مزيد عليه لكن فيه بحث لأنه إنما يتم إذا كان

لازم

لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم
سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الأعم أو الأخص
أما في الأول فظاهر لكفاية تصورا أو تصورات في
الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصورات وتصور ج
في الجزم باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور
ا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في
هذا الجزم إلى اعتبار لزوم ب لا لف ولزوم ج
لب وأما في الثاني فلأن تصور الشيء إنما يستلزم
تصور لازمه بشرط أن يلتفت إليه قصدا أو الملتزم
لتصور اللازم الثاني تصوره للازم الأول مقصودا
ملحوظا في نفسه اللهم إلا أن يثبت لازم يستلزم
تصوره ولو تبعا لملتفت إليه قصدا تصور اللازم
له في بعض المواد ونوع لكن كليا فتأمل قوله لا ينافي
بالوصفية فإن جلت التعبير أوضح دلالة على المعنى من
المعنى مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية جلت التعبير
والمعنى إنما يختلف أن يكون أحدهما دالا على الهيئة
التفصيلية والآخر على الإجمالية فالاختلاف فيهما
راجع إلى نفس المدلول لا إلى الدلالة قوله وإلا
لم يكن كل واحد دالا إذ لا شك أن الوضوح و
الخفاء المعتبران بالنسبة إلى السامع وكذا الدلالة
بهما أعني الإرشاد يعتبر بالنسبة إليه فلا يرد أن
تعلق الدلالة يعتبره بالنسبة إلى نفس الأمر لا بالنسبة
إلى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء
الدلالة قوله مثلا كل كلمة منها أي كلمات الكلام السابع
قوله مرادفها أي مرادف تلك الكلمة لا كل كلمة إذ
ليس لنا مرادف كل كلمة قوله ويحتمل أن يكون
بعض منها دالا فإن قلت قوله ويحتمل معطوف
على قوله لا يكون وهو منفي بقيد متقدم عليه أعني قوله
وعلى التقدير من فيفيد كون بعض دالا على كل من

المتغايرين مع انه لا دلالة لشئ منهما على احد المتغايرين
وهو ان لا يكون عالما بوضع شئ منهما قلت قوله
ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل
انه لو لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا
من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم
اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف
عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم قوله
وقريب منه ما قال اي الفرق بين الجوابين ان
المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد
وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقد تكرر اللفظ
على الحس والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد
معنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضوح والخفا بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا
مدخل لعلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت
نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق لو كان تاما فانه
كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى
مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة
الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة
لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر
على مدلول آخر وضعي والسؤال على الدليل على
انه يمكن ان يراد بعلة تكرر المعنى على العقل تكرر
معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام
في الدالين على معنى واحد وضعي لكان ذكر علة
تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تاديه
ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه
مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
الموضوع للملزوم على اللازم والا دلالة للازم
من حيث انه لازم على الملزوم فتاديه الملزوم
بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب

بلست

بلست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التشبيه وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع
ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة
الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل قوله مثل كونه كثير
الرماد وكجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت
القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة
ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود
وينتقل من هزال الفصيل الى فقد الام ومنه الى كثرة
جلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه
لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن
هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل
قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس فهم
من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئه اوضح
من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى
المفهوم التضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام اعني
ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه كما توهم بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى
الجزء كنسبة الجزء الى الكل فغايته الامر ان يتحدا
في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء
جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا
المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قوله
قلت الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فاتهم
بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب
بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحث
لان للقائل ان يقول الجواز ان يكون مراد
الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره
الشريف بناء على مذهب الميزانيين في هذا

جبن الكلب لكثرة ضربه ومنه
الى كثرة الواردين ومنه الى
كثرة الضيفان ومنه
الى المقصود وينتقل من هزال
~~هزال الفصيل الى فقد الام ومنه الى~~
~~ومنه الى كثرة جلبها~~

المقام غايه الامر يخالف الاصطلاحين ولا باس
به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه
من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان
الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء مما يصرح بان
المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره
في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف
الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء مما لا حاجة
اليه في تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا
وخفاء اذ قد سبق منه في بيان تاتي للوضوح والخفاء
في دلالة الالتزام على ما ذهب ارباب المعقول
ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يستلزم تفاوت
الترتيب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح
من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراد ان الاختلاف
المعتبر فيما بين القوم المأخوذ في التضمن ليس باعتبار
فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم
ما ذكره ان ينتقل الذهن عند ارادة الجزء الى
جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سنذكره
الوجدان السليم قوله ومعنى التنوع بالكمال اي
الواو للحال والحال ان معنى التنوع بالبال بالاجمال
لا بالتفصيل والحصول بالبال مفصلا بدون حصول
الجنس محال والى هذا اشار بقوله وما يراد النسبة
بينهما في هذه الحال اي لسر انه جنس الجزء من
حيثيته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو
بعد موضع نظر وجوه النظر ما اورده الفاضل المحشي
على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان الابحاث
التي اوردها من عنده اثنان الاول ان قوله
في توجيه مراد الشارح اقول لا يتصور اختلاف
في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف
بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس

بحسب

بحسب نفس الامر وليس مراد الشارح ما ذكر
ما ذكر بل لان اختلاف الدلالة بالنظر الى
اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس
الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر اليها
ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه
كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح
ما اراده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع
او تبيين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم
الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في
المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف
في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان
يكون الاختلاف بحسب كثرة الممارسة ونحوها كما
سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا
راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلنا
هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب
العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص
واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة
غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم
وهو لا يستلزم نفي المطابقة اذ يمكن الاطلاع على
مراتب العلم من التيقن والظن الجلي وما دونه بدلالة
المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية
بينهما الثالث ان معنى قوله وربما يقال الى ذلك
في بيان عدم ما في الايراد المذكور في الدلالات
الوضعية في المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح
بقوله اما اولا الخ كما ظن اذ قد صرح في هذا القول
بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف
في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة الرابع ان
قوله انه اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف ما
ذكره في شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك

في نفس الدلالة بل هناك مراتب يحتاج في دفعها الى قرينة
وجوابه ان معنى ما ذكر في شرح المفتاح انه لا تفاوت
في نفس الدلالة كما صرح به وما ذكره هنا انه لما لم يكن في
التعريف اشارة الى ذلك التقييد يرد وجود التفاوت في
المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا
لو سلم ما ذكر لدل الخ قد اجاب عنه في شرحه
للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية
فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا بالوضع لا
وجودها ولا مع عدمها قوله ثم ظاهر الكلام يدل على الخ
انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز
مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز
من ان يتحقق اللزوم ويراد اللازم وليس عبارته
تنافي هذا الا ان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
له الخ يعني مجاز به هذا اللفظ او اللفظ المذكور
في كل مجاز قوله وهذا لا يصح الخ انما قال ظاهرا لان علاقة
اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا
ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا
الكلام الخ قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين
الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة
ينبغي ان ينبه لها وهي ان قوله ولمراتب في الوضوح
والخفاء مع ان دلالة مطابقة الخ توجيه للكلام بناء
على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة
التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في
شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود
في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك
وجهه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل يريد
ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن
ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي
وقد اشار اليه هنا بما نقله من كلام كمال الدين هشام

الجزائي

الجزائي وعنوانه بالفائدة فلا ينبغي ان توهم المخالفة
بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة
التي نقلها عن بعض فاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما
وهم فيه البعض بل في وجه الضبط الذي ذكره بحث
وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني الوجه
في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة
بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة
منشأ للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في
حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة عن
تلك المشابهة فمن ثمه صح ان العلاقة هي المشابهة قوله
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا الخ قيل ليس مراده
الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة
المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد
من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمحذور بل ملتزم وانما اراده التوطئة للاعتراض
على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي سيستفيد من
كلام المص كما سنذكره بقوله وينبغي ان يزاد الخ
وايراد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي بما
سيتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد
بها المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء
على انهم عدوا قوله تعالى [illegible] الخ من قبيل
التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام
وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وكذا امثالهما
تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قال زيد عمرو اذا
قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى
ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة
الخ فتامل قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى
ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار هنا ذكره

على وجه ينبئ عن التشبيه لاستطلعا كما مر اليه الاشارة
فى آخر احوال الاسناد الخبرى **قوله** صالحا لان
يراد المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام ارادته لان الحال القرينة الحالية
وبفحوى الكلام القرينة المقالية لم الكلام مبنى على ادعاء
دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كانه من افراده
ويصلح اللفظ كما يصلح لافراده الحقيقيه واشتراط
نفى القرينة انما هو لمحو ارادة المعنى الحقيقى فلا
يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول و
هو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم
اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا
بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم
احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل
حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا
غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة القطع
بحسب الظاهر كما تقرر فى الاصول وقال
الفاضل المحشى فى حواشى الكشاف والظاهر ان
الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة
شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول
اليه فى الذكر لاصاب كل شروط شرطا انتهى **قوله**
والطلاق لفظ الاركان على الاربعة يعنى مع خروجها
عن التشبيه المصطلح الذى هو نفس الدلالة فان قلت
فى التعريف المذكور ماخوذة من الاربعة قلت الكلام
فى المغضه بالبحث لا فى كل ما اخذ فى التعريف **قوله**
لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال البحث الورد
وشممت العنبر الى غيره بحيث ان ليس المراد تشبيه
الكيفية التى هى رائحة الورد بنفس العنبر الذى هو
مشموم عرفى بل رائحته فلا يكون التشبيه بالعرف
فى دفع السائح بالكلية **قوله** عما من شانه انه لم يقبل

عدم

عدم الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمشهور فى
عامة الكتب لا شفاضة نعوذ بالله تعالى وكتم امورا فاجابكم
والاصل الحقيقة واما اشخاص المتقدمين يقول النحى
به بلدة ميتا تجوزا به المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة
قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز وقد
يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان
يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة
كمال وضوح اصله الذى هو محسوس مخصوص فيشبه
محسوس آخر ليس باصل له ولا بواسطة مثل وضوح ذلك
المعقول لوى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح
المحسوس اى محسوس كان فضلا عن ان يكون
اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق
الادعاء والتنزيل وهذا الظاهر عند المصنف فتامل **قول**
فدخل فيه الخيالى يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات
من قبيل الحسيات لانها اكثر كان فى ادراك الصور
غير ان الحس يدرك بحضور المادة والخيال بدونها
قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا انما سمى
هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى
هو خزانة الحس المشترك الذى يتادى اليه جميع المدركات
الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها
اعترض عليه بوجهين بان المراد بالادراك
المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك
فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك اذا
كان عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك
بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه
الادراك الموجود او الادراك المعين لا بصورة
فلا غبار **قوله** بخلاف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق
بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك

بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الذوق من الاليين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وتحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل العلامة سوغ للشارح الامثلة على ما عرفوها في ايراد امثال هذه التحقيقات حملها لا على الشرح قوله مكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكييف الذائقة اي مثال لما هو كمال وخير عند القوة الشهوية لا لادراكها كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ادراكاتها الجودات العقلية الجودات مفعول الادراك والتعقلية بالرفع صفة ادراكاتها قوله فالمراد المعنى الذي اي نقل عن الشيء ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجيا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والنجم لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثير والتعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في وجاها على تقدير لام الضمير اي النجوم لا في التلبس وهو كون النجوم فيها هذا وقد ثبت في نسخة مصححة مقروءة على الشارح لفظ قوله او النجوم هكذا وارواية الصحيحة وجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالنقس يعدى به العين ويأتي حسه

الاستماع

الاستماع الصدود والاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل والفراق وفي وجوه الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل زيادة الاختصاص بناء على ان وجوه الوداع يسند في سابقه الظلمة في فيه تقدم المعنى لعدم ذلك الظلام في اصله موروث زيادة الملال وموحش بالجر اي موروث وحشة صفة ليل كالنقس اي كالنقس يعدى به العين اي يكون ذا وحشة بمجرد رؤيته ويأتي اي ويمتنع ولا يقبل الاستماع حديثه الصادر عنه قوله وان لطيف العكس اي هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه الشيء بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه قوله من الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشراك واما ظرفه فقوله في كون قوله وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا بمعنى القلب في هذا المصراع الاول والمعنى وكان النجوم فيها وجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما يظهر في القلب الثاني كما ينبه قوله حتى كان البدعة هي التي يلمع من بينها لا يخفى ان اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا يبعد في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر لاحت قوله ونحو ذلك مما يقصد الكلام من ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها غير مؤد اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تعليلا للحو صلي وان حمل على الجميع

كان تكثير المسند قوله في كونها كرباسا او ثوبا او قطنا
فيه نشر على ترتيب اللف وقد يعترض على كون
من القطن مثلا بانه ليس مساويا بالكرباس اذ يصدق
على ما لا ينسج بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز
ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله
حصول الجسم في مكان الى الصواب ان يقول
حصول العين في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر
الفرد يتحيز عندهم وليس بمتمكن والحيز عموم والجواب التعميم
المذكور اللهم الا ان يراد بتعريف حركة الجسم لا تعريف
مطلقها قوله نظر لان المقرر انها ان قلت فليعطف
على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام
على تقسيم الكيفيات الى ما يدرك بالحواس نوعا
حيث قيل بالبصر او السمع الى ما في خروج شيء من
المذكورات في خلال التفصيل عن تلك الانواع قوله
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت
الشكل الاستقامة والانحناء يعمان عوارض الخط بحسب
العرف حيث قال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما
التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان الكرة
المجوفة سطحها مقعر مع انه لا خط بالفعل لعدم التناهي
سطحه وضعا قوله كما في اوتار الاغاني في الاصل جمع
اغنية يعني المتغنى وهي بحسب متعارف اهل الاداة ذوات
الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات
النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسع الحرافة و
المرارة الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة او
البرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل و
من قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط
بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل
حصل اقسام تسع هي الطعوم بحسبها فالحرارة
ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف

حدثت

حدثت المرارة وفي المعتدل الملوحة والبرودة
~~او الكيفية المتوسط بينهما ومن قابل وهو الكثيف~~
ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف
حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض
والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان
فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة
هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم
دعاوي خالية عن الدلائل كيف والافيون مر
بارد والعسل حلو حار والعرشب دسم حار ولجو
آخر يتحمل المقام ذكرا قوله والعفوصة والقبض و
الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده
والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما
بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف
بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة
في التسع وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين قوله
والتفاهة قد تقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى صاحبه قد
يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه
فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله
احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني
على ما عليه المحققون قوله من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات اما انها تفريق المختلفات فلان
فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من
اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام
بين بسائطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه
فيتبادر الى الصعود والالطف فالالطف
دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات
واما انها تجمع المتشاكلات فمعنى كونها معدة له و
ذلك لان الاجزاء بعد تفريقها تجتمع بالطبع فان

الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع
فنسبت اليها كما نسب الانفعال الى معداتها **قوله**
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة
تجمع بين المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل **قوله**
وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض
الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع
الاجزاء والخشونة عدمه فلم لا من الاعراض
النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال
فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة
عما من شانه ذلك **قوله** كالبلة والجفاف قال الفاضل
المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام
والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي
شرح التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على سطوح
الجسم المكشوفة جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات و
الجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية
المقتضية سهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره
ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرده تصريحه
في حواشي المطالع بان الوصف بالجوهر يمنع الحمل على
الكيفية **قوله** واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة
التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة
التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة
بهذا المعنى من جنس الرطوبة وكذا الكثافة من اليبوسة
قوله على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات
الالات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة
او ذهنية كما في الاستدلال **قوله** وهو حركة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام هذا ظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم
لا تحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك
للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على

التشابه

التشابه والمراد انه حالة توجب حركة مبدء تلك
الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا تحركها
الغضب لا تحركها اسباب الغضب وقد يقال
على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان
الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة
هي الغضب لا تجعلها تحركه بحركة اخرى **قوله**
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه
انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري
المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير
قوله وبين اعتباري ونسبي بين اعتباري محض
واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسبة
والاضافة باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم
عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف
التفسيري **قوله** كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست
وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هي وصف اعتبره
العقل بالنسبة الى الطلب العالم بالنفس **قوله** او كاتصافه
بشيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض
ومن هذا التمثيل يشعر على ان العقلي في وجه الشبه
يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين **قوله** وهذا
يشعر لفظ المفتاح اي العموم هو تمثيله الواحد
الحقيقية الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة
امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما
ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد
اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما ان يكون
حقيقة ملتئمة واما اوصافا الخ **قوله** وفيه نظر كما
ستعرفه اي في هذا التشبيه المستفاد من المفتاح
ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي

الخ وحاصله ان الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين كالانسانية
مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه
ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة
من كثرة البناء بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها
وقصده الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاجرة
كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث
قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة
واحدة **قوله** والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة
الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه
النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي
والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان
في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف
المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي
بالمعنى الذي توهمه الشارح **قوله** والحس طرفاه حسيان
لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في
وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج
في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزئي فلان تحقق
وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه
فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يتقوم به ولا على
المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من
المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع
لا يكون الا معقولا **قوله** سواء كان بتمامه حسيا او
متعددا او مختلفا معنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي
سواء كان معتبرا كلا او جزءا فيدخل فيه جزء المتعدد
واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه
فافهم **قوله** الا حسيا او قائما اي لا المعاني ولا المجردات
فالحصر اضافي فلا ينتقض بالجوهر الفرد **قوله** ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه

الحسي

الحسي في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه
كائنا بالوجه الحسي **قوله** تقرير السؤال الخ يريد ان
تقرير السؤال بقياس معقول بالنتائج مركب
من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من
موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل
الثاني مركب من موجبة كلية صغرى اي نتيجة
القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية
هي المط وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي **قوله**
يأبى ان يكون هو جزء عقلي اظهار الضمير اعني هو
لدفع توهم رجوعه الى التحقيق **قوله** لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون
وجه الشبه واحدا حسيا يسقط ثلثة وهي كون
الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه
حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى
وبكون المتعدد حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكونه مختلفا
ثلثة اخرى **قوله** وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع
بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء
هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه
نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم
لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو
الطعم لا لذته **قوله** والجرة على وزن الجرعة و
قد يترك همزته ويقال جرة مثل كرة كما يقال للكرة
مرة **قوله** ويقال جرة الرجل الخ في بعض النسخ يقال
بلا واو والصواب بالواو والا يقال كما يقال و
جرة ليظهر الارتباط **قوله** مختص بذوات الانفس
الناطقة نقل عن شرح كلامه والالفاظ لا تنشئ نفس حيوانية
قوله اذا فلكت للرجل القلب المعاني المعاني بالنفس
المجمع جمع مغني على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح
وهو النفع **قوله** فيا لعلم يوصل الى الحق الخ انه مع

بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال
فالمناسب ان يعبر الهداية فيما مر بالدلالة على ما
يوصل لكن فسر الدلالة الموصلة بالنظر الى من
شان العلم و وجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري
الايصال الى العمل مثلا لكنه ضروري للايصال
الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم
يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الامثلة
تسامح اي جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك
الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي
الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى
معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له
وكم بين التقييد والتركيب قوله ومآل ذلك
ان المراد بالعلم الملكة فقد تقدم منافي اول الفن
الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المتعلق بالجميع الاصول
والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر
قوله والقريب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو
العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك
قوله يعني ان لا يكون الاصل عليه عدم كون الشيء
منتزعا من عدة اشياء هي مادة له واجزاء لا ينافي
انتزاعه من عدة اشياء هي طرفاه وهي موضوع
بما سيحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية
ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا
يستلزم تركب المنتزع وان الشارح صرح بذلك
قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في
تنقيح وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر
ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان
الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة
وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما
ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول

بقوله

بقوله اما حقيقة ملفقة والى الثاني بقوله واما اوصافا
الخ ولا فساد فيه ملفقة قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة
بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة و
الجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في قوله
كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التحقيق والمراد ان
انكشاف الثريا يشابه العنقود انكشاف جلي لا اخفاء
فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود
لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما
ترى وجوه منها انه خبر مبتداء اي هذا التشبيه ظاهر
ظهور المحسوس المشاهد لا اخفاء فيه ومنها انه حال
من الثريا وصحة بجعله في حكم المنكر او بجعل الصفة
في حكم المعرف اي الثريا كالثريا الذي ترى كونه
على ذلك الوصف واقربها انه في موضع المصدر
اي ظهر ظهورا مثل رؤيته قوله وقد جاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب
لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال شارح الديوان
وليس بجيد بفصيح قوله اي كما يفتح نوره النور يتفتح النور
الزهر فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار
الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد
بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا
من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله
وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله
وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم
من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا
مركب لا مفرد قوله كان منار الشمع اي المنار بضم الميم
مفعول واضافة الى الشمع من اضافة الصفة الى
الموصوف اي الشمع المنار قوله فقد اخل بكثير من
اللطائف المراد من اللطائف ما سنذكره من المعاني

المحلوه وسر اختلال الماضي ههنا ان تلك المعاني انما تفهم
اذا جعل المشبه به الليل المقارن تهاوى حال كونه مقارنا
له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة
على الحال واما جعل ماضيا فالمتبادر منه هو التشبيه بليل
تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال
اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تغيير الفاضل المحشي لشرح
المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما
ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله
بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود قوله من جوانب قيل قوله من جانب
متعلق بكل واحد من الليل والشمع ولو قال
بسبب الشمع الذي هو من جانب لكان اظهر و
الاشهر ان قوله من جانب متعلق بقوله التشبيه
اي ليس من الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب و
اعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب
المشبه والمشبه به فتأمل قوله في حكم الصلة للمصدر اه لفظ
الحكم دل على ان صلة المصدر اشارة الى ان صريح الصلة لا
المفعول ولكنها صفة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني
المصدر حكما قوله فهو لم يفتقر اي انجاج الشمع وسل
السيف اي اخرجه والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف
وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعل
من رسب السيف اي مضى في الضريبة لا يلائم قوله تعلق
وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو
من رسب اقدامهم في الحرب اي ثبت والاول
اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدام النار
بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم
شديد الحرب قوله من هذا مما يتعلق به معنى الاشارة
اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الآثار
كما ينسحب عليه تكرر في المثال المذكور حكم الضرب قوله

ما يجي

ما يجي في الهيئة ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه
الشبه يجي في الهيئة الا انه نفسها مع انه المراد كما
صرح به الشارح ودل عليه بيان المعنى الموصول
في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار
العام في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان
اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة
الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه فيجب يجي فيها عايد
الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه
بلا شائبة تعسف قوله احدهما ان يقترن بالحركة غير
عايد في التركيب احتاج الى هذا التقدير اذ لا عايد
في الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو غيرها
والضمير في غيرها عايد الى الحركة فيبقى المبتدأ اعني احدهما
بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن بالحركة
غيرها فيه او يجعل اللام في بالحركة عوض عن المضاف
اليه اي بحركتها فيحصل الرابط بلا احتياج الى تقدير فيه
نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا
انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايد
الى المبتدأ بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابط لكن لا بد
ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية
مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها اسم الفاعل
ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه
وان يقدر مضاف في عبارة المصنف اي ذو ان يقترن
على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التأويل في
الموضعين انما هو اذا جعلنا على وجهين بمعنى انه على نوعين
وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه
انه يشتمل على صفتين فلا لزوم ان كلا من الاقتران
والتجرد كما في عبارة الشيخ صفة للهيئة فلا حاجة الى
اعتبار الرابط في كلام المصنف ايضا قوله اعلم ان مما
يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في الهيئات لفظ

ما قال فی قوله مما یزداد ولیس عبارة عن وجه الشبه
حتی یلزم فیه ما لزم من عبارة المصنف بل هو
عبارة عن الاحوال التی یزداد بها التشبیه دقة
بهذه الحال وهی المجیء المذکور قوله والثانی ان تجرد
هیئة الحرکة اعاده لفظ الهیئة اغنی عن ذکر ضمیر عائد
الی المبتداء لاتحاده مع المبتداء قوله والشمس کالمرآة
فی کف الاشل لم یرد بالاشل المفلوج بل المرتعش فی
کفه یؤدی المرآة الهیئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق
من وضع الظاهر موضع المضمر مقتضی الظاهر ان یقول
مع تموجه وهو حال من الحرکة ای کائنة زمان تموجه
قوله تعالی بدء له اذا ظهر ومصدره مهموز تعالی بدوله
بدءا وقوله والمعنی ظهر له رای غیر اشارة الی ان
فاعل بدء ضمیر راجع الی الرای المعلوم به لا له المقام
قوله قال الشمس اذا احوال الانسان النظار الیها البعاج کلها
الخ قوله بحذف الهمزة ای مارئی قلبت الهمزة یاء ثم فعل
به ما فعل بقاض قوله فانطباقا وانفتاحا الفاء للسببیة
کانه جواب للسائل عن وجه الشبه بین البرق والمصحف
وقیل بمعنی ان للتعلیل کما صرح به الشیخ فی دلایل الاعجاز
ثم الانطباق والانفتاح الحقیقی للسحاب الذی یخرج
منه البرق لانه ینفتح فیخرج البرق ثم ینطبق فیلتئم اجزاؤه
ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا
ضوءه وانطباقه التئام اجزائه بحیث یضمحل عن
الابصار بالکلیة قوله ومن لطایف ذلک قول الشاعر
فی صفة الریاض حبیب سروا فی خضر خفت ای حبطت
الی الریاض والسرو شجر معروف واحده سروة
والقیان جمع قینة وهی الجاریة مغنیة کانت ام لا و
بعض الناس یظن القینة المغنیة ولیس کذلک وقوله
لحقت ای بعطفت حال من القیان او وصف لها ان
جعلت اللام فیه للعهد الذهنی وفی اسناده لمحقت علی

تلبث

ملبث ایماء الی اخضرار السرو وتمامه فان اللحافة
ما ستر المرءة من رأسها الی قدمها وخضر الحریر من اضافة
الصفة الی الموصوف ونصبه بحذف الجار وایصال
الفعل ای بخضر الحریر وقوله قوام فی موضع الحال
من ضمیر لحقت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن
طوله والفاء فی فقابلها للتعقیب والترتیب بمعنی اذا
حصل تشبیه السرو بالقیان فیه للتشبیه الثانی والواو
فی والریح حالیة للحال وتذکر جاء مع ان الریح مؤنث
سماعی قال الله تعالی ریح فیها عذاب الیم تدمر کل شیء
بامر ربها بناء علی تاویلها بالمذکر کالهواء والتهاوث
وبملها حال من ضمیر جاء وخبر جاء بتضمنه معنی الصیرورة
والخمل بفتح الجیم مصدر واما بالکسر فهو صفة مشبهة لا باب
المقام والمعتدل وان کان بکسر الدال الا ان
حرکة ما قبل حرف الروی لا یلزم رعایتها ومن وجوه
لطائف ما فیه من التفصیل الدقیق وذلک لانه راعی
الحرکتین حرکة التهیوء للدنو والعناق وحرکة الرجوع
الی اصل الافتراق وادی الی ما یکون فی الثانیة
من سرعة زائدة تادیة لطیفة لان حرکة الشجرة المعتدلة
فی حال رجوعها الی اعتدالها اسرع لا محالة من حرکتها
فی حال خروجها عن مکانها من الاعتدال وکذلک
حرکة من یدرکه الخجل فیرتدع اسرع من حرکة من یهم
بالدنو لان انزعاج الخوف ابدا اقوی من انزعاج
الرجاء کذا فی الایضاح قوله قوله من حول الیه لامن
حول الانسان اشارة الی دفع التناقض الظاهر
بین قوله بجوله وبین قوله لم یحل قوله قول الشاعر
فی مصلوب کانه عاشق البیت للاخطل والصحیح انها
والمراد بها الید وقیل الجذع وقیل العنق وهو المناسب
للمصلوب والناعس هو ما یتقدم النوم من الفتور لو
قال النوم ریح تقوم من اغشیة الدماغ فاذا وصلت

الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام و
اللوثة الاسترخاء والبطؤ والتمطي التمدد وفي تشبيه
المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه للمحب الذي نحل
جسمه وهو بعد متخشب الاجل ودبعه لطائف لا يمانه الى
ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل
ان مواقع الحيوة فيه اكثر حيث جعله مشابها به قوله
ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ
الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لم يعملوا بما فيها فكانهم
كانهم لم يحملوها حمل حملها كلا حمل لعدم علمهم قوله
ودل الكلام على جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد
بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم
الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي
في جانب المشبه ايضا ولهذا يندفع ما يقال ان الذين
حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله
وكذا في جانب المشبه انه اذا اعتبرت فيه امور ثلثة
يناسب هذه الامور الثلاثة بعينها واجيب ايضا بانه
ح لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل
يجوز التخييل والتمثيل فالحال فيهما بالنسبة الى الحمل
والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال
قوله تعالى ابرق القوم الخ ذكر جمال الدين في
شرح الايضاح انه يقال ابرق القوم قوما اي
اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحقيقة
والاستعارة فلا بد من النقل عن الثقاة وان اراد
الاستعمال بتلك الطريقة عادا الى ما ذكره الشارح
ولا نزاع فيه قوله فلما رأوها تعالى اقشعت الريح
السحاب فاقشعت اي صار ذا قشع كما يقال كبه
فاكب والهمزة للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجي افعل
مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب

كاصح

كاصح به الزمخشري في سورة الملك قوله زيادة
ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء في قوله باتصال
ليست الباء التي تدخل في المشبه به اي ليست
الباء صلة للتشبيه بل للالة كما في كتبت بالقلم
قوله فان قيل هذا التشبيه حاصل السؤال انه يلزم
مما ذكره في البيت ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس
كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق
بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد
في المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد
في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما
هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو
بالتحريك وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر
الخ من الجمع بين الصفتين لا من نفس الكلام وبهذا
التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح
الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم
دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا يشتغل
من احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على
الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخرى
امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو
ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح
الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه
ان جنس التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في
الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد انه التمثيل في
جنس التشبيه فلا يضر ما ذكره وفيه نظر اذ ليس
غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس
من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا
بالوفاق وكيت تحشوي ان اتى بشعره من عنده انه
حارث سند منه باجابه قوله احدهما انه لا يجب

فهاهنا رتب الطيبي كلامه وجوب الترتيب
في كل تشبيه مركب ومنه تردد وعكس ان
تقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد
لا يجب فيه ترتيب اصلا وفي المركب قد
يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد
والله اعلم قوله واذا قلناه زيد كالاسد والبحر و
السيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور
في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني
والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي نزو الذكر
على الانثى قيل ان الغراب يخصه وقيل ليس له الا
المطاعمة وفي كلام على ما ان صح ما تقدم انه لا سفاد
في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب
قوله من التضاد لاشتراك الضدين خلاصة
الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد لو خلا من تضاد
وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذا الوصفين
مشتركان في ان كلا منهما ضد للاخر فهذه المناسبة
تدعي ان هذين الوصفين متحدان فيشبه احد موصوفيهما
بالاخر هزوا وتمليحا فقوله ثم تنزل منزلة التناسب
اشارة الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل
هناك معنى واحد مشترك الموصوفين وقوله لاشتراك
الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظة ثم للتراخي
في الرتبة قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة
جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح
وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر
الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر قوله وان قوله حاتم مثال
للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى
انه رد على من جوز كون مثال ما اشبهه بالاسد
للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال ما هو حاتم انما
هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد

ذكر

ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او
تهكم وجعل ما اشبهه بالاسد للجبان وانه حاتم ثان
للبخيل ورد العلامة على مجوز كون المثال الاول
للتمليح فهم منه كون المثال الثاني له فان قلت فان
لم يفهم من تعيين كون المثال الثاني للتهكم كون المثال
الثاني للتمليح فما معنى قوله لا للتهكم فقط كما في المثال الاول
قوله قال الامام المرزوقي في اياي نغش متالية اشارة
الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ ليس
لامتناع الجمع لجواز الجمع بل الافراد قوله اتاني من ابي
انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي
سل على وزن المجهول اي ذاب والغيظ الغضب
الكامن وفي بعض النسخ بغير الضحاك فسل على زنة المعلوم
بمعنى اذاب والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام
المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية
فلما اقر قوله دون الملك اطلق على ابي نواس علما
وهذا له قوله كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بجرمها
قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع
موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع
المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله
والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون
والزجاج كان للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح
بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي
لان الارض ولا يجوز ان تشبهها لانه ليس في
الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب
عن سؤال عن العلة مقدر له واجيب بان المراد
بالظرف الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى
انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام
فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما وخلفه
من بعده سده فكانه لم يمت قوله اي في الكاف و

نحو ما بريد ان الكلام على طريق الكناية كما يقرر في قولك مثلك لا يبخل لان اي الكلام مقدرا قوله اي حاله وقصته العجيبة لان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل اي قول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة ولذا لم يحكم هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا روه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بمؤد اخر يحتمل تقديره مثل ان تقدير كمثل ماء واما تقدير كنبات ماء فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا يشبه ذات النبات قوله من انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب وعلى قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين على الآخر كما ينبئ عن الانصاري الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لما طابق الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين في النصرة الى الآخر ومعناه نحن جند الله ينصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى وزني وجه للبعد في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت الوجه الترجيح هو ان ما ذكره يقتضي جرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

كونوا

كونوا انصار الله حيث يلايم التشبيه المفهم من سوق الآية الكريمة مع انه صرف عن الظاهر والثاني في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحسن فهو الحمل على الاضافة اعني بالنسبة ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله وازمان مقدر اي اسكن لحقوق النجم هذا مذهب جمهور النحات وعند ابي الفارسي ان المصادر يقع في الازمان فيحمل معنى الكلام زمانا على طريق المضاف والحقوق المعبود قوله بان الآية لا يكون نظرا اذ المشبه به لا يكون مذكورا لا مقدرا قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الاشتمال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي قوله اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اي خالصي يستوي فيه الواحد والجمع والخلصان كالجذب مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة قوله فلا يبعد ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل يعرج اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الصفة لرجحا الاهمية بحيث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده ولا يصح تشبيهها بحال المشبه بالصورة المنتزعة عن ذوي الصيب مع فيما يرد ذوي ضرورة وتمكن دفعه متدبر قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد اي في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به وربما كان مبنيا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا

بخلاف تشبيه الجبوة الوبا والغبار ربما يقدر هنالك مضاف
اي كمثل ما تعتبر ذكره في المشبه والواو في واها بها
بها حالية واها بها مبتدا ووبهاجرة ويوم حلو ظرف
لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي اوهي بلاقع
والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفر التي
لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تدر الديار
بلاقع وعند واظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل
ولا يجوز ان يكون خبرا لامتناع الخبر بالظرف عن
غير الحديث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار
والعامل فيها معنى التشبيه اي تشتهون الديار حال كونها
كذا ومعنى البيت المذكور ما المال والاهلون الا وديعة
ولا بد يوما ان ترد الودائع وما المرء الا كالشهاب
وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع **قوله** وفي كون
الفعل مشتقا من التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال لما استفيد
الحمل من الفعل ابتداء ذلك الفعل عن التشبيه الى ان
كون زيد والاسد مقصورين لا يوجب الحمل كما في
علمت زيدا اسدا فتأمل **قوله** ولو قيل انه يبحث عن
حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب فان
قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي
يبحث عن حال قلت لا يناسب التعريف ح لكون المناسب
ح ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه **قوله**
والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان
المشبه عند الناس في اما يشبه على آخر كان الاوجه
ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس
ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه
محكوم عليه وسوق الكلام لبيان حكم المحكوم عليه
المحكوم عليه **قوله** فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال هذا اشارة الى انه جواب
الشرط محذوف واقع سببه مقامه **قوله** ومعناه

ای اذا

اي اذا علم مقدار حال المشبه به وانما ترك
لظهوره مما ذكره اولا **قوله** مرفوع معطوف
على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس
امكانه اذ لا معنى له **قوله** وتقويه شانه الضمير في
شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال
مفعول تقويه شانه بمعنى حاله **قوله** من لا يحصل
سعيه على طائل الطائل الفائدة وهذا لا طائل
فيه اي لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان تكون
زائدة كما في قوله ان الكريم واشك يحتمل ان
لم يجد يوما على من يتكل فطائل فاعل يحصل و
يحتمل ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع
الى الموصول كما هو الظاهر ويحصل بمعنى يحصل
بمعنى يطلع **قوله** تقدم الحساسات وقد الف النفس
بها لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم
ثم تعلم احساسها بالجزئيات بواسطة الات ونشبهها
لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل
لها علوم كلية هي العقليات **قوله** ما يجده في قوله
وهو كظل الرمح اي البيت لشريح بن الطفيل
او لابن الطثرية وبعده فدان عدوه حتى ارتوح
ويجيئ عصاه على الناهين في المأخر كان اباريق
الشمول عشية اوز باعلى الطف عوج الحناجر المراد
بهم الفالحم وعصا حال منه اي متأول بالذي
صادرا عصيا او كنعو متعلق بنقص والمزاهر جمع مزهر
وهو العود الذي يضرب به وتعالى بالكار به
جار بازه واصطكاكها بضرب بعضها ببعض
وفي الصحاح اصطفاق مثل اصطكاك وهو الضرب
الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة
وطلوع الشمس ما دام لم يكن معرفة يجوز واذا لم
يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصبح منها جمع

يقابله

صاحب بني قريه وقرابه والشم جمع اشم من الشمم
وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه و
المناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم
الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على
وزن القبول الخمر والاد ود بكسر الهمزة وفتح الواو
وشد به الدال المعجمة الكبط وقد جمعوه بالواو والنون
وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة
والعوج جمع اعوج والخناجر جمع حنجره وهي الحلقوم
ومثلها الحجور رشيه اوان الخمور وقد وعب وهلبت
بطبورها اجتمعت عشيرتها على الطف بموج الحناجر
قوله من انشاد قوله اذا هم الفى بين عينيه حرمة
الى البيت لسعد بن ناسب ومطلع القصيدة قد
سبق في قوله ساغسل عنى العار بالسيف جالبا على
قضاء الله ما كان جالبا وبعده ما بيتين في رواية
غيرنغسه وهي رضى الايام السيف صاحبا المراد بالهم
المعزوم عليه وينكب بمعنى تنكب اى انحرف فساد
انتصاب جانبا اما على الظرفية اى وجانب او على
الحالية اى مجتنبا قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق
بل يكفى ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع
فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات
وقل ما يوجد وصف نعم اشتهاره كل الناس قوله
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وقوله نقلا معمول له
لتشبيه نحو او للابرازه وقوله لامتناع معمول به
لنقلا واللام دعامة ولبستطرف لقليل النقل الامتناع
قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف
الناشى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث
البنفسج لا مقل فيه لصورة النادر الى كثرة الوقوع اصلا
لانه لا تحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله
اى ليستطرف استطراف النوادر رده الفاضل في

شرح

شرح بانه ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف
تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير
عن استطراف الندرة بانه شمل لما ذكر من الاستطراف
لا يخلو عن شاعر وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان
يعتبر لفظ المثل مجازا ويجعل الاشارة الى نفس
ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فبال الامر
قوله فبل معناه مثل ما ذكر من تعريف المجهول فيه
حذف مضاف اى من امتناع تعريف المجهول
بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما
صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه
باستلزامه ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي
اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلزم
ذلك مع ان المشبه به كلما كان انذر حضورا في
الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم
ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى
فيها من الفحم فيه جمر موقد وايضا جريان اللزوم
المذكور لا يختلف باختلاف تعريفات قوله المثل اذ
لان قوله او نعرض الاستطراف داخل في حيز قوله
لم يبح الواقع جزء الاستثناء كون المشبه به اعرف
واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح
المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون معنى ما لم يكن قول السكاكي
ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة الشبه واقوى
حالا معها كلها لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة
التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي اذ يبقى بينهما
شيء فهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيما
يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون
المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله
وح لا يبعد ايضا ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض
منه هو الاستحسان مع ان الغرض نفس التزيين

مثلا والنوف ظاهر فتامل قوله وجه مجدور مسلح جانده
الى المجدور ما عليه آثار الجدري المسلح الذي نوتها
اي نقشها بالمنقار والدبكة بكسر الدال وفتح الباء
جمع دبك وفي لفظة قد استعاذ بان اثر التوباق
في المسلح لانه يزول بالزمان وانما يشعر بوجه
لانه للتبوب قوله ولاد وبروية للواو لمعنى رب
والازوه وبالزاء المعجمة الخالصة لان التي اثرت
صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب قوله يجوز
ان يريد بها الى دجمل ان يلى الرواعب على صفتها
ويكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول
قوله ضعيف بها اي ضعفت تلك القامات من
حملها والحنث بسبب ثقلها فالمصر للازوردية
قوله لمشاهدة عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر
بمعنى المعانقة قوله غض يرف الغض الطرى و
رف بالفاء من رف لونه اي يرف وملالاء
قال الشاعر يرنك هل حمت اليك ريا قبيل الصبح
او قبلت وهل رفت عليك قرون ريا ريق الا
بجواره في ثناياها قوله كان ميل النفوس الى قبيح هو
من وضع الظاهر موضع المضمر ان الظاهر ان يولى
بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجايع الى حكي ان
قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده
الصاحب متنفيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف
بالسجزي واشار الى ندمائه بانه تموه فاستطرف
كل منهم حتى انتهى الى شريف في البس فقال انتهز
الى النفس من الحرفاء الصاحب بان تقدم لمائده
قوله وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال
المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاغرضية
او الاهمية لا الناقص في وجه الشبه فقط ثم يرد ان
يقال بان الاهتمام عرض عايد الى المشبه به ولا حاجة

الى

الى اوعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة
وهو ظاهر قوله ممن شك ما في الكامل عيني شكك
فان قلت قوله ممن شك يدل على المشبه وقوله
ان يدل على التشابه متناقضان قلت لم يعتمد
بقوله ممن شك الشبه المقابل للتشابه كما لا يخفى على
الناس قوله ام من عبر في الحمل تقرر عندهم ان
العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين و
ان يطلب التعيين فقوله فوالله ما ادري
الى على البيت الثاني يقتضي ان يكون المطابقين
المسبب انما الخمر او العبرة او نعين ان المشروب
من العبرة او الخمر فقط البيت لا يعبده فالوجه
ان يأول المصراع الاول اي من الخمر التي اسبلت
بها جفوني ام عبرتي انشرب او المصراع الثاني
ام اسبلت بعبرتي التي انشربت والاوجه ان
المأول باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان
المشروب ان كان عبرة كالمسبل به ما عداهي ونظيره
قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فالاصل ام
تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا انا خير كانوا عنده بصراء صرح به سيبويه
قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال
بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه
ما نقل من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال
الشيخ يمنع اريد شيئ من ذلك السنخ اي العكس
بعد ما ذكره عقيب قوله فان العكس لم يستقم
في التشبيه الاترى الى قول الشارح لا يرد ازيد
في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس
ايضا ان قصد المبالغة وايهام الاتمية فلم يراده
لا يستقيم العكس على الحقيقة واراده الحاق الناقص

بالكامل حقيقة لادعاء فان اريد المبالغة
وابهام الاتحاد والحاق الناقص بالكامل ادعاء
تعين العكس لاستمع الاصل منقبة لذلك فانه
مدوقع للشريف ههنا فهو قول انتهى وقد يوجه
حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان
ساق كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه
والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض
لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه
والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في
الثاني دون الاول فليس معنى التشابه تعين
المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينها ضرورة
وانت خبير بان نص كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك
الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول
هذا انما يوجد في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم
القصد الى بيان الاهتمام مع انه من ما يؤتى
فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا
كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان
القصد الى قوله او جمع وصفين قيل الظاهر انه
عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق
بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على
الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه
بين الشيئين وقيل الجمع الاول اشارة الى
ما هو احسن لغنى ركني التشبيه الى الحكم بالتشابه
والثاني الى ما هو غير الاحسن مقبول على وجه
يتعلق بالجمع الثاني والظاهر ان في الاصل
حال من ضمير جمعه الراجع الى الوجه قوله فان
العكس يمتنع في التشبيه الواقع في باب التشابه
من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل

المذكور

المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان
الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة
والحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء من
ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما
لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز
بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة
في بيان الامكان والحال والتقابل في
التزيين والتشويه ايضا مع استقامة العكس قوله
فان المشبه به هو الشمس غير مقيد فان قلت
المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون
مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه الشبه
فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله مؤتلق مشرقة
في اديم اي المؤتلقة المتلألئة واديم السماء وجهها
وورقة الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري
قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان
وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل
جرحده حال من المستتر في قدامه الراجع الى
المشتري او خبر بعد خبر والمراد برفعته في المنظر
بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ
اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس
والمشتري في الخامس وقد استحسن هذا المنظر
قال الرواة اشكل الميم في شعره وسمع من كلام
المولدين والاصل الكيخ قوله فانه لو قيل المريخ الى
يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المريخ وان
صح باعتبار الهيئة الناشئة من حصول الشيء احمر
اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما
مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف
عن دعوة لايصح قوله وهو القول الفحل والمذهب

الجزل اراد بالجزل القوي وبالجزل المتوهم
لانه عن التركيب قوله وكذا تشبيه الشامة الحبلى
لم يقل الحبلية لان التاء للشامة للوحدة لا للتانيث
والتانيث والتذكير انما يستفاد من المعنى قوله
زهرات الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع
من الارض والظاهر من قوله وشقت
باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا
مرسلا او استعارة قوله ولا يخرجه عن تسامح
لان قوله معنى متعدد بل معنى كما صرح به فغيره تعدد
وتشابه تركيب قد يجاب عنه بان الوصف
او الاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد
بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء
والمشبه بها لا يتعين ان يكون كذلك قوله
وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد
بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة بان
يقال واما المشبه متعدد والمشبه به متعدد لانه تشبيه المفرد
بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما اقوله رطبا بعضها
ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال
من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فالظاهر ان الحال يجب ان يكون
مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد
التزمت مصاحبته لم يقل رطبة ويابسة
فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا
بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي حذف الفاعل
وابقاء رافعه ولا يجوزه البصريون والاولى
الكوفيون اللهم الا ان يريد ان تعطيل الحال
لفظا يستدعي تعطيل صاحبها معنى وهو يجوز
ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض
واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال

الثغر رتبا

الثغر رتبا رطبا وقتا يابسا قوله اي قول
المرقش الزين والحسين ويقال انه سمي
مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد
من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو
من بني سعد قوله متشبه التسوية يسمى به
لان المتكلم سوى بين الشيئين او اكثر في
التشبيه قوله متشبه الجمع يسمى به لان المتكلم
جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به قوله
اغيد مجدول مكان الوشاح العنبر المتعوبه
يقال امرأة غيداء وغادة الحسناء اي ناعمة
لينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق
والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر
تشده المرأة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح
ووشاح وشاح واشاح بالكسر والضم واراد
بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما
بسم عن لؤلؤ منضد ببسم معنى يكشف فعداه
بعن قوله يعبر عن لؤلؤ رطب يقال افتر عن
اسنانه اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه واللؤلؤ
الرطب الجيد المستخرج عن الصدف والطلع من
الكم وهو نور النخل ينشق عنه الكفري وحبب
الماء النفاخات التي تعلوه قوله ابنى بالانس
اساتره اي علله بالشيء ليلهيه به كما يعلل الصبي
بشيء من الطعام والروح بالفتح فسم الروح
والروح الراحة ايضا ورواه الشارح بضم الباء
من قبل لحس الماء اي الشباب المشبه بالبارد
وهو التوثب في الطراوة والنظارة وقيل
هو بفتح الباء بمعنى النوم قال نوم الشباب
اطيب من نوم الشيوخ والاول اظهر و
الامان الامن وفي بعض النسخ الاماني جمع

اقفر فناء الدار وهو ما تهدم من جوانبها والاول
انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه
والدمان جمع دمن وصفوها خالصها والقنان جمع
قنية وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقي اي غير محقق
حسا ولا عقلا قوله ولا يقال ان هذا تمثيل فقد اكتفى
الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف محققا حسا
ففي التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري
اعم من الكل قوله فهذا هو ط هو المتن في قوله
وجهه بكل الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر بحدوف
اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب
الطير اه ان البصريين وبعض الكوفيين لا
يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى
المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره
آل المحشي لا توجيه التركيب قوله سمر الجوانب
المعمر التي لا جوف له قوله انها الكملة قال صاحب الكشف
ان جعل ما بعد هذه الاسماء القابا كان قوله
الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال
وفيه نظر لان كونه القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال
حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال
التغليب وان كان ظاهر عبارته يا باه قوله
وهم ربيع الكامل اه قيد الشارح والوهاب بالرفع
على انهما صفتان لملابستهما والخياط والفوارس.
بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز
حملهما على سابقهما قوله تكلهم ان كنت اعلم تكلهم على
صيغة الحكاية والثكل فقدان المرأة ولدها قوله اي في
المجمل فان قلت ما ذكر الوصف وعدم يشمل المجمل
والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا
يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به
هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به وتشعر

بذلك

بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية
كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو
كذلك والمفصل ما ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف
فيه يلزم توهم التكرار وهو مستهجن في نظر البلغاء
قوله لان الفضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها
بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله فان
وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان غرضه ما
مان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى
اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي
قيد للمشبه به لا يتم التشبيه بدونه اذ ليس المشبه
به هو الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر قوله تسبح العيش
في والليل عند فتى العبس بالسين المهملة فاعل تسبح
والليل معطوف عليه والباء في في للتعدية و
معنى اصباح العيش والليل عند الفتى ايصالهما اياه
الى وقت الصباح قوله كقولك فلان كثر ايادينه
لدى اي مساق كلامه يشعر بان قوله كثر ايادينه صفة
لفلان وفيه نظر لان نحو فلان معرفة لكونه
علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره
فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف
بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول
اي فلان الذي كثر اياديه على ما جوزه الاخفش
والكوفيون وتبعهم ابن مالك لكن شرط
في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او
يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز
ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما
عومل المعرف بلام العهد الذهني كذلك قوله
قال السكاكي وهو الناسخ لا يكون الى لعل السر
في اختصاص الناسخ بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن
امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة مستتبعة

قوله مخلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية قوله وفساده بين لان جعلهم له يمكن ان يقال في قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا ان يراد لفظ مثلا دفع لهذا الكلام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التشابه وكقولهم الحمرة في الورد في الحمرة المحسوسة من الامثال فلتتامل قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي اي انما قال بشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التشابه المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التشابه مما لا يكون الا حيث الا فائدة معتدة بها لان كل وجه الشبه ح اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التشابه لا يكون الا ان كلامهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله تنتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه ويكشف عن المشبه به فانه ينتقل اليه وكذا اذا سئل بان هذا الشيء بماذا اشبه قوله ولذلك قيل النظرة الحمقاء اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم يمعن يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو وفالامكان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير حقيقي وما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه قال انعم كذا اي زاد قوله مع غلبة حضور المشبه به

اي اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد بما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة غلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالفعل قوله ربما يقضي الرجل دهره اي عمره يقال قضيت الامر اي عدمه قوله لا تزوع الطرفين ومنها شعل اليه ان قلت فلم لا يجعلوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به كما جعلوه بندور الحضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة الشبه الحاصل من الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا الست قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكوره باعلى الشام وقناة ردينية وكان سنوان الغالطيه والظاهر دارمح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرءة كمهر مسمى ردينة وكان يسوان الغالطيه و الظاهر ان قوله والقناة الردينة دارمح الردي ابتداء الكلام اي ويقال القناة الردينة وقوله

وزعموا انه منسوب الى امرأة اي بان معنى
الرديني ممن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب
الى الاردن مفقد وبيع على ما ذكرنا قوله وزعموا
انه كما لا يخفى على من ذوق سليم تامل قوله وان
بعض الجميع كما مر من تشبيه الثريا الخ فان قلت
جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليه
احد حتى يتاتى ان يعتبر في وجه التشبيه قلت ليس
المراد باعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه
به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع
الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود
وارادة هذا اغرض خفي عمن له ادنى مسكة سيما اذا
لوحظ المقابل بقوله ان ياخذ بعضا وتدع بعضا قوله
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الخ التفصيل
نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او
عطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان
يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره و
الجملة في البيان لقولنا لان قوله معناه ان تلك
وصفين الخ لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول
هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه
بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد
في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفرد
بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب
العرف العام اختص لما عداها واما التخصيص بالمركب
فبحسب الاصطلاح النحوي كما صرح به الفاضل المحشي
في بحث حده والجرجاني في حواشي شرح المفتاح قوله
ولا منسوج عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة
انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان
العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ودعي به الظهور الخ
هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم

الظهور

الظهور اي الخفاء وجهه في بادي الرأي ودفع
لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة
المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا
الضرب قوله ويخرج عن الابتذال الظاهر ان
اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى
عدم اخراجه عن القرب وبعده يؤيده قوله فيما
بعد قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه
عن الابتذال الى الغرابة فمثل قريب غريب لا
بعيد غريب لان اسباب البعد المذكور فيما سبق
لا يوجد هناك كما لا يخفى على المتامل قوله الا بوجه
ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم
يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسا بوجه الا ملتبسا
بوجه ليس فيه حياء قوله تستحي الخ النداء العطاء و
معنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا
الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات
يعلم انها اكثر من قطراتها فتستحي لذلك وانما فضل
هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان الظرف
في قوله الى الطيب بامر عدمي وهما بامر وجودي
قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيمة
قوله لياليه اسحاره وفيه هواجره الهواجر جمع
هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصائل
جمع اصيل فاعل حصلت بمعنى انبلت وحصل لها
النضارة وقوله والشمس ينقص جملة حالية ونقاص
الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها
تضعف لكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع
تشبه الاصائل في الطيب واللطافة قوله هكذا
يجب ان يعقد الذهب ذو اللجين الخ لان ما ذكره
معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النظير
اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان

الاخراف فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي
للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق
الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع فوات
تلك الصفرة واما الثاني الذي للزوزني فلانه
لا اختصاص للورق المصفر برد الخريف بالشجر
الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب
الى الاصيل ولا يخفى لطف ايراد النقد في ان
نقد الذهب اللجين لان تميز الجاد من الزيوف
قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز
زيد في جواب من قال من تشبه الاسد فانه
تشبيه قطعا اذ معناه تشبيه الاسد زيد مع انه قد جاز
حذف المشبه به ولم يجعل المراتب في الثمانية اجاب
الشريف في شرح المفتاح بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد
بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا
للسائل فلو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم
يرد مثله فيها قوله ادعى رجحان في الشجاعة قد سبق
من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختص بذوات
الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب
ان يبدل الشجاعة بالجرأة قوله وكان زيدا الاسد
فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان يظن
الاتحاد بين زيد والاسد والتشكك فيه بالنزول
بان في لفظ كان افادة الشك الموهم لامر
التشبيه وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
اي لا يشك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من
المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار
فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار
تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام و
لعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم
فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي

ان

ان يجرد الاعلى من معنى التفضيل ويراد به العالي
اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما ستتضح
من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما
ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف
المشبه به واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى
نفس التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من
المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد
ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته
له في ضمن انه هو فانه في الاستعارة باعطاء اسم
المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نيته
او لم يذكر وفي التشبيه بالدلالة على مشاركة الشيء
لغيره مع كون اداته مذكورة فحمل المثال المذكور
استعارة وهو في الاستعارة باعطاء اسم
المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر
تحقيقا او تقديرا او نيته وفي التشبيه بالدلالة المذكورة
مع كون الطرفين مذكورين او لم نشترط ذكر الادات
حمله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد
اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما
دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة
بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا
آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة
في موصوفها كانه قيل في المثالين المذكورين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع
منه اسدا آخر فكان هناك شخصين من كمال
الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من
وانما قيده بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه
اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية

او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التجريدية
صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به جاريا على
اسم المشبه ولا في حكم الجاري مع انه استعارة بالاتفاق
قوله على اختلاف المذهبين اي في الاستعارة
احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب
اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارة لفظا و
ثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس
من ذهب وهو كفاية اجرائه عليه بطريق الاثبات
له قوله وانما التشبيه مكنون في النفس فان قلت
فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع التشبيه
المضمر في النفس عنده قلت لا نعلم انه شرط عنده
وهو الدال على ذلك التشبيه المضمر ذكر لازم من
لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي كان
من اطلق الدلائل المذكورة في توقيف التشبيه عن كونها
لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه
التصريح سماه تشبيها مضمرا ومن قيده لا قوله فان ابيت
الا ان يطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا
عن اطلاقك اسم الاستعارة ومحصوله ان رايت
رددت اطلاقه عليه قوله فلا يحسن الملافقة عليه
لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو
مقدرة تبقى بذكره فيتنافيان وانما نفي الحسن
لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم الندر
قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة يحتمل الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون
موصوفا بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة
بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة و
النكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال
لم يوجد في كلام البلغاء معرفة شبه بها موصوفة
بصفة لا يلائم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون

نكرة

نكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به فهم من كلامه
ان تقدير الادات يحسن في المعرفة ولا يحسن
في النكرة الموصوفة بغير ملايمة للمشبه به ولم يفهم
حال النكرة الغير الموصوفة بها بل يحسن تقدير
ادات التشبيه فيها ام لا والمفهوم انه لا يحسن فيها
ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث
يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان
الحق من الكلام في التشبيه والتزيد به المستفادة من
النكرة اعني اسد في اسد كاسدة في تلك المبالغة
لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان
الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان
المشبه به اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ و
بالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به
مصدوق على الموضوع والاتصاف الشريف
طالما الحصول المقصد بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل
المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا
الاتحاد كما في قولنا زيد العالم لظهور التغاير
فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة
المطلوبة واما اذا انكر فالظاهر دعوى حمل الاسم
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة
فلو قدر ادات التشبيه فات المبالغة قوله ١٤
اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان
كان مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصل بالتشبيه
بالتزيد يجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن
الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن تقدير
كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل
المحشي في شرح المفتاح قوله قال الشاعر شمس
تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى
تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت فقال تالق

البرق اى لمع والواو فى قوله والنواف عزوها
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية تانى ويحتمل ان
يكون للتأكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا
يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم
والصدود والاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان
الشايع فى القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف
فيه كما صرح به الجوهرى واشار اليه صاحب
الكشاف فى تفسير سورة العلق بناء على النور فى
الخسوف زايل فلا يحسن استعماله فى الحبيب **قوله**
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها فى شىء من
هذه الامثلة الخ اذ ليس لنا بدل يبكى الارض مثلا
وانما امتنع الجواز لجواز ان لا يكون المشبه موجودا
كما فى انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامر المعدوم
وان يتمحل اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر
فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار
ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم
توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى
تجشم الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ
من الحقيقة ويتمحل لفايدة ليست فيها الا انه اذا
وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما يتجشمه ويصار
اليه والا فيترك ولا يعتبر تجشمه للفايدة **قوله** يحسن تقدير
ادوات التشبيه اى يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله
فيقرب من اطلاق الاستعارة بناء على دلالة
الاستحالة تقدير الادوات على استحالة اطلاق المشبه
عليه ودلالة قوله فيقرب الخ على جوازه على ان
الدلالة الاولى ممنوعة كما فى قوله فان اتقوا لايام
البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار الظاهر
وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح **قوله** كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص

الموت

الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوى والفريص
اللحمة بين الجنب والكتف لا يزال ترعد من
الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص و
يرعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد
الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب
واعلم ان استحالة تقدير ادوات التشبيه فى هذا
البيت انما هى باعتبار مدلول الكلام منقطعا
عما يتبعه قوله لان تشبيهه الخ والاستحالة فى يبدر
يبكى الارض ليس باعتبار مدلول الكلام منقطعا
بل الملاحظ الامر الخارجى وهو ان البدر لا يبكى
الارض وانما هو المجازى وهو اضاءة اضاء
الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد
الهزبر خضابه من حيث انه يمتنع ان يكون الغرض فيه
مما لا يلايم المشبه به بحمل تقدير ادوات التشبيه
فى نفس المفهوم من الصفة لكبراده من المستحيل عادة
ما يبغى شرعا لكون غرضا يكون موضع واحد مستثنى
به وان فرضنا انه غير البدر وهذا الخلاف ببدر
يبكى الارض فتامل **قوله** لان تشبيهه بجنس
السبع المعروف الخ هذا بناء على الاغلب والا فقد
مر انه يجوز الجمع بين الشيئين فى التشبيه ايضا فلا
تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا
يرفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس
الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة المذكورة
على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف و
ان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف و
لهذا يلزم نصب القرينة المانعة من ارادة المتعارف
كما ذكر فى المفتاح فالمماثلة لغير المتعارف والفوقية
على المتعارف فلا تناقض نعم فيه بحث فليتو

ان توهم التناقض في البيت المذكور على
الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا
بعد خبر للمبتداء المحذوف او للمذكور في الابيات
المتقدمة والظاهر عندي انها صفة للاسد لان
تشبيه الممدوح بالاسد الخيالي الذي صفته
كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد الموصوف
ويؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني
فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه
الناس صفته ان دم الاسد المعهود خضابه و
هذا ظاهر عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري
وبدر اضاء الارض البيت غير الاسلوب حيث
قال ومثله ولم يقل وكقول البحتري نصا على
مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما
تحققته من التقدير السابق واضاء بهما يتعلق
وقد يخفى لانه ذو شرفا دعزا تميز من المفعول او
حال يعني جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم بكرة
وعشيا اي ذا ايماء موضع رحله منزله قوله الى
التشبيه السابق اي الى الذي لا استعارة فيه
قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق
والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه فان
القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع
وموضع وقد يجعل الصفة المنتفية عن القمر المعروف
واضائته ما سوى الرحل جميعا لا بناء على الفرق
بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد
في المضيء بذاته فلا يجتمع في القمر لانه مستفيد عن
المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها
نور القمر من الكهوف والمواضع المغايرة الزمن
ان تحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله ان شئت
من الممدوح بدرا اي في قوله من الممدوح بانه

حال

حال من البدر قدمت عليه او تجريدية و
المعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف
فهو كقولك زيد رجل كميت وكميت قوله
كميت وكميت كناية عن حدوث دال على اوصاف
زيد وهو كونه فاضلا زاهدا شجاعا فاسقا
وفاجرا والثاني اقرب بحسب العرف و
الاستعمال قوله ولا يمتنع دخول الكاف الخ
كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير
الكاف من ادوات التشبيه حتى يكون اطلاق
التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله اما اثباتها
في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في
الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت
البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد الثبوت
الحقيقي فقط فانتفاء كان لو حسب ذلك
الثبوت ممنوع لجواز ان يقول كان الشقيق اعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد والقول
بان دلالة كان وجب على الثبوت الحقيقي
معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جلال
الدين في شرح الايضاح يؤيده قول الشاعر
كان محمر الشقيق البيت ولو علل امتناع كان
مثلا في نحو اسد دم او سد الهزبر خضابه بما علل
به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان
التشبيه مطلقا اي سواء كان بالكاف او
بكان او بغيرها ينبغي في الاغلب النقصان
او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض
قوله او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا
اسد قيل مثل المصنف في الايضاح للمشكوك
بقوله كان زيدا منطلقا وبخلاف الظاهر
بقوله كان زيدا اسد وهذا ظاهر الخلاف

ليس بتعلق لزيد ولا قطع الانتفاء عنه فيمكن الشك
فيه واما الاسد به فثبوته لزيد خلاف الظاهر
فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما
تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشارح
من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر
في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف
دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل
المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه
كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة
الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها
واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه
وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا
لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل
في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق
وانه لا تخالف بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح
بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير **قوله**
والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة
بصفة غريبة غير متعارفة الى كلام فيه ليست ثابتة
في نفس الامر مجهول كان وحينئذ عليها كالقياس
على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس
والمشبه به كالمقيس عليه **قوله** وايضا هذا النفي اذا ثبت
هذا دليل ثان على امتناع تقدير ادات التشبيه
في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفة
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا
حاجة في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس
على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة
التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان
المعنى في مثل معنى لو قدرنا ادات التشبيه ~~بل حاصله~~
~~ان الذوق السليم يشهد بان المعنى في مثله~~

فات ذلك

فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين
بان الاول يتناول نحو علمت والثاني يتناول
لا غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه
قوله اي هذا البحث حقيقه والمجاز اشارة الى
وجه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف
الى المجرور واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هو بحث
المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة
قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة لو كان
المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شأنه
ان يستعمل فيه وليس فيه كذلك بل هو لازم المجاز
قوله فرع الدال على ما وضع له في الجملة انما قال في
الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي الدليلين
لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز
فرع له لا الحقيقة فالدال على غير ما وضع له من حيث
هو دال لا مطلقا **قوله** المطلق الى غيره اي اي
ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك
تبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي
وبهذا يندفع ما قيل التقييد باللغوي يوهم خروج
الشرعي والعرفي والاطلاق دخول العقلي
ففي كل منهما يوهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما
على الآخر على ان ايهام خروج امرين ربما
يرجح على ايهام دخول امر **قوله** والتاء فيها للنقل
من الوصفية معنى كون التاء للنقل من الوصفية
الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بسبب استعماله
الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسمية فرعا
لوصفية فتشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع
المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في
رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء
فرع تحقق اصله **قوله** بذكر ويؤنث سواء جرى الى

فان قلت جاء قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم
ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم اذا بلي فعلى ما ذكره
يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب
الكشاف ان رميما ههنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرامة
فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو
اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوي الخ فان
قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث
استوى في الاول المؤنث والمذكر اذا اجري على
موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني
اقرب الى الفعل من الاول لان الفاعل اقرب الى
الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق العلامة
فالحاق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق
بما هو ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة الخ قيد بالكلمة
ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة
ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذي وقع
استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية اذ قوله
حيث هي مستعملة فيه فتامل قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية
والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوفه
المؤنث او بدون الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره
قال الشارح في شرح المفتاح وانما اجاز السكاكي هذا
التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب
اليه الجمهور قوله اذ لا معنى له عند الناقل بناء على ان
المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة
ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى الاصطلاحي التخاطبي
وهذا اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها فاما اذا
جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر
قال الفاضل الخلخالي وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز

الذي

الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالموضوع يعني
الانتقاض على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثية فلعرض
على تعريف السكاكي فيما سيأتي بانه لم يعتبر اصطلاح التخاطب
فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور فعلى هذا ينبغي ان يدفع الاعتراض
عنه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن
منع الاعتراض عليه بناء على ان المجاز المذكور ليس
مستعملا في اصطلاح التخاطب بالمعنى الظاهر المدعى
بطلانه فيما سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال في
الاصطلاح التخاطبي على معنى آخر يوجه به الحقيقة في
هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا
في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة
وقرر عليها في الاصطلاح والعرف عند استعمله النحوي
او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد
ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع
فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا
القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل
فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمله
النحوي الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك
في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم
خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتامل قوله لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتأويل في ذلك التأويل كما سيأتي
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا
من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وهو الذي له غاية الجرأة في ذلك الهيكل المخصوص
قوله اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه
متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في
المجاز للدلالة لقرينة لا بالنفس والالف على قوله
للدلالة لدفع اللبس قوله يخرج المجاز عن ان يكون

موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه
واما اذا لم يعتبر فيتوجه في المجاز وضع نوعي بثبوت
قاعدة في الوضع دالة على ان كل لفظ متعين
للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة
ذلك المعنى لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودل عليه بمعنى انه يفهم بواسطة القرينة لا بواسطة
القرينة هذا التعيين حتى لولا ثبتت في الواضع لكانت
دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس
بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر
فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل
لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على
معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان
كل لفظ يكون وزن فاعل فهو لذات من يقوم
به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق
الوضع على كل من التعيينين **قوله** على معناه الافرادي
قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة
على معنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم
فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية
بواسطة جاءني **قوله** بل انما اشار اليه بعض المحققين من
النحاة اي قال الفاضل المحشي فقد رد هذا الجواب
بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال
وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ
الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على متعلقة
بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر ان
مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما
المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع
لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير تعلقه بالغير لا يرد
له ابطال معنى التعريف على هذه الارادة لما

دل

دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به
ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس
من حيث ذلك التعلق فتامل **قوله** سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه اي لا شك ان مسلمه هو
الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى
في غيره اشتراط ذلك المتعلق في الدلالة على المعنى
الافرادي فما ذكره هنا مناقض لما ذكره في مختصره
لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين
كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا
شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا للوضع
الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف
لوضع الحرف اذا حمل معنى الدلالة بنفسه على ما ذكره
من كون العلم بالتعيين كافيا وان فسر الدلالة على معنى
في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر
عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا
وهذا اقوى اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط
ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناه كيف
يقال العلم بنفس من معناه يكفي في دلالتها عليه وهذا
ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى
الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه
وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق
بحصول المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن
النسبة المخصوصة وبالجملة ذكر المتعلق من اجزاء الموضع
فيكون هو ايضا من متعلقات بالتعيين فلا ينافي
اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالنفس كافيا والحق
ان الاوضح في دفع الاعتراض بعد ما ابدله في بعض
النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة

كان فيه نفسه تدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة
ولكن تعينه القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى
وهو المبنى فى دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة
عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى فان عفى عنه
البعض ودفع اعتراض بانا لا نم ان هذا معنى لا يفهم
من العبارة لان قيد نفسه يدل على ان فهم المعنى
لا بواسطة قرينة ثم قول الفاضل المحشى على انه اراد
بالمعنى الى المحل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى
الاصلى المعنى السابق المترتب عليه هذا المعنى ولا
يخفى ان لكل مجاز معنى اصلى بهذا المعنى فلا محذور
فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض
الاشتراك ان الاظهر ان مراده بهذا الكلام
ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة
هى ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافى وجود التعيين الذى
هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل
من المعنيين على التعيين اذ سيقال من عادته فيه
ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك
وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة
بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء مثلا هو لوله
ان لا يتجاوز الحيض الى الطهر بفتح القاف وضمها
والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر
بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو الاوجه
الدائر واما بتقدير مضاف اى مدلوله ذو ان
لا يتجاوز قوله وقوله بمعنى الحيض فقد اورد الفاضل
المحشى ههنا جوابا وسوالا وادخل الفرق بين
قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب الذى
ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة
على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام

السكاكى

السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة و
الارادة امر آخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على
احد المعنيين بحقه ودر مغها المستفاد من القرينة
لا مدخل له فى تحقق تلك الدلالة قطعا لم ان
اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى
الدلالة على المعنى المجازى الى محل بحث اذ قد
مر منه ان اللفظ اذا استعمل فى جزء معناه مجازا
لكن للقرينة مدخل فى الدلالة بل فى الارادة
فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على
معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة وظهر عدم
ايضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا
المجاز فليتامل قوله والتبادر الى الفهم من الحقيقة
وانتسابه للفظ من وجه الدلالة بل الى ان الدليل
غير مختص به فلا يرد ان التبادر يتحقق بالنظر الى
خصوصية شئ من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون
اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم
تبادر غيره والفرق ظاهر قوله وحصل من هذين
الوضعين وضع آخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام
الوضعين للوضع الثالث لا يستلزم استلزام الثلثة
للوضع الرابع وتعيش المعنى الرابع وهكذا فيلزم
تعين معان غير متناهية للفظ واحد وتعلقها اللهم
الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين الوضع
الضمنى لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع
الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتامل و
اعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث
قال بل الواضع التردد بين المعنيين مطلقا عند من
لا يقول بعموم المشترك اذا كانا متنافيين لما فى
المثال المذكور اعنى القرء عند الكل يدل على ان
المراد بالتنافى هو التنافى بحسب المفهوم والمفهوم من

التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو الثاني
الارادة بان لا يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل
قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة لو قيل
اقربت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار
الجوان اي الاسود والابيض يجوز عند القائل
بالعموم فليتأمل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض
المصنف لان المراد ان معناه الحقيقي الذي وجه
انه قاطع هذا الاعتراض ما مر من التبادر الى الفهم
من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من
امارات الحقيقة هو التبادر الذي بسبب الوضع والا
فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظ مع انها
ليست معناه الحقيقي والتبادر ههنا بسبب المزاحمة
لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه
لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما كما حققه الفاضل المحشي وقد حرر ان في حصول
التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شابه
اللغوية اذ يكون معنى التبادر بحسب الوضع امارة
الوضع فتأمل **قوله** وبان قوله القرء بمعنى الطهر
اي وجه انه قاطع هذا الوجه بما سبق هو ان هذه
القرينة لرفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله** اي
من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اراد
بارادة الموضوع له ولو في محل آخر باستعمال آخر
فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش
استوى وقوله عز وعلا والسموات مطويات
بيمينه ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتنظر فيها **قوله** لانا
نقول ع الاول يستلزم الدور وقد اشير هنا فيما سبق
الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة

المعنى

المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى
لا يلزم الدور **قوله** والثاني يستلزم انحصار
قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة
الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع **قوله** فان قيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة والمجاز دون
الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية
على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في
المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي
في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد
ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز
عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية
لم يستعمل في الموضوع له ظاهر هذا مناقض لما سلف
في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد
مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح
ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان
في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين
بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب
المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه ما
وقع ههنا في الكشاف الى المذهب الآخر مع
انه يمكن تصحيحه اخذا به لك **قوله** وهو انه نظر الى
لفظ الايضاح متوهم اي لفظ الايضاح هكذا وفيما
ذكر نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل
على انه عند الاطلاق يدل عليه لم قوله اذا قيل
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال
بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة
كما يكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى
الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة
اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد
لا اقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما

ووصفه للمتضادين كالجون للاسود والابيض
فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف
اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض
من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة
الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور عقيب
الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه
على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح قوله فقال
مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في
الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة لا نفسها
في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون
العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت اليه الاشارة
والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين
كافيا قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء
لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكره
من ان مراد السكاكي بالدلالة لا نفسها ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم لا ان ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ان الذي
المحفوظ ايضا من نوع خلل قوله والظاهر ان
الواضع هو الله تعالى المخصص لما دات اللفظ
وقد يطلق او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله تعالى
او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة
والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري
وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب
الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان
المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به
التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي
مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني
قوله او يخلق الاصوات والحروف في جسم
واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس

فيه بحث

فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد
سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق
بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم
اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي
اذا كان قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين
الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو
الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن
ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة ان كانت
على الوضع يجوز ان يكون بالطبع صرح به في
مفصول البدائع كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم
في صورة يدل على معناه طبعا فليتأمل واعلم ان
الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري
طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق
بينهما خفي اللهم الا ان يشار الى ما ذكره المشايخ من
ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد
فيه ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد
والتوجه قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه
مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد
ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه
في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة
العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها
العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فمدفوع لجواز ان
يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان
اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب
ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع
لجواز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى
واحد وارادة معنى ثالث فلا بد من تصويره
قوله كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له الفاظا

فيه اشارة الى دفع ما يقال ليس هناك شرطا
فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض
الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض ووجه
الجواب انه يرجح بجنس الدلالة على المعنى مستندة
الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ
قوله ولا يمتنع حمل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل
على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا الكلام ذكره
السكاكي وحققه الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح
ولم يتعرض لابطاله بحث قال اي لكان مشتغل
ذلك اللفظ عن معناه الذاتي الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه ذلك المعنى سواء كان ذلك بنصب قرينة
على المعنى الثاني كما في المجاز او بدونه كما في
العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية
من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى
منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري
في كل مجاز ولذلك قالوا انتقل في المجاز من الملزوم
بوجه ما الى اللازم المراد فلا امكان حمل اللفظ
بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ
بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته
على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون المعنى
الحقيقي تجاوزا عن المعنى لا بمعنى عدم الدلالة عليه
كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي
ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا يزول بالعرض
يعني الحمل على هذا الوجه ولو سلم مشغول بهذا ايضا
لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالته على المعنى
الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل قوله لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ما [illegible] او جون
اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من يسمع اللفظ

المشترك

المشترك من المتنافيين منه ذهنه الى ملاحظتها
مع الجزم بان ليس المراد من للمتكلم معا وبحث
ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل
بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا منه للمتكلم
كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند
العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا
بلا تفاوت فما هو الجواب فيها فهو هو الجواب
هناك فتدبر قوله على ما عليه ائمة الاشتقاق والتصريف
هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق
لامتياز موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ
من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها
من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث اما
اولا فلان تعريف علم الصرف في صدر كتابه
يشتمل على الاشتقاق قطعا وكذا اسلوب كلامه فيما
يليه وثانيا اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببدع
ونظيره قوله ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال
مع ان المجموع المركب من مباحث التصورات و
التصديقات عنده هو علم الاستدلال وثالثا
فلا شعاره بالكلمات المعتبرة عن اصلها بالابدال و
نحوه كما يقال اصله قول فان هذا من علم التصريف
مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان دفع بالاشتراك ان يكون
كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال
القول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة
والفرعية بين نحو المثبت والمثلث الواقع في علم
الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى
فليملل الذي عليه الحق سفيها والمخلص ان يراد بالاصالة

والنزعية المخصوصتان اي الى بحسب اللفظ
والمعنى ولا يوجدان بين آلميت واملت لاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
النفس الخارج الذي هو ظرف حرف ان لا يكون
تكيف كيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي
كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت مجر
معر كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف
عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري
والرخاوة ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط
بينهما ان لا يتم الانحصار والجري واستيفاء الكل قد مر في
بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق
الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ
والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات تاتي
في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات
لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فاظنك باعتباره
في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدى
النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد
مال يقال حمار حيدى اي يميل عن ظله لنشاط ومثلها
الحيوان والجعلان والجولان قوله للافعال الطبيعية
اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من احوى الافعال
لانها لا يحتاج في حصولها الى الجزء كما ان الضم من اقوى
الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها قوله والمجاز مفعل
في الاصل من جاز المكان الخ يريد انه مصدر ميمي اما
بمعنى اسم الفاعل اي الجائز او المفعول اي المجوز بها
قوله وزعم المصنف ان الظاهر الخ اشارة الى ان الوجه
الاول غير ظاهر قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه
نظر ولعل وجهه ان حمل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول
خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكره الاسفراينى

في محل

في محل التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه
في غيره من المصادر ولانه يلزم من صحته في غير المسمى
صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها و
بحثه على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه
لا يلائم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان
التسمية بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في
مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز
باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى ما
قوله فباعتبار التناسب في تسميته شيء الخ كانه دفع
سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة
بالمجاز ايضا لانها ايضا من طريق الى تصور معناها ووجه
الدفع ظاهر قوله ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون
التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من
العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام قوله فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل معرفة تام الحقيقة
معرفة كل واحد منهما بخصوصه والا فقد جمع الانسان
والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس
المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او
غيرها المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول
لمناسبة وغيرهما مما لا نقل فيه كالمشترك قوله فلا بد من
العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما
من المعاني وبالكسر علاقة السيف او السوط ونحوهما من
المحسوسات وقيل وعكسه العوج واما قوله لا ترى
فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل المراد
من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة
واعتبارها وهو ظاهر قوله وقد يكون مرتجلا الخ المرتجل
ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح بلا علاقة

دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون
حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ولقوله غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيره وانما جعله
ايضا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع
الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول منه اغلب
في مجازي اي اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له
الاول بقرينة المقابلة والا فالمفرد من حيث خصوصه -
معنى مجازي بالكلي واطلاق الكل عليه من حيث خصوصه
بطريق المجاز كما سيصرح بذلك الشارح قوله وفي
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول منه هو الاصطلاح
اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح
قوله اما من حيث العرف فهو موضوع له ابتداء وفي
شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف
يطلق على النقل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز
اي اراد بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز
المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة وجعلهما مقابلين
للمنقول فانه حقيقة من وجه آخر اذا استعمل المخاطب
بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس
مما يتفاوت عرف حتى لو استعمل النحوي او المشرع
يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوي بناء
على ان اطلاق الحقيقة اللغوية وانما هو بهذه الحيثية
اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن
ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طار فيه
وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل
قوله وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي
يجئ للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم
كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وقد صرح به
الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد
بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الحدث

مثلا فتدبر

مثلا فتدبر قوله فما ذكر بلفظ النكرة اي كان المراد
بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله
وما ذكر بعده كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى
به في صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد ومنى اسم
وصلوة وفعل ورد به الفاظها وهي اعلام حقيقة عند
الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما يسمى
مرسلا لان المراد بالارسال في اللغة الاطلاق
والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه به والمرسل
مطلق من هذا التقييد قوله والا فاستعارة اي الاصوليون
يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن مخالفة
الاصطلاح لئلا تقع في الغلط اذا رايت مجازا مرسلا
اطلق عليه الاستعارة قوله ان تضرر منها وصل الى المحتج
بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة
صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة
وهو المنعم عليه فالقائم مقام الفاعل هو الضمير المستتر فيه
الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يحتاج اشتغال الذهن
من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد
المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح
الديباجة مفصلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي
حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر
المنعم فليتذكر قوله وانما اليد في قوله عم تفصيل المجمل في
ذهن السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم تتماثل في القصاص
من الكفوء وهو المثل لا فضل لبعض على بعض والذمة
العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اي
احقرهم وقيل الادني في النسب والاعراق اذا اعطى امانا
ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب
التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة

اما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله يعني ان
في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا
بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل و
طرفه وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله في العبارة
تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي بمعنى التجاوز
منه كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف
بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح ووصف المعنى
المصدري به تعسف ونفس الحمل على المعنى المصدري
بطريق الاستخدام تعسف زائد على ارتكاب التسامح
كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب و
التاء للمبالغة في الصحاح ربات القوم ربا اذا رعيتهم
اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله والانملة
جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل و
هي رؤوس الاصابع قوله كقولهم فلان اكل الدم
ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دما ان لم
ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعاء على
نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها
واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة
مهوى القرط طويلة القد وطويلة العنق قوله وظاهر
انه سهو لانه من تسمية الخ وقد يجاب بان مراده
ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو
من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة
عن الدم فاشار الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا
يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان
كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل
الدم والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فتامل قوله لانه
لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له
حال كونه صبيا بالكسر يتم يتما بالفتح والضم مع التسكين
فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي

البهائم

البهائم من قبل الام قوله او مجاز نحو فليدع ناديه
ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان
على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف
اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكن الاظهر
التمثيل بل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
خلاصته انه ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك
في الذهن او في الخارج بل الاتصال في الجملة بحيث ينتقل
الذهن بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق
في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره راجع الى
الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله
فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له الخ فيه نظر لان الاتصاف
بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل
يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا اذا عصرت
في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول
حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق
ولاحق اي في زمان سابق على حال اعتبار الحكم
وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا
يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول
السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة
اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت
خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا
او خمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي
امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحقيقة
للمشار اليه سابق على زمان اعتبار الحكم
اعني زمان القتل بل هي حاصلة قلت الحكم الذي
يعتبر فيها سبق حصول الحقيقة بالنسبة الى زمانه
هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو
الاشارة الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو

قلت مشيرا الى قتيل فقلت هذا امس لم يكن مجازا
فتامل قوله فان الانسان لا يوجد بدونها فان
قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى
عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور
الامتناع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان
بدونها يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يشعر
ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح
ايضا وبهذا يحشد وهو انه لو حمل اللزوم في قوله
لجميع ذلك يشمل على لزوم على التشبيه يلزم ان
يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع
الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان دعواه
على تقدير تحقيقه تعسف محض ويقول به المحقول
الا انه مبني على صحة الجواب المذكور اذ لو حمل
على اصطلاح جمهور ارباب العلم كان المراد
باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والا
لم يتم التعريف وتفريع قوله ولهذا اشترط الى آخره لا يتم
الجواب المذكور فتامل قوله فانه لا يجوز اطلاقها
على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها
عليه من حيث صدور بعض الافعال منه في موضع
يناسب هذا الاعتبار فهو جايز كاطلاق الاسم
على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى
تبت يدا ابي لهب ان يراد بالنفس قوله
فاللفظ الواحد الى يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا
اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا
بها اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون ذلك
الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق
المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل

بالنسبة

بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة
الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير
المعنيين وتعددهما قوله اي قول زهير ابن
ابي سلمى ابو سلمى بضم السين والزهير الشاعر
لبيس في العرب ابو سلمى غيره وانا رسعين بكاح
من بني رياح قوله عند اصحابنا الكل على التخيل بان
يشبه الجوع في التاثير بمن لبس لباس قاصد لتاثير مبالغ
فيه فيخرج له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم
الموضوع لما هو محقق قوله من اشتعال اللون و
رنا ثم الهيئة الاشتعال بعد اللون من حزن وفرح
والاشتعال شكله وهو اجود وارتابته البذاذة
تقال فلان فاريث الهيئة اي سيئها قوله وتوليهم
كونه شبيها اي كونه من قبيل لجين الماء قوله فعلى
هذا لا يتناول قولنا الى هذا التفريع على التعريف
واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة
اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف
الادوات وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه
ما عني باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه
لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول
اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا
على كل حال اذ كل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا لا ابطال المجاز مشروط بوجود القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا وما
ذكره من ان الحمل قرينة بعد انه لا دلالة في
الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع
له ويقدر الادوات لانا نقول يكفي في القرينة
ما هو الظاهر وسبح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت
اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن

اذ لا يصح تشبيه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة
بل الذات المبهمة المشبه بالاسد وتعلق الجار بالاسد
على هذا باعتبار انه انما يطلق على ذلك الذات
باحتوائه مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء
مفهومه المجازي بني الكلام في ان قولك
زيد اسد سوق لاثبات تشبيه زيد بالاسد
او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبه
بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا
مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان
كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح
ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد
وبين قولك زيد شير است وشير است زيد
في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شرقي
الموصفين فرد من مجموع شير فقول الفاضل المحشي
ولا شك ان قولك زيد اسد واسد زيد بمنزلة
قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون
بحسب سياق الكلام فيه منع اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات
ما بالشجاع بالاسد واطلاق اسم الاسد على
هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه
كما في قولك رايت رجلا مع ان المراد زيد بعينه
نعم يلزم ضمنا في تشبيه الذات المطلق بالاسد
تشبيه الذوات المخصوصة لكن غير مقصود تشبيه
زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا في
المعنى ثم ان قولنا فهاهنا ثلث مراتب الاول
ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا
نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله التشبيه
انما محل البحث اذ يستفاد منه دعوى الاتحاد
على ان زيدا الاسد تشبيه ويوهم كيف و
قد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان

اسم

اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض
يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق
بين المعرف والمنكر على ان قول الشارح فان
قيل الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به
معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل
في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد
المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيدا الاسد
تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة
بغير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا
ولا يخفى انه تعسف **قوله** اذ لا ملازمة بينهما ولا
دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد والاسد ولا
دلالة الاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت
اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام
اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد
فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب
المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة
على المعنى المجازي الدلالة في الجملة **قوله** بحسب
المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان
يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** ويدل
على ما ذكرناه الى قال الفاضل المحشي ليس في تعلق
الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو جعل
دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم
المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة
اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة في
الاستعارة مثلا يتبع الدلالة اذ لا اشتغال
الى المعنى المراد لا بملاحظة بخلاف ما لو بني على

حقيقة فان ملاحظ المعنى الحقيقي كثيرا ما يخلو عن
ملاحظة اوصاف الخارج فظهر ان تعلق الجار
انسب بالاستعاره وان صح الحقيقة ايضا وهذا
ظاهر جدا قوله فواسد علي وفي الحروب نعامه
المصراع لعمران حطان مفتي الخوارج وزاهدها
وتمامها فتخاء تنفر من صفير الصافر الفتخاء المسترخية
الجناحين مع اللين وهو اللين يقال عقاب فتخاء
لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون
الا من اللين من قوله انه تنفر من صفير الصافر
انه شرع من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور
هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك
في جناحي طائر غزالة امرأة شبيب الخارجي
وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت
الكوفة في ثلثين فارسا وبها ثلثون الف مقاتل
فصلت صلوة الصبح وقرأت فيها سورة البقرة
ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب قوله
وكقوله اعترض عليه بعض من البيت لابي العلاء
المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر
الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات
كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع
المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها
فتخ المراد وساكن الصاف اودى اي هلك
وفاعله مال السيف وكفاف اسم بمعنى الكف مثل
قطام لكف الاذى والمسيف الرجل اذا ذهب
ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء و
قد مر تفسيرها فالمراد بفتح السين المهملة جبال باليمن
يكون فيها هزل وعيرة وبضم الشين المعجمة جبال
بالشام والصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور
في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه

قوله

قوله وانه كثيرا يكون بحيث لا يحسن دخول
ادوات التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن
به نفي جنس المشبه عن المشبه كما يقال هو اسد
ليس بآدمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا
ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو كشبيه بالاسد
ليس بآدمي فان الادمية انما ينافي الاسدية
لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في
اسرار البلاغة قيل وهذا دليل لطيف
على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل
عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المفهوم
في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل
زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في
التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي
عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه
في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم
لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة
ايضا كيف لا وقد اعترف هذا القائل بنفسه
بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه
هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه
مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة
والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع
وليس بآدمي اقوى من استحالة قولك هو
كالاسد وليس بآدمي فتامل قوله ولا عجب من بروج
البدر هي التي يجري بها في سيره وهي اثنا عشر
اولها الحمل وآخرها الحوت وبعده انصب على التمييز
والمها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج
اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى
ترجها الكتان انهن مخدرات لا يبرزن من
الخدور وبهذا يفارقن المها لانها متبرجة بخلافهن

فان نرجس استعار فكان من قبيل قولهم لحره مينهم
حرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلائم
هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون نرجس
اكتنانا ان الناظر لا يستطيع احتلاءها لانه تحير ضعفا
ويحتمل ان يكون المعنى انهن لم يعن في الاكتنان
عند البرج حتى كان نرجس عين اكتنانهن فيه وههنا
معنى آخر وهو ان يراد بالبرج الدخول في
البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا
زلن عن المرائي واستترن فكانهن دخلن في
برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والظاهر
انه من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت
اسدا في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت
رجلا مثل الاسد في الشجاعة والا لا يصح ان يقدر
المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع
اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا
شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام **قوله** لان
بيان الخيط الابيض بالفجر قبل عليه هذا التبيين
لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل
على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون
ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه معناه وهو بيان
الاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان ليس
المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار
دلالته بمعنى انه يبين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ
بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يبين ان
الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل يتبين
ليس فاعلا في الحقيقة الا ان المتعلق بالخيط الابيض
والمشبه به ذلك الامر هو الفجر فيكون قوله
من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا
لذلك الامر في الحقيقة فلينا مل فان قيل هلا

ترك

ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي
هي ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان
في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم
القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا
جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام
التي يحتاج اليها كل واحد **قوله** ابعد من ذلك
اي اي كون ما ترك فيه المشبه والى نوع التشبيه
بسببها كون الاية من قبيل التشبيه على ما ذكره
صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه
مقدر فيها بخلاف الاية ومعنى ضرب الله
مثلا وصف وبين والمثل الاول مصدر وب
للمشترك والثاني للموحد وقوله رجلا بدل
من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا لضرب وبينه
معنى حرب وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم و
معنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذي
يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله
في الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر
ويجوز تعدد خبره والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج
اي ملح مر وقد اج الماء يؤج اجوجا **قوله** على ما يظهر
بالتامل وذلك لانه لا يبعد وقوع الكافر موقع الرجل
الاول والمؤمن موقع الرجل الثاني او لايات
ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من
حال شيء الى حال شيء آخر هو المقصود وهذا
يتعقد على ذلك التقدير كما لا يخفى **قوله** لان
قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها يبنى عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
اعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعالى و
من كل تاكلون الاية ترشيحا للاستعارة و
اجيب بان سوق الكلام يتبان ان ليس

فى الكافر نفع اصلا وهذا انما يتاتى او اجمل الكلام
تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل
الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع
المذكورة وفى الكافر لا نفع اصلا واذا اجمل رشحا
لم يتيسر هذا المعنى المستفاد منه فى الاستعارة
المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التى تقال لها
الترشيح مثلا اذا قلنا رايت فى الحمام اسدا يفترس
اقرانه كان المستفاد الموصوف الاسد بهذه
الصفة فيكون المشبه به فى مثالنا البحر الموصوف
بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه به
ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان
صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان
بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله اى و
من كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من
العذب حتى قال تعالى فى قوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما
يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشئ الواحد
جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من
البحر ولا يخرجان من جميع البحر لكن من بعضه ثم
قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب
ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ فى سورة الملائكة مبنى
على القيد الاخير الذى نقل فى سورة الرحمن لان
الخروج من المجمع خروج من العذب من وجه و
من المالح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه
على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف
فى قوله تعالى او كصيب من السماء الآية فان
قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات
قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره
على سنن الاستعارة وكقوله وما يستوى البحران

هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج
ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله يقبل
المشبه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة
لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهم الطيبى وصاحب
الكشف فان الاول احوج الى التمثيل فى هذا
المقام من الثانى قوله وهذا الكلام صريح الى حيث
استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا لان
اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على
انه لو كان موضوعا لاعم لم يلزم ان يكون
مجازا لغويا قوله وقد سبق فى بحث التعريف
باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن واطلق على
الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة
فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
قوله يعنى ان التعريف فى ان عقلى اشار بهذا
البيان الى ان المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو
المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان
المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد
والكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر
استعارة ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة و
بانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة يكون مجردة
اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه
بحث لان الوضع بجعل اللفظ الموضوع له اصالة
فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معنى
المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة يكون
مجرد اصطلاح لكن فى بطلان اللازم بحث
فتامل قوله اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد
فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة

المشابهة بحيث يعرف الجنسية يستفاد المبالغة فيكون
الاستعارة ابلغ **قوله** ولما صح ان يقال لمن قال
رأيت اسدا واراد زيدا انه جعل اسدا فيه انه
يحتمل ان يراد به انه جعله شبيها بالاسد مشابهة
تامة هذا اقبل بحذف هذا الوجه ان قولهم جعله
اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه
الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة
وجوابه ان الادعاء المذكور يتحقق ايضا في
زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه
كما سبق تحقيقه بل جعل فردا من افراد الاسد
ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر
المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك
الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد
بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال
لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت
قولهم ذلك في الصورة المذكورة وان المعنى
على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله شبيها
بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل **قوله**
قد زاد زيادة على التمهيد سبق في بحث المجاز
العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان
هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر **قوله**
وبهذا يندفع اي ايضا بان ان القرينة مانعة عن
ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف
يندفع اي وجه الاندفاع ان الاصرار على
دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب
القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف
فلا منافاة **قوله** واما التعجب والنهي عنه فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان

يحصل

يحصل ايراد السابق بتسليم الادعاء المذكور
ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصح التعجب
وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما
يشير اليه كلام القائل بل لا حاجة الى الاعتذار له
بانهما يبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
قوله والاستعارة تفارق الكذب اي اي الكلام
الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب
فلا يرد انما تقابل الاستعارة في المفرد والكذب
في الحكم ولا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله**
وزعم صاحب المفتاح اي اراد بالدعوى الباطلة الدعوى
التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها
او لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن
نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل
بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة
كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور
ليس مثل ذلك المدعي في التبري عن قصد التاويل بل
لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا
يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة
فلذلك اكتفى ههنا بان نفي القرينة واقتصر في الدعوى
الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرى
عن التاويل كان نصب القرينة اشد تبريا فظهر
وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب
القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده
نفي مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى
مذهب الجاحظ وغيره ولا عن مذهب الجمهور كما
توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب
وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني
ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمي

فسمة الآخرة هو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد
المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا يكون الاستعارة
علما لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر
من اطلاق العلم قوله وكذا ما ورد على البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة وقد سبق شرح
فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر
فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل
سمي مادرا لانه يسقي ابلا من ماء حوض فلما
فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه
ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه
واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان
اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته
ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك
الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في
العي قال حميد الارقط اتانا وما
داناه سحبان بن وائل بيانا وعلما بالذي هو قائل
فما زال عند اللقم حتى كانه من العي لما ان تكلم
باقل واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو
في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه و
ادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه به فقلت رأيت
عمرا فالظاهر انه استعارة لكون علاقة المشابهة
ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان
الاستعارة بناء على ان كثرة الاستعارة في
الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل المحشي في
شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام
بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه
بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل
اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه وذلك
ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان

اسمائها

اسمائها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص
فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن
ان يجعل لفظ عمرو موضوعا للذات مع الشكل
المخصوص ادعاء وان كان موضوعا للذات
معين لا بشكل مخصوص حتى يتأتى في اعتبار الجنس
تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول
عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في
حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي
المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من
افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه
به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة
ان دعوى خالد عين حاتم بمنزلة دعوى انه عينه فتأمل
والله الموفق قوله فان تعافوا من عوف يعوف
كعلم يعلم واصل تعافون سقط النون الجازم
تعافل كخاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه
قوله لا دلالة على ان جواب من ان الشرط تحاربون
وتلحقون فان قلت لم لا يجوز ان يريد
بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق
قلت القائل بصدد الاخذ بالثار بعد ولا ليس
فيها احراق كارها العدول والايمان
واما عدم حمل النيران على الرماح فلبعده
العرف علمه الاستعمال في السيوف قوله من
نقلوا اي من نسبت الممدوح ويحتمل ان يرجع
الضمير الى الممدوح والاضافة لا دنى التلبس
قوله على رؤوس الاقران سحاب الاقران
جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخص سحاب
ما على بكى وبعد البيت المذكور ذكا والذي
منها تعصر على العدى مع السيف في شتى
فناه فواحب الشيء واحرا شاء الشيء اي جعله

والقناة جمع قناة وهي الرمح والعواصب القواطع
قوله انما لم يحسن لحسن ان يريد بالانامل وهي
رؤس الاصابع مجازا وجميل ان يريد المعنى الحقيقي
مبالغة قوله والمراد برؤس الفوارس جمع الكثرة بقرينة
الممدوح وذلك ان يحمل على النهج ملاحظة فيه من الاشارة
الى قلة الكافة في الحرب وملاقاتهم فيها ولا يخفى
ما فيها من اللطف قوله وهذا اولى من قول المص
ان الجودة والهداية يعني قوله في الايضاح ووجه
الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الجودة و
انما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطأ لاحتمال
ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي
الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية يعني
كلاهما هو المصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء
قوله مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في الانف والعدو واما في المرسن
فكونه انف مرسول واما في الطيران فقطع المسافة
بسرعة في الهواء قوله فانه عدوله في الاستعارة
النظر في عدوله راجع الى وضع المرسن في موضع
الانف ونحو ذلك اي الجاعر والهذالت و
يكون ما انبت النظر باعتبار كون وضع المرسن
موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور
قوله الى مجانس له كالمرسن والانف فان
كلا منهما مخصوص بموضع من الانف وانما الاختلاف
بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره
ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز
المرسل على الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس
الى المجانس شابه لنقل الاسم من المشابه الى
المشابه بناء على ان المجانس والمشابه من
واد واحد قوله وفي كون استعارة الطيران

للعدو

للعدو من هذا القبيل نظر اذ اجيب بان الطيران
عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع
المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى
ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة
اللغة وهو ضعيف قوله الدرع الحلق بفتح الحاء جمع
حلقة بالسكون على غير القياس وقال الاصمعي
الجمع الحلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس
عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك
والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه
قوله على ان الاسم موضوع للشجاعة اي الشجاع
قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما
ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض
عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد
لا المجموع يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان
اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى
المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم
انما هو من المعنى الحقيقي وقيد المجاز كذلك بينه و
بين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة
ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما
سبق وهذا القدر كاف في اللزوم قوله واذا
احتبى وبوس الى القربوس بفتح الراء او لا يخفف
الا في الشعر لان فعلول نادر لم يأت غير صعفوق
وهي اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما
الخرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به
فضعيف والفصيح الضم وكذا الحلزون وهو اول
الريح قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا اي ربما
يقال كسر الاحشاء الى القربوس مما يؤيد الوجه
الاخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون

الرأس من مستبعاته واجرائه ولا شك ان
الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المحمى قد
يقع النوب في اسفل الكتفين فيمتد الى جانبها
مستعليا فتامل قوله ولم ينظر الغادى الذى هو
رايح النظر اذا استعمل بالاصل فهو بمعنى الانتظار و
الغادى هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح
هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سرا حتيتنا
اى سرعا يعال ولى حثيثا اى سرعا محثا قوله
والشر مماط وجه الشر قطع المسافر بسرعه وليس
وسلاسته قوله ومس ارسا في الهوادي الهوادي
جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي
الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في امرء القيس
يعلم لا لاعطى في مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل وقبل البيت المذكور في الشرح
وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع
الهموم ليبتلي ومعول قوله فقلت له لما تمطى قوله
بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل
او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي
التمدد والباء في بصلبه للتعدية والارداف
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو
مؤخر الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة
جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير
الشارح ان الباء كلمة اصلية ووزنه فعل يقال
ناء ينوء نوءا اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان
يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع
كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر
وربما جاء في الشعر مشددا قوله والظاهر ان ١٢٧

سن بر

من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان
المتمطي والكلكل والاعجاز وتما قال والظاهر
اشارة الى ما في شرح التبيان من ان
المجموع استعارة تمثيلية وقوله كالبدر للشمال
اشارة الى ما سيأتي من قول ابيه وغداة ريح
قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها قوله
من حلى الغبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام
مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام
كثدى وثدى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء من
عصى والغبط امين سحر قوله فانه كلامه في المصرح لانه
في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي
قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول
الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة
المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من
اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه
المستعمل في معناه الوضعي قوله شواظ النار
الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار فيه بحث لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم
على قانون نفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية
وهي عنده حقيقية ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاشتعال
على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو
عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وهما حسيان
قال قلت كل من الكشط والكشف امر عقلي قلت
لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وبهما يشار
اليهما قوله اى حصول امر عقيب امر دائما او غالبا
هذا التردد بالاصل بيان معنى الترتب من حيث
هو لا بالنظر الى خصوص المقام قوله ان المستعار
لظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار

قوله واجب حمل اعتبارهما على التغلب لان السكاكي
لا يشترط التمكنه والتغلب بل يعلقها مطلقا ولعل مذهب
الشيخ ايضا ذلك فلا يخرج طلبها في هذا التغلب بناء
على لزومها للتمنى لعدمه المحصر قوله وبان الظهور بمعنى
بمعنى الزوال اعترض عليه بان قول المستفاد
منه ظهور المسلوخ من جلدته ماماه لان المسلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون
مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع
الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول
فان يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول من جلدته
بل اذا ازال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن
الجلدة قوله وذلك عار بادر ربط ظاهر تحريت
من ابيات الحماسي صدره اعيرتنا البانها ولحومها
وقبله ذيبى وقاح عنك اذا شيم ووعد ذل
من ذل عليك وازر وسوتكم في الردع بارجوتها
نحلن اماه والامام حرار الاستفهام للانكار
وسلم على صيغة المفعول اى محلى من اسلمته
اى خليت بينه وبين من يريد النكاه واقرار
اسم واذا اشد سبق الدال نحوك مال به
عليك وزر وارد ع الخوف نحلن اى نطق
تلك النسوه اماه لكونها مكشوفات الوجوه و
الحال انهن حراير في نفس الامر والاستفهام
في اعيرتنا ايضا للانكار اى لم يعيرنا البان الابل
ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع
بلحومها والبانها جار في الدين والعقل ونوعها
في الخاصين الهاحسان وذلك عار ظاهر اى
زايل قوله وتلك شكاة الشكاه بفتح الشين المعجمه
الشكايه قوله وذكر العلامه اى كلام العلامه يخالف
كلام الشارح في ان الظلمه هي الاصل والمظروف

والنور

والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على
تقدير العلامه ان يكون الليل ظرفا والنهار له
مظروفا قوله وقد يطول الزمان والعادة
في مثله اى فيه لا يخفى انه تكلف بل يحتمو با شاره
اى من التاويل والحقايق للطايف بلاغة التنزيل
ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى
الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق
لكتب اللغة فتكون الفاء للتعقيب الحقيقي
نظرا الى انتهاء النهار وتستقيم معنى المفاجاه
نظرا الى ابتداء ظهور النهار كما في التكلف فان
المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاه الاظلام
لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع
والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور
من الظلمه واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع
ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا
في المقصود فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاه انما
يصح اى فيل يمكن ان يعتضد بالجملة الاسمية الدوام
بمعونة المقام فيندفع لانه المفاجاه عن المصنف
اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الاظلام لا
دوامه واستمراره وفيه نظر لان لا تتم المفاجاه
باعتبار ان المفاجاه انما يتصور فيما لا يكون مترقبا
بل يحصل بغتة بلا ترتب كما ذكره الشريف
في حواشي شرح المفتاح وحمل الجملة الاسمية على
الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل
قوله واطول بمعونة لذلك اى فيه بحث لان
الاية على ما بينا دررس نظم الاية سلخ النهار
بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سلخ مع
انبساط التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم
في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة انه لكال

العذره آيه آيه والعقوبه التي ذكرها الشارح
انما تظهر لو كان الايه في مناجاة الظلام
فتامل قوله وههنا بحث اذ قد يقال لما كان
الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهده
عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه
اشهر واقوى مما هو في الموت واثبت خبر
بان افادة كثرة الوقوع للقوه محل نظر وان
كان افادتها للاشهريه مما لا شك فيه وقد يقال
ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه
المقلوب ولا يخفى لا نكر تقدمها في اعتبار التشبيه
المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص
له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في
صدد ذكر القيمه واحوالها انما هو البعث من الموت
فيصلح لكونه قرينه للاستعاره على انه لا يبعد ان
يدعى كون البعث حقيقه شرعيه في البعث من
الموت قوله والمعنى ابين الامر ابانة لا تمحى اي
افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما
بالآخر كما لا يلتئم الزجاج المكسوره قوله والجامع
الاحاطه او اللزوم وهما عقليان فان قلت
كما ان ضرب القبه على الشخص محسوس كذلك احاطه
القبه به محسوسه فلم عده عقليا قلت المعدود من
الجامع العقلي هو الاحاطه المعنويه المتحققه
في الذل بالنسبة اليهم كما انها متحققه في القبه بالنسبة
الى الشخص لا مطلق الاحاطه الحسيه فيها ولا يخفى انها
عقليه قوله وهو ما دل على نفس الذات الخ
مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهوميه
وفي تفسير اسم الجنس اشاره الى انه لم يرد بها هنا
ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات
المشتقه واسماء الزمان والمكان والآله وما

ذكره

الحق بدل

ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف
من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق
بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال
بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق
الكلام يدل على مغايرة الذات والوصف قوله
وكذا ما يكون مشاولا باسم الجنس بالتفسير الذي
ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا
صالحه لان يصدق على كثيرين والا لكان كليا
وان تضمن مفهومه نوع وصفيه لم يصر كليا فيتناول
اشتهر ذاته المشخصه بوصف من الاوصاف خارج
عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجه
عن المدلولات الاصليه لاسمائها بخلاف الاسماء
المشتقه فان المعاني المصدريه المعتبره فيها داخله في
مفهوماتها الاصليه فلذلك كانت الاعلام ملحقه
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل
ان اسم الجنس يدل على ذات صالحه للموصوفيه
مشهوره بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه كذلك
العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعاره فيهما اصليه والافعال
والحروف لا يصلح للموصوفيه وكذا الصفات المشتقات
قوله والاقتصار على التبعيه النحو انما تعرضوا للاستعاره
التبعيه المصرحه والظاهر تحقق الاستعاره التبعيه
المكنيه كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم
زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في
كلام البلغاء قوله او بكونه شاملا للمشبه به في
وجه الشبه انما ذكر لفظ او اشاره الى انه لا
فرق بين التعبيرين في الدلاله على المقصود قوله
وانما يصلح للموصوفيه الحقائق اي الامور المتقرره
الثابته الخ هذا التعبير ذكره العلامه في شرح المفتاح
حيث قال المراد بالحقائق الذوات الثابته المتقرره

كالجسم والسواد والطول لا غير الثابتة كمعاني
الافعال فانها متجددة غير مستقرة لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان
كان الزمان عارضا لها فتبع الشارح فيها توطئة
للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته
ووجه المنع كما نقل عنه ان كلا من الحركة
والزمان مع انه ليس من الامور المستقرة الثابتة
يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه في شرح
المفتاح بانه قائل بهذا المنع من اصل الكلام حيث قال
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية
باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير اعتبار
المعتبر ولا اعتقاد ان القيام والحركة كذلك بخلاف
القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما
اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال
في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية
لا ما توهمه من الامور المستقرة الثابتة ففيه بحث
لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان يطمح نظره
رد العلامة انما يعترف الشارح الحقائق بما ذكره
هذا الفاضل المحشي لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه
لا ينافي ما ذكره بتفسير ابن الحاجب الذي هو كالشرح
لهذا الكتاب وكلامه هناك ابى عن هذا التفسير
لانه يكون لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية
الحقائق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها
والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بها
بالحقائق هنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته
على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من
البين في السباق تردد الكلام حيث قال اولا

وبما

وبما قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان
الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى
ان يقال وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون
معاني الحروف والافعال وثانيا وكل من الحركة
والزمان حينئذ لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال
والحروف **قوله** دون معاني الافعال والصفات
كانه اشار بالحاق لفظ المعاني الى انه قائل بالبحث
الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو
لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة
الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه
بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار
تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان
لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الانه قائل على ما
ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى لو قيل لعسعسا على الحركات
المستعار منه مفهوم الجسم تبعا للجسم لا وذاتهم معتبر
في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به
يعلم انه من الحقائق ام لا **قوله** الثابت العقل
او عروضه لها فيه بحث لان العروض الذي يمنع
جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا
لان عروض الزمان لها حينئذ ظاهر الا ان يقال
مفهوم الصفات يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم
المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى شيء
لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتامل ولهذا
عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او
يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها
عليه ولا لحسب العرف الطارئ على اصل
الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط والا فكذلك

نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة
اختصاص من باب الافعال بحثين يشترك الى ما ذكرته
فارجع اليه **قوله** دون الحروف وهو ظاهر
لا نهار والربط والالات الملاحظات فلا يكون موصوفة
اصلا كما حققه الفاضل المحشي ههنا بحث وهو ان معنى
الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز
المرسل ايضا اجاله فيما بعينه وقد يشبه المرسل ايضا اللهم
الا ان يقال ما وجد في المجاز في الحرف بحيث
لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثر الاقسام واكتفوا
بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يبالي في
الافعال لكثرة المجازات المرسل فيها فتامل **قوله**
واما الموصوف في نحو شجاع باسل اي الباسل هو
الشجاع الكامل والفاضل الوهاب المالع والبحر العالم
المتعمق في الوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد
في المعنى من الوصف الاول فلذلك اشتهر به فيعلم
منه ان الثاني وصف للاول ولهذا الذي ذكر
من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره
الفاضل في قوله انها بقرة لا ذلول تثير الارض
ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والعلاقة
صفة لذلول لان ذلولا من صيغ الصفة وما اول
كلامه بمثل ما اول به قولهم شجاع باسل بما مر سابق
كلامه فتامل **قوله** نحو متاع واسع ومجلس فسيح اي المراد
بالنعت الذي سلب ثبوته بغير الحقايق هو الوصف
المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت
النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف في نحو
شجاع باسل اي التشبيه الوصف المعنوي **قوله** فيجب
ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث
لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعار باعتبار
الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد

فيجب

فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ابدا
لا تبعية **قوله** فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل
المحشي فان قلت لم لا يجري في سبب الافعال
الاستعارة تبعا على ما في الحروف قلت لان
مطلق التشبيه لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في
الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع
مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان
المعنى الذي يرجع اليه معاني سبب الافعال ليس
مطلق النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف
يصح بها الاستعارة فاذا استند الضرب الى اعموا
المخصوص دلالة على قوة نسبة اليه وتشبيهت نسبة اليه
باعتبار المخصوص بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام
وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة
يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها اليه
بان يشبه ما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام لمطلق
الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه سبب اخرى
كذلك لمطلق الالة مثلا فيقال فيكفي السوط او
السيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصدر
على ما هو المشهور ربما ينبه عليه بر فانه دقيق **قوله**
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها النحوية كما عبروا الى ما و
التانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى
وفي عنها راجع الى ما وفي معانيها الى الحروف
وفي قوله عند تفسيرها وضع الظاهر موضع المضمر واعلم
ان لفظ بها غير موجود في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها و
ظاهره يفيد ان تلك المتعلقات يعبر عنها لا يعبر بها
مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا بالحاق لفظ
بها الى توجيه عبارة المفتاح بان الغاية محذوف

والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بان حاصل
المعنى الا ان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ
المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء وزخور شه عبارة
عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار
اليه الفاضل المحشي في شرح للمفتاح وفي عبارة المفتاح
احتمال آخر وهو ان يحمل يعبر على صيغة المعلوم
ويرجع ضميره الى ما ويحمل المعبرة معبرا مجازا لكن
لا يخفى انه تكلف ظاهر ومحالف لصريح ارادة **قوله** شبل
قولنا في معناه ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة
اطلاق الاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية
وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء
الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه
بان نهاية الشيء ما ينتهي ذلك الشيء والشيء انما ينتهي
بحده فنهاية الشيء حده فكيف يكون جزءا منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية
ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية
في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز وتوجيه
الحال عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة
في معناها الحقيقي وهي جنس والابتداء والانتهاء فرد ان
لو كان اضافتها اليها اضافة الفرد الى الجنس ولا
محذور فيه اذ لا يلزم منه انقسام الغاية وانما يلزم ان
لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل **قوله**
والا لما كانت حروفا بل اسماء قال في شرح للمفتاح
وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان
يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى
وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر
بمعنى ان يكون شرطا بحكم الوضع في دلالة احد
اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر
مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا

ان

ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب
الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى
الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف
فلينظر فيه **قوله** غير صريح كما ستعرفه وقد يوجه كلام
المصنف بالمصير الى حذف المضاف اي كمتعلق المجرور
في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل
للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي وتوجيهه ان معنى
قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها
ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على
الاستعارة بان شبه ابين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية موقع التشبيه اولا في الظرفية المطلق
ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل
اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة
في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية
مستعار منه ولفظ في المستعار فلا خلل في هذا الكلام
هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام
المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما
لا يخفى **قوله** باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
قد اشرنا في اوائل هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم
في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا ما عبارة
ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يحمل في بيان العلاقة
بل لا بد من بيان العلاقة اي نوع من انواعها
قوله للعداوة اي تقدير تشبيه العداوة بمنزلة نوع تعسف
لان موجب كلامه السابق ان يعد تشبيه الحروف
في مجروراتها وعلى هذا السياق شرح الشارح حيث
قال فكما بعد تبعا للاستعارة في المجرور ولا شك
ان المجرور في الآية كونه عدوا لا نفس العداوة و
المشبه على هذا كونه محبا وابا لا نفس المحبة والتبني نعم

هذا يرجع في المعنى الى العداوة والبغي والحسد لكن
الاستعارة في المنطوق فالتصريح به ادل في خصوصا اذا
كان الكلام مما توهم بخلاف ما هو المراد قوله
كالحسد والبغي ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
اراد بالحسد حسد الملتقط وهو موسى عم او اراد
ارذالهم والاحبة الملتقط وهو آل فرعون على الالتقاط
سعة به عليه قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط ترتب العلة الغائية عليه والجامع هو
الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشتهر في ترتب
العلة الغائية عليه فانه فرع ما قيل انه غير واضح لاستدعاء
التشبيه الجامع والاظهر فيما ذكر من التشبيه قوله ودار
قرنتها في الاولين انما قال في الاولين لم يجيء من
ان قرينة التشبيه في الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق
لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل
بن المعتصم بن الرشيد بويع بخلافة في المقتدر بالله
ولقب بالمرتضى واستوزر استاذه وكان واحد
عصره في الكرم والفضل وفنا وذكره حرف الادب
فاضطرب امره ولم يكن خلافته الى بلغة ساعات
من النهار قوله هالني فهو ما هو شراه الطرف اعني ما
يتعلق بشر والعشر ما بين المغرب والعشاء والمراد
بهما مطلق الوقت وهي اما مضاف الى الجملة بعدها
او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيهما كان اضافتها
على الوجهين بالظرفية واستعاد التنوين على الوجه
الثاني كونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه
علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل تجري
على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان
الوادي فيها بالدم ظهور اثار دكثرة القتل قوله
بقربهم من قربت الضيف قرى وقرا اذا احسنت
اليه واذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت

والجامع

والجامع بين القوي والطعن ايصال الشيء الى الباطن
قوله كقول الحريري وانى المساميع البيت
من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلثين
مطلعها البيت لكل زمان لبوسا ولابست صرفه
نعمي وبوسا فقد الزوات ادير الكلام ونحو
الساقات اد الكذب وساوطورا انفق عطى السبيل
الى سوع وطورا المهوى اثر الفخوسا وانى المساميع
البيت حرف الدهر حدثانه والنعم بضم النون والقعر
النعمة واذا فتحت النون مدوت وبوسى بضم
الباء مقصور قولك الرجل يبس بوسا وبيسا اذا
اشتدت حاجته فهو بائس والمساميع جمع مسمع بكسر
الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة
وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق
او هو ان بني نفسه على اختلاف البصرية والكوفية
والحروف الزبس الذي يبعث في اثناء الجري و
الشموس الذي يستصعب الركوب عليه قوله
او الى الجميع الى بهما بمعنى على كما تقتضيه السوق
ونظيره في مجيء الى بمعنى على في قوله
من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا
فالي قوله نعرس الزاج بناحس الحزن من بمره
الى الحزن بلاد العرب وهو في الاصل ما غلظ
من الارض ونزهره حال من الرابعص يقال
ازهر البيت اذا اظهر نوره واذا اسري ظرف
ليفوق قوله تغير محيح لان المجرورات وقيل المراد
بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي لكن جعلها
للتفتاح ولا يخفى بعده وقد توهم بان المراد من
نسبة الفعل الى المجرورات ارتباط بحسب المعنى
بكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف
الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في

البيت فان الاجفان مفعول به ليغري بتلك
الاعتبار او ليس بها اجفان الحيوان كما توهموا
بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر الشبيه
بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير
الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول
تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض
وتهب رياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر
ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة اياها
فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا ليغري والرياض
مفعولا اولا وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا
للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري
فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان
الرياض قرينة على ان يغري استعارة بمعنى
يهيج انتهى كلام الموجه وهذا معنى واضح الا ان
المفهوم من البيت تراخي الايقاظ وقت النوم
واجتماعهما في وقت واحد ولا يتاتى هذا على
ما ذكر اللهم الا ان يقال نزل تقارب الزمان
منزلة الاتحاد اشار اليه ابو الفتح في الحاشية
قوله مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع مثل
الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة
بقوله تشبثت اظفار المنية وفيه نظر لان تشبثت
ترشيح فانه من تشبث الشيء بالشيء بالكسر تشبثا
اي علق فيه فهو ملائم للمستعار منه والاولى ان
يقال الهلكت حال تشبثت اللهم الا ان يجعل
تشبثت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويصرف
الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان
تشبثت من تتمة القرينة اذ لو قلت انشبت
اظفارها لما كان الا قرينة على الاستعارة واعلم ان
السكاكي ذكر في لطائف يا ارض ابلعي الاية

ان

ان الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب
وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصفي بالمخاطبة
تعسف لا يجار اليه ولذا لم يخصص العلامة الترشيح
بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله نعم اذا
تم علقت رقاب اموالهم في ايدي الناس حاصل
المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من
غير علمه ويجتنبون الى حضرته فيتبعهم ولا ياخذ منهم
فيملكونه قوله فكانه قيل فاصابها بلباس الجوع فان
قلت فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق
للمس قلت لا يفوت بل يكفي فيها كونه كذلك
بحسب الوضع الاصلي قوله والاخرى مكنية وهو
انه يشير اليه بحث فان الاستعارة بالكناية
لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من
لوازم المشبه به وهو مفقود هنا فالظاهر ان
اذاق هنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر
المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الاية وجه اخر
ذكره الزوزني في شرح المفتاح حيث قال
ولو قيل ان المضاف محذوف كما في قوله تعالى ولمن
خاف مقام ربه ... بعيد ولا يخفى بعده قوله
من طعم المر في الصحاح الطعم ما يؤديه الذوق
يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس
له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا
والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا بل
الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان سياق
الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشيء فان
سياق الكلام على انه تجريد للاستعارة المكنية التي
ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما
للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع
هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الكفاو

بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام
الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت اليوم
بحرا اذا زخر متلاطم الامواج حاورت بالحاء المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمة فهو ترشيح للاستعارة
ولو جعلت القرينة حالية لكانت حاورت تجريدا
كما ان اذا زخر متلاطم الامواج ترشيح حال بحرا زخر
اي امتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها
بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف الخ مبني على ان قرينة
الاستعارة حالية اذ في البيت السابق والاشاكي
السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله حتى يظن
الجهول اللام في ليظن لام الابتداء دخلت على
الماضي بتقدير قد ويروى ليظن وخص هذا الظن
بالجهول مبالغة ورمزا الى ان الجهول هو الذي
يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما
غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا
لجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا قوله وما
ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز
البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ قوله
ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان
المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان
مع التشبيه والاعتراف بالشبه ولا يخفى ركاكته قوله
كقوله هي الشمس مسكنها الخ فان قلت الاستشهاد
على ما ذكره بالبيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل
اعني هي على ضمير القصة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء
جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط
ضمير القصة ان يكون ما بعده من الشيء المذكور في
الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء
لكان جلي لكل واحد قوله اي اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى كما قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان

يكون

يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي
يقدم رجلا ولا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى
ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه
بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام
الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه
ايضا ومن البين ان هذا ليس بشأن المتردد واما
فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخلو عن تكلف
وتجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لا
انها حاصل صورة تقدم تارة وتؤخر اخرى واما
ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقدم
والتأخر كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره انهما
لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال
اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا اخرى وتؤخر
تارة اخرى فيتحد متعلق التقدم والتأخر قوله نحو المجاز
المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن
الصواب الحصر مستفاد من تعريف المسند اليه باللام في
قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ
وقد يعتذر بانهم انما تعرضوا للقسم الآخر من المجاز
اعني الملتبس بالاستعارة تمثيلية لعلته وقلة لطائفه قوله لان
الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به الخ هذا اولى
من تعليل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال
السائرة لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض
الوجوه فحوفظت على تلك الغرابة وحميت الالفاظ
عن التغير وذلك الظاهر ان فتح التاء في قولك
بالصيف ضيعت اللبن لا تغير به كانت عند الكسر
قوله بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في
كما في قولك جلست في المسجد قال الميداني ويروى
في الصيف وكل من كان بالصيف من الباء و في
مقبول رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد

في امرأة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة
كانت تحت عمرو بن عدي وكان شيخا فسألته الطلاق
فطلقها فتزوجت عمر بن سعد بن زرارة وكان شابا
فقيرا فلما اشتهى ارسلت الى الشيخ تستمنحه لبنا فقال
ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها ما قال عمرو ضربت
بيدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني ان هذا
الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق اي الممزوج
بالماء خير منك وهي تبتك الكبيرة انما خص الصيف لان
سؤالها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسب قد يقال انما سمي
استعارة بناء على ان مبنى الاستعارة في صفة و
هي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله
واذا المنية انشبت اظفارها اي اذا اشتد طلبه وانشبت
مخلبه تنفس منه دخل عليه اذا تعذر او الفيت
جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى الشيء اي قدر
سمي الموت بها لانه مقدور قوله تحمل بمعاذة المعاذة
والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي الشيء تعلق على
عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على
زعمهم قوله تجلدي للشامتين اي التجلد اظهار الجلادة
والجرأة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر
حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله ولا
تفاعل ذي فضيلة البقاع اه من الغيث على
فلان اذا رحمته قوله فان قلت فاذا يقول المص
اي يعني ان قد استعارة تخييلية بدون الاستعارة
بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان قوله بعد تسليم
صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال
مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر
وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية
بعد ايراد قوله اثبات المنية الشبيهة بالسبع وجود

التخييلية

التخييلية بدون المكنية الى آخر البعض حيث ذكر هناك
وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان
المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه
لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر البعض من قول
ابي تمام وانه مع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث
يخدش هذا الوجدان وجود التخييلية بدون المكنية
قد علم بما سبق من نحو اثبات المنية الشبيهة بالسبع فلا
فائدة في هذه الحوالة قوله شاع استعمال النقض في ابطال
العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن
التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم
حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك
ان ترجع الى قومك اه قوله وان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم
عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب
مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره
الشيخ لا يجب ان تكون للاستعارة بالكناية بل يجوز
ان تكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص
قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اي الواو بمعنى رب
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازالت
ودفعت برودتها عن الناس بالاطعام والكسوة
وايقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء
بمعنى البرد معطوف على غداة وريح وقد يروى بفتح
القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذ اصبحت
كشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار
المضاف اليه والضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال
زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر
فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالكسر
ريح تقابل الجنوب مشهور بشدة البرد قوله اي سلا

من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا
حاجة الى تجريد انه تعالى امتنع بما طلع عنه وترك بحاله
فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب
اللغة ان افتر من وط تكون فاعل ذا قدرة و
اختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت و
نزعت مع القدرة عليه فان عجزت منه قلت قصرت
بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر
يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان يراد انه لا حاجة
اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار
معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير
كذا في الصحاح يعني الصاد امزة بمعنى الهجر قوله
فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثر من كسر
الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى التسمية
روي عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح والبعض الادباء
في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي
ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فلست ذاك
بمنكر الجواب بل بلا لم فتى يسمى للمجر كي يلقى صحاح
الجوهري قوله ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا
وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو
قوله عن ابه الموكب والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي
الذي يتوهم قبل التامل انه كونه هو المتعلق ومن
المعطوف وهو تعدد المعطوف وهو لا سيما حتما
ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن
الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخر
عن الاستعارة ينتفي بسائر الدخول فقوله في الاستعارة
اي اشارة الى ان الدخول محقق فان الاستعارة
فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح

الذي ينبغي الاحتراز عنه وعلى هذا لا غبار في كلامه
قليلا قوله فيجب ان يكون لا زائدة او يحمل
على حذف اللام دون عن اي احتراز لئلا
يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج
من القسمة كذا اي الحاصل منها فقوله احترازا ان
لا يخرج الاستعارة اي يمنع ان لا يحصل الاستعارة
من المجاز ويكون قسما منه قليلا من قوله لفظ الغائط
من فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن
من الارض الواسعة والجمع غوط واغواط وغيطان
وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته قد
اتى الغائط فكني به عن العذرة قوله وصاحب
العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان
لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل
قوله فلا بد لها من حذف مضاف اي احتراز عن
خروج ما ذا العقل فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز
عن خروج ما ذا العقل الى هذا القيد لان
مثل لفظ الغائط اذا استعمله اللغوي في منهضم
المشاوات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق
في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة
قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا
لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا
القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل
العرف في المنهضم المذكور والجواب ان
الداعي عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير
ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا
اشكال قوله لا تعين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء اي حاصل
ان من ادعى ان الاستعارة مستعمل فيما وضعت
له يدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء

على اصل الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة
الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في
انها لدفع مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة
وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة
الظاهرة ايضا في الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية
فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي
ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما تدل
عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب
الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل
قوله ولا يخفى عليك ضعف الكلام اذ المطلق
ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق
الوضع التاويلي والقرينة المذكورة فيه الدلالة
بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء
المذكور تعسف اه وقد اجاب الشارح في
مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد
ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع
التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل
كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة
على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى
الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع التاويلي
قوله لزم الدور اذ به توقف الشي على نفسه
سواء كان بواسطة اولا ولك ان تقول لو
قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا
الى نوع حقيقتها لان المذكور غير الحقيقة و
جعل الاضافة بيانية استدراك للفظ الحقيقة
ومن ههنا يظهر انه لو وصل بالنسبة الى نوعها
صح من غير دور واستدراك فليتامل قوله
بل الجواب ان تعليق الحكم بالوضع اي ارادة

فيه

فيه الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة
ظاهرة بشأن انها الذهن وهذه الارادة
تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكره
في تعريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد
بما ذكره جلال الدين في شرح الايضاح من
ان التقييد بالحيثية لا التفات لها لان الانساق
الذهن اليه لا منه فيما نحن فيه لان قولنا من
حيث موضوع له متعلق بالاستعمال اذ لا
معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع
الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد
بالحيثية وان اريد اي وضع كان استعمال
لفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع فيه استعمالا فيما موضوع له بوضع
ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد بالمثال لان
المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع
ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل
لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا
بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع
فلا نم استعمالها فيه من حيث انه موضوع له
قوله وهذا غلط لان اشارته الى فيه بحث لان
حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع
نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب
في الغلط ثم والنصب فعل اختياري مسبوق
بالقصد والارادة فلا قصد للغالط الى ان
ينصب اشارة قرينة بل عدم ارادة معنى
الموضوع على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم
ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد
فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان
لم يوجد فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل

هذه العلاوة كلام المحشي مغلق وليت
شعري كيف صدر عن هذا الفاضل مثل
ذلك الكلام ووجه الفرق من ان
[illegible] [illegible]
الخاطر [illegible]

في معنى غير ما وضع له وصف الوحشية لكن لم يعتبر
العلاقة بل بوجه الصابرة ذلك نقصا على
التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في
الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو
الغير المتعلق واللام في للعهد يرشدك الى ذلك
كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره
من عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض
بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ضعف
قوله فيما سبق وما سيأتي لو ترك الخ فتامل
قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للعلاقة التقيد
الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن
الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام
كقولك ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وهذا
ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من
معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء
واضحا كالكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء
والتقيد الثاني اعني المتضمنة للعلاقة احترازا عن
استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف
الانسان قوله في انه كذلك سمي ان المسمى كذلك
سمي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك
حال من المستتر في سمي قوله وكلامه في مناسبة
التسمية اي كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره
في شرح الفصل الثالث وقد اورده الشارح
خلاصة بقوله والمنية قد زرشت الاظفار له
اي ولا يخفى وجه استعارة فان المستعار هو الاظفار
قوله وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك هو
قوله في قسم الاستعارة بالكناية كما عرفت ان
يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا على ذلك بنصب

قرينة

قرينة يخصها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو
لفظ المنية وسيجيء لو وقف الشارح سيتبين الشيء
قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى
فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظ
العبارة وان اول ذلك بان المراد بالوصف
اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف لكشفه المعنى
فلا تنافي في هذا التاويل في قوله لوصف آخر لان
المستعار لا يكون لفظ المشبه لا لفظ اللهم الا ان
يراد بهذا الوصف معنى البيان وكانه قال
استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة
الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الآخر
دالا على الوصف لا صلة الاستعارة قوله ولا يلزم
من قسمة المجاز المفرد اي حاصله ان قسم الشيء قد يكون
اعم من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان
قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان
اما ابيض او اسود فالمراد ما حيوان ابيض او
حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب
المذكور بان يكون القسم اعم من المقسم انما يجيء في
التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور
والتقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب و
وضعوا لها يراد بها استيعاب جملة الاقسام فلا يكون
من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال
المذكور والتقسيم الذي يذكر في شرح وضعوا لهم
شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى كلمة
الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة
ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل
على خبط وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان

تحقيق جواز كون القسم اعم من المقسم

اراد بالحصر الذي اوجب في شرع ابواب
الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد
لذلك القسم الا ما قد ذكر كما يدل عليه قوله وبراد
به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور
فيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على
معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم
فلا نم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة
بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين
التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق
قوله الثاني زنا الآن ان التمثيل والتركيب الى
للفاضل المحشي ههنا كلاما طويل الذيل لكن يخطر في
آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف
وهو فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة في وصف
صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى
فان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة
لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها
المنتزع لانه انما يتم اذا حمل الوصف في عبارته
معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد
بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة
المعنوية التي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي
ذكره اصلا فتأمل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان
مثل هذا التشبيه الخ يمكن ان يجاب عنه بانه على
تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا
ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب
لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد
في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة
المذكورة في بحث التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد
ولا يخفى ان ما يصلح مثالا للاستعارة بل يترك التشبيه
الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية

في كل

في كل باب تعميم مباحثه وايراد النظائر من غير
ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد
قوله للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا
الخ قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المفرد
بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل
وتأخره حقيقة فالحق ان المجوز كما هو حاصل في
نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه يشبه
اذعان الخاطر نحو العقل بالتقدم ونفس الخاطر اصل
وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتأخر كما تطلق
الفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه
المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا
فمن المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات
التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي لا تسقني ماء
الملام الخ تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني
صب قد استعذبت ماء بكائي العباب من قر الشوق
وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق
واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تلمني
ايها الملام على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي
لو يؤثر لومك او لا تسقني ايها الملام ماء الملام
فانني زمان بماء البكاء لا المغتث الى ماء الملام
واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل
من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه
الطائي بعينه حيث نقل ان بعض الظرفاء الجاب
بعث اليه قارورة وقال ابعث من ماء
الملام فقال في جوابه ابعث لها ريشا من
جناح الذل حتى ابعث لك من ماء الملام و
ذلك لان الطائر عند اشتغاله وتعطفه على
اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض و
كذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه

يطاطئ من رأسه ويخفض من بدنه فشبه ولم
يتواضع باحدى حالتي الطاير على طريق
الاستعارة بالكناية واضاف الجناح اليه قرينة
لها فانه من الامور الملايمة للحال المشبه بها على
انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية او
يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه
ان اللوم لا يسكن حرارة الغرام كما ان الماء لا يسكن
غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان
ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر يبني
ان يدعي ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا
لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها
للشبه ومع هذا اشار الى المعنى الذي ذكرته من
حال دم درکش از ملامتم ای یار بر نیهاد که
کیمیا درد عاشقی بملامت فزون شود ووجه
منه قول احبه الملام في هواك لذيذه قوله حبا
لذكرك فليلمني اللوم على ان يسكن غليل الاوام
لا بلايم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف
تفسيره التخييل بغير غيره لها اجيب بان السكاكي
في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس
بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان
تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير
حاجة ودون فايدة يعتد بها مما لا يعتد به قال
جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل
على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه
به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية
والسبع تنشب بفلان فان اظفار المنية مجاز
عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز وانما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا
المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في

اثباتها

اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه والجواب
ان للسكاكي ان يقدر مثل اظفار آخر بان
يقول اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في
نظايره قوله وبهذا امال الشيخ عبد القاهر لا خلاف
في ان اليد استعارة لكن المراد باليد ههنا من
حيث اضافتها الى الشمال بدليل قولهم ثم انك
لا تستطيع ان تزعم انه اراد باليد نعمة اليد
من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه
لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه
حقيقة لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من
معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق
الثاني ومنع صورة الانتزاع لفظيا قوله وفي
الترشيح بعض لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا
يرد ان الترشيح قد يقترن للفظ المشبه كما في
قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب
ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه
ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن قوله
وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
لا فيه بحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل
انشبت اربع البقل فان المراد بالانبات المعنى
الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس
مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني على ان لا ترشيح
في الاستعارة بالكناية ومعه تجويزه فيها كما هو
الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقترن بلفظ
المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه
الله الا ان يقال التخييل يكسر سورة الاستبعاد
فلا يحتاج الى انتزاع صورة وهم اخرى او
يقال الترشيح في شكل بعض بالنسبة الى التخييل فتأمل
٨٢ او قد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به

في التخييل وان قربت بالمنية لكن المراد بالمشبه
عند السكاكي المشبه به فلا يشبه الاحتياج الى
التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان
المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع
الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران
اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر
وفي الترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف لما ذهب
اليه قوله وهو هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان
هذا المعنى مما يبعد في الترشيح عندنا كان بطريق
ترشيح الكلام كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في
المثال الذي اورده اعني رأيت اسدا
يفترس اقرانه لكن لا يساغ له في قوله تعالى اعتصموا
بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد
لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي
حتى يستعار هذا المعتقد للعهد كما يشهد به الذوق السليم
وعلى هذا القياس نظائره مما له هذا وقد ورد
الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه ح يكون
ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره
تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على
تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال
مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في
نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف
من حيث انه موصوف قوله ثم ان قول الشارح
والصاغى زيادة اه جواب تسليمي حاصله ان
الحق الفرق بين استعارة المعتقد كما في المرشحة
واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم
الفرق لا يمكن تصحيح مرجوح الترشيح بان المراد منه

خروج بالنظر الى تمام اصل المقصود ونه وهو ادعاء
العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كمال
الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر
المشبه اعني المنية اه فعلى هذا المستعار له هو السبع
والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ المنية
وهذا ما وعده الشارح فيما سبق بقوله وسيجيء ما يحقق
جميع ذلك قوله ويحصل التشبيه اه وجه التشبيه انه اذا
جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق
المجاز واستعمال صريح لفظ السبع ووجه الرد ان ادعاء
الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الخلع
من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة
فيه قوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء اى كل اعترافا مفعول
مطلق بحذف اى لا يجد اعترافا او قوله الكل مفعول
ثان لقوله يجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا
ويكون النصب بتشبيهه بالمضاف كما لا اخرا من زيد
ويكون الكل حالا منه قوله مرادفا للفظ السبع فيه
بحث لان المنية اسم للفرد البالغ المتعارف لكن
بمعنى الاوحال والسبع اسم الماهية المطلقة فهما
كردي وان ان يكتفي بمجرد ادعاء الترادف
مع ارتكاب ذلك التاويل الا ان يراد بالترادف
التصادق فانه كاف في المقصود لان المنية لما صدق
على موضوعها السبع ثبتا وادعى السبع للموت
مع التصريح بلفظ المنية قوله ثم ذهب على سبيل التخييل
اى على سبيل الانباع في الخيال على سبيل التحقيق
قوله وعلى هذا يندفع اه فيه بحث وهو ان هذا
القول عين ما فهم من كلام السكاكي ويقتضيه عين
اشكال المصنف فلا وجه لايراده مقابلا لكلام السكاكي
ويمكن ان يقال الفرق ان بعد المفهوم هو ان المنية
مرادفة للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال

في الغير بالتحقيق فلذا ما يراد من قرينة عدم الاعتراف
بانه الغير ادعاء بخلاف ما قيل والكلام بعد محل
تأمل لان المراد فيما سبق ادعائي وكذا ما
بني عليه فتأمل قوله فيما وضع له ادعاء فيه بحث وهو
ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى ان
الموت حقيقة جنس الحيوان المفترس المخصوص
فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء البتة
فلا يرجح المجاز به بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله
وفيما فيه وجه على ما نقل عنه رحمه الله ان ما ذكر
على تقدير التسليم لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية
حقيقة بناء على ادعاء فيد الجنس ولا يوجب كونه
مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في
المجاز عندهم وبهذا اتضح بطلان الاعتراض
فان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة بل او كناية يجب
ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان
تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا
كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون
مستعملا في الموضوع له دخل في تعريفه لكن لم
يعرف به قوله ويندفع الاشكال بحذافيره اي
بجميعه قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه وقال
اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد
حذفار قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية اي فيه بحث
لان هذا الاتيان في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون
لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا
يتصور منه تعلق تعالى وكذا قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا لان القرينة ههنا مناسبة حالهم
لكثرة الوداده وقال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة

بالكناية

بالكناية في الآيتين المذكورتين لجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو وجعل قرينتها وجعل الوداده
الكثيره استعارة بالكناية عن القليل وهكذا بالكفاره و
لجعل ذكر رب قرينة وفيه ايضا بحث لان مدلول
لعل الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من حيث
النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية و
قد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه
الاستعارة بالكناية لا بد ان تكون طبعية كما لا
يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين و
كذا الكلام في ربما يود الآية والاوجه ان يقال
طبعه المراد ههنا ان يقول المعنى مطلوب استعارة
بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بكلمة لعل والمفعول وهكذا الحال في
ربما يود فتأمل قوله ورده بانه الى الاوجه في توجيه
ان يقال ان قرينة التبعية استعارة مصرحة مقدرة
اقربا ما حجة والا لم يكن تخييلية فينفك المكنى عنها عن
التخييلية وانه باطل قوله فيكون استعارة لا مجازا
مرسلا ورده ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة
غير الغض وتعريف المجاز بالكناية لان على حصر
العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي
صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها
اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة
بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس
الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي الجاني في شرح
المفتاح فيصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا
وانه مع ما يقال يرد عليه انه قد يجوز ايضا ان
يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا
باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون من هذا القبيل على

على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم
يرد ايضا هذا التوهم لان التخييل عند السكاكي عبارة
عن ان يوخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة
حسا او عقلا مستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه
الصورة يستدعي القول بتحقق التشبيه وهو المطلوب
قوله فلا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد التسليم لا يفيد
شيئا اذ يعود الفساد والمهروب عنه باعتبار
مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية **قوله** هو لا ينهض دليلا على ابطال كلامه رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق
اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له
خرق اجماعهم كما ليس في علم الاصول والجواب ان
القدح بصحة اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم
في الامور اللغوية معتبرة وهو وهم كما اشار اليه
الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن
هشام نقل ابن خباز عن شيخه بان الالف المؤده
الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب بان
فيه خرق اجماع النحاة **قوله** وان لا رائحة لفظا
انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر
اشمام الرائحة المبني عن النقل لانه لو ترك عليه بان
حين مثلا المشبه به المذكور المشبه اما صريحا او ضمنا
كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول
صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان
الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب
ان يعد مثل ذلك تشبيها لا انه يكون استعارة
غير حسنة وعلى هذا المثال اشمام قوله قد زر ازراره
على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يصح تحسين الاستعارة
فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه

فيه

فيه ليس على وجه يشعر اشعارا يكونه مشبها به بل فيه
رائحة الاستعارة بذلك واما ما يستفاد من ظاهر
قول الشارح ولهذا قلنا بان زيد اسدا في
الشجاعة تشبيه لا استعارة من انه مثال لاشمام
رائحة التشبيه فغير انه يلزم منه ان هذا المثال
من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام
شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها وايضا يقبل
هذا عند الله الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا اي
اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل حسن
الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال
المتجاوز عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه
الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضي انتفاء
اصلها عند البلغاء لان ما لا حسن لم يصح عندهم فشرط
حسنها شرط اصلها الا انها من **قوله** وذلك لان اشمامها
اي لفظا ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة
من شرائط حسن الاستعارة ثم اللفظ المثبت ورد في كلام
ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من
الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام ح من الاستعارة
المقتضي ثبوت اصلها ولو على فتح الله الا ان يصار
الى ادعاء ان الان من ان ما ليس بحسن ليس بجائز
عند البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال
الغرض وقوله اعني ادعاء ما ثبت للغرض وكما ان
لا يتحقق في اللفظ اشعار ما بكون المستعار منه
اقوى وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فكذا
قوله لئلا يحصل كل منهما العار اي يعني ان وجه الشبه اذا
اكمل جليا والمشبه وصف انه لا ولا له عليه من جانب
اللفظ ولم يشم منه رائحة يحصل كل من الحقيقة والتخييلية

الغازا وبهذا واعترض بان حسن الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون
وجه الشبه بعيدا غريبا نادرا فاشتراط جلائه في الاستعارة
ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل
الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث
لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح واخص بهذا الوجه
الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه
به والمشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه و
مشهورا بين القوم ظهر قصد التشبيه وادرك
ان المراد هو المشبه والا لم يظهر فلم يدرك
واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد
معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل
ذلك على التشبيه فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك
هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه ظهورا
تاما مما لا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في
ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة
الغرابة ذوقا وتحملها سؤال واما المكنية ففي ذلك
اللهم الا ان يقال على تقدير تسليم انها لازمة لم يوضح في وجه
الشبه فلها دلالة عليه تأمل قوله في محل النصب
على الحال وذلك ان تجعل منصفا او متوجها في الاول
الماء واللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني قوله اي ان كل ما يتأتى الخ فيه بحث
لان هذا التقرير مناف لما يقتضيه اللهم الا ان يقال
ما يقتضيه ما يشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم
على قوله وليس كل ما يتأتى الخ لم يحتج الى التكلف
قوله حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول

على

على المبالغة قوله وبقيت الاستعارة لعله اراد
بتعين اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم
يحسن الا انه تعينت الاستعارة التبعية ولا تحسن
التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح
فيما سبق اي ان كل ما يتأتى الخ قوله لانها لا يكون
الا تابعة لها فيه بحث لان التخييلية عند المصنف
اثبات اللازم وفي اللوازم ومراتبها كثرة و
تفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم
وقوة اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان
يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها
لا ان حسنها مطلقا تابع فليتأمل قوله وفيها الحسن
الحسن البليغ غير تابع لها حكم بالعلاوة دون النفي
لانها قد تحسن الحسن البليغ على قدر اذا لم يكن تابعة
للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع و
نظائره فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا
كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم
كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل
ان يقول فيه يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال
تابعة للمكنية مبنية على حال التشبيه بينهما اعني اختراع
الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع
لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا
لم يقل السكاكي ان حسن التخييلية برعاية جهات
حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب
ان يقال لما لم يتفاوت وجه الشبه في التخييليات
كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الشيء
المخيلة بنفسها بعينه لم يشترط ذلك الشرط قوله وظاهر
عبارة المفتاح لا يحبث قال في قوله تعالى

وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر
واما الرفع فمجاز وحمل ابحاث النصب في القرية
من قوله تعالى واسئل القرية والجر كمثله مجاز وانما قال
ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع
من حيث هو مرفوع وبكذا الكلام في النصب والجر
وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك
بمنزلة المعنى المجازي يعني المجازي المعنوي كما ان الجر
حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وبدل على
التاويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن نظر
فيه وفي الشرح وصح ان قول الشارح وههنا في الحذف
وصف الاعراب بالجائز في الحذف مطلقا ولا
شك ان وصفه في مثل سواك القرية غير ظاهر اللهم
الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف
المحذوف لاجزاء الاصل ولا يخفى انه تعسف قوله
للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية يلتفت الى قول
الفاضل بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا
على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة
للجدران المخصوص دون الاهل فاذا اطلقت
على الاهل فاطلاق الاسم المجازي قرينة تدل على الحذف
ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله
هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع
المبتدا نكرة وما وقع في موضع الخبر معرفة وهو باطل
بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل
لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور قوله
والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة لزم اشتغاله ثم
عن ذلك على الجر او ذلك لانه عز وجل مثل لمثله
والمقصود انتفاء مثل المثل لا انتفاء صدق الله

تعالى

تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا
لانا نقول صدق القضية ليس بموقف الاعلى وجود
الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر
وهما يتحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول
فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه
ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد
متعلق المحمول فلا يتحقق صدق اعني مثله ثم
لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على
ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير
عدم زيادة الكاف نفي ان تكون لمثله مثل سواه
بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم انه
دخل داره احد مكة احد سوى المتكلم والحق لا
ان لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود
المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر ونقل
السعدي في شرح الاعبه انه لو قال بعضهم الكاف
ليست بزائدة بل مثل ومثل ساكنا ومحركا سواء
في اللغة كشبه وشبه ولمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى
وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل شكله شيء و
هو معنى صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية
وفيه وجهان فيه اتحاد الوجهين في المال وكون
كل منهما كناية بمعنى الكناية لا ينافي عدهما وجهين نظرا
الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض
المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح في شرح المفتاح
يؤيد اعتراض الفاضل المحشي حيث قال ثمة وقد
يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه كما
اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ
لو كان له مثل لكان مثل مثله والمقدر انه موجود
الا يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فيقدح الوجه
الاول فيما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد

نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما
يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد
من الآية نفي عن شبه ذاته ومعناه ليس كذاته
شيء نحو فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بنفسه فتامل
قوله احدهما انه اي يمكن تقريره بوجهين احدهما
ان المثل ملزوم نفي المثل فذكر نفي المثل واريد المثل
كناية وثانيهما انه تعالى نفي المثل ملزوم نفي المثل
فذكر الملزوم واريد اللازم الاول الانسب بمذهب
السكاكي في الكناية وهو الانتقال فيها من اللازم
الى الملزوم قوله ايفعت لداته وبلغت اترابه اليفاع
ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع
ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل
اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن
الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان
وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك
يستعمل هذا حين لم يكن ولا مثل له فان قلت
كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء حين لا مثل
وهو مسوق لنفي المثل قلت ان استعماله لنفي
المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر
اللازم وارادة الملزوم الانسب لسياق كلام
المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم
وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد
به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث
من الكناية كناية في الاسناد عن المجاز في اللغة
فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه عن الكناية في
اللغة وان شئت فتامل في قولهم ان السماحة
والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله

وارادة

وارادة المعنى جائزة واجب المراد لجواز ارادة
المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث
انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن
قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة
كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتفطن به قوله
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما
ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من
ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل
عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في
الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس
بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي
ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للانتقال فحينئذ
قد يعوي كون الموضوع له مقصودا في الكناية بدون
المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله
ان لفظ معه لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار
الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان
معنى قوله من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه
حمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة الى ما قاله
ادعى ان الفارق جواز ارادة المعنى كان
جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله
وفيه ما فيه يعني ان هذه عبارة بعيدة لا تفهم
من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوهم
على طريقة المصنف واما على طريقة السكاكي فلا اشكال
ويمكن ان يدفع على طريقة المصنف ايضا بان يراد
باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه تبع
تابع لطول القامة ولوازمه فتامل قوله في
الكناية ان يذكر من المتلازمين التلازم بينهما
بمعنى الملزوم والمراد ان يذكر ما بينهما لزوم

قوله اختصاص بموصوف معين عارض المراد
بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم
وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا بحيث
كاملا فيها بحيث لا يشاركه في مضيافيته غيره وانما وصف
الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة
من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف
معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها
لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا قوله
بكل ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض قوله
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني
الكنايتين المذكورتين عامتان بحسب المفهوم
من المكني عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق
حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى
الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص
بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى محل السيف
مع انها في المعنى عبارة عن السيف اطلاق المسبب
على الذات والمسبب على النجاد وليس بالمعنى
المتبادر بل المراد من السبب المتعلق بالفتح
وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا السبب
من ذاك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه
اصله حسن وجهه تعلق الضمير الذي اضيف اليه
الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شاع في
جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد
امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد
وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين
او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف
الحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه و
قس على هذا زيد طويل النجاد اي حامل السيف
ونظائره قوله قلت للقطع بانها على الكناية الحقيقية

فالمسند

فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطول كذا
في شرح المفتاح فلا تجوز هناك حقيقة بل شابهه
منه قوله وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلادة
الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس و
استواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن
الفهم ولهذا وصفت بنت [illegible] النبي عم بانه كان
عظيم الهامة فان قلت الاستدلال بعرض
القفا الى بلادة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل
به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة
المستلزمة للبلادة لما ثبت عندهم ان كثرة
البلغم والرطوبة تورث عليه البرودة والنسيان
فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة
قلت ما ذكرته دقيق لا يلاحظه اهل العرف بل
ينتقلون منه اولا الى تلك البلادة فلا محذور
قوله والجواب انه لا امتناع الى رده جمال
الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد
بالنسبة الى المط والوسائط ليست فقط والا لكانت
كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب
ولا قائل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا او
غير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز
ان يكون قصده الى جعل بعض الوسائط كناية
عن بعض الفضاء ومثل هذا لا يحتاج الى السماع
قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او
نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش
فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد بحرا على
مضيافية زيد عقيب سؤال سائل عنها بقوله ازيد
كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد مقدم ذكر
الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة
ورد جوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم

ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث
قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا
لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال
وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما
قوله فيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم لا يأبى
الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم
عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب
انه انما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام
تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح
والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا
كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
من غير ان تقصد به التعريض كما اذا قلت
المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي
الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض
لمؤذ معين قوله ومنه المعاريض في الكلام
وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة
عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء
وريت الخبر توريه اي سترته واظهرت غيره
لانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله
وراءه بحيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب
لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من
جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون
بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان
قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض
القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط
تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال
الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة
وسيق مثالا للقسم فيمن كلامه محل النظر قلت لا شك
ان الكناية بالصفة العرضية اذا تعددت فيها الوسايط

فان خفي

فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف
يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم
الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا او
بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي المرزوقي بان
الرمز يستعمل في الشيء الخفي لكن ينبغي ان
يحمل بها على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله
او يسمى فيستعرف واثبت زيد انسانا مع
المخاطب الا لم يرد بما ذكر انه يجوز لك ان
تريد تارة بضمير المخاطب في اذيتني فيستعرف
غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به احدى
المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين
المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او
المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا
على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما
عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد
المخاطب مع تهديد آخر كان كناية وان اريد
به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يخلو
فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم لما بينهما
من التلازم المتعارف بحسب الاستعمال والعرف وايضا الشيخ في
اثناء ذكر المعاني تارة يقول ابلغ وتارة

آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر
في الكناية والمجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من
التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من
البلاغة وكانه مبني على ما نقل من المبرد والاخفش
من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد
فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في
امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة
يقول اشد مبالغة قوله واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه الخ فان قلت لا دخل في الاعتراض
لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال
لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه

الاصطلاحي فان جزء شبهها بالفعل والاصل في
وجه الشبه لها قلت قوله اصلها التشبيه بعد حصر
التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه
لا تشبيه منها بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخل
ولكن آخر ما اوردنا ايراده في تحقيق مقاصد
علم البيان والله المستعان وعليه التكلان
الفن الثالث علم البديع اي بتصور رعايتها اي فعلى
هذا يراد بالعلم المدون اوتينا وله عن المسائل
من المبادي حتى بعلاية المعاني التصورية وحيث
ما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف
به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن وما
اقتدر على ان يراعي الصنايع البديعية المذكورة
فيه عند ايراد تركيب قوله في قوله تتبعها وجوه
اخرى اي فالتبعية الا في عن احترازي بل لتاييده
بذكرها بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة لا لحي ان
التبعية عن هذا استلزام التبعية عن الامر الاول
لما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق
وكانه قصد الشريح باعتبار هذه الوجوه تبعا للامر
الاول ثم ان تخصيص هذين الامرين توهم
ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية
عدم الغرابة والثاني وكما لغة العاني والتعقيد
اللفظي وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد
رعاية البلاغة فليتامل قوله لانه يحصل فيها اي يندفع
هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين مقدمة سائر
البلاغة فما يعتبر بعدها هو بعد ليس الا الوجوه البديعية
قوله ضربان معنوي قيل المراد بالمعنوي ما يحتاج
في تحصيله الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافه قوله
المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذة من
طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده والتسمية

الجمع

الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق
وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه
التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه
قوله بين متضادين هذا احدها الا ما كما في قولهم
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة
جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت قال الحاجب معناه ان
الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى
في شان عباده حيث على الخير كيف ما وقع ولا
يحبسهم على الشر الا بعد الاعتناء والتصرف قوله
تردى ثياب الموت حمرا اي تجعلها رداء
لنفسه السندس مارق من الديباج وخضر مرفوع
خبر بعد خبر لا تجر وصفة سندس لانه مفرد ولخلاف
الخضر فلا مطابقة والنادر مما لا حمرة الميت
ولان على الضم فان مقبلة عدا عدوه والجمع
رواية قوله فلم ينجرف الا وكان الا نجد وما بعده
كان بني نبهان يوم وفاته نجوم سماء خر من
بينها البدر والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة
قوله فكقول الحريري فذا غير العيش الاخضر وقع
في المقامات هذا البعد قول ازور المحبوب الاصفر ليس كذلك
خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل
مضبوطي يوصف بالخضرة والازورار الانحراف
والعدو جانب الراس من رق ل اي رق قلبه و
الازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما
وصف العدو الشديد العداوة بالازرق لان
من اعدائهم الاولين اهل الروم والزرقة غالبة
عليهم ثم تسمى كل عدو شديد وان لم يكن كذلك
بالازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين
الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس

وقيل المراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية
واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق
لانه داخل في تعريفه لان منافاة اللازم منافاة
للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون
طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في
الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا
الا ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا
بين عينيهما بل بين احدهما ولازم الآخر فيكون
ملحقا بالطباق بهذا الوجه ورد بان هذا
الوجه انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن
الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة
فتأمل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الى قوله
بحث فانه فات في الآية رابع الاربع لان لفظ
فسنيسره تكررت في الآيتين وهو يختلف فلا يحسن
مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان
يكون فسنيسره في معنى فنعسره لانه اذا عسر تيسيره
كان عسرا لكن ذلك تخريج واما اعتبار المقابلة
الاربعة بين نفس اليسرى والعسرى فيندفع فيه
ما يستفاد من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي
من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم و
سواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري
بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري
فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون
بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الشيء بالشيء
فمنه قول عروة قوله على راس عبد تاج عز يزينه قوله
وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في
شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان يعظم في هذا
المعنى قوله وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى

وهي

وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام
او المثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر
الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم
كل ميسر لما خلق له قوله جمع امر وما يناسبه لا
بالتضاد قيل فيه نظر لانه يعني المناسب بالتوافق
داخلا مع ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة
النظير في شيء فلذلك قال السكاكي هي عبارة عن الجمع
بين المتشابهات قوله والشمس والقمر بحسبان اي
بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما
قوله قول البحتري في وصف الابل وقيل يصف
الرماح حال انحنائها عن الطعن وحال استقامتها
بلا انحناء اصلا في حاليها سواء لان الوتر يعطل
ثم يستوي قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس
واصله قووس بوزن فعول قوله قوس الشيخ والمقوس
اي الحني ورجل مقوس اي معوج قوله قدم
اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين
والواوين فيما يخص قسو فقلبت الواو المتطرفة
ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاولى
ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت
السين لمناسبة الياء فصار قسيا ولما ثقل الانتقال
من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع
فصار قسي فوزنه فليع قال في الصحاح وانما
قلبت قسوي لانه مغير من فعول قد
وقال بعضهم نبهت السين على الواو في قوس
فرارا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما
في الجمع فجمع قوس على قسي كما مر قوله اسمعيل الوعد
في سبب ذكره الشيخ يوسفي العفو بدل العهد روي عن
ابن عباس رض ان اسمعيل عم وعد صاحبا له
ان ينتظر في مكان فانتظر سنة ووعده اباه

ابراهيم ع بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد
معروف وخص شعيب ع بالتوفيق لقوله
حكاية عنه وما توفيقي الا بالله وانما حوبيت
خلق نبينا محمد ع بحسبك فيه قوله تعالى وانك
لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة و
هي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع
بين الخمسة قوله كقول ابن رسول الله الذي العطا
والماثور المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته
عن غيرك والحاصل العصا الطريق المعبر الرواية
احدا عن قول الراوي عن فلان عن فلان
عن رسول الله ع وقوله على ما قال اي ما
هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
قوله بما يناسب ابتداؤه في المعنى لو قال يناسب
ناقله لكان اولى لان قوله لا يدرك الابصار
الذي يناسب اللطيف وان كان ابتداء
الكلام لكونه راس الآية لكن قوله وهو يدرك
الابصار الذي يناسب الخبير ليس ابتداء الكلام
قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك
الابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف
المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما
اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا
يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا
مستعار من مقابل الكثيف لما لا يدركه الحاسة
ولا ينطبع فيها وهذا القدر كاف في المناسبة قوله
فمن ذلك الحرف والنون ايهام بل في ذلك
الاسم ايضا حيث توهم الكتابة قوله اي قصد
قال المعترض اعترض عليه بان الظاهر ان ابر
بمعنى اصلح وتبدا يقال اعط القوس باريها و
اجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد يكون

افادا

افادا او بعينه الى المقام وتمامه ههنا بقوله رشى
وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله
فلان يطبع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم
اي عملت طبعت من الطبع جرة قوله واذا عرف
الروي الروي فعيل بمعنى مفعول من الرواية و
هي الفكرة وسمي الحرف المخصوص لان الشاعر يروي
فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل رواي منظر
حسن سمي به لان عصمة الابيات وتماسكها ولولا
لكانه لسعرت ولم يتصل شعرا واحدا وفيه وجوه آخر
سيذكره الشارح قوله الحرف الذي الخ هذا البيان
مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف مما يجب
تكراره وهو ليس بروي قطعا كالتاسيس ولا يفهم من
البناء معنى مخصوص بالروي فيعين هذا من فضل
كلام ابن جني في تحقيق الروي قال رحمه الله و
احفظها قال في حرف الروي ان جميع حروف
المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو و
الزائدة في اواخر الكلم غير مبنيات فيهما الا اصول
نحو الالف الجعاد واو الحياشو وما الا باهي
والا هاء التانيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو
طلحه وضربه وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو
ارمه واغزه وفيمه وثمه وكذا التنوين اللاحق
لآخر الكلم للصرف كان او لغيره نحو زيد وصه
وعاق و يومئذ وقوله اقلي اللوم عاذل والعتابا
وكذا الالف التي تبدل من هذه التنوين كما اذا
قيل والعتابا وكذا الهمزة التي تبدل لها قوم من
الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه حبلا
يريد ان يحوها وكذا الالف والواو والياء
اللواتي يلحق الضماير نحو رايتها ومررت بهي و
هذا خلا مهو فاذا جاءك بيت فانظر الى آخره

حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثنات
فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها
فان لم يكن منها فهو الروي وان كان منها
فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون رويا
اذ لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من
حرفين الاول منهما الوصل والآخر الخروج مثاله
انا نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترق فوجدنا الحرف الآخر منه وهو القاف
من غير الحروف المستثنات فعرفناه انه الروي
ونظرنا الى قوله صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
وعري افراس الصبي ورواحله فوجدنا آخر البيت
من الحروف المستثنات في شأنه بانه الروي
ونظرنا الى قوله عرف الديار توهما فاعتادها
من بعد ما شمل البلا ابلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين
من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلها
وهو الدال هو الروي والقصيدة دالية وهذه
الطريقة اي الطريق الى معرفة الروي واجلاها
واوضحها ولا شيء تعول في استخراج علمه مقامها انتهى
كلام ابن جني ملخصا قوله فانه لو لم يعرف ان القافية
مثلا سلاها لم يفهم منه ان معرفة حرف الروي
فلا يكفي في بعض الصور بل لا بد معها من معرفة
القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي
في معرفة ان القافية مرام لجواز ان يتوهم انه
يحرم قوله ومنه المشاكلة اي ان كان بين ذكر
الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة
فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين
السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة
فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا والتحقيق ان

هذه الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال
فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد
الاستعمال والعلاقة يجب الاستعمال فيكون قبله كذا
في معول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر
المشاكلة في القسم الثاني لانها باللفظ اجيب بانها
انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن
ثمه سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة تجانسا
في قوله تعالى ان الله لا يستحيي من الحق الآية وفيه نظر
لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة
المعنى اللغوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية
لا يستدعي ايرادها ههنا والاوجه ان يقال انما ذكرت
ههنا لان الملحوظ منها اولا وبالذات جانب المعنى
ضرورة اعتبار العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في
صحبته صدق على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في
قول بعضهم في جواب من قال انك تبسط الشهادة
انها تجعل عني قوله حيث اطلق النفس على ذات الله
تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في
ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وابتنى
خرقان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام
مرضي من الوجدان لما انه عبر عن لا اعلم معلومك
بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن نفس معلومي بما
ما في نفسي كذا في شرح للكشاف قوله فعبر عن الاصطناع
المامور به المخاطب بقوله اغرس والمراد الذي اعتبر
هو مصاحبا له في التقدير هو غرس الاشجار واما
تغرس في قوله كما تغرس فلان فهو واقع في صحبة
الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع
التمثيل كما لا يخفى منه بر قوله اي توقع الجزاء اوجه الى
ذلك ان تورد شروح على لفظ الخطاب او يسند
الفعل الى من حلى ما جوزه الاخفش في قوله تعالى

لقد تقطع بينكم **قوله** حيل بين العير والنزوان اصل
المثل ان مجرا اخا الحماء طعنه ربيعه الاسد في الحرب
بجنب فرس جولاحني شله امرئة وكان بكر مها فرهاحيل
فقال اتباع الكفل فقالت نم عماقيل وقال كيف نجرى
فقالت لاى برجى ولاميت بشرح منه وكان ذلك
بسمع مجرا فقال انا والله ان قدرت لاقد منك
ثم قال لها انا ولي السيف فنا ولته فاذا هو لاتعله
فقال ايانا مهما اهم بار الحجر لو استطيع وقد حيل
ابن العير والنزوان **قوله** اصاحت الى الواشي
اي قبل الصواب رواية وورا يه اصاخ بالتذكير لان
ما قبله كان الثريا علقت في جبهه وفي غره الشعر وفي
هذه النثر وفي شرح التبيان ان في قوله لج في
الهواء وقوله لج بها الهجر قلبا لان اللجاج من
العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق
في الهجر لا من الهجر في المعشوق **قوله** اذا اجرمت يوما
اي الاجرات الجرب والعجم في اجرمت ودما ودما اي
الوسائل المذكوره في البيت السابق **قوله** لفظ لمعنيان
قيل اراد به الزياده على معنى واحد سواء كان بمعنيين
او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما يشا لما سبق
مثل **قوله** الى تجامع شيئا ما يلائم المعنى القريب هذا يعم
مجامعه ملايمه البعيد وعدم مجامعه ايضا والمناسب
الثاني الاطلاق كما في الاستعاره لكن قصدوا ههنا
تقليل الاعتبار **قوله** نحو الرحمن على العرش استوى
فيه بحث لان العرش يلائم الاستوى والجلوس
بلا شبهه **قوله** والعزاء به من طول المدى حرفت الغرابه
منصوب معطوف على اسم كان في البيت السابق
وهو قوله كان كانون اهدى ملابسه لشهر
زوال الوانا من الحلل او مرفوع والجمله معطوفه
على الجمله السابقه قيل الكانون الشهر وقيل اسم

من

من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان
قوله اعني ارتشاء الرشاء على فعل بالتحريك ولد
الظبيه الذي قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا
للغزاله بحث لانهم غلطوا الحريري في قوله فلا ذر
قرن الغزاله طمر طمر الغزاله وقالوا لم يقل العرب
الغزال الا للشمس فاذا اراد وا انثى الغزال
قالوا ظبيه ذكره الصفدي في شرح اللاميه اورده
في سياق شرح قوله وان علاني من دوني فلا
عجب لي اسوة بانحطاط الشمس عن زحل **قوله**
كبيت السقط اذ صدق الحداث البيت من قصيده مطلعها
اللوى من يخصك اليوم الحلال وفي النوم مغنى من
خيالك محلال وقيل هذا البيت سيطلبني رزقي
الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال **قوله**
وبالحال المحليه الكبر **قوله** لانه تمثيل لانه لما كان الى سياق
كلامه يشير الى ان المراد الاستعاره التخييليه لكن
قوله جعلوه كنايه عن الملك ولما امتنع اي ما في
ذلك بل كالصريح في انه استعاره في المفرد بمعنى
حيث اريد بالاستواء الملك ويمكن التوجيه
بان الاصل الكنايه ويتعلق بها المجاز سواء حمل
على الافراد والتركيب لان امكان المعنى
الحقيقي شرط في الكنايه عنده كما اشار اليه في تفسير
قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمه لكن الابلغ
الحمل على التركيب فلذا اخره اولا **قوله** والتمثيل
للتشبيه من ضيق العطن المباح حول المورد وذلك
التمحل ان يقال المراد النعم الدينويه والنعم الاخرويه
قوله هو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد
من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي **قوله** في شرح
التاليه وقال في الايضاح الشيخ والاصوب ماذكره
الشارح لان الانقاد للناريه كالشجر **قوله** نار

العشاء قبل هي اشد البرد ان قوله وهو ذكر متعدد
الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع
واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار فان قيل فيه تعين الضمير المجرور
في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الاية
من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط
عدم التعيين فيه قلت التعيين الممنوع فيما سبق انما هو
التعيين بحسب اللفظ والتعيين من حيث في
الاية الكريمة انما هو بحسب اللفظ والمعنى لا اللفظ
فان ذلك الضمير صالح للعود الى الثاني من حيث
اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا قوله وههنا نوع آخر من
اللف لطيف المسلك الخ لم يرد ان يحمل المعنى
الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي
اليه الالتفات بل اراد ان هذا النوع لطيف
مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية
الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا النوع
من اللف لطيف المسلك الخ الى ان هذا النوع
يزداد للطافة وذوقه باقتضاء المقامات فاندفع
بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من
ايام اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه للبيوم وافعل
لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه فعلى كما وجهه قلت لما
كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث
لمكان التناسب بين ما يعقل وبين الاناث
ما يعقل لانهن ناقصات العقل فكما ان اخرى
يجمع على اخر وكذا في الاقليد قوله الثقات المحدث
الثقات على وزن الكتاب العلاقة كانه يبعث
الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن في الامور كانه حدث بها قوله علما علم على
حذف المضاف ولا يجوز ان يكون مامصدرية

لان

لان الشان بقوله من كسر مبتهما لا يخفى ان
هذا التعليم لا يدخل في متعلق الشرع لو اعتباره
من المعللات لا يلائم ضبطها في اجمال قوله شرع
اللهم الا ان يحمل ذلك اشارة الى عجز التعليم و
شرع ما عداه بتسمية التعليم قوله ويمكن التقصي الخ حاكى
الاشكال السابق هو ذكر معللا علة وعلة لا معلل لها
فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيد
ليس مقصود بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكر علة
فيه غاية انه اذا اكتفى في المعلل بالذكر الضمني قوله وقد
يقال قوله لتكملوا العدة الخ الجواب لصاحب الكشاف
حيث قال قوله علا الامر بمراعاة العدة يعني
في الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول
بان لا معلل به دون لعله واما عدم المعلل الاخر
مع وجود علة فباق بعد ولعل هذا القائل تشبث
في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني قوله ولقائل
ان يقول ان ذكر الاضافة يغني عن هذا القيد
الخ فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله او
بان في بلخ لا ناكلان اذا الحجب الكبد فهذا
طويل كطول الغفارة وهذا قصير كطول الوتد من قبيل
التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه مع ان التعيين
فيه مع ان الاتيان يحمل لم يفصل حتى يتصور فيه
التعيين قلت من حيث ان اصل الاشارة
ان لا تكون اشارة حسية بعينها لما اريد به فان
استثني الحال على السامع لم يجز في قصد التعيين
كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح قوله ولو سلم
فسواء حملت هذه الاشارة الخ فيه بحث لان
المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين
ان يضاف الى كل منها ما يرجع اليه ويكون من
خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من

التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا
اشارة الى غير الحصى واذا الى الوتد ولو نزل
عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين
البيت المذكور وبين الآية التي جعلها فما سبق
من اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني
قوله من رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا من فضله الله الا ان يقال لا تعيين في
الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله الغير
مارجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف
اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة
الى امر والاقرب على تقدير التساوي في الاشارتين
ان يصار الى ما نقل من شرح المفتاح من اصل
اسم الاشارة ان تكون الاشارة الحسية فبهذا
الاعتبار يحصل التعيين ح واما ما ذكره البعض من
ان تعيين المتعين يحصل من الجز وان سلم تساوي
الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر
هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب
المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققته
تامل قوله الدهر معتذر كان سيف الدولة في
قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي
وقتل ولم يفتح بلدهم وقبل ان اخذ الروم عليه
الدروب وظفروا بالصحابة فقال المتنبي القصيدة
اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم ينشر
لك فتح بلدهم بالكلية والسيف منتظر كرتك
عليهم يستعيذ منهم وارضهم لك متوقع اعادة كشف
واسع قوله اي هو له اشارة الى تقدير المضاف
او الى ان الاسناد مجازي لئلا يلزم ان يكون
للزمان زمان اذ لو ابقي على ظاهره لزم
ذلك لان معنى اتيان اليوم وجوده بمعنى

يوم

يوم اتيان اليوم لليوم وجوده فيلزم ذلك
والظرف منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان
النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتبار
ان من البين ان المامور به ليس في ذلك
اليوم بل الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا الذكر
فيه فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف
عليه لكونه ظرفا على تقدير قوله وهذا في موقف
الخ ويمكن ان يقال في التلفيق النفس عام لكونها
نكرة في سياق النفي فالاستثناء في شان المؤمن و
قوله سيلقون في شان الكافر قوله اي سموات
الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد
لهم من مظل ومقل وفيه نظر لان الشبه بالابد
اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرف انما يعرف
ما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي
التشبيه قوله ما دام الشراسم جعل ممكنا كما يقال
الزمان بر شانا بغير قوله وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه
ان جعل الفاني داخلين في الاشقياء والسعداء
باعتبار من خلاف الظاهر من سياق الآية اذ
قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله ويرد عليه انه يمكن
ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون في الجنة من
ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم
في الجنة خالدا وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلود
بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبداء
من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبداء اول اليوم
والا لم يكن تخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر
فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم
بل بعد الحساب فتأمل قوله ساطلب حقي بالقنا

ومشايخ الفتل جمع فناه وهي الرمح وفي بعض النسخ
بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد
بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والاثام وجمع اللثام على
الانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب
لئلا يعرف العدو حلى انه غير شاب **قوله** كقوله تعالى يهب
لمن يشاء اناثا الظاهر ان مفعول يشاء هو ان
يهب اناثا فقط في الاول وان يهب الذكور
فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشي في
العطف باو اللهم الا ان يقال مفعول يشاء العطف
باو ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فكانه قيل
يهب لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا
فقط او ذكرانا واناثا فلا التباس فانه دقيق **قوله** وهو
ان ينزع من امره هذا الا نزاع امر دائر في العرف
يقال في العسكر الف رجل وهم في نفسهم الف ويقال
في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب
والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء
لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله** شقق اشداقها
جمع شدق وهو جانب الفم **قوله** يسلم الظاهر انه حال
من المجرور في لي ويجوز ان يكون حالا على مذهب
الاخفش كما في لي المسكين **قوله** اذ لا معنى للانتزاع فيه
بحث لان الرب وان كان اسما لكنه متضمن
لوصف الربوبية فلا يجوز انتزاع المربي دلالة على
كما الله تعالى في تربيته **قوله** اقول لها اذا
جشأت وجاشت اي اضطربت وجاشت اي
فارت وفي الصحاح جشأت نفسي اي نهضت فان
اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت
جشأت مكانك اي الزمي مكانك محمدي بالشجاعة
او تستريحي من الامرا الدنيا بالعيش **قوله** ودع هريرة
اي هريرة اسم امرأة **قوله** ولهذا استدرك اي اي

لكون

لكون خير الكلام ما يوافق عائب النابغة على حسان
بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك
انه قال يلمعن والملمع ما ليس ملمعا وكان الواجب
ان يقول يزدن ونحوه النجدة والشجاعة فان قلت
قد صرح الشارح على ارو من الاقوال خمس عجائب
ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وقد وقع
استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة
في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهم ظاهر
العبارة من القصور في البلاغة **قوله** غير شاه فيه
اي غير بالغ فيه الى النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق
بفتح اللام الشوط فقال عدا الفرس طلقا او طلقين
اي شوطا او شوطين **قوله** فاغترف من قولهم
اغترف الشارع في العدو اي استوفى مداه **قوله**
وسعة الكرامة حيث ما قيل ليس هذا من باب
المبالغة لان المراد من الكرامة الشرف وبه ويمكن
ان يريد الرجل جاره كما اذا توجه الى جهة
وهو شائع عند الاستعمال واصحاب المروءة وما
قيل ان الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل
انما هو للقادم لا للذاهب وان خير بان
لفظ شبعه هو الكرامة بعيد الاغراق كما علم من
تقرير الشارح **قوله** وعليه بيت السقط شجا
ركبا الخ من شجا اي احزن ونزع الى البرق
في البيت السابق وهو سرى برق المعرة وهو
بعد وهن فبات برامة يصف الكلام لا الوجد
طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي
بلد بالشام ورامة موضع معين والرحال بالحاء
المهملة جمع رحل **قوله** فعدت الى سنابكها جمع
سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين
الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين وينبغي ان يحمل ان

بكون على صيغة الخطاب والعنق بهو السير الجدير
قوله وبهنا ما اخرج مخرج الهزل والهزل خلاف
الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة و
الضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعة الشكارة يقال
فلان خليع العذار اى يقول كل ما يريد وليس
له مانع من عن الصدق والصواب ماخوذ من قول
الولى عند البرى من المجنون خليع عذاره
ان حتى لم اطلب قوله وكانه اراد بذلك ايراد
شبهه قطعا قول الخليل صلوات الله وسلامه عليه
لماشرى اخوال القمر قال لا احب الافلين اى القمر
افل وفى لبس بآفل فالقمر ليس ربى قوله فتنكر الثعبان
من ذلك اى تغير بعال نكره فتنكر اى غيره معروفى
الغرب سكر ما هو حلقه قوله وسنجع المنتجع المنزل
الذى فطلب فيه الكلاء والنجعة الكسر طلب الكلاء
فى موضعه والمراد بهنا طلب المعروف قوله اى
الاعادة اهون واسهل عليه من الندا لان
المعدوم استعداد بالوجود الاول الذى كان
قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم
ان ذلك الا هو بشر بالقياس الى القدرة الحادثة
التى يتفاوت مقدوراتها عندها واما القدرة
القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك
تفاوت مالا هو بنه والسيه اشار بقوله تعالى وله
المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون
عليه ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء
فى عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين قوله
لعدم تصرفه فيه فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقه اى
الواقع عدم التصرف لجواز ان يشتهر عنده
خلاف الواقع فيبانه انه تصرف محض والجواب
انه اراد بالواقع ما فى نفس الامر ما يعم الواقع

بحث

بحث زعم القوم وبه يندفع ما اورده الشريف فما سيأتى
عن قريب قوله لم يحك ما ملك السحاب لو قال لم يحك
كفيك السحاب لكان اظهر فليتأمل قوله وفيه وجه ساقا
فى هذا المعنى فى جمه وقد صرح به فى الايضاح والبيت الفارسى
المشار اليه قوله گر نبودى عزم جوزا جمش كمر
نديدى برميان اوكمر قوله وفيه بحث لان المفهوم من الكلام
الا اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة
ل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزا ليس مما ينتطق على وضعها
بالنسبة الى الكواكب التى حولها النسبة الانتطاق لا بعال
شرط مرادا لشاعر بهذه الحالة الشبيهة بالانتطاق الحقيقية
الانتطاق لانا نقول لا ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى
بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قولنا واذا المنية انشبت
اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع
وقوعه فليتأمل قوله على النفس وكذا الوصف لا للعلم به اه
وانجوشه النطاق وبل تهوريته ل به فى الوصف الحايع
على نيا الجرس فلا يكون اعتبار لطيف اذ لا دفع للشهرة
والظهور قوله به اسح جمع مسح بطريق ذكر المحل وارادة
الحال قوله ربى تشعب الى الرى جمع ربوة وهى التل
المرتفع من الارض تشعبت ان كان الراوية على صيغة المبنى
للمفعول فهو من الشعب بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى
للفاعل فالظاهر انه من الشعب بمعناه المتعارف والنسيم
يطلق على نفس الريح وهو هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو
المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والصغير
فى جادها الربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو
المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله بحيث
الريح الى ان حاصل المعنى لا يبان اللغز كما توهمه شارح
الايضاح قوله طللان طال عليهما الامد الطلل ما شخص من الدار
والامد الزمان كما سبق الدروس الانمحاء العلم العلامة
والنضد بالحركة الحجارة توضع بعضها فوق بعض والمنضد

ايضا مباع البيت المنضود بعضه فوق بعض و النضد السرير
الذي ينضد عليه المتاع قوله بحسانه فصل ومن اللطايف
على هذا التقرير ان اسم الى تمام حبيب الاان صدر
البيت الزا البحر والبقعه الارض الغفر التي لا شي بها
قوله ومن التوزيع بالعين المهملة وهو في اللغه جعل الشي
فرعا لغيره ومن روى بالغين المعجمه وهو الاملاء والصب
فوجه تسميته هذا الفن به ظاهر على هذا او وابه هو ان
المتكلم فرع الحكم اي اوجب من المتعلق الاول الى
الثاني قوله وبها احترازعن قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه
يشعر الى فالوجه ان يجرد ما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد
راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم
المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم
المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجلة قوله
احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين المرض وفي
كما دماؤكم زيادة الكاف لشيخ الجاربردي كما في قواعده فمارحمه
من الله كثيت لم ار في نسخه فيكون الدماء مجرورا
بالكاف وما بعده اعني شفي اي الكلب في موضع النصب
على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء
وما بعده خبره قوله ولادواء الخ في كشرب دم
ملك اي النفع واكثر ما يزاد لعادل بفتح ضد الدواء اي
دخل وائر من شرط الاصبع من رجل الرجلي فيوخذ
قطره على تمره وتطعم بها المعضوض فيحد الشفاء باذن
الله تعالى قوله واساتكم الاساة جمع اس من الاسى
بالفتح والقصر وهو المداوة والعلاج والكلم الجراحة
والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم شفاء احلامهم
الى ارادة التوزيع المعقب الصوري والاشغاله
بالذكر كما ينبني عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء
من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم

لسقام

لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد
ان كاف التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على ان
التفريع على عكس ما ذكره اذ المشبه به اصل والمتفرع
ولا حاجة الى اعتبار ان على ان الكاف في مثل ليس
للتشبيه بل لمجرد التقييد كما في قوله واذكروه كما
هداكم والله اعلم قوله على الاعم الاغلب والا فقد يكون
الى فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة لخصوص
المدح والذم ههنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل
تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوي و
انه راجع ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من
انه راجع في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيه
اللهم الا ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر عنها
العموم لكن بحيث لا يتناول ما اعتبر في الثاني خط
وانه لكك حينئذ نعم ما ذكره الشيخ في المفتاح لان
السكاكي لم يذكر القسم الثاني قوله وهو ضربان برد
ان الشهرة ضربان والا فقد ذكر فيه قسما آخر بل ضربا
رابعا مثل ليس زيد جاهل الا انه اعلم بالنحو وضرب
خامس مثل زيد عالم العنون الا انه بحر في البديع
قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل
عظم في الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك
وهو ثقب الابرة قوله من نوع حلاوة وناجية للقلوب
الحلاوة الخرنوب بالطان والناجية من الاخذة
بالضم وهي رقية كالسحرة قوله ان يشبه لشئ صحيح
الى ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة
من الجهة الاولى والا فيتوكك لعلان جمع الاخلاق
الكاملة الا انه متناه في الجود فيه مبالغتان والعجب
ان المصنف في الايضاح قول الشاعر فتى كملت اخلاقه
غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا ساس قبيل الضرب
الثاني ثم نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد

بالاثبات الحمل هو هو وغيرها فيه **قوله** وبه المعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا والاستثناء منفصلا واما المحشي فيه في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل والشاهد ابو عبيدة على الحديث بهذا المعنى وقوله عمدا فعلت له ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت **قوله** يحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي والظاهر انه من الضرب الاول فان تقدير دخول اللام في اللغو فقد اعترضنا بالكلية والا لم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام يحتاج الى دليل على الاقرب من الضرب الاول على التقدير كان وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الا كونه على تقدير الثاني قطعا والحق ان كونه من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ونعرف من الغرض تقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدر منفصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل **قوله** واهل الجنة اعتناء عن ذلك اي عن الدعاء بان السلام للقطع لحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء لانهم يستوجبون لطلب زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة **قوله** الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام **قوله** والاستدراك انما دل عليه لفظ لكن الى فيه بحث اذ الاشبه عدم افادة لكن المبالغة من الجهة الاولى وفي افادتها اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان

مبنى

مبنى الافادة على ان توهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس على الاصل لما الاستدراك الاخراج اللهم الا ان في الاستدراك ليس الاستثناء فقد ابهام فتامل **قوله** هو البدر الا انه البحر زاخرا البحر زاخرا اي مرتفع ممتد النفع عام الاسة والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد **قوله** اذ يهب اذا ها نه دون الاموال الحقيقية الكريم وان تامل لكن بنصر ما نفى ما عداه الا انه فهم منه ذلك الذوق السليم في كلام البلغاء وقيل في البيت وجه آخر هو انه هو انه لم يحو ما يهب من الاعطاء ولم يلتفت الى النعم الذي هو الم الاشياء حتى سمي في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجود وقال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملكه **قوله** اي وهو انا الى الاسعاف فقضاء حاجة المحتاج ونعماك نعم النون في النعمى بمعنى النعمة واذا انتحت النون حدث وهو منصوب بانما نه فعل يدل عليه قوله انهما اي نحار انهم نعماك **قوله** فقد سهى لان الشكاية صرح بها وقد يجاب بان من الشاعر بالذات مدح الوزير وتنبيه بالوزارة بهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحا بالعرض وفيه تعسف **قوله** ولا بد لي من جهلي وصال من لا ن وصال لا ينيبه الا ترك الوقار ولا بد لي من ركبانه و ملازمة عنه والرضا بالطرب وغيره مما هو من افعال الجهلاء والجهل بالكسر الخليل ومنازل النساء محادثتهن ومراودتهن ونهاية الاسم الغزل **قوله** واعوز ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتماله على سواء فلا يتناول الايهام **قوله** خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سواء المصراع للبشار وتمامه فلت شعر البيت ...ى امديح ام هجاء وقد روي ان البشار اعطى خياطا ثوبا لاعور ليحيط له جبة او قباء فقال له الخياط لاعملنه بحيث لا تدري امديح ام هجاء فقال البشار ان فعلت لاقولن فيك شعرا لا يدري امديح ام هجاء فلما فعل البشار المدح

لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان
يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم هذا من
التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام
والكلام بعد بحاله قوله ونيارته باعتبار آخر وهو
ونزاهه وباعتبار آخر ايضا وهو ان المحسنين في
المتشابهات لتناسبها بان يكون اسمه بهائه مدحا او الا
ذما ونحوه في التوجيه لابد ان يكونا متشابهين قوله
ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء
على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر
صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تغني عن
تفسيره قوله عد عن ذا اي تجاوز عن المفاخرة قوله ومنه
تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في بحث المسند
اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية والى بحث البلاغة
وما لكم ملا يكون من المحسنات البديعية لا نها من الوجوه
ولا يتعلق البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن
علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه في المقدمة قوله
ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
ترثي اخاها وكان قد قتل تريد مورقا حال من الكاف
في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما صنع لك حال
كونك مورقا قوله وسوف اخال ادري وقوله احال
بكسر الهمزة على الغر من بكسر حرف المضارعة انما اظن
قال الجوهري الكسر افصح كسر العين والفتح لغة بني اسد
خاصة وهو القياس قوله على رجع التسليم وكشف العمى
الخ وفي بعض النسخ ادير فمع البكاء رجع والتسليم مفعول و
بلث اي [illegible] وبين الغمرات الى يحمع ويوضع عليه المقدر فاعله
قوله وكلا لنعرف [illegible] وانا واياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ بها او اهمال
فاقتضاه ومعنى انه يبعث المشركين على الفكر في حال انفسهم

وقال

وقال النبي صلعم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من اغارت
بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام
واشاء بالزوج الحرام وقتل النفس التي حرم الله قتلها وشرب
الخمر التي تذهب العقول وفحش ارتكاب الفواحش
وكفروا فيما النبي صلعم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب
الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين
وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي صلعم
والمؤمنين على الهدى وانهم على الضلال فبعثهم ذلك
على الاسلام وهذه فائدة عظيمة قوله كقوله عليه السلام لهم
ومن هذا الباب قول ابن دريد من ابيات يخاطب
بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضاعه ان
قال قد ضاعت فصدق انها ضاعت ولكن منك يعني
لو تمر او قال قد وقعت فصدق انها وقعت ولكن
منه احسن موقع وما الفي لحال هذا القاضي قول من قال
ولما ان تولى القضايا وقاضي الحرم من كعك فضاؤه بجد
بعرسكين وان لا رجوا الفرج بالسكين اليه وما فيها من
القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا
خصوصا يرون الغنم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا
وخفنا منهم لو صالحونا لسلوا من خواتمنا فصوصا قوله عن تكلف
في السك اي المراد من التكلف في السك ان يجمع الفضل
في بعض الاسماء بلفظ غريب دال على نسب كقولك زينب زيد
الفاضل ابن عمرو ابن بكر والتجهد والزوال والانسجام من انسجم
المطر والدمع اي سال قوله وتضعضعت حاله اي ضعفت
او في بحر والوزن نحو [illegible] قيل فان قلت [illegible]
بينهما ليس بحر والوزن [illegible] في عروض الحروف ابيات على الحر
المستفاد من لفظ بحر واضافي بالنسبة الى التناسب المنفي منها
فلا بحر ونحوه قوله ويوم يقوم الساعة الآية الالف واللام
زائدة لا يعثر ولا يدرك الحمر في ساق فنائل قوله وذيبا
ذمام الواو بمعنى رب واسناد الوفاء الى الذم مجاز ي

قوله وكقول ابي العلاء مطاياها قوله من قصيدة مطلعها بحثه
كسرى في نساء وتبع بريعك لا ارض تخبر ابريع كسرى
بعيد ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن
وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع ههنا هو المنزل و
الخطاب في بريعك الحبيبة وحاصل المعنى ان منزلك عندي
بمنزلة التي ربعك يجمه الملوك والاهرض بعتاد الجون
من بحر الربع والمطايا مه والمنزل المقدرة المنازل انما هي منازل
الحبيبة وجرعنها للمطايا على الالتفات من الى الحبيبة والمنازل
في الوجه على الوجهين بمعنى القوة تعالى احد في بعد ضعف
اي قواني وانما منازل الطريق والوجه بمعنى الحزن وحاصل
المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي ويحمل ان يكون المعنى ان
المنازل التي ترى ولكن المطايا معموره لم تور سومها كان
الحوادث زلت عنها لم يغيرها ولكن المنى الذي زل عنها لبس منقطع
عن ان كان الحوادث لا يزال تصيبني قوله ولا بلاهي تكار
ذلك واكرالشيء من قصيدة مطلعها الوك تابق المعالي ولا
الغني اذا سكن المرء ثرى وثوى به فحذ من مراض امر الهال
راضياه بما يعيني من اجره وثوابه وبادره بحرف الزمان
فانه يخلفه الاتقى بقول زمانه وبعد البيت المذكور في الشرح
وان فصاوي سكن الجي حوزه نيرلها منزلا عن قبابه فوالها
نجد ساداته سود فعلا وابدى التلاقي فيل اعلاف بابه لم كلمة
فم والمعاني المنازل المشرى صاحبا المال الكبرى والرقاب
والثوى به اي اقام والمحلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ومول
بمعنى كيكلف والناب اعظم الاسنان والكلمة تعجب وتلاقي
الامر تداركه بريه النورية قبل ان يعلق بابه التلاقي بعدم
القدرة عليه قوله كقولهم البعر عشر كالرك تنخ المهملة
حال الصحابة قوله اذا زاده على مذهب الاخفش حيث جوز
زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصابه
بالسيف وحل من العصيان اي عاصيه لاعدائهم عاصم للاعدائهم
قوله كلمعظمي نحو وكل ما ورد مثل منها على ان الحرف

المتقى

المتقى بها اما في الاول او في الوسط او في الآخر قوله وهو ثلثة
اضرب لان الحرف الاجنبي اي لاشك ان لفظ هو في كلام المصنف
راجع الى الحرف الذي في قولهم لحرفان والتذكير باعتبار اللفظ
وظاهر كلام الشارح يدل على انه راجع الى المصانيع ولا يخفى ما فيه
المعنى ح اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان
اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل قوله يبني ومن كنى الكنى
البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ومن بالتضم والكسر
والطامس الدارس لا يتبين منه اثر يهتدي به قوله لان في عدم تغاير
الفاء والميم الشفويين نظر فجاب عنه بان المراد من تغاير
المخرج ههنا طول المسافة من المخرجين وان كانا مختلفين وليس من
الفاء والميم تغاير بهذا المعنى لانه من ظاهر الشفتين والفاء
من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا
الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها الا على طول المسافة بينهما قوله
جنا اي جزاعا قوله وكقولهم بحرك تحرك اي اصل هذه الكلمات
مما كتبه علي عم الى معاوية وكتب معاوية في جوابه علي قدري على
قدري فصار ذلك اي نهايته وعلى لغز في لعل كقولهم في مسعود
متى يعود الجمع في كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان في مسعود ثلث
سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة وفي
المستنصر خمس نقاط بعد التعريف والميم وكذا في المستنصر به و
المستنصر به مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية
وفي المستنجح ثمة خمس سنات بعد الالف كما في نحس بحسم واست
بتجهيم فكل من الكلمة الآخرة تصحيف الآخر قوله اثاقلتم الى الارض
اي تثاقلتم وقرئ به وضمن معنى الميل فعدي بالى والمعنى ملتم الى
الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى
الاقامة بدياركم وارضكم قوله وهم يعرفون اذا ما قلبنا الالف في
قلبنا للاشباع وقلب بمعنى الغوره قيل وتمامه ان يهرون
اذا ما قلبنا حبل الحجبة الشباعجبا قوله اذ الاصدارة لحشو المصراع
الاول صدارة بالنسبة الى كذلك لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة
بالنسبة اليه فتامل قوله وسرع الى ابن العم وبعده حريص على الدنيا

مضيع لو بته وليس لما في بيته بمضيع قوله اقول لصاحبي والعيس الى
العيس بكسر العين والعين المهملة الابل التي يخالط بياضها الشي من الشقرة
واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا اي مضى
متحرزا اي المنبعر والضامر موضعان والحزاه الماساة قوله هو
الحمد وعلى العمل اعلى تقدير ان يكون منعا انوع السيس المهملة فيكون
منصا على المصدر اي ملامه وشاقهم او على الحال قوله اي بنعات
او بالاير المزامير الح وقيل المراد بالمثال الثاني ما يعال له بالفارسية
دربسي وهو اقرب قوله المتهم لم طهم الح ومن هذه القصيدة قوله
يا قوم قد طال معاني تكم بن غير نفع الرواح قوله ثوى في الثرى ثوى
اي اقام والثمر الاول بمعنى السر والثاني بمعنى الكثر والثالث العطاء
قوله قول الحريري ويح لمن على حرى العنان الح اي طهر المشيب
يلوم على جرى العنان اي كاموضع فيه ضبعة الر قوله ومضطلع بتلخيص
المعاني المصطلح الشي القوي عليه الناهض به مشتمل من الضلاعة و
هي القوة وشدة الاضلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به
لكن الاطلاع من العلوم قولهم اطلعت على الشي اي علوتها اي هو
عال له لكم مالك له ولعل الحريري قصد هذا الفصل فلذلك استعمل
بالى ولتخليص المعاني احصاه الفاظها وحسن عبارتها ولخص المعاني
حكاية الاسير وبعد البيت المذكور وكم من قارئ فيها وعاثر
خرابالجنون وبالجنان حرفها يرجع الى الشعرة وقارئ اي يطعم
للضيفان واخراد الاول بالجنون لكثرة قراته بالليل واخراده
الثاني بالجنان لانه اطعم فيها وحيلها خاليه قوله نحو مولعاني
مالكم لا ترجون لله وقارا اي مالكم لا تاملون له تعظيما والمعنى مالكم
لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب و
ان لله ينشان للموقر ولو ناخر لكان صلة للوقار اي مالكم تعتقدون
له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عرض الاعتقاد بالرجاء التابع لادنى
الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا حال الاشارة في الطوره الحال
والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله خر صريع قبيل
بهو ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت في احد جانبيه مثل ما في
جانب الاخر قوله وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او

اكز

اكز فيه لفظا لانه بقي قسم آخر شمله قول المصنف والا فشواذ وهو ان
يكون نصف ما في احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى
مختلفين في الوزن التقفية واما لفظ فيها مثلا والاية المذكورة
من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية
واما لفظ فيها مثلا فلا يقابله شي من الفقرة الاخرى وذلك ان يقول
ما ذكره اعني قوله وذلك بان يكون الح على سبيل التمثيل والتمام
بهو والنمط الذي ذكرته لما لم الاية عليه الاكواب جمع الكوب
وهو الكوز الذي لا عروة قوله كقول الصابي لا يدركه الاعين
الح صدره الحمد لله الذي لا يدرك الاعين الح قوله كقوله تعالى و
قالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاد الداهية والامر الفظيع
قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر ورق النبق ويقال له
بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع
شوكه الطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي
شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي
نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضد
متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وطلح منضود اي منضد لا
بيخ الشمس كقوله واذا او قنا الانسان منا رحمة الاية وكذا واذا
اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليئوس كفور ولئن
اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه
لفرح فخور قوله وارثة اي صارت ذات رثة وغنى
قوله لما اهتدت شعادة الاعراب الح حكى المسعودي كاملا تعيين الح
العلاء المعد الداعي فقوده اذا كبر في كل حاجة ابتوا والعقود البكر
الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاقراب
من الخواصر والثلاثي العربي والدمر العدد الاقراس الاقران جمع
ترب والطوح الرمي وطوائح الزمان حوادثه المبعدة جمع مطوح على غير
القياس وصفاه قصد المعنى بنية كبيرة قوله الخاطم مهلا بالدال المهملة الح
والارتياع الفصد قوله ولم يهند الح اي لم يهند اي ينهض قوله
وهو من العروض الح وقال الصفاقسي المصرع تغيير العروض للضرب
قافية ووزنا واعلالا وعلى هذا التصريع في قول الحارث بن حلزة ادنتنا

بينها اسماء ازمان وجبل ومنه البواد لان العروض مفعولن والضرب
فاعلاتن بخلاف على التعريف الذي ذكره الشارح قوله مغاني
الشعب اي المغاني جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اي
اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله متى كان شربا
اي الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب
المعروف والمربع اسم موضع من رتعت الماشية اي اكلت ما
شاءت من بعض الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصف الجود
السابق والشهادة اللاحقة قوله خارج بما نحن فيه لعدم وجود
السجع لعدم المعادلة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا فهو
جعل العروض مقفاة بقصد الضرب قوله نمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة النمارق جمع نمرق بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة و
الزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة قوله والكرام
جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله قول البحتري فاحجم لما
يجده اي يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والبحتري
الحجم والعدم للاسد قوله والجواب ان لفظ الشعر مشعر بذلك
لان القافية لا يكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تحققها تحقق
الوزن والقافية وان شعر بحسب المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام
وزن على قصد بوزن عربي ما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام
كان ما ليس له وزن خارج هو نحو له وزن الا ان الاكتفاء
بالاشعار من الجواز لان اللوازم سيما اذا خفي ومن البين
ان اشعار القافية بنحو الوزن اجل من اشعارها بحسب المعنى قوله
فهذه الابيات من الطويل كما وقع في بعض النسخ وهو سهو لان
اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثماني مرات ومن البين ان الابيات
ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ
لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه مسدس على الاصل
تارة وتربيع بحذف الشطر ما [illegible] الثاني هو مسدسه الذي عروضه
سالم ضربه مقطوع وقد [illegible] لاجماع [illegible] في قوله اقسمت
الى الله [illegible] لم يجد [illegible] كصالح الاعمال [illegible] الابيات المذكورة
على القافية الثانية من هذا القبيل والماضي به الثاني فهو من هو الذي

اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك
كلا لا يخفى جودي على المشتهر اي فلان مشتهر بالتراب اي مولع
به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق والجوي على فعيل من
الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول
منه جوي الرجل بالكسر فهو جو مثل ردي النجي على وزن
فعيل اي صاحب النجوى وهو الحزن وهذه الابيات على قوافي
عديدة الاولى رشيد في المشتهر والمتنكر والثانية ماسي في الحب
والقلب والثالثة بانه في الجوي والنجي على هذا القياس
والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد
عنت الرجل واعنته غيره قوله وهو الذي تبنى عليه القصيدة
وتنسب اليه [illegible] على ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف
معرفة الروي على ما اخذ في تعريفه وهو [illegible] القصيدة
اليه وتوقف النسبة على معرفة الروي اذ لا ينسب القصيدة
الى حرف حتى يعرف انه حرف رويها فالمعول في حرف
الروي ما قدمناه نقلا عن ابن جني قوله او هي الروي
وفيه وجه اخر ذكرتها فيما سبق قوله ساشكر عمرو الى قيل
الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشرف عمرو بن سعيد
دخل عليه فرئي كم قميصه متخرقا من تحت فبعث اليه عشرة الاف
درهم فقال فيه الابيات وان في قوله وان هي جلت للوصل
اي لم المنن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر ويحتمل ان
يكون نافية معطوفة على المنن اي وان لم تكن جليلة عند عمرو و
ان كانت كذلك في نفس الامر قوله وجعل ايادي بدل اشتمال
من عمرو وينبغي ان يعتبر الظ اي ايادي الوجوب في
بدل الاشتمال والبعض وان الحب في بدل الكل كعدم وجوبه في
الجمل التي هي نفس المستواه وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح
كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وقد ذكر سبق في شرح الديباجة
وهو انه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديه الا
الى مفعول واحد [illegible] الا ان يبنى على التسامح قوله اعلان الكناية
عن زوال الشكوى اي الكلام مبني على شبه السقوط ابتداء الذي هو

العنز بالسقوط الحسي بجامع زوال القلب والكسار البال ويجوز ان يكون من قبيل اطلاق الشعر على شعر الاجفان
قوله ورعد يقال عيش رعد ورغد اى واسع طيب قوله
وما اشتار العسل من اشار العسل يقال شرب العسل واشترها
اى اجتنبها والشهود جمع شهد يكون مع العسل قوله فلعل يحتمل
ان يريد انه قيل انما يستقيم هذا الوهم يمنع قوله لا يلزم فى السجع على
مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو فى السجع
ودن خبر الشيخ من سواه فانما لا يلزم فى السجع على مذهب اى
من هذا السجع ما يرفع هذا الوهم قوله او لعدم رجوعه الى تحسين
الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام المطبوع علة
عدم دخوله فى فن البلاغة لا تسميه وكما احسن فى الايضاح ما يرجع الى التحسين
فى الخط دون اللفظ لا يدخل فى التحسين لعلاقته بما لا يدخل فى فن البلاغة
ولم يذكر فى المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب فى العبارة
ان يقول لعدم الرجوع اليه ويمكن ان يوجه بان يجعل او اشارة الى
التجوز فى التعبير على وجوب ترك التعرض ومثله شايع فى عبارة المفتاح
قوله فيني يجني اى اى خبرني بحسن نادعوا امر ... والتجنى ان يدعى
عليك ذنب لم تفعله يعنى اى بنوع عسلى اى سعدى قوله من يلق يوما
على علاته اى على كل حال وهرم ... رجل وهو هرم بن سنان
بن حارثة المرى صاحب زهير الذى يقول فيه ان البخيل ملوم حيث
كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو شجر الشن
قوله صغرا لا ... الاخوان مسامحها اى النظر الى نصف دينار الكسر
فى نسخ ديوانه صهباء فهو بمعنى حمراء ... على البيت الثانى وهو
قوله فى كف ذات حرفى ذى ذكر لها محسنان لوطى وزناء قوله
ومثل التعديل الى قال العلامة فى شرح المفتاح فان ادعى فى ذلك
ازدواج التجنيس وسطاه او نحو ذلك فذلك الغاية فى الحسن كقوله وضعا
فى يده زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات
والنفى والبسط والقبض والابرام والهدم والبناء والمنع والاعطاء
ومن ذلك قول المتنبى فالخيل والليل والبيداء تعرفنى والحرب والضرب
والقرطاس والقلم قوله ومثل الاسمى حسين فى الصفات التى مثالها من القرآن

المجد

المجيد قوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس المؤمن
المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث الا اخبركم باحبكم الى و
اقربكم منى مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين
يألفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الى وابعدكم منى مجالس يوم
القيمة اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس
ابن عبد المطلب فى مدح النبى ع وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال
اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم انك ان الخاتمة اى هذه المحسن منافى
بحث المقدم ... ملتبط فيه قوله بالتهلل اى بالبشاشة والسرور
نزحل اى سعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله ... عاد واهتضام اى
الشئ اى كسرته يقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد
قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى الى انشد يتعدى الى مفعولين يقال
انشدنى شعرا المفعول الاول ههنا محذوف اى انشده واوجل
من الوجل وهو الخوف وموضع على ابنائه نصب مفعول لا ادرى
وقوله وانى لاوجل اعتراض وتغل بالغين المعجمة اى يبعد المودة واول
مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة سواء كما قيل وبعد اى اول كل شئ
وحاصل المعنى وتعاودك انا اعلم ان يكون احدنا من الاخر يعدو والموت
عليه ... قوله ودع المكارم اى المكارم جمع كرمة
بمعنى الكرامة والساجة قوله وقوفا بها صحبى اى وقوف جمع واقف
من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم
والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل نبك فى قوله اى قفا نبك فى حال وقف اصحابى
مراكبهم على فالمنزل لا تهلك اسى والاسى الحزن يقال اسيت
على الشئ اسى اسا اذا حزنت عليه قال الكوفيون
نصب اسا على المصدر لان قوله لا تهلك اسى فى معنى
قوله لا تأس اسا وقال البصريون نصبه لانه مصدر فى
موضع الحال والتقدير لا تهلك آسيا اى حزينا وتجمل اى
اصبر صبرا جميلا قال فلعل المحتجب حمامه وقوله وقوفا فصل
متقدم لا حظ فيه فكان الواجب ان يقول ان ادعاها
محى كما يقول ... فاما سكاتها فالجواب ان الاختيار

عليكسبوره فيما كانت جمعا مكسورا ان يقول فيه مررت برجل
حسان قومه قال زهير يكرب عليه عدوه بوجوه قوم فعود دالله
بالحرم عوادله واذا كان مما يجمع جمع سلامة كان الاحسن له
ترك التثنية والجمع فيقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز له
ان يكون قوله دفوفا منصوبا على المصدر من قفا والتقدير
دفوفا مثل دفوف نحى ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع
الوقت كاستمناقة ويكون التقدير وقت دفوف نحى
قوله شم الانوف الشم جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع
في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند
العرب والطرز العلم والمراد بهما المجد والشرف اي من
النمط الاول في المجد والشرف قوله يسمى عاره ومسخا
الاعاره في اللغة نهب المال والمسخ تحول الصورة ووجه
التسمية ظاهر قوله يسمى القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر وهي
جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر قوله اسنى ربا معرا لج
احدى الهمزتين فيه محذوف وهو على نمط قوله تعالى افترى على الله
الكذب ذا الاستفهام انكاري والسنا من الاسنا وهي الاعطاء
قوله قال الشيخ في المسائل المشكلة الخ هذا يجاب بان المراد
بمحل الزمان عدم تجوزه وجود مثله فاذا المتصور
من الزمان تجوز وجود مثل الممدوح تصور من الانسان
فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه
فضلا عن ان ياتي به واثبت خبر بانه يكفي في التصور
بالاستبعاد من ظاهره وحمل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة
والقرينة لانه منه قوله اعدى الزمان الخ الاعداء
ان يجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى
وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا لان
المعنى على المعنى والمراد لعله كان فان قلت المعنى وان كان
المعنى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية
للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت الخ ينبغي يحمل الزمان
سعوا عدا ساعده اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار

ولا

ولا على حكاية الحال الخ قوله قال ابن جني اي بعلا الزمان
الخ قالت علي بما ذكره ابن جني من الغلو كمقوله واخطث
اهل الزمان حتى انه كيخالف السلف التي لم يخلق قوله
وقيل انها جمع لهاة وهي اللحمة المطبقة في اقصى سقف الفم وقد
يجمع على لهوات ولهيات مثل غطاة قوله وكذا القول الثاني
الارجاني ان كانت الرواية في اسر على صيغة المعلوم
فهو دني بكسر الدال لانه فاعله وان روي على صيغة المجهول
على انه مسند الى الجار والمجرور فهو دنى بفتح الدال على انه
مصدر او اسم زمان اي وقت نود بعني والمسمع بكسر
الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موضع
العين قوله وعاملة الخ اي رب جماعة كاملة وسمطين حال من
ضمير مطعها والسمط الحبل ما دام فيه الخرز والا فهو سلك
خاطبها ابن هلال انها قبل قول الزمخشري افصل الا من صفة
المراجعة وهي السؤال والجواب كمقوله قال لي كيف انت قلت عليل
وبعض القول اسمع قال عندي عليها اسا ان ني واودع قلت
الى ربا اقل ما فيها الحق يجرع قال كلا قلت مهلا قال
قبل لي قلت فاسمع قال صغر قلت نعطي قال صوتي قلت
معا اجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع
ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما تعتبر في السؤال المكرر
والجواب المعاد قوله شم الطرائق اي ربما شم الطرائق واراد بالنطق
محاز وهو العلف والاماني جمع امنية والعلق الاضطراب و
الجوي العطش قوله وقول ابي الطيب وفي عملك الا
الغار الراح وفيا الورد ربما تشدو في جوانبها الحمك اي انها بجلسك
ان المجلس العالي اي الممتلي قوله رحب الباع الرحب الواسع
والباع قدر مد اليدين قوله وتحصر اي الغاية التي
بلغ اليها حصر قوله وقول ابي تمام بعده الي فيحثت لان
بيت ابي تمام اشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
والكناية شبه النصر باللباس واثبت له اشتائي لوازم
المشبه اعني الملبوس ومن ثم صار غارا ولكن الاستلزام

كون الجزع محمودا او الهمزة موماة كر اللازم البشغل الى ملزومه والبيت
السابق لا يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا اى البيت الثالث
بل من القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين سيئا
مثال خلسة الشيء وخلسه اى استلبه اى اختلسه قوله سلبوا
على صيغة المجهول قوله وهذا اشمل ذلك زعم وقع بعده في بعض
النسخ روى انه لما بلغ مروان كراه افضال الفضل اليحيى و
فرط احسانه في زمانه غار عليه غيره انفه الى التشكر
والاداء فكتب اليه ابو نواس في الابيات قول المروى
امام الهدى عند احتمال المجلس الحاشرات على بابك
من قدره فلست سبك الفضل بالواحد كلس من اسد ستسكن البيت
فاهر هروك بطلاقه واحلع على الاحتمال الاجتماع والكاشد
الجامع قوله واذا احملها للعاطف رجحت الحال لان العطف بعد الجملة
تجوز عدا المحبب مع مجد الملامة فيه قوله ونعم معتوا اى نعم شيئا
احلى جودة الى الاعطاه مفعول بمعنى سائل قوله وقد
طلت عقبان اعلامه منهى الى العقبان جمع عقاب ... وهو العلم الضخم
شبه بالعقاب الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد
بعقبان الاعلام هو الصور المعمول من الذهب وغيره على رؤوس
الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف
الذي يصيد الارنب ونحوها قوله لوقوع الوثوق الى الوثوب
مادة السباع والمرة الطعام قوله ... الشيء الذي يمكن ان يقال
ان قوله حتى كانها من الجيش الا انه قوله راى عين فانها لا تظن
كونها من الجيش ... اذا كان شيء ... قوله ... على ان
ما ذكره ... والتهلل طلاقة الوجه كامر والاهتزاز التحرك و
المهند السيف المطبوع من حديد الهند والخطى اسم شاعر يسمى به
لشعره وقيل لنا ... قوله وكانه يستغنى عما اعنى بما قال
اعنى من الخروج ... سعك اى ... منى واستغناه عن الخروج
معه الى سائر الاعتقا قوله وكانه قال لا استغنى ذلك ...
اوانى طالما الى آخر القصيدة وذلك لان السيف كما انكى ...
صالح للضرب كان المقتول ... نفذ بالكر وزيادة ابلاء اياه

وكان

وكان الضرب عيشا طيبا على المقتول يقال يا السيف اذا اتمم في الضرب
وارهب الخوف واللهذم الحربة والصمصام والصمصامة السيف
الصارم الذي لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اى غلافه وذلك
في ايعابه زائده صبا اى مال الى الجهل والعشوة كلاهو فتنه
يعاسبون ذكاء يبغى ذل ... جرب لغتها لها الاجل
نوع من انها ابتمرع عليها الرجال والمعاذ جمع مغزا على القياس
او جمع غزا على خلافه والمحاسن جمع محسن ... اداوه كالذى
مثلا او كالعوائد وفيه زيادة مدح له لان ... جمل المعاد
وقت الاصباح فاذا كان رجاله وقت الاصباح ... افضلك بها
في غيره كذا قيل ... اذا ... لكها ... وطير السيوط فيه
وامناط التميمة وهي العوذة التى يعلق على عنق الانسان وكلابه
قيل ... رجل قوله واغرب اجازى الشيء غريب
بديع قوله اذا كنت ارسفت الى سعدى ... وعلى كاحمد والمنعت
عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في ...
زائده قوله وهي الخائلة ... قوله اذا اضاف
صدرى الى المنز في البيت على كونه في شعر الغير قوله عليك
سلكات في بلبت قوله السنة ... هو في
بلهنية من العيش اى سعة وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره وصار
الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زائده والشبه ... والتحقى
خلاف السكر ... قوله كانه كان
سطو بالى الاحسن جمع حشر ... اذا ...
الى السهل وهي الارض اللينه والوصول فيها ... الوصول
الى العيش الناعم قوله وتمامه ...
كانى لم ...
لما اطعت ... الوحشات جمع وحشة ...
ورد احمر والنقش بالمعجمة ... والمراد به خد الحبيب
ورد ... الكس مفعول اطلعت والاس ورد احمر كذا
في شرح الايضاح لجلال الدين الشاشي والمراد بهما
الشعر النابت على وجه والهمزة في اعواره حرف نادى به

التوب وقيل ابن الجمازعى بحر انه للمتوسط وان الذى للقريب
باء وهو حرف للاجماع وعوازرا الى تشوه النابت فى موضع
العذار واراد السارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا
انه سكن للضرورة وموضعا الرفع لو قيم سوفوا اصل بوهمى
قلبت النون الخفيفة الفا قوله كما سعا اكس فى نوس لكادى اى اراد
بالكس الزمان التوب لاخفيفه والبوس الشده والملابده المكابدة
وقذى العينين الحبث الذى يقع فيه حالة الوجع قوله بجر عوالى
لعوالى جمع عالية الرمح وهى ما دخل منه فى السنان الى ثلثه
والسوابق الخيل قوله اقول المعنى الى هو ابن جلا اى ابن
رجل واضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب
الامور وهذه الكلمة تهكم والنتائج شيئه وهى طريق النعفه قوله
الملى مالوى اى استعرضت اى الملى اعطى والباذى بالقرى للبذل
اى بذل الذى استعرض والمعنى الجامع وحضر شاهده ورجع
الى الاستعراض المدلول عليه باستعرضت او الى الذى فى بالذى
وقوله عنت اى خضعت وذلك لم يعترض بين اى ان وخبرها
قوله وابو المنهات اراد بالمنهات بسكون الشين المعجمه وكسر الكاف
الاشيا التى نشر الحلال ولا يعطع بجعلها اى نهب وقلا قوله
كقول بعض المغاربه المغاربه جمع مغربى فى الجمع عوض عن ياء النسبه
قوله على اصاغره متعلق بالبوم والتمر الجرد رعايه الى
الانسان والاصاغر لا دى الثعلب والمراد باصاغره هم الذين
يكونون تحت هذه مجاهس البوم رعى ان يكونوا على اصاغره
حال مما يحط على معنى صرف ما يحط بقلبى من جنس النوم كاسبه
على اصاغره الكرام نقذر كسطا قوله لحشا بالجريم وقد
تحام الهوى اى وجوم الهوى فلو بان اى جعلتها دايره حول
الحبيب وحفظ القلب ما تماكح فيها من الخواطر والوقع تالشده
جمع واقع وركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة
والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادعاء والزاع الذيل
واصل لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلك الليل
لحق الشمس والحرب المودج ونضح بمعنى خلع والضح اللون

والمراد

والمراد بالطوايه التوب المجمع حفاه الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما
يراه النايم فى نومه قوله والنار عطف على الرمضاء او المعطوف
على عمرو بن الحارث وجساس وهو جساس ابن مرة قتلهم احدهما الاخر
وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساس ركب فرسه واخذ رمحه و
اتبعه عمرو بن حارث فلم يدركه حتى طعن كلسا مع وصلبه وقف
عليه فقال يا جساس اغثنى بشربه ماء فقال جساس تركت الماء و
راكث والصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثنى بشربه ماء فنزل اليه
واجهز عليه وهذا ارجح مما قلت قوله وهو ان البسوس اسم
امراه وهى بسوس بنت منقذ التميميه وكليب اسم شخص والعالية موضع
بحد الى ارض تهامه والى ما وراء مكه وهى الحجاز والنسب الهها
عالى وقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهره اى قوبا الزوج
منهم والاصهار اهل بيت المرأه فانكرها اى ما اعرفها فتحت
اى بسيل قوله فصاحت اسوى بسوس واذلاه واغرتناه واسابه
سول العرب لو اصبحت فى دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لبنى
لا ابالى ولكنى اصبحت فى دار غربة متى يعد فيها الذئب يعدو على شاه
والعقر قتل الابل والنحل ذكر الابل اى اسكنى بن هدى بهدى و
الغره الغفله فاجهزت عليه بمعنى على القتل اى اسرعت قتله وثبت
البشر اى علق وعلب وبكر قبيلتان قوله كانى وريح المساوره
الموازنه والفتيل الحبه الدقيقه والرقش جمع رقشا وهى الحيه التى فيها نقط
سواد وبياض بلغ اى بالغ قوله ابا النار المطل اى المطل المرتفع
من اطل عليه اى اشرف وتميم قبيله ولهذا اشتهر العاده البرودة لم
الشيء اى صدر والغا انتصب على التمييز قوله نمم بطرق الليل البيت وسوده
ارى الليل بحلوه النهار ولا ارى خلال المعالى عن تميم محلت
ولو ان برغوثا على ظهر نمله يكر على صفى تميم لولت ولو جمعت عليها تميم
جموعها على ذره معقوله لاستعلت ولو ان ام العنكبوت بنت
لهم مظلها يوم الندى لاستظلت اذ لحنا فسبيلنا لهى ذبحنا دام ابحث
بوم تميم وصوت قوله يكش الحى تمشى بصوت من الكبش وهو صوت
الافعى فى جلده لان فمه لاشى فيه قوله وترى ان الكرم الحيحيى قوله
رجع وجلال البرقع للدواب وساده الاعراب وكذلك الرجوع

وحلال جمع قوله قفا نبكما في قفا ملمة اقوال احدها ان يكون خاطب
رفيقين والثاني ان يكون خاطب رفيقا له واحدا وثنى لان العرب
تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين قال الله تعالى القيا في
جهنم والثالث ان ادنى اعوان الرجل في ماله ورعيه اثنان و
اقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على ما قد الف من خطابه لصاحبه
والمبرد يوق ينكر ذلك لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين
وقع الاشكال وذهب المبرد في قوله تعالى القيا في جهنم الى انه ثناه للتوكيد
كانه قال الق الق وخالفه الزجاج وقال انه مخاطبة الملكين وكذلك قفا انما
هو مخاطبة صاحبه والقول الثالث اذا اراد قفن بالنون فابدل الالف
من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف
والسقط ما سقط قوله من الرمل وفيه ثلث لغات سقط وسقط
وسقط قوله كليني لهم الخ اي دعيني واتركيني والهم الحزن ناصب
اي ذي نصب والنصب التعب ووصف الهم بالنصب مجازا والتعب
لصاحب الهم وليل اقاسيه اي اكابد اهواله وبطوء الكواكب في
السير كناية عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت الخ اي قطيع
مشهد مع بلها كافور الاخشيدي الوالي بمصر حين فارق سيف
الدولة وقصده فالمراد بمن فارق سيف الدولة وبمن اليمم اي
المقصود كافور قوله فؤاد ما يسليه المدام اي لنا فؤاد وما نافية والمدام
الخمر ومراشف تهب اللئام كناية عن حر الهم قوله وفي الغزل الخ
معناه انه النساء يخادعهن ويراودهن وفي المثل اغزل من امراة
القيس والمراد بالغزل وصل بين الاعضاء الظاهرة والمديح بين الامور
الباطنة قوله ويجب ان يجتنب في المديح ما يتطير به روي انه لما بنى
المعتصم باب قصره بميدان بغداد وجلس فيه وانشده اسحق الموصلي
يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير
المعتصم بابتدائه وهدمه ودخل ابو نواس على الفضل بن يحيى البرمكي
وانشده اربع البلى ان الخشوع لبادي عليك واني لم اخنك ودادا
فتطير داري فانزع الغضب ... ذكر ... باسناد فلما
انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بني برمك من حاضرين
وباد استحكم تطيره ونهض من حين دار الحرم فلم يكن في المجلس الا واستيقنوا

وذكر

وذكر من اخبار ابي نواس ودخل الخزرجي على ابي سعيد الثغري فانشده لك
الويل من ليل بطال اواخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك
لا لي لك وما ينبغي ان يجتنبه الشاعر في المديح اساءة الادب
فاذا احسن في نظمه واساء في ادبه غطت الاساءة على الاحسان و
استحق الهوان روي ان ابا النجم العجلي دخل على هشام
بن عبد الملك وكان احول فانشد ارجوزته التي يقول فيها الحمد لله
الوهوب المجزل حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب
هشام وامر بطرده وحبسه ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة
ومن تسمع ... جعفر طوبى لزائرك المثاب يعطي يا رجليك
ما يعطي الاكف من الرغاب فهم الخدام والحشم بضربه فقالت دعوه
فانه لم يرد الا الخير ولكنه اخطأ الصواب لانه سمع قولهم في الشعر شمالك
اندى من يمين غيرك وظهر كفك احسن من وجه سواك فظن ان الذي
ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل ونبهوه على ما اهمل فيجتنب الناس
من جهلها وصار احسنها فيهما قوله وكقول ابي الفرج الساوي اي
ونابعد البيت المذكور ولا يترك حسن اسامي قبول لمحك السؤال والعيش
نبغ الزوال اعترفا فاني احذرت الملك من لسنه ... وقد كان استطال
على البرايا ... جمع في ... شمس ... جانبه يوما تعال الكل
هنوا انف ... ولو ... ان يقول رضيت
عنك فاسمي بعد ما مرغ البرايا اسير القيد في ضيق وضنك اخذ انه
لو عاد يوما الى الدنيا ... قال في ... اي ظلوم
ما ان ... والضنك الضيق قوله السيف الخ صدق انباء من
الكتب ... السيف ... والحد الثاني
بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفائح ... جمله من ...
الى اخره والصفائح جمع صحيفة وهي السيف العريض والمراد بسود
الصحائف كتب المنجم وباللعب والريب والشك قول المنجم ان
عمورية لا تفتح قوله ... غطى العجم الى السلاح
... ونعم البيت المذكور ولكنه اهل الحائط والذي
فهم سلمان لزمان خضوع فان ماتت منهم ذلك علاء فهما
خرج منهم وكلموا الحائط جمع حائط فهي العطف والحمية

وسلمات الركاني مصائبه النازله والوعكت منت الحمى قوله
لو ردهم والبيس الى البيس الزاق والعلق الجيش والجمع قبالق
قوله وهم الذين ادركوا الجاهليه والاسلام الشعراء على اربع
طبقات الجاهليون كامرء القيس وزهير وطرفه والمخضرمون
الذين ادركوا الجاهليه والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون
من اهل الاسلام كفرزدق وجرير وذي الرمه وهولاء كلهم
يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاوا
بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب لا استشهاد
بكلامهم الا ان يجعل بالقول منزله ما يروونه ولا وجه لهذا الجعل
وان صدر عن صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله كلما اضاء
لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبنى الروايه على الوثوق
والضبط ومبنى القول على الدرايه والاعتبار والاول [illegible] في
الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان لم يعهد لهم
عن اهل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو مجيء الراوي
الشعر وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لو اري الله في
الشيب خيرا لا يعقل لا يبعد كون هذا من الاقتضاب
لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا
فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المصنف بان
كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه ما ادرك
الجاهليه واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب
العرب والمخضرمين وهذا ينافي ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقوله
بقيت نعاه الله مرا لي وشلني في القارسي طول دعوى
حواشم ابي تمام مصلحا نامه كسنم حامدا واعلان
المصنف يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ان يتخلص الكاتب
في الكلام البليغ وذروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد
الشروع في الكلام بتقديم وسيله موصوله اليه كقوله اياك
نعبد واياك نستعين فان تقديم الوسيله التي هي العبادة على
المطلب الذي هو الاستعانه لانه اسرع الى الطرف كما قبل ذلك

عند

عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح
السور الى بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها
رايت من البلاغه والتفنن وانواع الاشاره ما يتقعر عن كنه
وصف العباده كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء
بالنداء في مثل يا ايها الذين امنوا فانه مما يوقظ [illegible]
السامع للاصغاء اليه وكالابتداء بحروف التهجي كالم وحم
فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يقرع السمع
بشيء غريب واما خواتم السور في غايه الحسن الا ترى الى
الدعاء الذي ختم به سوره البقره والوصايا التي اختتم عليها
خاتمه ال عمران والفرائض في خاتمه سوره النساء والتبجيل
والتعظيم الذي في خاتمه المائده والوعد والوعيد الذي
في خاتمه سوره الانعام وغير ذلك قوله وهو اعجز
مصاقع البلغاء وقد احرس شقاشق الفصحاء يقال خطيب
مصقع اي بليغ جهير يخطب اما من صقع الديك اذا صاح
واما من صقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام
واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اي وسط راسه والشقاشق
جمع شقشقه وهي شيء ربه يخرجها الفحل عند سكره [illegible] الفصيح
بصوت الفحل في تلك الحاله فيقال انه اشقشق وخطيب ذو
شقشقه والتذكر للاحكام المذكوره في علمي المعاني والبيان
انما هو يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغه

قد وقع الفراغ من تسويد هذه الحواشي
في ساعة من شهر ذي الحجه
سنه ثمان و الف
من الهجرة

١٠٥٢
١١٣١